د. ريتشارد وولف

RICHARD WOLFF

تفعيل الديمقراطية لمعالجة أزمات الرأسمالية

DEMOCRACY AT WORK

A CURE FOR CAPITALISM

ترجمة وتقديم:

د. محمد جياد الأزرقي



الإهـــداء

لشهداء اليسار من التقدميين في كلّ مكان،

اعترافاً بنضالهم وتقديراً لتضحياتهم

من أجل حرية شعوبهم وتحرير أوطانهم

المترجم

مقدمة المترجم

للبلاد العربية نصيبها من الحركات السياسية اليسارية والماركسية والاشتراكية والشيوعية، حتى إنّ بعضها يصف نفسه بالاشتراكية رسمياً. لقد نشأت هذه الحركات وترعرعت ولعبت دورها وساهمت في تحرير الأوطان ونيلها حريتها؛ كما حدث في مصر والعراق ولبنان وسوريا والجزائر وتونس وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطي. كما كان ولا يزال لها وجود على الساحة الفلسطينية في الأرض المحتلة والمهجر. اتخذ نضال الشعب العربي أشكالاً عدة؛ منها التأميم، وغلق القواعد الأجنبية، واستعادة امتلاك الأراضي من الإقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين. انطلقت الشرارة الأولى بقيام الثورة المصرية عام 1952، وإغلاق القواعد الأجنبية، وتأميم قناة السويس، ومن بعده صناعة النفط والأنسجة. في العراق، أغلقت حكومة الثورة عام 1958 القواعد البريطانية، واستعادت الأراضي من الشركات الأجنبية، وقامت بدور المنقب والمستخرج والمصفّي والمصدّر، ثم عادت وأممت حصص نفط الشركات الأجنبية بكاملها في فترة لاحقة. في الجزائر، طردت الثورة الفرنسيين، وأغلقت قواعدهم، واستولت على ممتلكاتهم. وحدث الشيء نفسه إثر قيام الثورة في ليبيا، حيث أغلقت القواعد الأمريكية والبريطانية، وتمّ تأميم الصناعة النفطية. وفي جنوب اليمن، أغلق البريطانيون قاعدتهم في عدن ورحلوا، وتولت مسؤولية البلد حكومة اشتراكية. في العراق ومصر، استعيدت الأراضي الزراعية من المالكين الكبار والإقطاعيين ووزِعت على الفلاحين؛ وفق ما سُمّي بقوانين الإصلاح الزراعي الذي طُبّق أيضاً في سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي.

كانت الحركات اليسارية والاشتراكية والشيوعية نتيجة لآثار الوعي

في صفوف الجماهير، وحشدها للقيام باتخاذ تلك الخطوات والوقوف خلف القيادات التي سارت في ذلك الاتجاه. لكنّ المسيرة لم تكن سهلة؛ إذ دفع اليساريون والوطنيون التقدميون أثماناً عالية، ودخل بعضهم السجون والمعتقلات، وفقد آخرون حيواتهم حين تعثر المسار، وحدثت انقلابات مضادة، ونشأت تيارات جديدة غذتها دولارات النفط وأفكار القرون الوسطى التي وجد فيها الغرب وإسرائيل العون والحليف لاستعادة نفوذهما والانتقام بقسوة من كلّ من رفع شعارات أرض العرب للعرب أو نفط العرب للعرب... إلخ. بدأت طليعة ذلك الزحف المعاكس في هزيمة 1967، وما تلاها من الهزائم؛ حين تكالبت القوى الاستعمارية الجديدة وقاعدتها المتقدمة في فلسطين، وأطماع البلدان المجاورة لأرض العرب في آسيا وأفريقيا؛ فانتهينا بالتشرذم، وأصبح العربي نازحاً في بلاده أو مهاجراً ينشد الحياة الكريمة في مكان آخر خلف البحار ليست فيه مقابر جماعية، بعد أن ضاقت به السبل وتكالبت على قتله والتنكيل به قوات أجنبية مدججة بأشرس أدوات القتل والموت، تصاحبها حفنات المرتزقة من القتلة المحترفين، من الذباحين ومدمري الآثار الحضارية.

يذكرنا التاريخ أنّ العرب عرفوا خلال الأعوام المئة الأخيرة الاستقلال والهزيمة، النكبة والنكسة، الحريات والانقلابات. والحقيقة أنّ اتفاقات سايكس- بيكو انتهت مع نهاية حرب السويس؛ التي قادت إلى خروج فرنسا وبريطانيا من المشرق كدولتين عظميين. وفي هذه الأثناء أيضاً، ظهرت نتيجة الحرب العالمية الثانية قوّتان كبريان؛ إحداهما رأسمالية ضخمة هي الولايات المتحدة، والثانية اشتراكية شيوعية محدودة الثروة هي الاتحاد السوفياتي. وقد حاولت القوتان الحلول محل الاستعمار المتراجع في كلّ مكان؛ من أوروبا إلى الشرق

الأوسط، إلى آسيا، إلى أفريقيا، إلى أمريكا اللاتينية. وبسبب التزام أمريكا بوجود إسرائيل منذ ولادتها، اختار عرب دول المواجهة الاتحاد السوفياتي شريكاً سياسياً لهم. كان ذلك هو الخيار الوحيد، ولو لم يكن الأفضل. وقد أرفق بخطوات اشتراكية متعجّلة وغير ملائمة لأوضاع المنطقة وشعوبها؛ كالتأميم والحراسة وإلغاء الحريات وتجفيف حركة التعليم ومستوياته. ألغيت تماماً طبقات الصناعيين والتجار والمزارعين والمثقفين، وفتحت أمام هؤلاء جميعاً أبواب السجون أو المنافي.

وفي سوريا والعراق ومصر، ولاحقاً في ليبيا واليمن والجزائر، أزيلت البورجوازية الوطنية كليّاً، وحلّت محلها طبقة من الأوليغاركية النفعية المحدودة الإنتاج والآفاق، التي لا كفاية أو ميزة لها سوى ميزة الخضوع للنظام. وطبعاً، طغت في الوقت نفسه المحسوبية ودوافع الفساد، واستبدل الإقطاع التجاري بإقطاع جديد قائم على المشاركة هذه المرة مع ما عُرف بالأنظمة القائمة. أصبحت السياسة هي المصدر المالي الأول من خلال التحالفات السريّة والمعلنة، مع المعسكرات القائمة في المنطقة وفي العالم.

يقيناً، إنّني أشعر بقشعريرة تسري في بدني حين أسمع كلمة «ديمقراطية»؛ رغم أنني عشت في هذه البلاد منذ عام 1978. تبدو الدعوة الأمريكية للديمقراطية أمراً مرعباً ومبشراً بالانقلابات والاحتلال والحروب حين ترد على ألسنة الساسة الأمريكيين. وهذا يذكرني بكتاب عنوانه «الديمقراطية أشدّ الصادرات الأميركية فتكاً» من تأليف وليام بلوم وترجمة د. فاطمة نصر (دار سطور، القاهرة، 2015)1عرضه أحمد التلاوي فقال إنّ وليام بلوم يُعتبر أحد أهمّ الكتاب الأمريكيين الذين يتبنون خطاً مناهضاً لسياسات بلاده

الإمبريالية، ويعمل على كشف حقيقة الوجه القبيح للسياسة الأمريكية، وجرائم إداراتها في العالم عبر التاريخ. وله في هذا كتاب شهير عنوانه «قتل الأمل»، سرد فيه قصة الانقلابات والمذابح التي دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية في بقاع مختلفة من العالم، لمجرد ضمان المصالح الأمريكية فيها، وبقاء أنظمة حليفة هناك.

يعرّي بلوم السياسة الأمريكية، ويوضّح كيف أنّها تستغل شعارات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تدمير المجتمعات الأخرى من الداخل؛ للحيلولة دون ظهور منافسين لها في الهيمنة الدولية. ترك بلوم منصبه كوكيل للخارجية الأمريكية عام 1967 بسبب معارضته لحرب فيتنام، ويرى في كتابه هذا أنّ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 كانت صدمة قوية للنظام الأمريكي، ولكنها دعمت سياسات المؤامرة التي تتبناها الولايات المتحدة من أجل تقسيم العالم وتفتيت قواه. ويستدل على ذلك بنماذج مثل حالات يوغسلافيا وليبيا والعراق، وسياسات واشنطن العامة في أمريكا اللاتينية، وغير ذلك من النماذج التي سردها. ومثل الكثير من القادة الأقوياء في الماضي والحاضر والمستقبل، يريد المسؤولون الأمريكيون منّا أن نصدق أنّ السياسات التي ينتهجونها في مسعاهم للهيمنة هي من أجل شعبهم ومعظم العالم، حتى إنْ لم تتضح بركاتها في الحال. ويمضي للقول إنّ أكثر ما يستهوي قادة الولايات المتحدة هو إعادة صنع العالم في صورة أمريكا، حيث تصبح عناصره الجوهرية هي المشاريع الحرة والفردانية، وما يطلقون عليه مصطلح القيم اليهودية المسيحية، وشيئاً آخر يطلقون عليه اسم «الديمقراطية».

إذاً، لنتخيل في هذا الإطار حجم الصدمة التي مثلتها جرائم 11 سبتمبر، حيث يوضح بلوم ذلك بالقول: «نحن لا نتحدث هنا عن نوع

الصدمة التي خبرها أمثالي وأمثالك في ذلك اليوم المصيري، بل عن صدمة إدراك أنّ شخصاً ما تجرأ على إهانة الإمبراطورية وتوجيه ضربة لها!». كانت حقاً صدمة أليمة للنظام العصبي السياسي، حيث يفترض القادة الأمريكيون أنّ سلطة الولايات المتحدة الأخلاقية مثل قوتها العسكرية؛ مطلقة ولا يمكن تحديها. لقد حاولت الحكومات المتعاقبة في هذه البلاد اغتيال أكثر من خمسين زعيماً أجنبياً، وأمطرت شعوب أكثر من ثلاثين بلداً بالقنابل، وحاولت أيضاً قمع حركات شعبية أو قومية في ثلاثين بلداً. ظلّ أهمّ الأهداف الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية استدامة، هو الحيلولة دون صعود أيّ مجتمع قد يصبح مثالاً صالحاً لنموذج بديل، وكان هذا هو جوهر الحرب الباردة. هذا هو رصيد الولايات المتحدة من دعم الديمقراطية في العالم. ومن نافلة القول التأكيد على أنّ الباعث الرئيسي لهذه النوعية من التدخلات الأمريكية الفتاكة، هو حماية مصالحها المختلفة عبر العالم، وضمان عدم منازعتها زعامة العالم، والقضاء على أيّة دولة أو حكومة تحاول أن تغير من النظرة الأمريكية للسياسة العالمية.

يمضي المؤلف فيذكر واقع السياسات الأمريكية «الديمقراطية» في العالم، فيقول إنّ الولايات المتحدة قامت منذ الحرب العالمية الثانية بالإطاحة أو بمحاولة الإطاحة بما يربو على خمسين حكومة أجنبية، كانت غالبيتها منتخبة ديمقراطياً، وتدخلت بأكثر من أسلوب؛ من بينها التأثيرات السياسية في الانتخابات. الأهم من هذا المحتوى، هو كيف تنظر الولايات المتحدة إلى نفسها وإلى ما تقوم به، وكيف تقوم بتلقينه للآخرين، وخصوصاً الأجيال الجديدة داخل الولايات المتحدة ذاتها. ولعل أكبر الجرائم التي يجب التنويه بها من ضمن قائمة بعشرات الجرائم التي قامت الولايات المتحدة بها في حق الإنسانية– كما يؤكد

بلوم-2هي تلك التي تمت بحق محمد مصدق في إيران، في مطلع الخمسينيات، وأحمد سوكارنو، في إندونيسيا في الستينيات. ففي الأولى، أسقطت الولايات المتحدة تجربة ديمقراطية متكاملة؛ مثلها مثل تجربة سلفادور الليندي في تشيلي الذي كررت معه واشنطن ذلك، بعد مصدق بعشرين عاماً، وكلاهما مع سوكارنو عوقبوا أمريكياً، بسبب سعيهم لامتلاك قرار بلادهم السياسي. وفي حالتي سوكارنو والليندي، كان الثمن مئات الآلاف من الضحايا؛ بعضهم لم يُعرف مصيرهم إلى الآن، بعد اختفائهم على أيدي الشرطة السرية التي ساعدت المخابرات المركزية الأمريكية في تأسيسها لدعم نظام سوهارتو بديل سوكارنو، ونظام بينوشيه بديل الليندي.

لا يقف الكتاب عند هذه النماذج فحسب، وإنما يتوسع فيتناول حالات معاصرة، تأسست بعد كتابات بلوم السابقة، الذي يبدو أنّه يعمل على تحديث أرشيفه للجرائم والانتهاكات الأمريكية عاماً بعد عام، فيتناول سياسات جورج بوش الابن، والجرائم التي تمت في أفغانستان والعراق بعد جرائم 11 سبتمبر بزعم مكافحة الإرهاب، وكيف سقط في العراق ما يقرب من مليون ضحية بأيدي الأمريكيين أو بسبب الأوضاع السياسية المدمرة التي خلقتها الولايات المتحدة والغزو الأمريكي للبلد العريق.3

كما يثبت بلوم كذب الولايات المتحدة في ما تزعم من أنهَا تتدخل في العالم عسكرياً في بعض الأزمات من أجل حقوق الإنسان والانتصار للديمقراطية. فبجانب إطاحة أمريكا مباشرة بحكومات وأنظمة منتخبة، فإنّ الولايات المتحدة لا تصدق في ما تقوله في حالات مثل البوسنة والهرسك وكوسوفا وأزمات يوغوسلافيا السابقة بشكل

عام، حيث يشير إلى أنّ التدخل السياسي والعسكري الأمريكي في التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة في تلك المنطقة قد أدى إلى تفاقم الأزمات لا إلى معالجتها، وأنّ مشكلة نازحي كوسوفا قد بدأت بعد القصف الأمريكي- الأطلسي للقوات اليوغسلافية لا قبله!

لا يستثني بلوم الربيع العربي، حيث أعطى مثالاً على إجرام أمريكا في تدخلاتها الخارجية عندما ساعدت في إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي لتصفية خلافات وخصومات قديمة معه، ثم تركت البلد بعد ذلك للفوضى بيد الإرهابيين والذباحين. وأشار بلوم إلى أنّ الإعلام ونظام التعليم في الولايات المتحدة يؤسسان الأجيال الجديدة والمجتمع كله على أساس مجموعة من الثوابت المتعلقة بالنظرة إلى أمريكا، أو ما يسميه بالأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية. وقال إنّ الولايات المتحدة في حالة ليبيا- وغيرها- تلجأ إلى تسويق معلومات غير صحيحة عن خصومها هناك، كما فعلت مع صدام حسين قبل غزو العراق في ربيع العام 2003، ثم عادت وقالت إنّ معلوماتها عن مساعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل كانت غير صحيحة.

يفسر بلوم هذا السلوك الخارجي للولايات المتحدة من خلال إطلالة على المنظومة التي تتم من خلالها تربية المجتمع الأميركي، وتأسيسه، وتلقينه القيم الأساسية التي تريدها الصفوة المهيمنة على الإمبراطورية الأمريكية، وهي صفوة مكونة من المجموعات المتحكمة في صناعات النفط والسلاح وصناعة الترفيه وأصحاب رؤوس الأموال الكبرى، بجانب الساسة المؤدلجين المنتمين إلى الأصولية البروتستانتية، إضافة إلى مراكز الأبحاث والمؤسسات الصهيونية المتجذرة في الإعلام وسوق الأموال والجامعات وصناعة الترفيه. وهو أمر لا يختلف فيه- حسب المؤلف- أن يكون رئيس البلد من

الحزب الجمهوري أو الديمقراطي. فما جرى ويجري على يد الولايات المتحدة، تمّ في عهد إدارات جمهورية وديمقراطية على حدٍّ سواء. وأشار بلوم إلى أنّ الإعلام ونظام التعليم في الولايات المتحدة يؤسسان الأجيال الجديدة والمجتمع كله على أساس مجموعة من الثوابت المتعلقة بالنظرة إلى أمريكا، أو ما يسميه بالأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية، وعلى رأسها نظرية التفوق الأمريكي، والرسالة «الأخلاقية» للولايات المتحدة في العالم، وأنّه لا يجوز مطلقاً المساس بالمصالح الأمريكية. كما ينتقد بلوم إطار النمط الرأسمالي المتوحش الذي تدافع عنه الولايات المتحدة، وتحاول تسويقه في العالم؛ رغم أنّه قائم على أساس الاستهلاك الشرِه، والإثراء غير المحدود الذي يتمّ في كثير من الأحيان دون تقديم أيّ خدمات نافعة للمجتمع. هذه هي الولايات المتحدة كما يراها أهلها. ولئن كانت هناك مشكلة حقيقية تواجه المجتمعات الإنسانية، والعربية من بينها، كما يقول بلوم، فهي تكمن في عدم دراسة النموذج الأمريكي كما ينبغي، وبالتالي محاولة تقليده، أو بالأحرى تقليد ديمقراطيته، بينما كلّ ما يقود إليه ذلك هو المزيد من التبعية للولايات المتحدة! ولكنّ هذا الصنف من الديمقراطية ليس ما يعنيه د. رجرد وولف الأستاذ المتميز والاقتصادي المعروف في كتابه موضوع ترجمتنا هذه. فهو يعتقد أنّ ممارسة الديمقراطية التي تصوّرها الآباء المؤسسون لهذه البلاد يمكن أن تعالج أزمات الرأسمالية. غير أنّ مفكراً عربياً اسمه غسان ديبة4يعتقد أنّ العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية علاقة مزعومة. ثمّ يمضي للقول إنّ الرأسمالية نفسها الآن في مأزق فكري، وهي أيضاً في مأزق على المستوى المادي، إذ إنّها لم تعد قادرة على إنتاج الرفاه الاقتصادي للجميع. إذاً، أزمة الرأسمالية ثلاثية الأبعاد؛ وهي الإنتاج الضائع

والتوزيع غير المتساوي والعجز الديموقراطي.

يورد ديبة أنّه تاريخياً في الفكر الاقتصادي، لم يكن ماركس الوحيد المتشائم حول مصير الرأسمالية، بل شاركه في هذا التشخيص كل من جون مابنارد كينز (الذي أنقذت أفكاره ولا تزال تنقذ الرأسمالية) وجوزف شومبيتر صاحب فكرة التدمير الخلاق الشهيرة. أما اليوم، فيبدو أنّ الجمود طويل الأمد يتحكم بالاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، وحتى بالاقتصاد العالمي ككلّ؛ إذ يؤكد الاقتصاديان البارزان لورانس سامرز وبول كروغمن على أنه سمة رأسمالية ما بعد أزمة 2008. ويعزو بعض الاقتصاديين الأسباب إلى ضعف الطلب العالمي، وعدم التناظر بين الادخارات والاستثمار، والآثار السلبية للتطور التكنولوجي. وإذا لم يعالج، فإنّ الاقتصاد العالمي مرشح للبقاء مدة طويلة في هذا الوضع، مؤدياً إلى أن يبتعد شيئاً فشيئاً عما كان يمكن إنتاجه لولا الأزمة. فناتج منطقة اليورو مثلاً لا يزال اليوم 15 بالمئة أقل مما كان يفترض أن يكون عليه، وبهذا يمكن حساب مدى تأثير الأزمة واستمرارها الآن على شكل الجمود، وعلى مقدرة الاقتصادات الرأسمالية على استدامة تحقيق الرفاه الاقتصادي.

من أهم الأمور ذات العلاقة التي يتطرق إليها ديبة أنّه بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، يحصل اليوم تفكك التوأمة المزعومة بين الرأسمالية والديموقراطية، التي حاول ميلتن فريدمن، أبو مدرسة شيكاغو المتطرفة التي خرّجت عشرات الاقتصاديين الذين بشروا بالنيوليبرالية في أنحاء العالم، أن يربطهما مصيرياً وأساسياً. المفارقة هي أنّ أوّل من فك هذا التحالف هم «صبية شيكاغو» أنفسهم – كما يقول ديبة – الذين عملوا مع أعتى الأنظمة الديكتاتورية بعد انقلاب 1973 في تشيلي. جاء في ظل الربط بين الرأسمالية والديموقراطية،

بعد انتهاء التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، استسلام بلدان العالم أمام العولمة التي صُوِّرت للناس على أنَّها ليست القدر المحتوم لمحاولة الرأسمال البحث عن الأسواق بغاية الربح، بل على أنَّها تطور محايد ناتج من التكنولوجيا التي ستدخل الجميع في عالم القرية الواحدة، وإلى ما هنالك من خرافات طوباوية. وكان لتعميم الإنترنت ومن ثم الأجهزة الإلكترونية المصاحبة لها أن يوهم أيَّ مخبول أنَّه يمتلك العالم. لكنَّ الرأسمال في النهاية أكد منطقه، وأصبحت الرأسمالية المالية المعولمة تمثل سيطرة القلة ليس فقط على الدخل والثروة، بل على السلطة السياسية؛ وهو ما عزز من فقدان الترابط بين الرأسمالية والديموقراطية، وبين العولمة والعالم المفتوح أمام الجميع. وبهذا تصبح الأزمة الرأسمالية الحالية أزمة ثلاثية الأبعاد؛ في الإنتاج الضائع، وفي التوزيع غير المتساوي بشكل كبير للدخل والثروة، وفي العجز الديموقراطي.

في هذا الإطار، يمكن رؤية هذه الأزمة بوضوح تام في أوروبا، كما يراها د. وولف في كتابه. فالمشروع الأوروبي- برأي ديبة- الذي يتغطى برداء الديموقراطية يكشف عن حقيقته اليوم. فكما حدث في اليونان، تجري في البرتغال محاولة لعكس نتائج الانتخابات الأخيرة التي أعطت أحزاب اليسار الأكثرية. وهذه المحاولة مدعومة من الأسواق المالية؛ لمنع التغيير في البرتغال التي تعاني من التقشف المفروض عليها من قبل مؤسسات اليورو. إنَّ محاولة رفض نتائج الانتخابات جاءت لأنَّ اليسار يريد أن يحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبرتغاليين. فاتفاق الحزب الاشتراكي مع الحزب الشيوعي وكتلة اليسار حول الحكم يتضمن رفع القدرة الشرائية للعمال، واستعادة حقوق العمال، وتقويتها، ووقف الخصخصة،

بالإضافة إلى تخفيف العبء الضريبي على أصحاب المداخيل المتدنية والفقراء. وهذه الإجراءات كلها تذهب ضد فلسفة التقشف ومصلحة الرأسمال الذي يحاول اليمين البرتغالي ومؤسسات اليورو الدفاع عنها في ظل تزايد الأزمة الاقتصادية. إذاً، في رأي الكاتب، لم تعد المسألة كما كانت تصوّر في السابق؛ أي أنّ منع الشيوعيين- في إيطاليا مثلاً- من الوصول إلى السلطة من ضمن ضرورات الحرب الباردة، إذ إنّ محاولات المنع والابتزاز مرتبطة الآن مباشرة بحماية مصالح الرأسمال على حساب المجتمع. إنّ شعوب اليوم لم تعد تنطلي عليها أسطورة الأسواق الحرة لأنّ مصالحها تتناقض معها، وهي مستعدة لتبني الاشتراكية، التي بدورها ستأخذ أشكالاً مختلفة. ولكن، في زمن سيطرة القلة وعبث الإرهاب والضياع الجماعي والفردي، ستكون هذه الاشتراكية مبنية على العلم والتجربة لضمان استدامة تطور القوى المادية والتكنولوجية، وفي الوقت نفسه، ستكون بمثابة إيمان جديد يعطي البشرية الأمل بالخلاص من سلطة المال؛ كما لاحظ كينز عند زيارته الاتحاد السوفياتي عام 1925.

يفتتح د. رچرد وولف كتابه متفقاً مع ديبة بالقول إنّ النظام الرأسمالي العالمي لم يعد قادراً على تلبية احتياجات غالبية الناس، وهو الأمر الذي خلق حركات اجتماعية في كلّ مكان، وجعلها تنهض وتلتحم بحثاً عن أنظمة بديلة. لم تعد بعض البدائل مثل الأشكال المتعددة لاشتراكية الدولة والشيوعية، التي انتشرت بشكل فعال طيلة القرن الماضي، قادرة على طرح نموذج أو بعث أمل في نفوس أولئك الذين يبحثون عن بديل للرأسمالية. إذ يريد الناس حلولاً جديدة، وعلاجاً لغياب العدالة وانعدامها وانتشار الفساد والإخفاقات الهائلة. يتناول هذا الكتاب علاجاً لكلّ هذه القضايا، حيث يطرح المؤلف فكرة

قيادة العمال الذاتية للمؤسسات، وهو ما أطلق عليه في هذا الكتاب مفهوم WSDEs. ويعترف أنّه في الحقيقة يطرح صورة جديدة لفكرة قديمة؛ مفادها أنّ الإنتاج يكون أفضل حين يتم بشكل جماعي تعاوني، وحين يتمّ التخطيط له بطريقة ديمقراطية ويُنفذ بالعمل المُشترك. ويرتكز في تحليله للرأسمالية وبيان نقاط ضعفها والتأكيد على أنّ مفهوم WSDEs يتخطى مسببات هذا الضعف، على نظرية كارل ماركس عن الإنتاج والتحكّم به وتوزيع الفائض منه. بعبارة أخرى، يعتمد على «التحليل الطبقي».

يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى موضوع الكساد الكبير الذي تلا الأزمة المالية عام 1929. فقد نجحت المشاركة السياسية التي أطلقها روزفلت، واستطاعت في خضم فترة ذلك الكساد أن تنجز مشاريع بالغة الكلفة ساعدت خاصة الملايين من الناس، حيث تمّ إقرار قانون الضمان الاجتماعي الذي يؤمن الرواتب التقاعدية لغالبية العاملين في البلد وتنفيذه. كما تمّ إقرار قانون حكومي آخر مكلف أيضاً لدفع المساعدة المالية لمن يفقد عمله لفترة ريثما يحصل على عمل آخر. كما شرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع مكلفة لبناء الطرق الخارجية والجسور، وفتحت بذلك مجالات العمل المباشر لحوالي 12 مليون مواطن خلال سنوات الكساد بعد عام 1934. وفي الوقت الذي كان فيه أصحاب العمل والعمال ومسؤولو الحكومة يرفعون الشكوى في السابق من عدم توفر الأموال للإنفاق العام، تمكنت واشنطن بسرعة من توفير مبالغ كبيرة، وصرفتها مباشرة لتخفيف الأعباء عن عاتق العمال، وبعث الحياة في اقتصاد كان يعاني ركوداً عميقاً.

ثمّ يمضي المؤلف إلى مقارنة ذلك بالأزمة الحالية للنظام الرأسمالي في عهد أوباما التي لم تتمخض عنها مبادرات على منوال ما قدّمه

روزفلت. ولذلك في رأيه أسباب عدة. أولاً، شهدت السنوات الخمسون الماضية ضعف الحركة العمالية واتحاداتها الذي يرجع أصلاً إلى الغياب الكامل تقريباً للحركتين الاشتراكية والشيوعية اللتين عبّأتا في السابق الجماهير العمالية وحركتاها للمطالبة بإيجاد الحلول. لم يقترح الرئيس أوباما خلال فترة رئاسته الأولى إطلاقاً أو يقدم على مشروع لخلق فرص العمل، بل حدث العكس؛ لأنّه عمل على تقليص، وليس توسيع منافع الضمان الاجتماعي. ثانياً، لم تجد غالبية أصحاب الأعمال والأغنياء أيّة ضرورة للدخول في مفاوضات أو إيجاد حلول وسطى تضمن تقبلهم فكرة رفع الضرائب عليهم. إنّ عدم وجود نظام اشتراكي، على غرار ما كان قائماً في الاتحاد السوفياتي خلال فترة ثلاثينيات القرن الماضي، يطرح في أيامنا هذه بديلاً عمّا يمكن أن يحظى بتأييد جماهير الطبقة العاملة ويحظى بتعاطفها، وهو أمر سيخيف المحافظين ويدفعهم للمشاركة؛ كتلك التي بلورها روزفلت.

كانت فترة العقد الجديد الذي جاء به الرئيس المذكور هي فترة فرض الضرائب على الشركات والأغنياء. غير أنّ ضوابط سلوك تلك الشركات والأغنياء قد أثبتت ضعفها وعدم استدامتها. فقد نجح خصوم العقد الجديد المدفوعون برغبة في زيادة أرباحهم لأقصى درجة ممكنة ومضاعفة عوائد استثماراتهم، في وضع حدّ للإصلاحات الضريبية إثر الحرب العالمية الثانية مباشرة. وازدادت تلك الجهود في فترة سبعينيات القرن الماضي. فقد تحايلوا وتحاشوا، ثم أضعفوا نسبة الضرائب والضوابط والتعليمات المتعلقة بها التي وضعها العقد الجديد. وتمكنوا في النهاية، عندما أصبح ذلك ممكناً من الناحية السياسية، من إسقاطها وإزالتها تماماً. لقد استعملت الأموال الناتجة من أرباح الشركات لتمويل الحملات الانتخابية والسياسيين وحملات العلاقات

العامة وجماعات الأفكار الأيديولوجية لإعادة صياغة الأهداف ورسم الجهود لإحداث تغيرات اجتماعية حقيقية، وإسقاط الضوابط كافة والتعليمات الحكومية بالكامل. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ منها قانون Glass-Steafad، والهجوم الحالي على قانون الضمان الاجتماعي، وتحويل عبء الضرائب الفدرالية من الشركات وأفراد الطبقة العليا ووضعها في عاتق الطبقة المتوسطة، وغيرها من الأمور الأخرى.

لقد عانى الأمريكيون لسنوات من أزمة اقتصادية ما كانت لهم فيها ناقة ولا جمل. لقد راقبوا برنامجاً قيل لهم إنّه سيحقق تعافي الاقتصاد، ولكنّ ذلك لم يأتِ بنفع إطلاقاً. لقد استمعوا لأقوال أصحاب ذلك المشروع وهم يرددون أنّه يتوجب على «كلّ فرد» أن يدفع كلفة تعافي الاقتصاد. وشعروا عندها وكأنّهم هم الذين خلقوا تلك الأزمة وعليهم الآن أن يتحملوا تبعات برامج التقشف والاستقطاعات؛ في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى المزيد من الخدمات الحكومية الأفضل. وليس من العجب أنّ الآمال المعقودة على بديل كينز قد قادت إلى المزيد من العجز والديون الخارجية، ممّا ينذر بخطوات تقشف أسوأ؛ وهو الأمر الذي يكرهه الكثير من المواطنين الذين يعنيهم الأمر.

يقترح المؤلف علاجاً يقوم أوّلاً على تبديل تنظيمات الرأسمالية الحالية للإنتاج في المكاتب والمصانع والمخازن، وغيرها من أماكن العمل في المجتمعات الحديثة. باختصار، إنّ الاستغلال بما فيه إنتاج الفائض والتحكم به وتوزيعه من قبل غير المُنتجين له، يجب أن يتوقف. إنّ العديد من أشكال البناء الطبقي (الإقطاعيون ورقيقهم في العصر الإقطاعي والسادة الذين تحكّموا بالعبيد واستغلوهم) قد تمّ إلغاؤها. ووفق هذا المنطق، يجب أيضاً إزالة النظام الطبقي الرأسمالي (أصحاب العمل الذين يستغلون جهود العمال ويتحكمون في

أجورهم). لن يكون في نظام التعاونيات وجود للشركات الرأسمالية الحديثة، حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم من قبل حفنة من أصحاب الأسهم الذين يرشحهم أعضاء المجلس أنفسهم بالتحكم في فائض الإنتاج وتوزيعه على أنفسهم وعلى أصحاب الأسهم. وبدلاً من ذلك، سيكون العمال أنفسهم أصحاب القرار الأساسي في قضيتي الإنتاج والتوزيع. وعليه سيصبح هؤلاء العمال كمجموعة تعاونية، وبشكل ديمقراطي هم أعضاء مجلس الإدارة. أمّا أعضاء مجلس الإدارة الذين تنتخبهم القلة من أصحاب أسهم الاستثمار، فلا رأي لهم بعد ذلك في إدارة الإنتاج أو كيف يتم أو أين. وبدلاً من ذلك يصبح عمال الشركة، وهم الذين يقومون بالإنتاج وأولئك الذين يقدمون لهم خدمات تسهيل ذلك الإنتاج، بشكل تعاوني «مدراء» يقررون ماذا وكيف وأين تتمّ عمليات الإنتاج والتحكم به وتوزيع الفائض منه. وهكذا، تتحول الشركات الرأسمالية إلى مؤسسات بقيادة ذاتية من قبل العمال فيها.

ثانيا، إنّ مواقع الإنتاج هذه التي تتمّ إعادة تنظيمها، يجب أن تدخل في شراكة تعاونية ديمقراطية مع المنظمات الموجودة في المناطق السكنية التي تتواجد فيها، من أجل أن تتلاحم المجتمعات مع الشركات التي يديرها العمال ذاتياً. ونظراً لأنّ القرارات التي تتخذها هذه المؤسسات تؤثر في حياة ساكني تلك المجتمعات فيجب أن تتأثر بأفكارهم. تتطلب الديمقراطية الحقيقية من الشركاء التعاونيين أن يساهموا في قرارات كلا الطرفين. وهكذا، وفي رأي المؤلف، يصبح التصميم التعاوني بين هذه المؤسسات والمجتمع الديمقراطي المحيط بها حقيقة جديدة في حكم المجتمع ذاتياً.

يشير المؤلف في الفصل الأول من كتابه إلى أنّه خلال النصف

الثاني من القرن الماضي، كان نظام الاقتصاد الرأسمالي في الولايات المتحدة–وفي الحقيقة في العديد من أنحاء العالم–قد تمتع بحماية كاملة من توجيه النقد إليه، أو حتى مناقشته. دارت نقاشات حادة عديدة وحدثت مراجعات، ولكنّها اقتصرت على عمل أنظمة أخرى مثل الزواج والمدارس والصحة وتوفر خدماتها ووسائل النقل والتركيب الحضري في المدن. لقد أدى نقد الظروف السائدة والمشكلات المتعلقة بها إلى طرح مقترحات لإجراء التغيير، تفاوتت بين المواضيع الجانبية إلى القضايا الأساسية. ولكن، أياً يكن الأمر، بقي النظام الاقتصادي–الرأسمالية–في منأى تام من النقاش النقدي، وكأنه أعفي منه تماماً، حيث أصبح الحديث عنه وكأنّه ضرب من الأمر الممنوع أو غير المقبول. فرجال الأعمال والقادة السياسيون ووسائل الإعلام الرئيسية وغالبية أعضاء المجتمع الأكاديمي، استبدلوا نقد النظام الرأسمالي ومناقشته بالتطبيل والتزمير له. كان ذلك ردهم على الحرب الباردة؛ لأنّه أصبح جزءاً لا يمكن فصله عن بروز التيار المحافظ إثر الكساد العظيم والعقد الجديد وتحالف الولايات المتحدة خلال سني الحرب مع الاتحاد السوفياتي. وهي أمور أخافت تلك القوى المحافظة، وبلورت تفكيرها لاتخاذ ذلك الموقف. لقد أصرّوا على معاملة الرأسمالية باعتبارها قضية غير قابلة للنقد أو للنقاش، دعك من إحداث تغيير رئيسي فيها.

ونظراً لاستمرار عدم استقرار الرأسمالية وتذبذبها، وتكررهما تحت الظروف المتغيرة المتعلقة بالعوامل الطبيعية الخارجية والظروف السياسية والثقافية، شعر المدافعون عن هذا النظام بضرورة إيجاد طرح أفضل لا يعتمد على إلقاء اللوم على الأسباب الخارجية. وعمد هؤلاء المفكرون الآن لتبرير الرأسمالية عن طريق الإصرار على أنّ

أبعادها السلبية- من قبيل التهاوي المتكرر وعدم المساواة الموروثة فيها- هي ببساطة الثمن الضروري الواجب دفعه من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهم يدعون أنّ المنافع التي تأتي بها الرأسمالية تتجاوز كثيراً الخسائر التي لا يمكن تجنبها في أيّ نشاط اقتصادي. وعليه، إنّ عدم الاستقرار أو الاستواء- في ضوء مجمل تأثيرهما على التغيرات الاجتماعية- علامة «تقدمية». وبرأيهم، إنّ الرأسمالية نظام كفوء رغم عدم الاستقرار وانعدام المساواة فيه.

غير أنّ مقولات الكفاءة هذه قد استحوذت على دائرة النقاش، إلى حدّ أنّه حين تحدث الأزمات الرأسمالية، تعود مثل هذه الطروحات لتطفو على السطح ثانية على لسان منتقدي النظام الرأسمالي. لقد حاول الاشتراكيون والشيوعيون خلال الحرب الباردة أن يقلبوا المناقشة السائدة رأساً على عقب عن طريق الإصرار على أنّ الاشتراكية والشيوعية هما اللتان تتميزان بالكفاءة (أو أكثر كفاءة من الرأسمالية). وعليه فهما تمثلان «التقدم». وبرأي المؤلف، إنّ هؤلاء أيضاً غالباً ما تجاهلوا استحالة تحديد مجموع الكلفة والمنافع وقياسهما، وفصل وتقييم كلّ التأثيرات التي لا تحصى من تلك الداخلة في إنتاج الكلفة والمنافع. كما اكتشف هؤلاء الاشتراكيون والشيوعيون أنّه حين تدفع القوى الاجتماعية ضدهم بقوة، فإنّ طروحاتهم عن الكفاءة تصبح بلا معنى. حين تعتري الشكوك المواطنين، فإنّهم سرعان ما يسدّون آذانهم كي لا يسمعوا عن تلك الكفاءة المزعومة التي لا تختلف عن مزاعم الرأسمالية. مثلت نهاية الحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية في أواخر القرن الماضي واقعاً لانعدام ثقة الجماهير بادّعاءات أنّ الاشتراكية أعظم كفاءة عند المقارنة بالرأسمالية.

يرجع د. وولف الفضل للرئيس روزفلت في إنقاذ الرأسمالية من

ورطتها الكبيرة في فترة الكساد الكبير، ويمضي لإعطاء القارئ تفاصيل الخطة الذكية التي وضعها الرئيس. لقد ناور وحقق بنجاح ما سماه العقد الجديد **New Deal** ليكون أساساً لكي تصبح الدولة الرأسمالية في الولايات المتحدة دولة ضمان اجتماعي، واستمرت على هذا المنوال منذ عام 1945 حتى سبعينيات القرن الماضي. طرح الرئيس أمام تحالف اليسار العمالي الصفقة التالية: إذا تخليتم عن موقفكم المعادي للرأسمالية وعن تبنّيكم للسياسات الثورية، فإنّني سأوفر الحماية القانونية لاتحادات العمال والشرعية السياسية لأحزاب اليسار (شرط التزامها بالحدود المطلوبة)، وسأوفر الأموال والنفقات لمشاريع الضمان الاجتماعي الجماهيري. ومن هذه المشاريع تأسيس نظام الرعاية الاجتماعية Social Security System، ونظام تأمين دفع المعونة المالية للعمال العاطلين عن العمل، وتعيين أكثر من 12 مليون مواطن للعمل في مشاريع الحكومة المركزية بين السنوات 1934- 1941. كما عرض روزفلت الصفقة التالية على الرأسماليين: إذا تخليتم عن جزء كبير من ثروتكم الشخصية ومداخيلكم من الشركات الاحتكارية، وقبلتم بزيادة نسبة ضريبة الدخل عليكم ودفعها للحكومة المركزية من أجل صرفها لتمويل مشاريع الضمان الاجتماعي، وقبلتم بالقانون الجديد لحماية اتحادات العمال، فمن جانبي سأوفر لكم القوى العاملة السلمية واتحاد اليسار السياسي لكي يلتزموا جميعاً بالإصلاحات والتعاون مع الحكومة بدلاً من الشروع بالثورة. لقد حذّر روزفلت الرأسماليين من أنّ عدم قبول تلك الصفقة يعني في النهاية أنّهم سيقبلون صفقة أقلّ نفعاً لهم مع تحالف العمال والاشتراكيين والشيوعيين الذين سيزدادون قوة، وستخرج الأمور عن طورها، بمعنى أنّهم سيفقدون كلّ شيء؛ على غرار ما حدث في روسيا قبل عقد ونصف من الزمن.

قبل الرأسماليون الصفقة على مضض، وجاءت الحرب العالمية الثانية فأخرست أصوات المعترضين من كلّ جانب. غير أنّ الاستراتيجية الرأسمالية لنسف تحالف العقد الجديد أصبحت الهدف الطاغي في السنوات التي أعقبت الحرب. وكانت تلك المقدمة لتفكيك دولة الضمان الاجتماعي وما أنجزته. كانت الخطوة الأولى هي تخريب التحالف بتركيز الهجوم على اتحادات العمال والأحزاب السياسية اليسارية. إنّ قانون تافت–هارتلي وممارسة وقف حركة الشيوعيين (التي كان من أبرزها الحركة المكارثية) هما العنصران الأساسيان في تلك الخطوة الرئيسية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات. بُعثت الحياة مجددًا في تحالف قديم بين الرأسماليين وقيادة الحزب الجمهوري ومختلف الجماعات الدينية المحافظة والعنصريين والإعلام والتنظيمات القومية. وقاد هذا التحالف اليميني إلى إنهاء تحالف الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي، وكان ذلك بداية تفتيت العقد الجديد، وبالتالي القضاء على كلّ ما حققه ذلك العهد من إنجازات.

أبرز ظهور اليسار القوي في الستينيات حدثاً كاملاً، وكان سبباً هاماً في أفول نجم العقد الجديد. فمن جهة، عبّرت تلك الظاهرة عن احتجاج الشباب الأمريكي ضدّ الأسس الفكرية والعقائدية للعقد وسقوطه من الناحية الواقعية. ومن جهة أخرى، فإنّ ردّ فعل اليمين على أحداث الستينيات هو الذي توّج بانتخاب رونالد ريغن عام 1980، وهو مؤشر رئيسي على تقلص تأييد الطبقة العاملة للحزب الديمقراطي الذي برهن عن عجزه عن بعث الآمال في صفوف الجماهير، ولأنّه لم يحمِ العقد المذكور، ولم يدفع به إلى الأمام. كما كان انتخاب ريغن إشارة لتجدد ثقة اليمين بنفسه، وتصميمه على قيادة الفترة المقبلة من تاريخ أمريكا. قاد هذا الرجل سياسة البلد

باتجاه معاكس لكلّ المظاهر التقدمية. وأحدث تحالفه مع رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر تحولاً في الرأسمالية والعودة بها إلى حالة ترك الأمور على غاربها، وأصبحت الصيغة الأمريكية - البريطانية هي ما يُسمى «الليبرالية الجديدة» neoliberalism. أعاد قادة أمريكا وبريطانيا السياسيون اتجاه البلدين إلى ما كان سائداً في السنوات التي تلت عام 1929، وخاصة ما يتعلق بعدم تدخل الدولة والرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية التي كان روادها اقتصاديي القارة الرئيسيين. تبع الحزب الديمقراطي بحياء ظاهر سياسة الحزب الجمهوري اليمينية لاتباع نموذج أوروبي جديد للرأسمالية يقوم على الديمقراطية الأوروبية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا. استمر هذا التحول في مساره رغم ارتفاع بعض الصيحات المعارضة الخجولة التي لم تكن أكثر من بيانات خطابية فارغة. كما حدث تحوّل مماثل تدريجي على مستوى السياسة العالمية.

حفلت حقبة السبعينيات بأربعة تغييرات تخصّ الطبقة العاملة. الأول هو استخدام الكومبيوتر وزيادة الاعتماد على التشغيل الآلي automation. والتغير الثاني هو انتقال الصناعات الأمريكية وبعض الخدمات إلى الخارج outsourcing بفعل قلة الأجور والإعفاءات الضريبية التي وفرتها بعض الدول لتشجيع ذلك الانتقال. والعامل الثالث هو دخول الملايين من النساء إلى سوق العمل بدافع من حركة تحرير النساء. وتمثل التغيير الرابع بزيادة توفر اليد العاملة نتيجة الهجرة الكبيرة من المكسيك وأمريكا اللاتينية، غير أنه حين توقفت الأجور الحقيقية عن الارتفاع-بغض النظر عن التفاني في العمل- فإنّ الطبقة العاملة لم تكن مستعدة للتخلي عن امتيازاتها في الحياة الكريمة.

غير أنّ العائلات في الولايات المتحدة وجدت أنّ مزيداً من ساعات العمل يوفر مدخولات محدودة للأسرة، بسبب تزايد المصروفات التي تتوسع باستمرار. وأصبح الحلم الأمريكي أمراً بعيد المنال بالنسبة إلى عدد كبير من تلك الأسر. ولكي لا تتعرض عملية الاستهلاك إلى الهبوط، فإنّ شركات الإعلان زادت من تأكيدها على أنّ قيمة الفرد ونجاحه يتوقفان على مدى ما يصرفه من المال وما يقتنيه من حاجات. وبسبب انعدام زيادة الأجور الحقيقية، والفشل في الحصول على مدخولات كافية مناسبة، رغم زيادة ساعات العمل، توجّه المواطنون بأعداد كبيرة لتحقيق ذلك الحلم المفقود عن طريق الاقتراض.

يرى المؤلف في نهاية فصله الأول أنّ النشاطات الاقتصادية غير القانونية تحدث طيلة الوقت، خاصة في أوقات الأزمات. والنشاطات الإجرامية آثار، وليست مسببات لدورات الارتفاع والهبوط في الرأسمالية. ومع ذلك، إنّ السجلات التاريخية المعاصرة تعجّ بإلقاء اللوم على عاتق النشاطات غير الشرعية للمستثمرين والمضاربين والمدراء التنفيذيين للاحتكارات والفاسدين من مسؤولي الحكومة وقادة نقابات العمال، وكذلك «الجريمة المنظمة»، في خلق أزمات الرأسمالية. وإن كانت هذه الاتهامات تصدر بشكل واعٍ أو بدونه، فإنّ التركيز على سوء التصرفات من قبل الدولة أو المجرمين يخدم قضية تحاشي توجيه اللوم للنظام الرأسمالي وقواعده وتعليماته وتركيبه في تأمين الثواب والعقاب. إنّ وضع إصبع الاتهام على «العصابة العابثة»، لا يميل أكثر من كونه تكرارا للعبة القديمة حول إيجاد من يمكن توجيه اللوم إليه، وتغيير اتجاه ذلك اللوم نحو أهداف تخدم الغرض، لكنّ الحقيقة هي أنّ مسلسل الأزمات مستمر لأنّ المشكلة هي النظام نفسه.

الدليل على ذلك ظهورُ بوادر أزمة مالية وأنا أباشر ترجمة هذا الكتاب

في مطلع عام 2016. حاول محمد العريان5سبر أغوارها باعتبارها واحدة من أسوأ البدايات لأسواق الأسهم العالمية لعام جديد. بدأ بعض المحللين يلجأون إلى تفسيرات تتعلق بالاقتصاد الكلي، مثل التباطؤ الاقتصادي بالصين، وسياساتها المعيبة غير المعهودة. على الجانب الآخر، يفضّل آخرون التركيز على التأثير التعاقبي للأسواق غير المتقلبة، مثل النفط. إلا أنّ كلا التفسيرين غير وافيين، خصوصاً مع فشل كليهما في تفسير السبب وراء التغيرات الكبرى على مستوى السيولة والتقلبات. والملاحظ أنّ تأثير حالة التداعي التي يعانيها محرك النمو الصيني تعاظم بسبب إقرار سياسات غير مسبوقة، منها التحويل المفاجئ لمسار تنفيذ أدوات «قطع التيار» داخل سوق الأسهم، بجانب الفقدان الجزئي للسيطرة على السوق الخارجية «أوفشور» للعملة المتنامية، ورداءة مستوى الاتصالات. ومع ذلك، إنّ هذه العناصر وحدها غير قادرة على طرح تفسير لحجم الإقدام على التخلص من الأسهم بأسعار زهيدة بمختلف أرجاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة، التي شهدت تراجعاً بنسبة 8 بالمئة في مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» خلال أسبوعين على نحو لا يتوافق مع فكرة أنّ اقتصادها لا يزال يمر بمرحلة تعافٍ. الملاحظ أنّ ديناميكية مشابهة موجودة في سوق النفط. المؤكد هنا أنّ أسعار النفط تضررت جراء التعارض بين العرض المتزايد، بما في ذلك إنتاج النفط الصخري، والنمو البطيء في الطلب.

المؤكد أيضاً أنّ هذا الوضع تفاقم جراء قرار منظمة أوبك التخلي عن دور المنتج القادر على حسم اتجاه السوق حال تحركها في اتجاه التراجع (بمعنى تقليص الإنتاج للحد من التراجع في الأسعار). ورغم ذلك، إنّ هناك مبالغة في تقدير تبعات ذلك على الصعيد النفطي، ومدى

إسهام هذا الأمر في الحالة العامة السائدة من غياب الاستقرار المالي؛ خصوصاً في ما يتعلق بتبعات ذلك على القطاعات والدول التي تعدّ من بين الجهات الكبرى المستهلكة للطاقة والأخرى المستفيدة من العائدات الهائلة للطاقة. والتساؤل الذي يفرض نفسه هنا؛ لماذا تؤدي حتى التغيرات الطفيفة في تلك العوامل المتغيرة إلى نتائج تفوق في تأثيرها التغيرات في أسعار الأسهم المالية، باتجاه الأعلى والأسفل؟ وما سر ميل الأسواق العالمية للأسهم بوجه عام نحو الانخفاض؟ يلاحظ العريان أنّ الأسواق المالية تمر بفترتي انتقال متتابعتين تؤديان ليس فقط إلى تضخيم تأثير أصغر التطورات على الصعيدين الصيني والنفطي، وإنما كذلك لزيادة حالة النفور من المخاطرة وخلق ظروف مؤاتية لتطورات أخرى يصعب بدرجة أكبر التكهن بها. تتعلق الفترة الانتقالية الأولى بالتحول من نظام قائم منذ فترة بعيدة على كبت التقلبات المالية نحو بيئة تزداد بها مثل هذه التقلبات المالية مع تضاؤل إمكانية التكهن بها. ويكمن السبب الرئيسي وراء ذلك في أنّ المصارف المركزية تبدو أقلّ استعدادًا (في حالة بنك الاحتياطي الفيدرالي) أو أقلّ قدرة (في حالة المصرف المركزي الأوروبي ومصرف الشعب الصيني) للعمل مثل أدوات كبح لتقلبات الأسواق. على المدى القصير، تؤدي هذه الفترة الانتقالية حتماً إلى نفور أكبر من المخاطرة، وفق رأي العريان.

أما الفترة الانتقالية الثانية فتتعلق بالسيولة، والتحرك بعيداً عن الميزانيات العمومية المعاكسة للدورات الاقتصادية. وفي مواجهة تنظيمات أكثر صرامة، وتراجع حاد في تقبل السوق للتغيرات قصيرة الأجل في العائدات، أصبح التجار والسماسرة أقلّ استعداداً للجوء إلى المخزون عندما تبالغ السوق في انطلاقها. كما يرى العريان أنّ مصادر

أخرى لرأس المال- منها صناديق الثروة السيادية- تواجه قيوداً تمنعها من الإقدام بدرجة أكبر على المخاطر. ومع عملهما من دون قيد أو رادع، ستغذي هاتان الفترتان الانتقاليتان بعضهما بعضاً، مما يؤجج الشعور العام بانعدام الاستقرار المالي وغياب الشعور بالأمان. وكلما طال أمد ذلك تفاقمت التقلبات، وتنامى خطر حدوث تداعيات سلبية على الاقتصادات والشركات. كما تزداد مخاطر تأثير حالة غياب الاستقرار سلباً على الأسواق المالية، مما يثير دائرة مفرغة ومثيرة لزعزعة الاستقرار، وموجات اختلال اقتصادية ومالية. أمّا الجانب الإيجابي للأمر فيكمن في أنّ مثل هذه الديناميكيات تستنزف نفسها بنفسها في نهاية الأمر. بيد أنّ ذلك للأسف يحدث بعد وقوع كثير من التقلبات التي يصاحبها تفاقم مخاطر وقوع انخفاضات شديدة الحدة وفوضوية في أسعار الأصول المالية، بجانب انتشار عدوى ذلك.

في خضم ذلك، تخلف حالة الفوضى تأثيراً انكماشياً على إنفاق الشركات والأسر، مما يسبب تباطؤ النمو الاقتصادي. أما السبيل الأفضل فيتمثل في أن تسهم مقومات أساسية أفضل في دعم أسعار الأصول المالية؛ مما سيوفر الإطار الملائم للمشاركة المثمرة لكميات النقد الهائلة المحتجزة حالياً على الهامش، سواء أكان ذلك في الميزانيات العمومية للشركات أو في مدخرات إضافية للأسر. ووفق رأي العريان، يتطلب تحقيق ذلك إجراء تعديلات بالسياسات المتبعة. وهذه المرة لا ينبغي أن تقع مسؤولية الاستجابة على المصارف المركزية فحسب (خصوصاً الاحتياطي الفيدرالي). في الواقع، حتى إذا لجأ الاحتياطي الفيدرالي لتنفيذ برنامج جديد لعمليات شراء واسعة النطاق للأوراق المالية، فإنّ الجدوى الاقتصادية لهذه الإجراءات ستبقى محط شكوك بالغة منذ البداية، إلا إذا صاحبتها إصلاحات هيكلية معززة للنمو، وسياسة

نقدية أكثر قدرة على الاستجابة للمتغيرات. بصورة عامة، يمكن القول إن ما سيحدث لاحقاً يعتمد على الاختيارات التي سيجري اتخاذها في الأسابيع والشهور المقبلة، وخصوصاً من جانب السياسيين الذين تسبب ترددهم في فرض أعباء مفرطة على كاهل المصارف المركزية لفترة طويلة للغاية، حسب قول العريان المشار إليه.

يخبرنا المؤلف في الفصل الثاني بقصة جمود عمليات الائتمان في هذا البلد عام 2007 على النحو التالي. إنّ اثنتين من مؤسسات الاستثمارات اللتين كان لهما دور كبير في قروض العقار والمالكون الكبار لها، انهارتا بحلول خريف عام 2008 بفعل تجميد عمليات الاقتراض. اضطرت مؤسسة Bear Stearns أن تخفض أسعارها بشكل كبير جداً حين وضعت أصولها في يد بنك JPMorgan Chase، واضطرت مؤسسة Lehman Brothers أن تُعلن إفلاسها، وكذلك المجموعة الأمريكية العالمية AIG. كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لإنقاذ الاحتكارات الكبرى- التي شملت هذه البنوك والمؤسسات المالية والصناعية- هي إذابة الجمود الذي أصاب أسواق الائتمان من خلال برنامج أطلق عليه اسم برنامج إنقاذ المؤسسات المالية (بَيل آوت) الذي وضعه الكونغرس الأمريكي على عجل وصادق عليه الرئيس بوش في الحال (الإنقاذ من الإفلاس)، وذلك في شهر أكتوبر من عام 2008. كفل هذا التشريع تأمين مبلغ 700 بليون دولار، وطلب من وزارة الخزانة أن تستخدمه في طريقتين:

1. تقوم بشراء «الأصول المالية التي تعاني من الاضطراب»- وهي (أبس) و(كدس)- من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. تمّ نقل هذه الأصول ذات القيم المتدنية أو غير المؤكدة من ميزانيات تلك البنوك

والمؤسسات المالية، وأضيفت إلى الميزانية المركزية.

2. الاستخدام الآخر للأموال التي وفرها برنامج بَيل أوت هو أن تقتني الحكومة أسهماً (دون أن يكون لها حق التصويت) في البنوك والشركات الكبرى مثل جنرال موتورز لصناعة السيارات وشركة AIG ومجموعة بنوك ستي. والهدف من شراء تلك الأسهم هو زيادة رأس المال الاحتياطي لدى المؤسسات المذكورة، كي تكون قادرة على الحصول على القروض لتسيير أعمالها اليومية بشكل منتظم.

حين تسلم الرئيس أوباما السلطة، أضيف بند آخر للصرف من تخصيصات برنامج بَيل أوت. كان المبلغ قليلاً، وهدفُ البرنامج الذي أطلق عليه اسم برنامج تسهيل امتلاك البيوت MHAP هو مساعدة مالكي البيوت التي توشك البنوك على الاستيلاء عليها نتيجة عجز أولئك المالكين عن تسديد قروض العقار المستحقة عليهم. وأياً يكن الأمر، فإنّ هذا البرنامج كما أسلفنا لم يُموّل بشكل جيد، ولم يكن ناجحاً.

هنا لا بُدّ من الإشارة إلى نقطتين حول هذا الموضوع:

1. إنّ الأموال المذكورة أعلاه والتي خصصت لمعونة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية والصناعية بَيل أوت لم يتم توفيرها عن طريق فرض الضرائب على الاحتكارات والأثرياء، كما فعل روزفلت في الثلاثينيات. فبدلاً من ذلك، جرت استدانتها من المصادر الخارجية من قبيل حكومات الصين والسعودية والكويت. وبهذا ازدادت كمية ديون الصندوق السيادي.

2. لم يكن منح معونة الإنقاذ مصحوباً بأيّة شروط، بل ترك الأمر بيد الاحتكارات والبنوك والمؤسسات المالية كي تتصرف بالأموال

العامة، حسب ما تراه مناسباً لمصالحها. وعليه، تقاسم المدراء التنفيذيون ورؤساء المؤسسات تلك الأموال بين أنفسهم، ووزعوا نسبة منها على أصحاب الأسهم. ولم يستثمروا حتى ولو جزءاً يسيراً منها لفتح فرص العمل، كما تمّ في ثلاثينيات القرن الماضي حين توفر العمل لحوالي 12 مليوناً من المواطنين العاطلين.

إنّ قوة ردّ فعل روزفلت وضعفه إزاء أزمة الرأسمالية في الثلاثينيات وقوة ردّ فعل الإدارة الأمريكية وضعفها إزاء أزمة عام 2007، قد جعلت الكثيرين يقتنعون أنّ الاقتصاد التصاعدي التدريجي من القاعدة للقمة أفضل من الانسياب الاقتصادي التدريجي من القمة للقاعدة. وأياً يكن الأمر، ومهما كانت الفكرة المفضلة لأيّ شخص عن محاولة بدائل وبرامج تمّ تجريبها واختبارها حول الديون والتقشف، فإنّ الأمر كان يتطلب المناقشة والتمعن من قبل واضعي السياسة في الولايات المتحدة إثر انفجار الأزمة عام 2007. غير أنّ هذا لم يحدث، واستمرت الأمور وكأن شيئاً لم يكن. لقد خنق الجمهوريون والديمقراطيون معاً بعض المحاولات القليلة التي نادت بها بعض الجماعات الاجتماعية وعدد يكاد لا يُذكر من «المتمردين» في الكونغرس. لم تجرِ مناقشة بديل لفكرة الانسياب الاقتصادي التدريجي، ولكن أيضاً أيّ بديل منظم آخر للرأسمالية قد يجنبنا الانزلاق في أزمات أخرى أو يحسن معالجة الأزمة حال حدوثها. استبعِدت هذه الأفكار تماماً وبشكل مقصود عن الأجندة الوطنية National Agenda، رغم عمق أزمة الرأسمالية واستمرارها، وما تسببه من التكاليف الاجتماعية الهائلة.

وفرت إدارة أوباما الأموال البالغة والضمانات الضرورية لإنقاذ مؤسسات الرأسمالية من الإفلاس. فبعد سنوات من الخطابات

والادعاءات التي أشادت بالمؤسسات الخاصة باعتبارها المحرك للنمو والخالق للرفاهية، كان التنديد موجهاً للحكومة باعتبارها مصدر غياب الكفاءة وزيادة التبذير في قطاع الاقتصاد. تراكض هؤلاء أنفسهم إلى واشنطن ليضمنوا حصة مؤسساتهم من بلايين الدولارات التي رصدتها الحكومة من الأموال العامة لإنقاذ المؤسسات المالية من الإفلاس. لقد تلاقفوا بحماسة ما رمته الحكومة نحوهم، وطالبوا بالمزيد، من دون أن يظهروا أية إشارات للامتنان أو العرفان. إنّ ما قيل عن إخضاع تلك المؤسسات المالية وتولي ملكيتها من قبل الحكومة كلام فارغ لم يكن بفعل جهود ناقدي الوضع الاجتماعي ولا الناشطين ولا الماركسيين. ببساطة، كان المديرون التنفيذيون للمؤسسات المالية يجرون خلف مصالح مؤسساتهم وحمايتها. ربما من الواضح أن نفهم الآن أنّ الرأسمالية نادراً ما تعارض التدخل الحكومي، رغم تشديدها على أنّه لا مكان لتدخل الحكومة في شؤون مؤسساتها. فالذي يريده الرأسماليون ويسعون إليه بشكلٍ واسع هو «بعض» تدخلات الحكومة؛ حين يقررون هم طبيعة ذلك ومداه وحجمه ووقته. فهم يريدون من الحكومة أن تسهّل استمرار النشاطات التي تأتي على مؤسساتهم بالفوائد الجمة، و«التنظيف» الدوري لبعض الاختلالات التي يخلقونها هم بأنفسهم، وأن يُترك لهم العنان في قيادة مؤسسات المال والائتمان، وجعل المواطنين-وليس مؤسساتهم-مسؤولين عن دفع الكلفة الباهظة لتلك الاختلالات.

يختتم المؤلف هذا الفصل بتأكيده على فشل محاولات التأميم وفرض القيود على المؤسسات الرأسمالية، لأنّها تظل محتفظة بامتيازاتها فتعيد العجلة إلى الوراء. وانسحب هذا الفشل أيضاً على مجتمعات اشتراكية الدولة في الاتحاد السوفيتي، وغيره من

بلدان أوروبا الشرقية، وغيرها من بلدان العالم الثالث. فباعتقاده، إنّ هذا الفشل انسحب على التأميمات العامة والواسعة الانتشار، كما على التأميمات الجزئية المتخصصة. ثم يمضي للقول إنّ الموظفين الحكوميين يحلّون محل أعضاء مجالس الإدارة الذين ينتخبهم أصحاب أسهم الشركات. حين يستمر العمال في إنتاج الفائض والفوائد التي تصبح من نصيب الآخرين، فإنّ موظفي الدولة ستتوفر لديهم المحفزات، وسيستخدمون المصادر التي تمكنهم من رفع التقييدات وإلغاء تأميم المؤسسات بالقدر الذي تسمح به الظروف؛ تماماً كما يفعل الرأسماليون.

يقرّ المؤلف في فصله الثالث والأخير من الباب الأول بتغير العلاقة بين الدولة والمواطنين والمؤسسات الرأسمالية. فضمن ما نسميه «الرأسمالية الخاصة» private capitalism، يكون ربّ العمل فرداً عادياً لا يشغل وظيفة في الجهاز الحكومي، ويعمل وفق تدخل محدود من قبل الدولة. وفي ما نطلق عليه «رأسمالية الدولة» state capitalism، يكون المسؤولون عن العمل موظفين في الجهاز الحكومي. وبين هذا وذاك، يوجد موقف وسيط، حيث يقوم المسؤولون الحكوميون بتنفيذ التعليمات التي تشكل وتؤثر في الرأسمالية الخاصة كافة، لكنّهم لا يصبحون أرباب عمل رأسماليين. ويقترح أن نسمي هذه «الرأسمالية الخاصة الموجهة التي تنظمها الدولة» بهدف التفريق بينها وبين الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة.

في غمرة ما يجري منذ الأزمة المالية الأخيرة، إنّنا نواجه حقيقة بسيطة. في كلّ أزمة سابقة وعد مؤيدو السياسات المختلفة، (1) أنّ سياساتهم لن تقود فقط إلى الخروج من الأزمة، بل أيضاً (2) إلى منع

حدوث أزمات مماثلة في المستقبل؛ من النوع الذي يشلّ اقتصاد البلد. لا شيء من تلك الوعود السياسية التي نفذت كان قادراً على تنفيذ الهدف الثاني المشار إليه أعلاه، فلم يتمّ إيقاف أيّة أزمة، كما تشهد بذلك السجلات التاريخية. طرح هذا الفشل لوقف الأزمات الذي تميّز بكونه مذهلاً وقاسياً، سبباً آخر للذهاب إلى أبعد من تذبذبه وعجزه في أشكال الرأسمالية كافة. وبرأي المؤلف، يتطلب تجاوز الأزمة الملازمة للرأسمالية تغييراً أكثر وأعمق ممّا يتناول تغيير شكلها. إنّه يتطلب تغيير التنظيم الداخلي في عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها. وبالضبط، إنّ حلّ تذبذب النظام الرأسمالي بين الخاص وذاك الذي تملكه الدولة، يرفض الاثنين معاً، وقد يقود إلى إعادة تعريف الاشتراكية (وبعث روح جديدة معاصرة وملحّة فيها) عن طريق العودة إلى التعريف المبكر الذي يعادي الرأسمالية.

تجدر الإشارة إلى أنّه يشترك مع د. وولف في رأيه هذا عن أزمات النظام الرأسمالي المتعاقبة، مفكر عربي آخر هو عبد الحي زلوم6الذي استشهد بمقالة له بما توصل إليه وليام وايت من قناعة. وهذا الأخير هو رئيس لجنة المراجعة في المنظمة الأوروبية للتعاون والنمو الاقتصادي OECD. ذكر وايت أنّ النظام المالي العالمي أصبح غير مستقر بشكل خطير، مما سيسبب فيضاناً من الإفلاسات التي ستكون لها نتائج اجتماعية وسياسية خطيرة. وأضاف أنّ الوضع أخطر من سنة 2007. فكافة الوسائل لمكافحة هذا الانهيار قد استنزفت. لقد تنامت الديون خلال السنوات الثماني الأخيرة في بقاع العالم كافة، ووصل الدين إلى مستوى لم يسبق له مثيل، حيث أصبح مشكلة كبرى. السؤال الوحيد هو إن كان بالإمكان مواجهة المشكلة بشكل مباشر ومحاولة معالجتها بشكل منتظم، أو أن تحدث بشكل لا يمكن

السيطرة عليه، وإن كان المقرضون الأوروبيون سوف يواجهون أكبر المشاكل بالنسبة إلى قروضهم. وعليه، إنّ الأمور سيئة للغاية، حيث لا يوجد جواب صحيح للمشكلة. إنّ رفع الفائدة سيكون خطيراً، وإذا لم يرفعوها فستزداد الأمور سوءاً.

وبرأي زلوم، إنّ تحذير هذا الاقتصادي الكبير يزداد وزنه وخطورته لأنّه حذّر بين سنتي 2005–2008 بأنّ النظام المالي الغربي يسير نحو السقوط، وأنه سائر إلى أزمات خطيرة، وقال إنّ الدين العام والخاص قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة تساوي 185 بالمئة من الدخل الإجمالي (GDP) في الاقتصادات الصاعدة و 265 بالمئة من الدخل الإجمالي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وكلاهما يزيدان بنسبة 35 بالمئة عن 2007. كذلك نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن منظمة العمل الدولية ILO بتاريخ 19/1/2016 أنّ معدل البطالة قد زاد في 2015 عن السنة السابقة، وأنّ التوقعات للسنتين القادمتين ستزداد سوءاً.

يبشرنا زلوم بولادة نظام بديل هو نظام بركس بقيادة روسيا والصين، وهذا ما تحاربه الولايات المتحدة بكلّ الوسائل حرب حياة أو موت. ولكن لماذا؟ لأنّ مجرد وجوده يتناقض كلياً مع نظام العولمة الأمريكي الذي لا يقبل إلا بالأحادية الأمريكية كنظام عالمي جديد. كانت آخر حركة للانعتاق من مؤسسات الهيمنة الأمريكية هي تأسيس الصين مع 40 دولة أخرى رديفاً للبنك الدولي باسم البنك الآسيوي لاستثمارات البنى التحتية AIIB، وقيام روسيا بمحاولات إطلاق بديل لمقياس برنت لأسعار النفط.

وفي ما يتعلق بمنطقتنا، يكشف الكاتب المذكور محتويات وثيقة مهمة هي الأولى من نوعها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ترسم

الوثيقة المذكورة صورة جديدة لعالم فيه قوة عظمى وحيدة يتوجب على قادتها الحفاظ على آليات كفيلة بردع أيّ منافسين محتملين عن التطلع للقيام حتى بدور إقليمي أو عالمي من أيّ نوع. جاءت استراتيجية البنتاغون المعدّة من قبل وولفوتز عام 1992 شاملة ومفصلة، بطريقة توضح تماماً حقيقة أنّ السياسة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، صيغت بتخطيط مسبق بهدف خلق القرن الأمريكي الجديد وإمبراطوريته العالمية. يقتبس زلوم ما تحدث به وولفوتز عن سياسة واشنطن حيال المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الأمريكية، حين قال:

«إنّ هدفنا الإجماليّ في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا هو إبقاء المنطقة خارج نفوذ أيّة قوة إقليمية، والحفاظ على حرية وصول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلى نفط المنطقة. كما نسعى أيضاً إلى ردع أيّ عدوان في المنطقة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وحماية المواطنين والممتلكات الأمريكية، والحفاظ على حقنا في استخدام الأجواء والممرات المائية الدولية. وكما تبيّن من الغزو العراقي للكويت، يبقى من الأهمية بمكان الحيلولة دون وقوع المنطقة تحت هيمنة قوة أو تحالف قوى إقليمية، وخاصة في ما يتعلق بشبه الجزيرة العربية. ولهذا، يتوجّب علينا الاستمرار في لعب دور من خلال تعزيز سياسة الردع وتطوير التعاون الإقليمي».

كرّس المؤلف فصله الرابع للحديث عن الرأسمالية الخاصة، فقال إنّ بعض الرأسماليين مستوعبون لقواعد النظام ومتطلباته. فهم يحدّدون أدوارهم، ويشكّلون مسؤولياتهم لتتوافق مع السلوكيات المفروضة عليهم باعتبارهم رأسماليين. لذا، يبدو- وقد قيل ذلك حتى من قبل الرأسماليين أنفسهم- أنّهم جشعون وأنّ شخصياتهم تشوبها العيوب.

ولكن، حين يحاول الرأسمالي أن يدفع العمال لمزيد من ساعات العمل، ويدفع لهم أجوراً أقلّ، ويعوّض عنهم باستخدام المكائن الآلية، وينقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلد حيث العمالة الرخيصة، ويعرّض صحة العمال للخطر باستخدام مواد سامة تدخل في إنتاج السلع وقد تكون ضارة للبيئة وغيرها؛ فهذه سلوكيات خُلِقت فيهم بفعل واقع النظام داخلياً. فهو الذي يكافئهم ويكيل لهم المديح. يقدم العديد من الرأسماليين على تلك الخطوات، ليس لأنهم جشعون أو أشرار. وحين يُظهر هؤلاء الجشع، ويمارسون السلوكيات الرذيلة، فإنّ تلك السلوكيات ليست أسباباً، بل هي نتائج للنظام الذي يتطلب منهم القيام باتخاذ خطوات معينة لكي يستمروا في إنجاح أعمالهم وليحصلوا على المزيد من الثراء.

ماذا سيحدث لو غيّرنا تركيزنا من الاقتصاد إلى السياسة؟ أصبحت السياسة في الولايات المتحدة تعتمد تماماً، وأصابها الفساد بسبب التبرعات المالية التي يتلقاها مرشحو الأحزاب في الانتخابات وجماعات التأثير على الرأي وأفراد اللجان الخاصة. وهذه التبرعات قد قامت على قرار المحكمة العليا وفق رأيها حول اتحاد المواطنين. فالتفاوت في المصالح بين الرأسماليين والعمال، والاختلاف في تركّز الثروة في يد فئة قليلة جداً ساعدا على فوز المرشحين للمناصب من السياسيين الذين يخدمون مصالح تلك الفئة القليلة. وهو الأمر الذي أفسد السياسة، بل حياة العملية الديمقراطية ذاتها في البلد.

حين تمّ إنجاز أهداف إنقاذ البنوك والاحتكارات من الإفلاس، فإنّ المساعدة المقررة لأصحاب البيوت كانت محدودة، وقلّت عمّا وُعد به أصلاً. فإذا كان ذلك هو الانسياب الاقتصادي التدريجي، فإنّ العمال قد لاحظوا انسياباً قليلاً للغاية من قمة الهرم الاقتصادي إلى قاعدته.

لقد أصرّ بوش ومن بعده أوباما على محدودية البرامج الحكومية لتخفيض نسب البطالة، ولم «تتوفر» الحوافز والمشجعات للقطاع الخاص «لكي يفتح فرصاً للعمل». فالمؤسسة السياسية لكلا الحزبين رفضت مناقشة إنشاء برامج فدرالية لتوفير فرص العمل على غرار ما جرى في الثلاثينيات. وبدلاً من ذلك، إنّ الأزمة منذ عام 2007 قد حثت مستويات الخدمات الحكومية كافة على أن تقطع العديد من برامجها، وتفرض التقشف على ميزانية البعض الآخر، في الأوقات التي كانت فيها الجماهير بحاجة إلى ما هو عكس ذلك تماماً. وهكذا، حلّ نوع «من الكلام المحرّم غير المباح» لمناقشة الموضوع المتعلق بزيادة فرض الضرائب على الأثرياء والاحتكارات، والتوسع في برامج الصرف الحكومي. كان ذلك ما يمكن أن يوقف الأزمة ويزيد من نمو الاقتصاد «من القاعدة نحو أعلى الهرم»، وبشكل لا يزيد من حجم عجز الميزانية، ولا يضيف إلى ديون الدولة الخارجية. لقد أنتج تطور الرأسمالية الأمريكية، خصوصاً منذ السبعينيات، عدم مساواة اقتصادية عميقة. وهذه هي ثاني أزمة خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية، كان النظام السياسي فيها أسير الأموال التي تلعب الورقة الرابحة في لعبة الديمقراطية. ولكي نغير ذلك، يتطلب الأمر علاج الرأسمالية الذي يستهدف في الوقت ذاته المشاكل الاقتصادية والسياسية بشكل مباشر وفعّال.

يعترف المؤلف في فصله الخامس بوقوعه في حيرة، لأنّ أغلب الحركات المضادة للرأسمالية والتي أطلقت على نفسها مسمّيات «الاشتراكية» في القرن الماضي لم تطرح أولوياتها بشكل واضح، أو كيف ستكون طبيعة النظام الاقتصادي الذي يكون فيه الإنتاج وتوزيع الفائض إذا وصلت إلى القمة، وهل سيتمّ ذلك على أيدي أولئك

الذين يقومون بعملية الإنتاج. وهذا ينطبق على من يسمّون أنفسهم «شيوعيين». وبدلاً من ذلك، إنّ هذه التسميات والاختلافات في ما بينها، قد جرى تحديدها كلاسيكياً بمسمّيات الملكية الخاصة مقابل ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والسوق مقابل التخطيط المركزي لتوزيع المصادر والفوائض.

لقد أصبحت الشيوعية تعني– خاصة منذ تأسيس الاتحاد السوفياتي عام 1917– أنّها نظام اقتصادي تحتل الدولة فيه محلّ الملكية الخاصة بشكل واسع، وخاصة في الصناعة، وحيث يسيطر التخطيط على الأسواق ووسائل توزيع المصادر والمنتوجات. وبالمقابل، إنّ الاشتراكية تعني نظاماً اقتصادياً تذهب فيه ملكية الدولة إلى أبعد ممّا تعرفه الرأسمالية الخاصة (ولكن ليس إلى حدّ الشيوعية)، وأنّ التخطيط أكثر أهمية ممّا هو عليه في الاقتصادات الرأسمالية الخاصة (لكنّها لن تلغي دور الأسواق كما في النموذج الشيوعي). وعليه ومثلا على ذلك، إنّ أغلب بلدان أوروبا الشمالية كانت ولا تزال لعدة حقب تُعتبر «اشتراكية»، وهي حتماً ليست «شيوعية»، في حين أنّ الاتحاد السوفياتي والصين وكوبا مثلا تُعتبر شيوعية. أصبحت الأمور أقلّ وضوحاً لأنّ بعض البلدانِ أشارت إلى نفسها باعتبارها نظماً «اشتراكية» تهدف في النهاية إلى التحول للشيوعية. فقيادة تلك البلدان من قبل «الحزب الشيوعي» قد أشارت إلى أهدافها القصوى في المستقبل، وليس إلى الحقائق الجارية لأنظمتها الاقتصادية، في ما يتعلق بوضع العمال في موقع من يستولي على الفائض ويوزعه ضمن مؤسسات يديرها العمال أنفسهم.

النقطة الأساسية التي يجب تأكيدها هنا– مع بعض الاستثناءات القليلة المؤقتة– هي أنه حين تسلم الاشتراكيون والشيوعيون السلطة

وأقاموا نظماً اقتصادية جديدة، لم يجعلوا من بين أولوياتهم، ولم يشملوا قيامَ مؤسسات يديرها العمال بأنفسهم، واعتبارَ ذلك معلماً أساسياً في اقتصادهم الجديد هذا. إذ لم يتبنَّ الاشتراكيون ولا الشيوعيون فكرة مؤسسات إنتاجية يقودها العمال ضمن نظامهم الاقتصادي غير الرأسمالي. وكلّ ما رغبوا أو فكّروا فيه هو أن يأخذوا المجتمع إلى أبعد من الرأسمالية؛ نحو نظام بديل. وكلّ الذي حققوه من الناحية الواقعية– وخاصة في ميدان الاشتراكية، والى درجة أعمق في حالة الشيوعية– هو تغييرات في شكل الرأسمالية. فمن وجهة نظر المؤلف، في الحقيقة لا بلد من البلدان الاشتراكية القائمة كان قادراً على تطوير نظام يذهب إلى أبعد من رأسمالية الدولة؛ بغض النظر عن المسمّيات التي أطلقوها على أنظمتهم بأنّها اشتراكية أو شيوعية. وعليه، إنّ الصراع الذي تمّ خوضه بين الاشتراكية والرأسمالية، كان في الحقيقة صراعاً لم يذهب إلى أبعد من تنظيم الملكية الرأسمالية الخاصة وجعلها رأسمالية الدولة.

يخبرنا المؤلف أنّ العديد من المفكرين الماركسيين والشيوعيين قاموا بإجراء مقارنة بين نموذج انسياب النمو حسب فكرة القمة – القاعدة، مع نموذج انتشار النمو من القاعدة – القمة في النظم الاشتراكية. تساءل الكثيرون عن إمكانية استمرار أو حقيقة وجود اشتراكية، ما لم تكن مصحوبة بديمقراطية فعلية. وهو يعتبر نفسه من ضمن هذا المعسكر الذي انتقد نظرية تنظيم الاشتراكية القائمة على نموذج تطوير القمة لكي ينساب ذلك التطوير إلى القاعدة. كما اختلف مع الآخرين في ما يتعلق بتشخيص المشكلة بشكل أدقّ حول الإنتاج وتوزيع الفائض. إنّ وضع العمال في كلّ مؤسسة إنتاجية في موقع من يستولي على الفائض ويوزعه هو في الحقيقة ما يجعل تلك المؤسسة

ديمقراطية. وهو ما يجعلها تساعد وتسهل قيام نظام الحكم والدولة. وحين يستولي العمال بشكل مباشر على الفائض الذي ينتجونه ويوزعونه، فإنّنا نكون قد وضعنا حقاً الديمقراطية كأساس للنظام الاقتصادي؛ حسب رأيه.

يتشبث د. وولف برأيه، وهو أنّ التنظيم الرأسمالي لوسائل الإنتاج يجب أن يُلغى. يجب أن يكون العمال سادة أنفسهم، وهم من يستولي على الفائض ويوزعه، ويجب أن يؤسسوا نظاماً يضمن لهم قراراً تعاونياً في عملية إنتاج المؤسسات، وألّا يقتصر دورهم على تسلّم الأجور والرواتب الأسبوعية. لقد ألغيت العبودية، وأصبح العبيد سادة قدرهم، ونقلوا المجتمع من الظروف غير الإنسانية وغير العادلة التي تفتقر إلى الكرامة. والأمر نفسه ينطبق على من يستلمون الأجور لكي يصبحوا هم أيضاً سادة قدرهم، وينقلوا المجتمع من وضعه اللاإنساني غير العادل الذي يفتقر إلى الكرامة، والذي تتشبث به الرأسمالية بكلّ أشكالها المتعددة.

يذكرنا المؤلف في مطلع فصله السادس من الباب الثالث بأنّ الفرق الواضح بين كلا نظامَي الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة من جهة، والنظام البديل الذي يقترحه والقائم على قيادة العمال الذاتية المباشرة للمؤسسات من جهة أخرى، هو أن الأخير هو الذي يسمح للعمال المنتجين للفائض أن يستولوا عليه بشكل تعاوني ويوزعوه. يتعرض المؤلف بإيجاز إلى عدة أنواع من المؤسسات من قبيل تلك التي يتملكها العمال وتلك التي يديرها العمال. كما أنّه يطنب قليلاً في الحديث عن التعاونيات، فيقول إنّ مفهوم التعاونيات (co-op) موجود لفترة تاريخية بعيدة، وتمّ استعمالها ليشمل مجالًا واسعاً من المعاهد والمؤسسات. فالملكية التعاونية، وتعاونية الشراء، وتعاونيات

البيع، وتعاونيات العمال تندرج تحت مسمّى تعاونيات. غير أنّ لا أحد منها- رغم الإيجابيات- له بالضرورة علاقة بما يطرحه، إذا قورنت بالمؤسسات التي يقودها العمال ذاتياً WSDEs وسديز.

فمثلاً، قد تشتري مجموعة من المزارعين قطعة من الأرض بشكل تعاوني، ويقوم كلّ منهم باستخدام عدد من العمال الزراعيين لفلاحة قسم من أرض تلك التعاونية ويديرها كأنّها مؤسسة رأسمالية. وفي هذه الحال، إنّ لفظة «تعاونية» تشير إلى كيفية تملك تلك القطعة من الأرض فقط، وليس تنظيم الإنتاج ولا التركيب الطبقي للمؤسسة الزراعية. والشيء المشابه حين تدخل مجموعة صغيرة من الرأسماليين في مؤسسة لإنتاج برامج لاستخدامات الكومبيوتر في مشروع تعاوني لشراء برنامج قد طوره شخص أو مؤسسة أخرى، وهم بحاجة إليه وسيشتركون في استخدامه. وهذا يعني أنّ مؤسسات رأسمالية تؤسس تعاونية مؤقتة فيما بينها من أجل تحقيق هدف معين. وهذا ليس بالشيء الجديد. فمنذ قرون، دأبت مجموعات من المؤسسات الرأسمالية الصغيرة أو متوسطة الحجم من التي تعمل في الميدان نفسه في الدخول بتلاحم في ما بينها على شكل تعاونيات للبيع أو التسويق بهدف تحقيق أرباح عالية أفضل ممّا لو قام كلّ منها بالنشاط منفرداً. غير أنّ مثل هذه التعاونيات لا يجمعه جامع بالاقتراح المتعلق بالمؤسسات التي يقودها العمال ذاتياً، وسديز.

حتى إنّ التعاونيات العمالية هي الأخرى مختلفة عن اقتراح المؤلف. ففي كلّ المؤسسات الرأسمالية تقريباً، يقوم العمال المأجورون بأداء أعمالهم بشكل تعاوني. وما يميز WSDEs وسديز هو أنّها ليست تعاونية للعمال فقط، بل أنّها تعمل وفق حقيقتين. أوّلاً، إنّ الاستيلاء على الفائض وتوزيعه يكون بشكل تعاوني من قبل العمال. وثانياً، إنّ

العمال الذين ينتجون ذلك الفائض بشكل تعاوني هم الأفراد أنفسهم.

يتناول المؤلف في فصله السابع بعض مزايا مقترحه عن قيادة العمال الذاتية للمؤسسات. من إحدى الطرق النافعة تخصيص صندوق أو وكالة للإعانة (وقت توزيع الفوائض من قبل مجلس إدارة وسديز) بالاشتراك مع الحكومة لإدارته. حين تضطر إحدى المؤسسات إلى تقليص عدد عمالها، فإنّ هؤلاء سيكونون قادرين على تلقي المعونة من ذلك الصندوق. وسيكون بإمكان تلك الوكالة أن تحصي وتقابل أولئك العمال لمعرفة الراغبين منهم للقيام بأعمال أخرى. يتطلب الأمر من الوكالة المذكورة أن تهيئ لهم التدريب اللازم وتتولى نقلهم إلى أماكن عملهم الجديدة. وفي مجال الخدمات التي تؤثر على مسار التغيرات التي تحدث في المجتمع، خاصة تلك التي يقلّ فيها الطلب على العمال، تتولى الوكالة نقلهم للمؤسسات التي تتوسع وتكون بحاجة إلى مزيد من اليد العاملة. ويمكن بهاتين الطريقتين التغلب على مشكلة البطالة، دون الحاجة إلى طرح دوافع لاستعمال التكنولوجيا لتقليص عدد العمال. وفي الوقت نفسه، سيتم عدم تجاهل طلبات المواطنين لنوع معين من الخدمات أو السلع. فالنظام القائم على وسديز يضمن الحصول على موقعه ويتمتع بالدعم الذي توفره هذه الحلول للتغيّرات التي تحدث نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة وتغيير نماذج الطلب التي عادة ما تكون وراء دورة الأزمات الاقتصادية السيئة في النظام الرأسمالي.

يواجه المخترعون والمبدعون تحت نظام قيادة العمال الذاتية للمؤسسات-مثلهم مثل زملائهم في النظام الرأسمالي-مشاكل تتطلب الحلول، قدر تعلق الأمر بالحوافز، للإتيان بسلع أو خدمات جديدة. يجب توفير الأموال لهذه الحوافز من قبل الوكالة العامة (التي تحصل

على نصيب من الفائض الذي تحققه وسديز) أو المصادر الخاصة التي قد تشمل الأفراد، أو من قبل دوائر المؤسسة الأخرى؛ حين لا تتوفر مثل هذه الموارد. كما يجب جمع العمال الذين يتركون أعمالهم لأي سبب من الأسباب لكي يبدأوا مؤسسة وسديز جديدة. يجب تثبيت الحوافز؛ مثل منح بعض الإعفاءات الضريبية، والسماح للعمال والمديرين بالحصول على دخل عالٍ بشكل مؤقت في مؤسسات وسديز الناجحة، كما يجب الاعتراف بجهودهم على المستوى الاجتماعي ومنحهم المكافآت، وغير ذلك. ومن اللافت للنظر أنّه في هذا النظام لا توجد حاجة لتسجيل براءة الاختراع patent (ولن توضع قيود على استعمال الناس للاختراعات الجديدة) لأنّه بالإمكان توفير بدائل لحوافز الاختراع والتطوير بالطريقة نفسها التي تتمّ فيها توفير المصادر البديلة للتمويل الذي يحتاجون إليه.

إنّ كلاً من معالم أنظمة الاقتصاد الرأسمالية طويلة الأمد وظروف الأزمة التي حدثت عام 2003 قد فتح إمكانيات جديدة للتحرك نحو أنظمة وسديز لتكون البديل الرئيسي للنظام الاقتصادي القائم. وإذا ظهرت هذه المؤسسات وأصبح لها موقع داخل الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الحديثة، فإنّها تحتاج إلى تغيير العديد من الظروف الاجتماعية لكي تكون قادرة على البقاء والتوسع والفوز بدعم الجماهير. إنّ إعادة تخطيط المناهج الدراسية في المدارس، وإشغال العمال للمناصب الإدارية بشكل دوري، وإعادة تنظيم المصادر والحوافز للاختراعات، وخلق برامج إبداعية، وتحاشي البطالة؛ تمثل كلها نماذج التغيّرات التي تأتي بها أنظمة وسديز. في الحقيقة، إنّ الخطوات الثابتة نحو هذه الأهداف قد تمّ تحقيقها فعلاً خلال السنوات الخمسين الماضية من قبل تعاونية مونراغون في إسبانيا

التي تضم الآن حوالي 85 ألف عضواً يتوزّعون على مؤسسات تعاونية قائمة.

تتعامل المؤسسات التي يقودها العمال ذاتياً وسديز مع التغيّرات التكنولوجية بطريقة مختلفة. فاتخاذ القرار باعتماد استخدام تكنولوجيا جديدة يتطلب الاستعانة بآراء العديد من الأفراد، وجملة قرارات متنوعة ومختلفة. كما أنّ تخصيص قسم من الفائض لشراء الأجهزة الجديدة ونصبها يقوم على موافقة منتجي الفائض بطريقة ديمقراطية. فبدلاً من مجموعة صغيرة جدّاً تكوّن مجلس إدارة المؤسسة، يصوّت العمال بالمئات وأحياناً بالآلاف في عملية من هذا القبيل. وبخلاف ما يجري في المؤسسات الرأسمالية، إنّ القرار في مؤسسات وسديز يكون قائمة طويلة من الأمور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وألّا يقتصر الأمر على زيادة الفائض، بل يتعداه إلى ما سيتركه استخدام التكنولوجيا المقترحة على توزيع ذلك الفائض على العمال وعوائلهم والمجتمعات والمناطق التي يعيشون فيها، والتي تتعامل معها وسديز. في الاقتصاد القائم على وسديز، إنّ الربح والكلفة سيكونان موزعين على العاملين كافة بطريقة ديمقراطية. فمثلاً، بين حين وآخر يتمّ تنظيم لقاءات، وتجري مناقشةٌ وتصويتٌ على ما يُطرح من الاقتراحات. ونظراً إلى أنّ العمال في مؤسسة وسديز يقررون حجم الفائض وتوزيعه، فهو يتضمن فقرات عن موعد وكيفية استخدام نسبة من الفائض لشراء الأجهزة الجديدة ونصبها. في النظام الرأسمالي، حيث يُستبعد العمال من قرار اختيار التكنولوجيا، تتوفر لأرباب العمل فرص الاختيار بين زيادة الأرباح أو تخفيض كلفة العمل، أو كليهما. وبالمقابل، تحت نظام وسديز يقرر العمال البدائل، قدر تعلق الأمر بالتغيّرات التكنولوجية.

ثمّ يعقد المؤلف مقارنة عن قضية التعامل مع البيئة، فيقول إنّ جذور المشكلة تكمن في العدد الصغير من الأفراد الذين يقودون المؤسسات الخاصة، المتواجدين في أماكن بعيدة عن أماكن الإنتاج، وهم مدفوعون بتحقيق الأرباح والنمو والتوسع وخلق الحوافز. فالصراع على البقاء بين المؤسسات، وكمية الأرباح والنمو والتوسع، والحصول على حصة متزايدة في الأسواق، هي ما يقرر أهداف المؤسسات حتى على المستوى الأدنى من نشاطاتها. وفي الجانب الآخر، إنّ تنفيذ الخطط الحكومية، وزيادة الفائض، وتوفير ما يمكن توفيره لمعالجة النقص في التخطيط، والأخطاء التي يتم ارتكابها، وغير ذلك... هي التي تتحكم بمؤسسات رأسمالية الدولة. وعليه، فمن وجهة نظر النظامين المذكورين، يُعتبر الاهتمام بقضايا البيئة مسألة «ترف» لا تقدر مؤسساتهما على الإيفاء به.

أمّا مؤسسات وسديز فتتعامل مع قضايا البيئة بشكل مختلف، ولذلك عدة أسباب. أوّلاً، إنّ العمال وعوائلهم يعيشون بالقرب من أماكن المؤسسات التي يعملون فيها. وبالنسبة إليهم، إنّ أيّ ضرر يلحق بالبيئة مسألة تحظى باهتمامهم المباشر، مقارنة بالفئة القليلة من أرباب العمل في المؤسسات الرأسمالية الذين يسكنون بيوتاً بعيدة في مناطق آمنة من آثار تدمير البيئة المحلية التي يعيش فيها العمال وعوائلهم. ثانياً، إنّ مسألة المحافظة على البيئة قضية تقع أساساً في أسفل سلم أولويات الرأسمالية الخاصة، وبدرجة أفضل قليلاً في رأسمالية الدولة؛ على عكس اهتمامات مؤسسات وسديز. ليس باستطاعتنا تقدير عوائد انخفاض الاستثمارات وكلفتها، ولكن من الناحية المنطقية، إنّ زيادة الاستثمار في رأس المال وزيادة فرص العمل ستكون ذات مردود أفضل إذا اهتمت بالظروف الطبيعية المحيطة في أماكن المؤسسات.

ونحن نعرف اهتمام مؤسسة وسديز بالبيئة، وكيف تعطيها الأولوية في سلم اتخاذ مختلف القرارات.

ثمّ هناك مسألة أخرى. إنّ تناوب العمال على أداء مختلف المسؤوليات الوظيفية يمكن أن يعالج القضايا التي أشرنا إليها أعلاه بشكل أكثر فعالية ممّا حققته الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة. فتناوب العمال (من عمال إلى إداريين إلى أعضاء في مجالس الإدارة، ثم العودة إلى وظيفة العمل، وهكذا) بشكل واسع يجعلهم يكتشفون الأشياء التي يفضلونها، والمجالات التي يُبدعون بالأداء فيها لزيادة الإنتاج. وهذا التناوب لا يزيد فرص توسيع الخبرات فقط، بل يقود إلى عدالة في توزيع الدخل وتوزيع المسؤوليات. وأكثر من ذلك، إنّ هذه الممارسات ستفتح المجال بإعطاء كلّ مؤسسة الفرصة لتقرر فترة بقاء عامل ما في وظيفة معينة قبل نقله لأداء مسؤولية أخرى وفق معايير معينة لها علاقة بصعوبة ذلك العمل، ومدى تعقده، ومقدار الفترة اللازمة لإعداد ذلك العامل وتطوير مهاراته لأداء العمل المقترح الجديد. أضف إلى ذلك أنّ إشغال العمال بمهام مجالس الإدارة يعطيهم الفرصة لعدم إقرار استعمال أيّ تكنولوجيا يمكن أن تلحق الضرر بصحتهم وبصحة أفراد أسرهم، أو تسبب الضرر للبيئة التي يعيشون فيها وتتواجد فيها أماكن عملهم.

يعالج د. وولف في فصله الثامن مسألة الملكية في وسديز، ويدعونا إلى تصور ملكيات مختلفة تتواجد معها. يمكن أن تعود الملكية للدولة وتجعلها في متناول وسديز. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ هذا التصور يعني ملكية الدولة المركزية، أو ربما تكون ملكية مختلطة تضم الدولة أو المنطقة أو الحكومات المحلية التي تمتلك أنواعاً مختلفة وكميات من ملكية الإنتاج. ويمكن لمؤسسة وسديز ذاتها امتلاك مؤسسة الإنتاج

التي تُستخدم خلال تلك العملية. يمكن للعمال أن يفعلوا ذلك بشكل تعاوني أو منفرد. وأخيراً، إنّ ملكية مؤسسات الإنتاج معروفة بكونها شخصية يمتلكها شخص أو عدة أشخاص. فمثلاً، يمكن أن تكون الملكية على شكل أسهم تُباع وتُشترى في الأسواق... إلخ.

النقطة الأساسية البارزة هي أنّ التنظيم الداخلي لإنتاج الفائض والسيطرة عليه وتوزيعه في مؤسسة وسديز التي تختلف وبإمكانها أن تتعايش مع أنواع عدة من ملكية وسائل الإنتاج. ومهما كان نظام ملكية المؤسسة التي تتعايش معها وسديز وتتعامل معها، فسيؤثر على نموها (بما فيه وجودها وديمومتها، وغير ذلك). في حالة الاشتراكية التقليدية، إنّ ذلك يبدأ بإدخال وسديز ضمن اقتصادها، ومن الممكن أن نتوقع أنّ الملكية المؤممة، أو التي أصبحت ملكية اشتراكية ستكون شريكاً على المستوى الأعلى مع وسديز، وفي مستواها الأدنى أيضاً. تعلمت الاشتراكيات التقليدية الدروس الهامة حول الملكية المؤممة (ربما ما يتعلق بعلاقتها المتناقضة مع الديمقراطية السياسية)، وإنّ علاقات بديلة قد تبرز في مثل هكذا ظروف. قد تكون الملكية جزئياً مركزية (أو غير مركزية على المستويات المناطقية أو المحلية)، وهذه الملكية قد تكون مشتركة بين الجهات الحكومية على مختلف المستويات والعمال في مؤسسات وسديز كافة. وقد يكون هناك مجال لبعض الملكية الخاصة وأصحاب الأسهم والمضاربة في سوق العملات. من ناحية أخرى، يمكن للعمال أن يرفضوا التعامل مع هذه الأشكال من الملكية، بسبب ارتباطاتها الوثيقة مع الاقتصادات الرأسمالية الخاصة.

يختتم المؤلف فصله بالقول إنّ ادعاءات الكفاءة وحساباتها- دعك من «برهنتها»- لا يمكن أن تستخدم بشكل منطقي في تقييم الأسواق مقابل التخطيط، ولا ملكية وسائل الإنتاج مقابل الاشتراكية،

أو في الحقيقة أيّ شيء على الإطلاق. والسؤال هو: كيف يمكن لمؤسسات وسديز أن تتعايش مع المؤسسات الخاصة مقارنة بالملكية والاشتراكية، وأن تتعايش مع الأسواق مقابل التخطيط؟ لا يمكن تقرير ذلك بادعاءات الفائض لدى المقارنة بين كفاءة الاثنين. إنّه يتقرر ببناء أنظمة اقتصادية لما بعد مرحلة أنظمة الرأسمالية؛ من النوع الذي سيبرز خلال التحولات من النظامين، الرأسمالي الخاص واشتراكية الدولة.

فهل انتهى حقاً العصر الرأسمالي وانتهى معه العصر الأمريكي، حسب ما عبّر عنه د. وولف بشكل يشبه الهمس في آخر الفقرة أعلاه!؟ يجيب الكاتب عطا الله7مستشهداً بتساؤل العالِم جوزيف ناي، أحد كبار اختصاصي هارفرد في هذا الموضوع قائلاً: هل انتهى القرن (العصر) الأميركي؟ بمجرد أن يطرح السؤال، نعرف أنّ الجواب في كتابه الجديد تحت هذا العنوان هو نعم. لكن، مَن سوف يحتل المرتبة الأولى؟

في الاستفتاءات التي جرت في 22 بلداً، أجمع المجيبون في 15 منها على أنّ الصين تخطّت- أو في طريقها إلى تجاوز- الولايات المتحدة. وفي عام 2014، قال 28 بالمئة من الأمريكيين إنّ دولتهم هي الأولى، مقابل 38 بالمئة قبل عامين. عندما استقلت أمريكا عن بريطانيا في القرن الثامن عشر، قال السياسي البريطاني هوراشيو والبول إنّ بلاده أصبحت في أهمية جزيرة سردينيا. غير أنّها كانت على وشك أن تصبح دولة عظمى بسبب الثورة الصناعية. وفي عام 1985، تساءل عالِم من هارفرد: إذا كانت الإمبراطورية البريطانية قد دامت قرنين، فلماذا نبدأ بالزوال بعد 50 عاماً؟ لكن، بعد قليل انهار الاتحاد السوفياتي، وأصبحت أمريكا القوة الوحيدة. متى بدأ

القرن الأميركي؟ أحد الأجوبة هو أنّه بدأ في نهاية القرن التاسع عشر؛ عندما أصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة صناعية في العالم. يومها، كانت تشكّل ربع الاقتصاد العالمي، واستمر ذلك قائماً حتى عشية الحرب العالمية الثانية. لكن بعدها مباشرة، أصبحت تمتلك نصف اقتصاد العالم؛ لأنّ الحرب دمّرت اقتصادات بعض الدول الرئيسية الأخرى. لكن منذ منتصف القرن الماضي، بدأت النسبة بالانخفاض، ومن المتوقع أن تحتل الصين المرتبة الأولى بعد عقد من الآن. غير أنّ أمريكا ظلت حتى أوائل القرن العشرين، مجرد قوة اقتصادية غير مؤثّرة سياسياً أو عسكرياً. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت البحرية الأميركية أصغر من بحرية تشيلي. وقد تغير ذلك في أواخر القرن، عندما استولت على كوبا وبورتوريكو والفليبين من الاستعمار الإسباني المتهالك. وبعد الحرب العالمية الأولى قررت الخروج إلى العالم. بعد ذلك، سوف يتغير كلّ شيء؛ لها وللعالم. في عام 1941، كتب هنري لوس صاحب مجلة لايف مقالاً بعنوان «القرن الأمريكي»، الذي توسع مع نهاية الحرب في تشكيل الناتو وخطة مارشال وحرب كوريا، 1950. منذ عام 1945 ولغاية 1991 كان ميزان القوى العالمي يوصف بالثنائي؛ بمعنى عملاقين يتنافسان في السلاح النووي والتكتلات الدولية حول العالم؛ إلى أن سقط جدار برلين عام 1989، وأعلنت نهاية الاتحاد السوفياتي عام 1991. يومها، كان سلاح البحرية الأمريكي قد أصبح مساوياً لـ17 سلاحاً تليه في الحجم، وموازنة أمريكا العسكرية تساوي نصف موازنات العالم أجمع، إضافة إلى التفوق الواسع في الفضاء. يعتقد جوزيف ناي أنّ تلك القوة الكبرى آخذة في التراجع اليوم. ويرى اميتاف اشاريا أنه بدلاً من النظام العالمي الأحادي، سوف يقوم نظام متعدد من الصين والبرازيل والهند؛ حسب ما أورد عطا الله.

يتهم الكاتب في فصله التاسع كلا النظامين بكبت الديمقراطية ومحاولة احتوائها بكل السبل الممكنة. تحضرني في هذا الوقت ونحن في موسم انتخابات الرئاسة لعام 2016 ما تقوم به بعض الجهات الرسمية على مستوى الولايات للتدخل في الانتخابات «الديمقراطية»، والتحايل على سيرها تحت ستار الشرعية والقانون. فمثلاً، يُعاد ترسيم المناطق الانتخابية لمصلحة حزب دون آخر، وحصر الجماعات الإثنية في مناطق معينة دون غيرها، ووضع المعوقات من قبيل طلب الهوية الشخصية أو رخصة قيادة السيارات التي لا يحملها العديد من المواطنين الفقراء والكبار في السن... إلخ. والتأجيل المتعمد في سير العملية الانتخابية، والانتظار الطويل الذي قد يمتد لساعات؛ كما حدث في ولاية أريزونا بالأمس فقط، لصالح المرشحة كلينتون! كان على بعض الناخبين أن يقفوا في طوابير طويلة لساعات، ويفقدوا الذهاب

إلى أعمالهم في ذلك اليوم بسبب مثل هذه الأعذار الواهية في التأخير، إضافة إلى أنّ بعض المراكز الانتخابية قد تأخر موعد افتتاحها عن الوقت المقرر، وأنّ بعضها لم يكن فيه العدد الكافي من الاستمارات... إلى ما هنالك من الحيل والمبررات. يقول د. وولف إنّ التنظيم الرأسمالي للمؤسسة سواء أكانت خاصة أو حكومية، يولد تناقضات متشابهة وتوترات وأزمات. وكما نعرف، إنّ العمال محرومين من إدارة المؤسسات الرأسمالية التي يعملون فيها، باستطاعتهم أن يتأملوا قضية المساهمة في النشاطات السياسية في مناطق سكنهم لمعادلة أثر ذلك الحرمان. قد يفتح التمثيل الديمقراطي السياسي أحياناً مثل هذه الإمكانات داخل الأنظمة الرأسمالية الخاصة. كما أنّ الاشتراكية التقليدية والأفكار تستطيع أحياناً أن تفعل ذلك داخل رأسمالية الدولة. ولكن، أياً يكن الأمر، إنّ الرأسمالية في كلا النظامين قد انتبهت لمثل

هذه الاحتمالات ورأت فيها تهديداً، والتمست طرقاً فعالة للحدّ منها والسيطرة عليها. لقد استطاع النظامان بناء «الكتل المهيمنة» داخل الحكومة وخارجها لضمان استمرارية النظام الاجتماعي الذي يريدانه. لقد حرم النظامان العمال من جعل المؤسسات ديمقراطية- وتحويلها إلى مؤسسات وسديز. وهذا ما حرم العمال- ومصالحهم- من توجيه القرارات المتعلقة بما يُنتج، وأين وكيف يوزّع الفائض. لقد عزّز نجاح الرأسماليين التناقضات السياسية التي تقع في قلب عملية الإنتاج الرأسمالي.

يعرف العمال في كلا النظامين الرأسماليين جيداً حرمانهم السياسي والاقتصادي في عملية اتخاذ القرارات السياسية؛ رغم ما يكال من المديح الدائم «للمجتمعات الديمقراطية» من جهة، و«الديمقراطيات الشعبية» من جهة أخرى. لقد ولّد هذا شعوراً من الخيبة، وعمّق السخرية والإحباط، ونمّى مشاعر العداء في صفوف العمال. وتعبّر هذه المشاعر عن نفسها بالإحجام الجماهيري عن المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية، والاكتفاء بتلقي الشيك في نهاية الأسبوع. أصبحت النصائح والتحذيرات التي لا حدود لها حول ضرورة المساهمة والاهتمام بالقضايا المدنية-التي تأتي على ألسنة الموظفين الرسميين المعينين من قبل الحكومة، سواء أكانوا في المدارس أو الكنائس أو حتى القيادة السياسية-مادة للسخرية والضحك، لأنها ليست أكثر من دعوات فارغة للتغني «بمجد الأيام الغابرة» التي ستعود إذا تمّ تحقيق مشاريعهم السياسية.

اختتم المؤلف هذا الفصل بالإشارة إلى أنّ الطبقة العاملة قد أضاعت فرصاً ثمينة في بلدان الرأسمالية الخاصة، ولم تستطع الاستجابة للأزمة القائمة بمساندة التحول نحو مؤسسات وسديز التي يديرها

العمال ذاتياً في الثلاثينيات، واقتنعت بإصلاحات روزفلت التي أثبتت الأيام أنّها مؤقتة وأمكن الالتفاف عليها. وأثبتت الطبقة العاملة في بلدان رأسمالية الدولة عجزاً مماثلاً في عدم الإدراك، فأضاعت هي الأخرى الفرصة، ولم تكن قادرة على دفع التحوّلات في فترة الثمانينيات. لقد آن الوقت لهذه القوى أن تطرح هذا الطلب البسيط، وتضيف التحوّل نحو وسديز إلى قائمة التغيّرات الاجتماعية.

يذكرنا المؤلف في مطلع فصله العاشر أنّه من المفيد أن نتأمل بعض الادعاءات التي تقول إنّ المنافسة بين المؤسسات الرأسمالية والمؤسسات غير الرأسمالية (بما فيها وسديز)، ستقود دائماً وبالضرورة إلى الهيمنة نفسها التي تتمتع بها الأولى، وفشل المجموعة الثانية واختفائها. إنّ مثل هذا التوجه الموروث ذي الطبيعة غير المباشرة بالنمو الاقتصادي مسألة شائعة. وعليه، وكمثال على ذلك، يُقال عن الاحتكارات إنّها تقضي على المنافسة وتخربها، وإنّ الشركات الكبرى تلتهم الشركات الصغيرة. وأياً يكن الأمر، فإنّه لا النظريات ولا الأدلة التاريخية تؤيّد مثل هذه التقوّلات.

ثمّ إنّ تصوير وسديز بأنّها مؤسسات غير ناجحة نوعاً ما وغير قادرة على التنافس مع المؤسسات الرأسمالية، يرمي إلى عزل تلك المؤسسات وجعل الناس يفكرون مسبقاً بأنّها لا يمكن أن تكون بديلاً للرأسمالية. الهدف الحقيقي هو غلق باب المقارنة بين قوة وسديز وضعفها وتلك الميّزات التي تتمتع بها المؤسسات الرأسمالية. ومثل هذه الجهود المبذولة بحماسة لمنع مناقشة بدائل للمؤسسات الرأسمالية في الميدان الاقتصادي ليست جديدة، فلها سوابق تاريخية. فمثلاً تصرّ الأنظمة الملكية أحياناً على أنّه لا يمكن قيام حكومات ديمقراطية تمثل الشعوب؛ لأنّ تلك مهمة مستحيلة. وجهود من هذا

القبيل ستعود على الشعوب بالويلات والفوضى والمآسي، حيث ترتفع الأصوات منادية بالعودة إلى الملكية. وبناء على ذلك، ليست هناك جدوى من مناقشة قوة الملكية وضعفها بالمقارنة مع الديمقراطية. وبالطريقة نفسها، فإنّ أولئك الذين يخشون مناقشة وسديز ومقارنتها بالمؤسسات الرأسمالية يحاولون منع تلك المقارنة بالادعاء أنّ وسديز أصلاً بديل لا يمكن تحقيقه، وأنّ الخوض في مناقشة الأمر ليس أكثر من مضيعة للوقت.

غالباً ما يُثار سؤال حول وسديز، وهل باستطاعة هذه المؤسسة أن تتوسع في العديد من المجتمعات الحديثة لتكون متعددة الإنتاج وعالمية المستوى ترقى إلى ما حققته الاحتكارات العالمية (بما فيها رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة)؟ في الأساس، لا يوجد سبب يحول دون وصول وسديز إلى ذلك المستوى من الحجم والإنتاج. والموضوع الذي عليها أن تواجهه هو توسيع عناصر الديمقراطية السياسية، وتوظيفها لتكون ديمقراطية اقتصادية تطبق على نطاق واسع يشمل مواطنين أكثر عدداً. فالتصويت لانتخاب رئيس بلدية يختلف عن انتخاب رئيس للبلاد، لكنّ ذلك أثبت إمكانية تطبيق الفكرة سواء أكانت رقعة الانتخابات صغيرة أم شاسعة. فالالتزام بالديمقراطية الاقتصادية سيجد طرقاً مبتكرة للوصول إلى قرارات ديمقراطية من قبل أعداد كبيرة من العمال/المواطنين.

ولو أخذنا أحد أمثلة التاريخ لرأينا نشاطات رأسمالية مستمرة منذ سنوات عدة. فالشركات الرأسمالية تتنافس في تشغيل الأطفال لقاء أجور زهيدة منخفضة، واستخدام تكنولوجيا تسبب الأضرار للهواء الذي نتنفسه والمياه التي نشربها. وفي النهاية، أجبرت الاعتراضات الجماهيرية الواسعة على تلك الممارسات المشينة أن تجعلها صعبة،

وأحياناً غير قانونية. كان على الرأسماليين أن يجدوا طرقاً لحلّ مشكلات التنافس في ما بينهم. وارتفعت شكواهم المريرة لأنّ طرقاً هامة للتنافس في النمو قد سُدّت أبوابها أمامهم، وكان عليهم إمّا أن يتبعوا القوانين أو ينقلوا مؤسساتهم إلى أماكن أخرى للالتفاف على تطبيق القوانين. أمّا الذين لم ينتقلوا فقد لجأوا إلى اتباع أساليب جديدة لتعوض عن خسارتهم في تشغيل الأطفال أو التكنولوجيا المفسِدة للبيئة.

غيّر دخول وسديز الميدان التنافس الكلاسيكي حول نقل المؤسسات، إذ اصطف الشغيلة واتحادات العمال وأحزاب اليسار في جهة، وفي الجانب الآخر وقف الرأسماليون مطالبين بالحرية المطلقة من تدخل الدولة في قراراتهم لنقل أماكن مؤسساتهم. أمّا بالنسبة إلى مؤسسة وسديز، فقد أظهرت استمرار الجهود لإمكانية بروزها، وفي بعض الحالات تفوّقها في حلّ مشكلات المؤسسة دون اللجوء إلى الانتقال إلى أماكن أخرى. إنّ نجاح وسديز بمرور الوقت- خاصة في التصنيع والمناطق التي تخلت عنها الرأسمالية- أدّى بلا شك إلى إفراغ ادّعاءات الرأسمالية الفارغة من محتواها حول حرية نقل مؤسساتها إلى أين تحب. فالمسألة ليست حرية بقدر ما هي جشع ورغبة لا نهاية لهما في تكديس الثروة. والقضية أصلاً بدأت بسرقة المواد الأولية من أراضي تلك البلدان، ثم أصبحت أسواقها ميداناً لبيع المنتجات الصناعية. ويعود الرأسماليون الآن لينصبوا معاملهم هناك، ويستغلوا شغيلة البلاد بدفع أجور منخفضة جدّاً.

يختتم د. وولف فصله هذا بالقول إنّه في المجتمعات، حيث تكون وسديز هي المنظمات السائدة في الإنتاج، فإنّ الرأسماليين هناك سيفقدون تأثيرهم ومواقعهم السياسية الهامة. ولذا، إنّ الفائض

الذي يستولون عليه لن يضمن لهم السيطرة على الوضع السياسي. سنتخلص من أولئك الرأسماليين وتأثيرهم الذي يشترونه بالأموال. وبدلاً من ذلك، فإنّ مجتمع الشغيلة الذي يقود وسديز هو الذي سيكون الشريك الأساسي للجان الشعبية الحاكمة في المناطق المختلفة. إنّهما مجتمعان مختلفان، ولكنّهما متداخلان. أحدهما يقوم على العمل في مؤسسة وسديز، والآخر قائم على السكن في المنطقة المحيطة بها، ويستطيع الاثنان أن يرتبطا معاً في ديمقراطية سياسية واقتصادية. لعلهما مدركان لمهمة تحقيق مفهوم الديمقراطية بمعناها الصحيح، لكي يُفشِلا النظام الرأسمالي الذي لم يسمح لهما بممارسة ديمقراطية حقيقية، باستثناء بعض المحاولات الشكلية في الانتخابات.

في الفصل الأخير من الكتاب يذكرنا المؤلف بأنّ البرامج التي يدعو إليها تختلف عن أفكار روزفلت في الثلاثينيات. فهو يدعو لأن تشمل برامج اليوم توفير الأموال للعمال الراغبين لكي يبنوا مؤسسات وسديز التعاونية. وينصح بأن نتعلم من تجربة إيطاليا وبرنامجها الناجح القائم على قانون ماركورا لعام 1985 الذي مكّن العمال من السيطرة على المؤسسات التي تمرّ بأزمة، أو الشروع ببناء مؤسساتهم. بإمكان الحكومة الأمريكية أن تمنح العمال العاطلين عن العمل اختياراً مشابهاً. فبدلاً من استلام العمال العاطلين مساعدة مالية أسبوعية على مدى فترة معينة، من الأفضل إعطاؤهم المبلغ المقرر كاملاً مرّة واحدة. وسيكون مشروطاً عليهم أن يجدوا عمالاً آخرين راغبين في المشاركة في المشروع. بإمكانهم حينئذ جمع رأسمال لتأسيس مؤسسة وسديز تعاونية. المسألة سهلة، ولا تتطلب أكثر من إيجاد عدد من العمال العاطلين عن العمل والراغبين في تأسيس تلك المؤسسات، لكي يجمعوا أموال الإعانة المخصصة لهم ويؤسسوا مشاريع مؤسسة

وسديز المتنوعة.

يدعونا المؤلف لكي نتأمل المنفعة المتبادلة من تحالف أنصار وسديز وأنصار «حركة الخضر» في العقد الجديد، ليكون بإمكان الجانبين أن يضغطا لإقامة مشاريع حكومية مركزية استجابة لمطالبهما. كما أنّ كلا الفريقين بإمكانهما التحالف من أجل تحقيق مشاريع أخرى؛ من قبيل رعاية الأطفال والمسنين، وإغناء الحركة الثقافية، كما تمّ إنجازه على يد الإدارة التقدمية للعمال في الثلاثينيات. إنّ القوة السياسية لمثل هذا التحالف بين اتحاد العمال والأحزاب الشيوعية والاشتراكية في تلك الفترة هي التي فازت بإنجاز أكبر مشاريع حكومية مركزية لجماهير الشغيلة في تاريخ الولايات المتحدة، وهي التي وفّرت فرص العمل لما يزيد عن 12 مليون عامل بين السنوات 1934 – 1941.

ثمّ يمضي للقول إنّ حركة مثل وسديز يجب أن تتحالف مع الحركات التعاونية القائمة. كما يجب الشروع بحملة لتشريع القوانين التي تسهل نمو تلك التعاونيات، وإمكانية تطويرها لتتحول إلى وسديز جديدة، إن أمكن. فمثلاً، يمكن قيام حملة مشتركة لنماذج المؤسسات التي تقوم على مبدأ قانون ماركورا وتغيير معايير الضريبة لتخفيف أعبائها على التعاونيات القائمة. كما يجب تشجيع الأعمال المختلفة ومؤسسات التعليم وحثها على تدريس مقررات حول الحركة التعاونية، خاصة في أقسام إدارة الأعمال والاقتصاد، لكي يزداد وعي الطلبة بها.

ينادي المؤلف في نهاية فصله هذا إلى قيام حزب سياسي مستقل لدخول الساحة السياسية لأنّ الأحزاب القائمة الآن لا تهتم إطلاقاً بأن تسير البلاد بذلك الاتجاه. ربّما يستثني من ذلك الأحزاب اليسارية الصغيرة، فرادى أو كجماعة. وأياً يكن الأمر، إنّ الساحة الانتخابية– مع

علمنا بأنّها ضد التغيرات الاجتماعية الأساسية– هي المكان الذي نرفع فيه الانتقادات ونطرح وسديز كبديل. تستطيع الأحزاب السياسية طرح المطالبة بتشريعات من أجل انتشار وسديز وتوسّعها كجزء من التّوسّع الاجتماعي. وهو يعتقد أنّ الانتخابات واختيار النواب المشرعين ليسا الوسيلتين الضروريتين المركزيتين للنضال من أجل التغيّر الاجتماعي. غير أنّ ترك هذين الأمرين في أيدي أعداء حركة المؤسسات التي يقودها العمال ذاتياً، وسديز، ليس ضروريّاً من الناحية التكتيكية، وقضية خبل من الناحية الاستراتيجية.

يعود المؤلف فيذكرنا في خاتمة الكتاب بأنّ ما قصده من استعمال كلمة «علاج/معالجة» في عنوان الكتاب ليس تخليص الرأسمالية من أزماتها، بل القضاء عليها كما القضاء على الأوبئة، واجتثاثها نهائياً؛ لأنّ الأزمات لن تنتهي، وستتكرر وتتوالد. في اعتقاده، إنّ الرأسمالية قد استنفدت نفسها، كما حدث من قبل لأنظمة الإقطاع والعبودية. فهل فعلاً استنفدت الرأسمالية نفسها وأوشكت على نهايتها، حسب رأي هذا المفكر؟

يقول الكاتب العربي سعيد ناشيد إنّ الكثيرين راهنوا بأنّ ماركس الذي وُلد وعاش في الغرب سينتصر في الشرق تحديداً[8]. ودليلهم على ذلك أنّ الضحايا الأساسيين للنظام الرّأسمالي ليسوا بالضرورة داخل المجتمعات الغربية التي حققت نوعاً من الرّخاء، وأصبحت– بصرف النظر عن نواقصها– تبدو وكأنّها «أرض الميعاد» في أعين معظم معذبي الأرض وسائر البؤساء الأشد بؤساً. وبالفعل، كان انتصار الثورات الشيوعية في روسيا والصين وكوريا الشمالية وفيتنام، وصولاً إلى اليمن الجنوبي وإثيوبيا وأنغولا وغيرها يوحي بأنّ مستقبل ماركس أصبح مضموناً في الشرق عموماً والجنوب أيضاً، أي

خارج الحضارة الغربية. لكن، بعد انهيار المعسكر الشيوعي وسقوط جدار برلين وصعود السياسات النيوليبرالية اتخذت العبارة شكلاً آخر «ماركس فيلسوف بلا مستقبل».

مرّت ثلاثون عاماً على اختفاء ماركس قسرياً من معظم أدبيات الحراك السياسي العالمي. ومرّت ثلاثون عاماً على هيمنة النموذج الاقتصادي النيوليبرالي على العالم برمته بلا منافس يُذكر، حتى ظنّ الكثيرون أنّ ماركس قضى نحبه ومضى بلا رجعة. غير أنّ السنوات العجاف التي وضعت الاقتصاد العالمي على حافة الانهيار، كانت كافية لاعتراف الكثيرين بأنّ الإصرار على استبعاد ماركس بصفة نهائية لم يكن قراراً صائباً.

لا يشكّ الكاتب ناشيد بأنّ لحظة صعود مارغريت تاتشر في انتخابات 1983 البريطانية، وصعود رونالد ريغن في انتخابات 1980 الأمريكية، كانت البداية الفعلية لنهاية ما يسمى في أدبيات الاقتصاد السياسي «بالثلاثين المجيدة»، وهي السنوات الفاصلة بين 1946 و1975. مثّل صعود تاتشر وريغن بداية انهيار دولة الرعاية الاجتماعية وصعود الاقتصاد النيوليبرالي في العالم؛ وهو الوضع الذي استغرق ثلاثة عقود كاملة، أي ثلاثين «غير مجيدة» هذه المرّة. لم يعد للسياسة النيوليبرالية خلالها أيّ خصم قادر على منازلتها. وهذا هو السياق الذي جعل فوكوياما يؤلف كتابه الشهير نهاية التاريخ.

عانى اليسار العالمي خلال الثلاثين «غير المجيدة» تلك من فقدان البوصلة، ودخل ما يُسمّى بطور الانتحار التاريخي طويل الأمد، ثم ساد الاعتقاد بأنّ اليسار لا يستطيع أن يُحقق أيّ نصر انتخابي إلا إذا لعب في الوسط. وهكذا، اختار معظم اليساريين الامتثال للأمر الواقع، ومن ثمة اللعب في وسط الميدان. لعلها الحكاية نفسها مرة أخرى، تلك

الوسطية منزوعة المواقف. بهذا النحو أصبحت الفروقات بين اليسار واليمين مجرّد فروقات شكلية وصورية.

اليوم، ثمة مؤشرات كثيرة تؤكد أنّنا ربما أمام عودة روح اليسار، ومن ضمنها صعود حزب سيريزا في اليونان بقيادة الكسس تسيبراس، وصعود بوديموس في إسبانيا بزعامة بوديموس إغليزيس، وصعود اليساري العنيد جيرمي كوربين زعيماً لحزب العمال البريطاني، وصعود المناضل اليساري بيرني ساندرز كمنافس قوي لهيلاري كلينتون في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي الأمريكي. هل هي بداية عودة الرّوح إلى «أطياف ماركس»؟ في واقع الحال، ثمة معطى مؤكد، وهو أنّ الفلاسفة لا يموتون، بل يولدون بعد موتهم، وأحياناً يولدون بعد إعلان موتهم. إنّهم يولدون باستمرار وعلى الدوام، ثم إنّهم يحضرون بقوة وإصرار خلال كلّ المنعطفات الحرجة، أو على الأصح، يتم استحضارهم على الدوام وفق رؤى وتأويلات متجددة. يصدق هذا المآل على ماركس أيضاً؛ لا سيما في اللحظات التي تدخل فيها الرأسمالية طور الأزمة، كما هو حالنا الآن.

عموماً، ثمة نقاط واضحة تنتظر برنامج ورثة ماركس. وأهدافها إصلاح الرأسمالية من الداخل، وترسيخ دولة الرعاية الاجتماعية، واستبدال مفهوم الصراع الطبقي بالرهان على توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة، مع ترسيخ الحريات الفردية، واعتبارها ترياقاً ضدّ كل الشموليات رأسمالية كانت أو اشتراكية، ويراها د. وولف بأنّها ديمقراطية تعاونية. فالمؤكد هو أن تكريس المساواة الكاملة في الصحة والتعليم والعدالة يعدّ واجباً أخلاقياً وضرورة إنسانية يمكن تحقيقها في ظلّ الديمقراطية التعاونية التي يعتبرها د. وولف البديل الممكن والواقعي لوضع حدّ لابتزازات الرأسمالية وجشعها. وفي

النهاية، من المؤكد أنّ الطريق سيكون شاقاً وطويلاً، ولدينا نماذج في إيطاليا وإسبانيا غير أنّنا نعلم أيضاً أنّ الطرق القصيرة والخاضعة لنماذج جاهزة لا تؤدّي في آخر الحساب إلى أيّ شيء.

بودي أخيراً أن أشكر د. مصدق الحبيب، أستاذ الاقتصاد في جامعة ماساتشوستس، والأستاذ أحمد موسى جياد الخبير الاقتصادي الدولي، لمساعدتهما في صياغة بعض المصطلحات الاقتصادية التي وردت في نصوص هذا الكتاب القيّم.

د. محمد جياد الأزرقي

أستاذ متمرس- كلية ماونت هوليوك

قرية مونتكيو- ماسجوست، الولايات المتّحدة

مقدمة المؤلف

لقد أغرقت المشكلات الاقتصادية المتراكمة، والأزمات المصحوبة بالاستجابات السياسية الفاشلة، المجتمعات الحديثة في فوضى عميقة وعارمة. إنّ الرأسمالية، باعتبارها النظام المتحكم في عصرنا الحالي، أصبحت ثانية موضوعاً للنقد والاعتراضات. لم يعد النظام الرأسمالي العالمي قادراً على تلبية احتياجات غالبية الناس، وهو الأمر الذي خلق حركات اجتماعية في كلّ مكان، وجعلها تنهض وتلتحم بحثاً عن أنظمة بديلة. لم تعد بعض البدائل مثل الأشكال المتعددة لاشتراكية الدولة والشيوعية التي انتشرت بشكل فعال طيلة القرن الماضي قادرة على طرح أي نموذج آخر، كما أنها لم تعد قادرة على أن تبعث أملاً في نفوس أولئك الذين يبحثون عن بديل للرأسمالية. ومن الطبيعي أن يرغب الناس في حلول جديدة وعلاجات فعالة لغياب العدالة وانعدامها وانتشار الفساد والإخفاقات الهائلة. لذا، جاء هذا الكتاب ليطرح علاجات مقترحة لكلّ هذه القضايا.

بودي طرح فكرة قيادة العمال الذاتية للمؤسسات، وهو ما سأطلق عليه في هذا الكتاب مفهوم

.Directed Enterprises WSDEs–Self ’Workers

في الحقيقة، إنّني أطرح صورة جديدة لفكرة قديمة، ومفادها أنّ الإنتاج يكون أفضل حين يتم بشكل جماعي تعاوني ويتمّ التخطيط له بطريقة ديمقراطية ويُنفذ بالعمل المُشترك. سأرتكز في تحليلي للرأسمالية، وبيان نقاط ضعفها، والتأكيد على أنّ مفهوم WSDEs سيتخطى مسببات هذا الضعف على نظرية كارل ماركس في الإنتاج والتحكّم به وتوزيع الفائض منه. بعبارة أخرى، سأعتمد على «التحليل

الطبقي».9

كما أنّ للكتاب أهدافاً سياسية. أريد أوّلاً أن أوسّع مفهوم WSDEs ليتناسب مع البرامج المعاصرة لإحداث التغيرات الاجتماعية التقدمية. لن أخوض في مراجعة الأمثلة التي لا حصر لها من التعاونيات، وما يوجد منها في وقتنا المعاصر؛ إذ يتوفر الكثير من المصادر حول هذا الموضوع، ويمكن الرجوع إليها.10 وبالمقابل، إنّ هذا الكتاب يركز على تحليل نشاطات العمال وقيادتهم الذاتية للمؤسسات WSDEs، وعلاقتها بالرأسمالية ودفع هذه النشاطات باعتبارها بديلاً أفضل لتنظيم عملية الإنتاج.

لقد عانت الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية من أسوأ كارثة اقتصادية حلت بها منذ فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. لا تبدو أمام أغلبية الناس نهاية سريعة لهذه الأزمة، حيث ما زال عشرات الملايين منهم عاطلين عن العمل لفترة امتدت لوقت طويل. كما أنّ أعداداً لا حصر لها منهم ما زالوا مشردين ويسكنون الشوارع والساحات العامة، ليس بعيداً عن أعداد البيوت الكثيرة التي تقف خالية من ساكنيها. وتميل الأجور والمنافع إلى الهبوط، في الوقت الذي ترتفع فيه الأرباح والفوائد لفئة قليلة من المواطنين. تلقي هذه الظروف بالملايين في أحضان الفاقة، وتدفع بهم للجوء إلى الحكومات المحلية في الولاية والمؤسسات الفدرالية لطلب المساعدة، في الوقت الذي يعلن فيه المسؤولون عن زيادة الاستقطاعات في ميزانيات الخدمات العامة. تذكّر هذه الأزمة المواطنين بعجز النظام الرأسمالي الموروث وفشله التاريخي الذي يمتد لقرون في وقف الانتكاسات المتكررة، وكيف أنّه تعامل معها بشكل فاشل وغير عادل ينمّ عن القسوة المعهودة من أجل «السيطرة»

على مثل هذه الأزمات.

قصة أزمتين

أتت الأزمة الاقتصادية الحالية إثر فترة امتدت ثلاثين عاماً، أنهت فيها مصالح أصحاب العمل الوضع الذي خلقه العقد الجديد New Deal، الذي أنقذ الرأسمالية خلال فترة الركود العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. هناك المزيد من التهكم بصدد هذه المسألة. فإثر السنوات الثلاث التي أعقبت انهيار الأسواق المالية عام 1929، التي هزّت النظام الرأسمالي ووضعت حدّاً لتبجحه في فترة العشرينيات– وهي الفترة التي تولى فيها الحزب الجمهوري رئاسة البلد– جاء بعد ذلك ديمقراطي من الخط الوسط، وهو فرانكلن دي روزفلت، ليصبح رئيساً للبلد. كان هو وأعضاء حزبه الديمقراطيون وبعض الجمهوريين قلقين بصدد العجز في موازنة الدولة في واشنطن. بدأ روزفلت فترة حكمه بطريقة الديمقراطيين الذين سبقوه نفسها، غير أنّ الكساد قد أثار وبعث الحياة في عود القوى التي جاءت به. واستطاعت تلك القوى أن تضغط عليه، وبالتالي مكّنته من تغيير سياسته. وبهذا أصبح من أفضل التقدميين والأكثر شعبية بالمقارنة مع رؤساء الولايات المتحدة الآخرين.

لقد خلق الكساد العظيم الظروف المؤاتية لولادة اتحاد العمال الصناعيين CIO، الذي نظّم ملايين العمال الصناعيين في اتحاد لأول مرّة في تاريخ البلاد. وهو الذي جاء بأعظم موجة من الانضمام لنقابات العمال في البلد. اتفق القادة والأعضاء بأنّ تلك الاتحادات والنقابات هي أفضل سلاح للدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم ضد تداعيات الرأسمالية التي تمرّ في مرحلة ركود شديدة. واجه هؤلاء مالكي المشاريع وأصحاب العمل بالإضرابات والحركات، وأسسوا لجاناً تمثلهم

للتفاوض مع أصحاب الأموال. انضم إليهم السياسيون بتأثير من قبل أعضاء النقابات وتبرعاتهم للحملات الانتخابية وغير الانتخابية. كانت مطالب العمال الصناعيين تنحصر في توفير العمل للعاطلين عن العمل، وتوفير المساعدة الحكومية المباشرة للمواطنين، وهي التي غيّرت الظروف السياسية في فترة الثلاثينيات. كما تولى اتحاد العمال إفشال مشروع الديمقراطيين الوسط الذي يُعتبر في أيامنا هذه ليس أكثر من مشروع «للتقشف».

كما دفع الركود العظيم عدداً من الاشتراكيين والجماعات الشيوعية والحركات والأحزاب للتلاحم. وفي داخل الاتحاد وخارجه، تمت تعبئة أعداد هائلة من العمال والطلبة والفلاحين وغيرهم. لقد عزّز هؤلاء التنظيمات التي:

1) تجمع ما بين الحملات العامة للمطالبة بتوفير العمل وتحسين الظروف المعاشية للجماهير الأمريكية.

2) تنظيم العمليات الانتخابية بالتعاون مع اتحاد العمال وغيره من الاتحادات.

3) المزيد من المطالب الثورية التي تهدف إلى التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

التحم أعضاء اتحاد العمال والاشتراكيون والشيوعيون من أجل خلق موقف يحول دون استمرار السياسات العامة التي «أدارت» الكساد العظيم عن طريق منح المساعدات للبنوك والاحتكارات الخاصة، والحدّ من تدخل الحكومة اقتصادياً إلى أقصى قدر ممكن. طالب الاتحاد وحلفاؤه بالالتفات بدلاً من ذلك لمطالب العمال العاطلين لأنّهم تركوا دون أيّة مساعدة تذكر. وفي العام نفسه، قام أعضاء الاتحاد

والاشتراكيون والشيوعيون بتعبئة الملايين، ودفعهم إلى شوارع المدن الكبرى وهم يهزّون قبضات أيديهم في تظاهرات صاخبة. وبذلك أصبح نقدهم لأصحاب الأعمال والرأسمالية يزداد حدّة يوماً إثر يوم، ممّا حفز روزفلت ودفعه إلى أن يقدم خطة لأصحاب الأعمال وغيرهم من المواطنين الأغنياء، بمن فيهم أفراد عائلته.

لم يقبل هؤلاء خطة روزفلت وطلبه لزيادة الضرائب على أرباب العمل والأثرياء من أجل إحداث تغييرات لتحسين الوضع الحياتي في المجتمع الأمريكي، تلك التغييرات التي يصرّ عليها أعضاء اتحاد العمال والاشتراكيون والشيوعيون. من هنا، اعتقد روزفلت أنّ بإمكانه أن يستجيب لعدد من الحاجات الاجتماعية ويؤمنها، مع المحافظة على النظام الرأسمالي وملكيته لأنظمة الإنتاج فيه، ومع إدخال بعض التغييرات وإخضاع هذا النظام لمزيد من الرقابة والتعليمات. ولكن، حين رفض أصحاب الأعمال الكبرى والأثرياء تلك الخطة، قام روزفلت بتحذيرهم بأنّهم سيواجهون شعباً بقيادة تزداد سطوة لإحداث تغييرات عميقة في هذا النظام، وأنهم قد يفقدون كلّ شيء؛ كما حدث في بلد آخر قبل سنوات قليلة.

أحدثت تلك الخطة انشقاقاً في صفوف أصحاب الشركات الكبرى والأثرياء مما أدى إلى موافقة الغالبية منهم على زيادة الضرائب على أرباب الأعمال والأثرياء لكي يكون بإمكان الرئيس أن يطرح اتفاقاً متوازياً مع اليسار. لقد حثّ أنصار ذلك اليسار على أن يكونوا إصلاحيين لا ثوريين، بمعنى السماح للمطالب بأن تتعالى بتجاوز الرأسمالية على المستوى الخطابي فقط، وأن لا يحوّلوا تلك المطالب إلى سياسات عملية.

قام روزفلت بتأسيس شراكة سياسية بين ذلك القسم من أصحاب

الأعمال والأثرياء الذين كسبهم إلى جانبه، وبين أعضاء الاتحادات والقوى اليسارية، رغم وجود بعض التذمر في صفوف كلا الجانبين. لم تجرؤ تلك الشراكة على تحدي مجالس الإدارة التي تحكم سيطرتها على الاحتكارات الأمريكية. لذا، استمر أصحاب أسهم الاستثمار في اختيار أعضاء مجالس الإدارة كالعادة، واستمر هؤلاء بدورهم المعهود في اتخاذ القرارات الرئيسية حول نوعية الناتج وكيفيته ومكانه وتوزيع الفائض الناجم عن جهود العاملين في الشركات والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة.

استمرت تلك الشراكة التي أسسها الرئيس لبناء نوع من الديمقراطية الاجتماعية، أو ما سمي بدولة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة؛ الفكرة الرائعة التي كانت وليدة العقد الجديد. وعد روزفلت بأنّ برامج من ذلك القبيل ستنقذ الرأسمالية من انتكاساتها، وستحسن حياة الكثير من المواطنين بسرعة، وستحول دون قيام موجة كساد اقتصادي أخرى في المستقبل. غير أنّه حذر في الوقت نفسه من أنّ البديل للعقد الجديد سيكون تعميقاً للانقسامات الاقتصادية والاجتماعية واستمرار التوتر والصراعات.

اتفق كلا الجانبين على وضع صيغة تلك المشاركة. كان الجانب الأول يتكون من ممثلي أصحاب الأعمال والمواطنين الأغنياء بقيادة روزفلت نفسه، الذي اعتقد بضرورة سرعة الاستجابة لمطالب القوى اليسارية التي انطلقت معززة بسبب الركود الاقتصادي. وفي الجهة الأخرى، كان هناك قادة الاتحادات العمالية والحركتين الاشتراكية والشيوعية، الذين اعتقدوا أنّ الإصلاح هو ما يمكن تحقيقه، وأنّ الظروف غير ناضجة أو مؤاتية للقيام بثورة قد تكون عبارة عن مغامرة خطيرة في أسوأ الظروف. اعترض على مشروع الرئيس عدد من كبار رجال الأعمال

والأثرياء الذين رفضوا تحالف المشاركة السياسية، واعترضوا بشدة على برنامجه الديمقراطي الاجتماعي. ومن جهة اليسار، كان هناك بعض المتشددين والثوريين ممن رفضوا الدخول في برنامج التحالف المذكور لأنّهم اعتبروه اصلاحياً فقط، وفي جوهره استسلام لحركة النظام الرأسمالي.

ورغم ذلك، نجحت المشاركة السياسية التي أطلقها روزفلت، واستطاعت في خضمّ فترة الكساد الكبير أن تنجز مشاريع بالغة الكلفة ساعدت الملايين من الناس (وهو شيء لم نلحظ حدوثه في الوقت الحاضر إثر الأزمة الاقتصادية في البلاد منذ عام 2007). لقد تمّ إقرار قانون الضمان الاجتماعي الذي يؤمن الرواتب التقاعدية لغالبية العاملين في البلد وتنفيذه. كما تمّ إقرار قانون حكومي آخر مكلف أيضاً لدفع المساعدة المالية لمن يفقد عمله لفترة حتى يحصل على عمل آخر. كما شرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع مكلفة لبناء الطرق الخارجية والجسور، وفتحت بذلك مجالات العمل المباشر لحوالي 12 مليون مواطن خلال سنوات الكساد بعد عام 1934. وفي الوقت الذي كان فيه أصحاب العمل والعمال ومسؤولو الحكومة يرفعون الشكوى في السابق من عدم توفر الأموال للإنفاق العام، تمكنت واشنطن بسرعة من توفير مبالغ كبيرة وصرفتها مباشرة لتخفيف الأعباء عن عاتق العمال، وبعث الحياة في اقتصاد كان يعاني ركوداً عميقاً.

الحقيقة هي أنّ القضية لم تكن في السابق عدم توفر الأموال لكي تقوم الحكومة بمساعدة الناس، بل كانت القضية أساساً سياسية، ومشروع المشاركة الذي جاء به روزفلت قد وفر الحلول. لقد أنقذ ذلك الرجل النظام الرأسمالي من مخاطر محدودية طلب القطاع الخاص وقيام صراع اجتماعي بين مناصري الرأسمالية من جهة،

وطبقة عاملة غاضبة أصبحت أكثر تنظيماً ومستعدة للتحرك بشكل لم يسبق له مثيل. ولا شك، لقد تململ أرباب الأعمال والأثرياء وعبّروا عن معارضتهم لمشروع الرئيس وفكرة العقد الجديد وما حققه عام1937، إلّا أنّ دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية شقّ تلك المعارضة وأضعفها.

وكما نشهد اليوم، لم تتمخض الأزمة الحالية للنظام الرأسمالي عن أية مبادرة شبيهة بما قدمه روزفلت. ولذلك أسباب عدة منها:

- شهدت السنوات الخمسون الماضية ضعف الحركة العمالية واتحاداتها الذي يرجع أصلا إلى الغياب الكامل تقريباً للحركتين الاشتراكية والشيوعية اللتين عبأتا في السابق الجماهير العمالية وحركتاها للمطالبة بإيجاد الحلول. ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الرئيس أوباما لم يقترح خلال فترة رئاسته الأولى إطلاقاً أو يقدم على مشروع لخلق فرص العمل، بل حدث العكس؛ لأنّه عمل على تقليص وليس توسيع منافع الضمان الاجتماعي.

- لم تجد غالبية أصحاب الأعمال والأثرياء أيّة ضرورة للدخول في مفاوضات أو إيجاد حلول وسطى تضمن تقبلهم فكرة رفع الضرائب عليهم. إنّ عدم وجود نظام اشتراكي، على غرار ما كان قائماً في الاتحاد السوفياتي خلال فترة ثلاثينيات القرن الماضي، يطرح في أيامنا هذه بديلاً ممّا يمكن أن يحظى بتأييد جماهير الطبقة العاملة ويحظى بتعاطفها، وهو أمر سيخيف المحافظين ويدفعهم للمشاركة كتلك التي بلورها روزفلت.

الفشل السياسي يضخّم الفشل الاقتصادي

إنّ عدم وجود قوة يسارية في القاعدة قد ترك الولايات المتحدة

تغرق في أزمة شديدة لا يتوفر لها تدخل حكومي كافٍ كي يستعيد الاقتصاد عافيته بشكل واسع. وبدلاً من ذلك، استمرت الثقة بأفكار المحافظين والكلاسيكيين الجدد؛ التي تعترض مبدئياً على تدخل الحكومة من أجل خلق المحفزات، والتوجه بدلاً من ذلك إلى مضاعفة اعتماد الحكومة على القروض الخارجية. وفي الوقت نفسه، تدور سياسة بنك الاحتياطي الفدرالي وتسير في اتجاه ضخ المزيد من الأموال العامة لمساعدة البنوك وأسواق الائتمان العالمية. إنّ برامج من هذا القبيل تعمل على إنقاذ الشركات الكبرى وحمايتها؛ المالية منها وغير المالية، وأسواق العملات، ونسبة 5 بالمئة من الأثرياء الذين يمتلكون تلك الشركات ويتحكمون بالأسواق. كما يضم هذه الاتجاه المنتفعين من السياسة الحكومية العامة الذين يمولون الحزبين الرئيسيين في البلاد. قام أولئك المسؤولون بوضع نموذج كلاسيكي يسمي الانسياب الاقتصادي التنازلي Trickle-down Economics وتنفيذه. يُفترض أنّ المساعدة الحكومية الكبيرة والمباشرة لأرباب الأعمال والأثرياء تحقق هذا الانسياب، وتؤمن في الوقت نفسه استعادة الجماهير لوضعها الاقتصادي الجيد.

غير أنّ برنامج الانسياب الاقتصادي التنازلي هذا لم ينجح لأسباب ليس من الصعب فهمها. فحين تدفع الحكومة الأموال إلى القمة، فإنّ تلك المساعدة المالية لا تنساب إلى القاعدة في عالم الواقع. وبدلاً من ذلك، يستمر أعضاء مجالس إدارة الشركات بالاستيلاء عليها من أجل منافعهم ومنافع أصحاب الأسهم في شركاتهم، ولن يشركوا أحداً آخر غير ذلك في الأموال التي تقع أيديهم عليها. لذلك، نرى استمرار نسب البطالة العالية، وتزايد أعداد أصحاب البيوت العاجزين عن دفع القروض المستحقة عليهم، وانخفاض مستويات الأجور والمنافع،

وعدم توفر فرص الائتمان من أجل الحصول على القروض. ونتيجة لذلك، سيكون هناك ركود في الاستهلاك، وستقف تلك القضايا كافة حجر عثرة أمام تعافي حركة العمل وأسواق العملة. وهكذا، ستزداد أزمة النظام الرأسمالي العالمي عمقاً.

ما الذي يجب عمله؟

إنّ المؤسسة السياسية الاقتصادية تعيد ببساطة «ترتيل أغنيتها» المعهودة حول الاستمرار ببرنامج الانسياب الاقتصادي الذي أقرّ عام 2007، مع بذل أقصى الجهود للقول إنّ الحكومة ساعية لوضع حدّ للأزمة والانتظار حتى تنخفض الأجور وكلفة العمل، بشكل يضمن قيام الفرص أمام الرأسماليين كي يبدأوا بالاستثمار ثانية. وعليه، تفضّل الحكومة الانتظار بدلاً من دفع تكاليف تدخّلها بشكل كافٍ للتغلب على الأزمة. وبهذا تصرّ الرأسمالية على أنّها قادرة في النهاية على إحداث التحول الاقتصادي نحو الأفضل.

لكنّ البديل المتوقع وغير الكافي جاء في صيغة برنامج قدمته فئة صغيرة، وأصبح لها بعض الأنصار من أتباع نظرية كينز John Maynard Keynes التي ظهرت في فترة ثلاثينيات القرن الماضي. يريد هؤلاء محفزات سنوية كبيرة يتمّ دفعها حتى بوجود عجز مالي كبير ومؤقت. وهم يصرون على أنّ زيادة الديون الخارجية يمكن دفعها في ما بعد، حين يبدأ الاقتصاد بالتقاط أنفاسه والنمو ثانية. إنّهم على ثقة عالية بأنّ المحفزات الحكومية ستحلّ المشكلة وتضمن العودة إلى الرأسمالية «الاعتيادية» المتحررة من الأزمات.

يستمرّ الصراع في واشنطن بين أنصار الأزمة المخففة نوعياً التي ما زالت تضرب أطنابها وبعض نقادها المعتدلين من أتباع نظرية كينز. يتحدث الطرفان ويتصرفان على اعتبار أنّ موقفيهما يضعان حدوداً

للنقاش المشروع والنظر في البدائل السياسية الاقتصادية الممكنة. لقد تطلب الأمر انفجاراً للغضب تمثل في حركة احتلال وول ستريت Occupy Wall Street التي فتحت المجال لبدء النقاش خارج المواقف المألوفة وآراء اتباع النظرية الكينزية. كانت هذه البدائل متوفرة طيلة الوقت، ولكن تمّ التكتم عليها ومحاولة خنقها من قبل الرأسماليين وحلفائهم من السياسيين والإعلام ومؤيديهم من الأساتذة الأكاديميين.

وفي ضوء استمرار الأزمة التي تأتي بالكثير من المعاناة الاقتصادية لأغلب الأسر الأمريكية، فإنّ النظام السياسي أظهر عجزه المتزايد في الوصول إلى جذور المشكلة. في الحقيقة، إنّ أعداداً متزايدة من الأمريكيين يرون أنّ النقاش في واشنطن أمر لا يعنيهم في شيء، لأنّه لا يظهر اهتماماً بمخاوفهم. إنّ سياسة الانسياب الاقتصادي التدريجي التي أقرّها جورج بوش وسار على نهجها باراك أوباما، قد سلمت الأمور بيد الاحتكارات والطبقة الغنية، وتجاهلت تحسين وضع الأغلبية الكبيرة من المواطنين. ونظراً لأنّ الديون الكبيرة التي اقترضتها الحكومة استهدفت تمويل تلك السياسة، فإنّ مقدار تلك الديون الوطنية والعجز المالي يستمران في الارتفاع المتسارع. والآن، يتشاجر الحزبان حول تفاصيل برامج التقشف من أجل تخفيض العجز والديون الخارجية، بل إنهما يتناقشان عن مقدار الاستقطاعات التي ستنصب على الخدمات والوظائف الحكومية.

باختصار، لقد عانى الشعب الأمريكي ولسنوات من أزمة اقتصادية ما كانت له فيها ناقة ولا جمل. لقد ظل يراقب ويتأمل برنامجاً قيل له إنّه سيحقق تعافي الاقتصاد، لكنّ ذلك لم يأتِ بنفع إطلاقاً. لقد استمع الأمريكان لأقوال أصحاب ذلك المشروع وهم يرددون أنه يتوجب على

«كلّ فرد» أن يدفع كلفة تعافي الاقتصاد. ولذلك، شعر عامة المواطنين وكأنّهم هم الذين خلقوا تلك الأزمة، وعليهم الآن أن يتحملوا تبعات برامج التقشف والاستقطاعات، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى مزيد من الخدمات الحكومية الفضلى. وليس من العجب أنّ الآمال المعقودة على بديل نظرية كينز، قد قادت إلى مزيد من العجز والديون الخارجية، ممّا ينذر بخطوات تقشف أسوأ؛ وهو الأمر الذي يكرهه كثرة من المواطنين الذين يعنيهم الأمر.

وهم الضوابط والتعليمات

يهدف تدخل الحكومة لتنظيم الأمور الاقتصادية إلى تسهيل التفاعل بين المؤسسات والأفراد. وهي تفعل ذلك عن طريق الضرائب التي تفرضها على مختلف النشاطات التي تشمل الحصول على الدخل وامتلاك الثروة وصرف الأموال... إلخ. والحكومة تحقق ذلك عادة بوضع الضوابط والقواعد التي تتحكم في سير تلك النشاطات. وعلى أيّة حال، إنّ المحتوى الحقيقي وتأثير تلك الضوابط والتعليمات يتوقفان على أهدافها وطرق تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ.

كانت فترة العقد الجديد فترة فرض الضرائب على الشركات والأثرياء. غير أنّ ضوابط سلوك تلك الشركات وأولئك الأثرياء قد أثبتت ضعفها وعدم استدامتها، فنجح خصوم العقد المدفوعون برغبة زيادة أرباحهم لأقصى درجة ممكنة ومضاعفة عوائد استثماراتهم. كما تمكنوا من وضع حدّ للإصلاحات الضريبية إثر الحرب العالمية الثانية مباشرة. ازدادت تلك الجهود في فترة سبعينيات القرن الماضي. لقد تحايلوا وتحاشوا، ثم خفضوا نسب الضرائب وقللوا من الضوابط والتعليمات المتعلقة بها والتي وضعها العقد الجديد. وتمكنوا في النهاية- عندما أصبح ذلك ممكناً من الناحية السياسية- من أن

يسقطوا تلك الضوابط ويزيلوها تماماً. لقد استعملت الأموال الناتجة من أرباح الشركات لتمويل الحملات الانتخابية والسياسيين وحملات العلاقات العامة وجماعات الأفكار الأيديولوجية Think Tanks لإعادة صياغة الأهداف ورسم الجهود لإحداث تغيرات اجتماعية حقيقية وإسقاط الضوابط والتعليمات الحكومية كافة بالكامل. والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها الخروج عن تشريع غلاس- ستيغل Glass-Steagall المتعلق بالحد من نشاطات البنوك والمؤسسات المالية وتصنيفها، وكذلك الهجوم الحالي على قانون الضمان الاجتماعي وتحويل عبء الضرائب الفدرالية من الشركات وأفراد الطبقة العليا ورميها على كاهل الطبقة المتوسطة، وغيرها من الأمور الأخرى.

لقد وصل الأمر إلى حدّ أنّه حتى الاتحادات واليسار والجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي عندما أصبحوا في موقع السلطة، لم يتمكنوا أو لم يكونوا راغبين في الإبقاء على سياسة الحكومة المركزية التي قام عليها العقد الجديد. ظهرت دعوات لإبرام عقد جديد آخر، يرى الكثير أنّها غير ممكنة إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤسسات النظام المسيطرة والمتمثلة بالاحتكارات الرأسمالية التي ستخنق أيّ تحرّك كي تبقي سيطرتها على المصادر كافة وتفشل أي عقد جديد. الشيء الذي يزعج أنصار نظرية كينز أنّ منتقدي السياسات الاقتصادية العامة واقتراحات العقد الجديد، تحظى بانتباه قليل وحماسة أقلّ منه. وبذلك، يرى أغلب الأمريكيين أنّ وضع الضوابط وتعديلها أو رفعها واقتراح ضوابط أخرى ليس أكثر من وهم وقصور في فهم مصدر المشكلة الرئيسية ومعرفته.

علاج الرأسمالية

تبحث الأعداد المتزايدة من الناس عن حلول مختلفة جداً تخرجهم من شرك المشاكل الاقتصادية والسياسية الذي يلفّ الولايات المتحدة، ويذهب إلى أبعد من ذلك. فالحلّ بالنسبة لهم يجب أن يشتمل على عدة عناصر: الأوّل هو وضع نهاية دائمية للأزمات التي تتمخض عن الرأسمالية، فرغم أنّ قادتها قد وعدوا بذلك مراراً، إلا أنّهم لم يحققوا تلك الوعود. والعنصر الثاني هو قيام نظام اقتصادي يعترف بعدالة توزيع الثروة والمدخولات ويؤمن تحقيقها. والعنصر الثالث، والذي هو من صلب الديمقراطية، يتعلق بتوزيع السلطة بين الأفراد سواء أكان ذلك في أماكن العمل أو في مجتمعاتهم المحلية.

يتطلب تحقيق هذا الحلّ: أوّلاً، نقداً شاملاً لكيفية عمل الرأسمالية حين يكون أداؤها غير مقبول. ثانياً، الحاجة إلى رؤية نظام اقتصادي بديل متحرر من نواقص تركيب الرأسمالية، يكون قادراً في الوقت نفسه على تعقب المشاكل الخفية والتخلص منها. يستخدم هذا الكتاب النقد الماركسي للنظام الرأسمالي؛ لأنّه رغم اعترافنا بمحدوديته، يظلّ الأكثر تطوراً والأعمّ نفعاً ممّا يتوفر من أشكال النقد الجارية. المعالجة التي يتبناها المؤلف تشمل بعض الجوانب التقليدية، مثل حركات العدالة الاجتماعية واحتجاجات الطبقة العاملة ضد الرأسمالية والحركات التعاونية الاقتصادية ونشاطاتها، بما فيها الشراء والتملك والإنتاج.

وتتلخص هذه المعالجة بما يلي:

1) تبديل تنظيمات الرأسمالية الحالية للإنتاج في المكاتب والمصانع والمخازن، وغيرها من أماكن العمل في المجتمعات الحديثة بتنظيمات أخرى. باختصار، إنّ الاستغلال، بما فيه إنتاج فائض القيمة والتحكم به وتوزيعه من قبل غير المُنتجين له، يجب أن يتوقف. إنّ العديد

من أشكال البناء الطبقي (الإقطاعيون، ورقيقهم في العصر الإقطاعي، والسادة الذين تحكّموا بالعبيد واستغلوهم) قد تمّ إلغاؤها. ووفق هذا المنطق، يجب أيضاً إزالة النظام الطبقي الرأسمالي (أرباب العمل الذين يستغلون جهود العمال ويتحكمون في أجورهم).

لن يكون في نظام التعاونيات وجود للشركات الرأسمالية الحديثة، حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم من قبل حفنة من أصحاب الأسهم الذين يرشحهم أعضاء المجلس أنفسهم، بالتحكم في فائض الإنتاج وتوزيعه على أنفسهم وعلى أصحاب الأسهم. بدلاً من ذلك، يكون العمال أنفسهم أصحاب القرار الأساسي في قضيتي الإنتاج والتوزيع. وعليه، يصبح هؤلاء العمال كمجموعة تعاونية وبشكل ديمقراطي هم أعضاء مجلس الإدارة. أمّا أعضاء مجلس الإدارة الذين تنتخبهم القلة من أصحاب أسهم الاستثمار، فلا رأي لهم بعد ذلك في إدارة الإنتاج أو كيف يتم أو أين. وبدلاً منه يصبح عمال الشركة- وهم الذين يقومون بالإنتاج وأولئك الذين يقدمون لهم خدمات تسهيل ذلك الإنتاج- بشكل تعاوني «مدراء» يقررون ماذا وكيف وأين تتمّ عمليات الإنتاج والتحكم به وتوزيع الفائض منه. وهكذا، تتحول الشركات الرأسمالية إلى مؤسسات بقيادة ذاتية من قبل العمال فيها (Workers Self-Directed Enterprises (WSDE's.

2) العمل على إحداث شراكة تعاونية ديمقراطية بين مواقع الإنتاج التي تتمّ إعادة تنظيمها، والمنظمات الموجودة في المناطق السكنية التي تتواجد فيها، وذلك من أجل أن تتلاحم المجتمعات مع الشركات التي يديرها العمال ذاتياً. ونظراً لأنّ القرارات التي تتخذها هذه المؤسسات تؤثر في حياة ساكني تلك المجتمعات، إذاً يجب أن تتأثر بأفكارهم. تتطلب الديمقراطية الحقيقية من الشركاء التعاونيين أن

يساهموا في قرارات كلا الطرفين. وهكذا، يصبح التصميم التعاوني بين هذه المؤسسات والمجتمع الديمقراطي المحيط بها، حقيقة جديدة في حكم المجتمع ذاتياً.

في ما يلي بعض القرارات الاجتماعية التي تعبر عن مبدأ اتخاذ القرارات المشتركة codetermination:

1) كيفية إدماج الملكية الفردية والجمعية لتحقيق وسائل الإنتاج الفضلى،

2) كيفية إدماج الأسواق، والتخطيط لاستحداث وسائل لتوزيع المصادر والمنتوجات،

3) كيفية إدماج آراء الممثلين في عملية اتخاذ القرارات الديمقراطية داخل أماكن العمل، والسكان المحليين بالشكل الذي يجعل الممارسة الديمقراطية في اتخاذ القرارات أكثر تعاونية ويهيئ لطرق تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

إنّ عملية إعادة تنظيم أماكن العمل المصحوبة بترسيخ التعاون الديمقراطي ستنهي حتماً النظام الرأسمالي. وستكون هذه علامة بارزة في تاريخ البشرية بعد أن تمّ إلغاء نظامي العبودية والإقطاع كنظامين للإنتاج. إنّ اختفاء العبيد والرقيق سيلحق به اختفاء الرأسماليين والعمال، ولن تعود لهاتين الفئتين المتعارضتين علاقة إشكالية بقضايا الإنتاج مثلما هو حاصل الآن. فبدلاً من ذلك، يصبح العمال قادة تعاونياتهم، وهكذا يصبح كلّ فرد هو المُستخدَم والمُستخدِم في آن واحد.

وفي الوقت نفسه، إنّ إعادة تنظيم أماكن العمل بهذه الطريقة

ستكون مختلفة عن الجهود التاريخية التي تمت خلال القرن العشرين، والتي ستأخذنا لمرحلة ما بعد الرأسمالية. فبدلاً من أشكال الدول الاشتراكية والشيوعية، لم يعد كافياً تأميم وسائل الإنتاج وإحلال التخطيط المركزي محل اقتصاد السوق ومتطلباته. إنّ الإضافة الرئيسية هنا هي القضاء المبرم على أشكال الاستغلال كافة؛ سواء أتمّ ذلك من قبل الرأسماليين أو الدولة. إنّ تثبيت أسس مفهوم المؤسسات ذات الإدارة الذاتية من قبل العمال WSDEs، سيضع العمال في موقع من يتحكم بالفائض ويقوم بتوزيعه.

ومن أجل تأمين الخدمات العامة وديمومتها، ستصبح الدولة معتمدة على الأموال التي تحصل عليها عن طريق قبض حصتها من فائض إنتاج المؤسسات التي يديرها العمال. وعليه، إنّ ميزان القوة بين الولايات بما تملكه من وسائل السيطرة والتعسف وساكنيها من المواطنين، والذي يصاحبه الاختلال في مرحلتي الاشتراكية والشيوعية، ستعاد موازنته بشكل يضمن التغلب على ذلك الاختلال. وبهذه الطريقة، ستتعزز الأسس المادية، وستؤدي في النهاية إلى اختفاء الدولة بصورتها الحالية، كما يراها العديد من الماركسيين.

من هنا، ستدفع إعادة تنظيم الإنتاج بالشكل الذي يجعل العمال قادة للتعاونيات في أماكن عملهم المجتمعَ إلى تجاوز الرأسمالية، والأنظمة الاشتراكية والشيوعية التي شهدها القرن الماضي. وبهذا المنظور، يصبح مفهوم WSDEs بديلاً لكلّ من الرأسمالية والدولة الاشتراكية أو الشيوعية. وهو بديل للأنظمة التي تضع القوة بشكل مباشر داخل المصانع في يد الرأسماليين الذين تنتخبهم قلة من أصحاب الأسهم أو الدولة الرأسمالية التي تختارها الحكومة أو الحزب. وضمن مفهوم WSDEs تكون القرارات المتعلقة بالإنتاج وتوزيع الفائض خارجَ سلطة

أو خدمة مصالح الفئة القليلة التي تستولي على الأرباح وإيرادات أسهم الاستثمارات والفروقات الكبيرة بين أسعار الكلفة والبيع أو ما يسمى بعائد رأس المال، Capital Gain بدلاً من أن يكون هذا العائد من نصيب الغالبية العمالية والمجتمعات التي يعيشون فيها. إنّ المعيار الاشتراكي الذي يقرر ديمقراطياً من قبل العمال ومجتمعاتهم، سيحل محل دوافع الربح وتكديس منافع الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى كافة.

وبهذا، يكون للعمال كافة صنفان من مواصفات العمل:

- أوّلاً، تُناط بهم وبشكل ديمقراطي وتعاوني مهام محددة للإنتاج -في العادة ضمن فترة زمنية- وتوزيع المسؤوليات داخل مؤسسات العمل.

- ثانياً، تُعطى لهم وبشكل ديمقراطي وتعاوني فرص المشاركة المتساوية خلال فترات تعيينهم للتخطيط والتنفيذ وتغيير توزيع العمل وتوزيع الناتج. ولن يُسمح لأحد بأن يقوم بإحدى تينك المهمتين المذكورتين فقط، بل يجب المشاركة في كلتيهما. إنّ التقسيم القديم بين العمل الذهني والعمل اليدوي، وبين المُشرفين والمُشرف عليهم، وبين السادة والعبيد المُستأجرين سينتهي إلى غير رجعة. وسيكون تحقيق هذه الخطوة قفزة كبيرة نحو المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

كيف نبني التأييد والعون لهذه المعالجة

من أجل الحصول على الموافقة لخلق أيّ مفهوم واستدامته داخل المجتمعات الحديثة، يجب القيام بعدة حملات مختلفة. يمكن أن يركّز برنامج تمويلي حكومي على مساعدة قيام مفهوم WSDEs جديد

لمعالجة البطالة القائمة بالطريقة نفسها التي ركز فيها روزفلت على برامج خلق فرص العمل، حيث يمكن أن يُعدّل ليساعد العمال العاطلين عن العمل للحصول على أعمال في المؤسسات التعاونية التي يديرها العمال. وبهذا، يصبح المفهوم أعلاه نوعاً مهماً من المؤسسات جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرأسمالية التقليدية.

ولو قامت في الوقت نفسه حملة موازية للتأكيد على المنافع الاجتماعية بإعطاء المواطنين فرصة حقيقية للاختيار بين العمل في المؤسسات التقليدية المبنية على الهيكل الرأسمالي، والمؤسسات التي يقودها العمال بشكل تعاوني، فلا يتوفر خيار من هذا القبيل في الوقت الحاضر. ستعمل حملة من هذا القبيل على تشجيع توسع البرامج الحكومية لمساعدة أصحاب الأعمال الصغيرة والأقليات، وإضافة برنامج كبير للمؤسسات التي يديرها العمال. وفي هذا النوع من البرامج، تقدم الحكومة المساعدات والحوافز والمعرفة التقنية لمساعدة أنواع معينة من المحاولات، لأنّ الأسواق التي تسيطر عليها المؤسسات الرأسمالية ستقوم بتدمير تلك المحاولات، وذلك لأن وجودها يؤمن منافع اجتماعية هامة تخشاها المؤسسات المذكورة.

كما تبرز الحاجة إلى حملة أخرى من أجل توسيع الواقع المحدود جداً حالياً، والذي يقوم على مبدأ السكن في منطقة معينة. وفي أغلب الحالات، يفرض تقديم طلب رسمي لحكومة منطقة جغرافية محددة. الفكرة الأساسية هنا هي أن نجلب الديمقراطية إلى المجتمعات التي تتألف من العمال. وعليه، فإنّ تشريع القوانين مثلاً يمكن أن يعتمد على توافق الديمقراطية السائدة في مناطق العمل مع الديمقراطية التي تشمل المناطق السكنية. ويتطلب النظام التعاوني المشترك إرساء إجراءات الديمقراطية في مناطق العمل والمناطق السكنية معاً. هناك

ثلاثة أسباب وجيهة لاستدامة حملة من هذا القبيل:

- لا ديمقراطية يمكن أن تكتمل من دون أن تشمل الاقتصاد ومؤسساته الأصلية.

- إنّ الضعف يقتصر على شكلية الانتخابات في الديمقراطية السياسية الموجودة، والتي تنبع من غياب الديمقراطية الاقتصادية. وأخيراً،

- إنّ التنظيم الرأسمالي للإنتاج ضمن الاحتكارات الحديثة يتعارض مع الديمقراطية الاقتصادية ويستبعدها.

لقد ازدادت مشاكل الرأسمالية شدة، وتفاقمت بفعل أزماتها المتكررة، وخاصة ما حدث إثر الأزمة الكبيرة عام 2007. كما أنّ تلك المشاكل باتت واضحة للعيان أمام أنظار الملايين من الناس. وحين توالت الانتقادات تعالت الأصوات المعارضة لها تطالب بالقيام بخطوات عملية. فالرأسمالية فشلت في «توفير البضاعة» لأغلب المستهلكين من الناس، الذين يعرفون ذلك جيداً. غير أنّنا نحتاج إلى معرفة سبب غرق الرأسمالية عميقاً في مشكلاتها، لكي نتلمس الطريق أمامنا ونحاول أن نجد لها العلاج. سأقوم في القسم الأول من هذا الكتاب بإجراء نقد تحليلي قصد اتخاذ الخطوات المطلوبة.

هناك طلب متسارع من قبل ضحايا النظام الرأسمالي لإيجاد نظام بديل أفضل. فالناس يطمحون لإجراء تغييرات في الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتداخلة يمكن أن تعطيهم وعداً معقولاً لتحقيق نتائج أفضل ممّا تعد به الرأسمالية، وفي الوقت نفسه تتحاشى المشكلات التي صاحبت جهود الإصلاح المبكرة لطرح الحلول البديلة لها. سيركز القسم الثاني من الكتاب على توضيح ما يجب أن نعمله ولماذا. أمّا

أغلبية القسم الثالث من الكتاب فمكرسة لتقديم وتوضيح وتأكيد ما أعتقده البديل الأفضل الذي يجب أن ننجزه، وكيف نفعل ذلك.

الباب الأول

الرأسمالية في ورطة عميقة

لقد جربت الرأسمالية حظها في العديد من بلدان العالم، ولا شيء يضاهي ما أقدمت عليه في الولايات المتحدة. وهي كنظام، تستحق أن نعترف بدورها في تحول البلد من مستعمرة بريطانية ثانوية سابقاً إلى قوة اقتصادية عالمية وسياسية، وقوة عظمى من الناحية الثقافية في غضون مئتي عام تقريباً. لقد كانت كلفة هذا المشوار عظيمة ومصحوبة بالاضطرابات في أوروبا. ولكنّ ما تحقق هنا كان عظيماً ولكن أقلّ اضطراباً، رغم وجود بعض النار تحت الرماد. ونعني بذلك المشاكل التي طفت على السطح في البداية، وأكثر من ذلك طلبات زيادة الأجور التي امتدت لفترة طويلة. لقد خلقت الظروف وزادت من قوة التوقعات التي تجاوزت قدرات الرأسمالية من أجل ضمان ديمومتها. وهذه كانت علامة أخرى للمشاكل التي ستأتي لاحقاً. لقد اعتمدت المستعمرة السابقة على نظامَي الهجرة وبناء المستعمرات colonies باعتبارهما السبيلين للصعود والترقي. لكنّ هذين العاملين قد ساعدا على قيام نظام اقتصادي يرتكز على نظام رأسمالي عالمي في طريق التطور.

يكمن تحت هذه المشاكل كافة نظام رأسمالي مثقل بالعيوب في بنيته الأساسية، وهو الذي يخلق تلك المشاكل ويزيد من حدّتها. إنّ تناقضاته الداخلية وتوتراته وصراعاته لا تتوقف، وتخلق العداوة مع العمال وأحياناً أصحاب رأس المال حين يبدأون في التنافس مع بعضهم بعضاً. وهو ما يخلق الأزمات والانخفاضات المفاجئة والمخاوف ودورات التذبذب بين العلو والهبوط التي تحدث في

السوق بشكل غير متوقع. وغالباً ما كانت هذه لحظات الحقيقة الواضحة الكريهة لاستكشاف أبعاد النظام المظلمة. بدأ الناس بشكل تدريجي يتفهمون الكلفة الاجتماعية العميقة، وما تخلفه من ضحايا كثيرين. وفي الوقت نفسه، فتحت أعينهم على رؤية أنظمة اقتصادية واجتماعية أفضل ممّا جاءت به الرأسمالية عليهم وتصورها. واليوم، وفي وجه اليقظة التي أحدثتها واحدة من أعمق أزمات الرأسمالية وأطولها أمداً، بدأ الناس ينظرون بعيون متفحصة حادة النظرات إلى بديل أو بدائل. يستطيع النقاد أن يبنوا على معرفتهم السابقة عن الرأسمالية ليفهموا أكثر تاريخها ومعضلاتها الحالية.

ولعل الأهم هو أنّه يمكننا أن نصيغ النقد للرأسمالية اليوم؛ وهو ما سنأتي على ذكره في الفصل الأول من هذا الكتاب، ونسمح لأنفسنا كي نتصور بشكل حقيقي الحلّ الجديد. لا يقتصر الحلّ الجديد فقط على فهم نقاط ضعف الرأسمالية وتناقضاتها وفشلها، بل يتجاوزه لمعرفة كيف نتحاشى سوء الفهم والارتباكات التي صاحبت الجهود الماضية من أجل اختيار بديل لها. ومن خلال النقد التحليلي والحلول المقترحة، سنخلق الأمل كي نتجاوز نظاماً واقعاً في ورطة كبيرة، بل أكبر من كلّ ما رأيناه خلال نصف القرن الماضي.

الفصل الأول: الرأسمالية وأزماتها

كغيرها من المواضيع الهامة، تمّ تحديد الرأسمالية ومحاولة فهمها بطرق مختلفة باختلاف الناس والمجتمعات على مدى التاريخ. وتتطلب الحقيقة استخدام مفاهيم واضحة لا شك فيها حول أيّ موضوع يتمّ التطرق إليه. دعونا نوضح أنّه لا يمكن لأحد أن يمضي في بحثه مفترضاً أنّ التعريف الذي يستخدمه هو التعريف الوحيد الذي يجب أن يتفق عليه الجميع.

فمثلاً، الاستخدامات المعاصرة لكلمة «الرأسمالية»- كما تتردّد في الإعلام، ويتم تداولها بين السياسيين والأكاديميين- تركز على بعدين رئيسيين:

الأول، هو الملكية الفردية الخاصة، بمعنى أنّ الرأسمالية نظام تكون فيه وسائل الإنتاج بما فيها الأرض والأدوات والمكائن والمواد الأولية والناتج- بما فيه السلع والخدمات- ملكية خاصة للأفراد أو للشركات. فامتلاكها بشكل واضح ليس تعاونياً من قبل المجتمع بكامله، ولا أجهزة الدولة في البلد.

البعد الثاني هو السوق. فالرأسمالية نظام تكون فيه مصادر الإنتاج والناتج ذاتها، ويتمّ توزيعه بطرق حرة يتفاوض فيها المالكون الخصوصيون مع بعضهم بعضاً ويعقدون الصفقات دون تدخل الدولة. والتوزيع لا يكون عن طريق وكالات الدولة أو أيّة مؤسسات تعاونية. وعليه، إنّ المواجهة الكبرى التي اتّسم بها القرن العشرون كانت بين «الرأسمالية» و« الاشتراكية»، وتمّ تحديدها بأنّها صراع بين الملكية الفردية والأسواق من جهة، والملكية الاشتراكية والحكومة وخططها في الجانب الآخر.

لن أستعمل في كتابي تعريفاً كهذا، لأنّ المناقشة العريضة حول اختلاف التعريفات الرأسمالية والخلافات بين المؤمنين بها، ستشط بنا بعيداً. وبدلاً من ذلك، سأبيّن بعض المشاكل المتعلقة بالاستعمالات الشائعة تمهيداً للتعريف الذي سأستخدمه.

الملكية الفردية هي حقاً أحد معالم الرأسمالية. ولكنّ الاقتصادات الرأسمالية تشمل في العادة أيضاً قدراً كبيراً من الملكية المنتجة والمنتوجات التي تعود للدولة، باسم المجتمع ككلّ. في الولايات المتحدة مثلاً، تُعتبر الموانئ والفضاء الجوي ومؤسسات النقل والأجهزة والمكائن العسكرية وقسم كبير جداً من الأراضي وكذلك العديد من المؤسسات التعليمية ملكيةً عامةً.

وبالمنطق نفسه، إنّ الأسواق ميكانيكية عامة للتوزيع. غير أنّ العديد من الاقتصاديين الرأسماليين يضيفون توزيع السلع والخدمات بطرق لا تتبع السوق. فمثلاً في الولايات المتحدة، تحصل شريحة معينة من المجتمع على المواد الغذائية مجاناً عن طريق بطاقات تُسمّى food stamps تصدرها الحكومة المركزية، وتتحمل فيها كلفة تلك المواد. كما تقوم بعض المجتمعات المحلية بتوزيع خدمات إطفاء الحرائق والمحافظة على الأمن والنظام وخدمات التعليم اعتماداً على حاجات المواطنين المحلية، وليس وفقاً لما تتطلبه أو توفره حركة الأسواق. وفي داخل كلّ بيت تقريباً، يقوم الأفراد بإنتاج مختلف أنواع السلع والخدمات مثل طبخ وجبات الطعام، وغسل الملابس وكيها، وتهيئة الغرف وتنظيفها، وإصلاح أثاث البيت أو نقله من مكان لآخر... إلخ. يقوم أفراد الأسر بهذه الخدمات وفق طرق تقليدية تعتمد على أشكال عدة من التخطيط داخل البيوت، ولا تقوم على أسس التعامل والتبادل التجارية الجارية في الأسواق.

وأكثر من ذلك، إنّ الملكية الخاصة والأسواق لا تميّز الرأسمالية عن أشكال الاقتصاد ونظمه الأخرى التي عرفها تاريخ البشرية. فمثلاً، العبيد خارج النظام الاقتصادي غير الرأسمالي للولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية كانوا ملكية فردية. والشيء نفسه ينطبق أيضاً على أوروبا في أواخر القرون الوسطى. كانت الأرض والخيول والمحاريث والطواحين ملكيات فردية لوسائل الإنتاج. غير أنّنا نشير إلى النظام الاقتصادي الشائع في ذلك الوقت بأنّه إقطاعي وليس رأسمالياً. كما أنّ الأسواق في ذلك الوقت قد شملت العبيد والحركة الإقطاعية، إلى جانب الرأسمالية. فمثلاً، كان الإقطاعيون يبيعون منتوجاتهم في الأسواق. ولذلك عمل النظام الإقطاعي ضمن نظام السوق ودوره في توزيع المنتجات. والشيء نفسه، فإنّ القطن الذي كان العبيد ينتجونه في جنوب الولايات المتحدة كان يُباع بشكل منتظم في الأسواق العالمية لقاء الحصول على ثمنه من الأموال.

وباختصار، إنّ الملكية الفردية والأسواق لا ترسم خطاً فاصلاً بين الرأسمالية من جهة، والعبودية والإقطاع كنظامين اقتصاديين. كما أنّه لا يمكننا المضي في مناقشة هذه المسألة إذا تطرقنا لقضية «حرية» الأفراد. فمن المعروف أنّ العبيد والرقيق يفتقرون إلى الحرية لأنّهم ملكية شخص معين ومرتبطون به، وهو مالكهم الإقطاعي. في حين أنّ العمال في النظام الرأسمالي غير مملوكين لأرباب العمل. ومن بين المشكلات المتعلقة بهذا التعريف حقيقةُ أنّه تحت النظام الرأسمالي لا تكون الأجور «حرة»، ويحددها أرباب العمل، ما عدا القول إنّها وفق القانون. وعليه، لكي يستطيع الفرد أن يحصل على عمل، عليه أن يعمل لصالح الآخرين، أي أرباب العمل. بمعنى أنّه «يبيع قدرته للعمل» لأولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، لكي يبقى على قيد الحياة.

وبسبب هذا وبعض الصعوبات الأخرى، فإنّني أعرّف الرأسمالية بشكل آخر. إنّ تركيزي المتميز ليس على الملكية ولا توزيع الإنتاج ولا حتى الحرية. وبدلاً من ذلك، بودي أن أسلط الضوء على التنظيم الداخلي لعمليتي الإنتاج والتوزيع. بمعنى كيف تنظم المواقع الاجتماعية حيث تُنتج السلع والخدمات وتوزع. فالنظام الرأسمالي هو الذي يتعامل فيه عدد من الأفراد- أي العمال المنتجون- مع الطبيعة من أجل تشغيل وسائل الإنتاج (الأدوات والأجهزة والمواد الخام) من أجل صنع ناتج صالح للاستهلاك البشري، في غالب الأحيان. وهم ينتجون سلعاً قيمتها أكبر بكثير من قيمة جزء من هذا الإنتاج الذي يتلقونه (الأجور). تُدفع هذه الأجور لضمان ديمومة العمال المنتجين. وهي تضمن لهؤلاء قيمة ما يستهلكونه، كما تضمن استمرارية عملهم المنتج. الفرق بين قيمة ما ينتجونه وما يتلقونه من الأجور يُسمى «الفائض»، والذي يصبح من نصيب جماعة مختلفة من الأفراد الآخرين- هم أرباب العمل- أي من يستخدم هؤلاء العمال، أي الرأسماليين.

العمال المنتجون- أولئك الذين ينتجون الفائض- يُنفقون الأجور التي تُدفع لهم من قبل الرأسماليين لشراء السلع والخدمات التي يستهلكونها، وكذلك لدفع الضرائب المستحقة عليهم. ويستعمل الرأسماليون الفائض الذي يحصلون عليه من إنتاج عمالهم في الأمور التالية:

1. إعادة خلق الظروف التي تسمح لهم في استمرار الحصول على الفائض نتيجة جهد العمال.

2. يستخدمون جزءاً من ذلك الفائض لتعيين مشرفين ومراقبين بغية التأكد من أنّ العمال يعملون بشكل جدّي وفعّال.

3. كما يستخدمون جزءاً آخر من الفائض لدفعه كضريبة لأجهزة الدولة، التي تعمل بدورها على فرض التزام العمال بعقود العمل.

4. كما يستعملون جزءاً آخر من الفائض لضمان ديمومة بعض المؤسسات (الكنائس والمدارس ومراكز الأبحاث الأيديولوجية وشركات الإعلان)، التي عليها أن تقنع العمال وأسرهم بأنّ نظامهم الرأسمالي جيد ولا بديل له، وإلى آخره من الكلام، حتى تتوفر لديهم القناعة بقبوله وضرورة استمراره.

يقع العمال الذين يوقعون العقود المذكورة مع أرباب العمل في فئتين هما، العمال المنتجون المرتبطون مباشرة بعملية إنتاج السلع والخدمات التي يعرضها أرباب العمل للبيع. فجهودهم هي التي تأتي بالفائض الذي يحصل عليه أولئك المالكون ويوزعونه للمحافظة على مواقعهم كرأسماليين. والفئة الثانية هي «العمال غير المنتجين»، وهم أولئك الذين ينظمون «ظروف البقاء»، لفئة العمال المنتجين كي يستمروا في بذل أقصى جهودهم لتوفير الفائض. يتلقى هؤلاء أجورهم من الرأسماليين، وتُدفع لهم تلك الأجور كجزء من الفائض الذي تنتجه أعمال الفئة الأولى.

وباختصار، يقسم النظام الاقتصادي الرأسمالي الأفراد إلى ثلاث مجموعات اقتصادية، وهي العمال المنتجون والعمال غير المنتجين والرأسماليون، أي أرباب العمل. وكما يرسم المحتوى الاجتماعي- السياسة، والثقافة- النظام الاقتصادي، فهو يؤثر فيه ويتأثر به. ولكي نركز على النظام الاقتصادي للمجتمع- كما نفعل في هذا الكتاب- فإنّ هذا التركيز لا يعني أنّ الاقتصاد أكثر أهمية من السياسة والثقافة والطبيعة، وخاصة حين تتفاعل مع بعضها بعضاً لتشكيل صورة المجتمع. إنّ تركيزي على النظام الاقتصادي الرأسمالي مدفوع بشكل

رئيسي بسبب الإهمال المستشري لهذا البعد، حين نناقش مشكلاتنا الاجتماعية الحالية. إنّ أحد أهداف هذا الكتاب هو تصحيح هذا الإهمال.

خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كان نظام الاقتصاد الرأسمالي في الولايات المتحدة- وفي الحقيقة، في العديد من أنحاء العالم- قد تمتع بحماية كاملة من توجيه النقد إليه، أو حتى مناقشته. دارت نقاشات حادة، ولكنّها اقتصرت على عمل أنظمة أخرى مثل الزواج والمدارس والصحة وتوفر خدماتها ووسائل النقل والتركيب الحضري في المدن. لقد أدى نقد الظروف السائدة والمشكلات المتعلقة بها إلى طرح مقترحات لإجراء التغيير، تفاوتت بين المواضيع الجانبية والقضايا الأساسية. ولكن على أيّة حال، بقي النظام الاقتصادي أي الرأسمالية في منأى تام من النقاش النقدي، وكأنّها أعفيت منه تماماً، حيث أصبح الحديث عنها وكأنّه ضرب من الأمر الممنوع أو غير المقبول taboo. فرجال الأعمال والقادة السياسيون ووسائل الإعلام الرئيسية وغالبية أعضاء المجتمع الأكاديمي، استبدلوا نقد النظام الرأسمالي ومناقشته بالتطبيل والتزمير له. وكان ذلك ردهم على الحرب الباردة، لأنّه أصبح جزءاً لا يمكن فصله عن بروز التيار المحافظ إثر الركود العظيم، والعقد الجديد، وتحالف الولايات المتحدة خلال سني الحرب مع الاتحاد السوفياتي. وهي أمور أخافت تلك القوى المحافظة، وبلورت تفكيرها لاتخاذ ذلك الموقف. لقد أصرّوا على معاملة الرأسمالية باعتبارها قضية غير قابلة للنقد أو للنقاش، دعك من إحداث تغيير رئيسي فيها.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، دُفع منتقدو الرأسمالية جانباً، إلى حدّ تشريع بعض القوانين التي ربطت بين انتقاد الرأسمالية

وعدم الإخلاص للوطن! وتنافس السياسيون في «تعهدهم» للدفاع عن الرأسمالية وإدانة التفكير بأيّة بدائل لها. كما برزت «حرب ثقافية» ضد الخارجين على هذا «التعهد» من الصحفيين والعاملين في ميدان السينما والمسرح والأدباء والمثقفين والكتاب، وغيرهم ممن أصبحوا موضوع شكّ أو أظهروا تعاطفاً مع منتقدي النظام الرأسمالي. يكشف تاريخ ما بعد أربعينيات القرن الماضي الخاص بحركة اتحاد العمال، العواقبَ الوخيمة التي حلت بمنتقدي الرأسمالية كافة. بدأت حركة الانتقام على مستوى الولايات التي نجحت أجهزتها القمعية في تصفية قادة الحركة العمالية والناشطين وتحييد الذين تجرأوا على نقد الرأسمالية في كلماتهم أو خطبهم. وتمّ توجيه التهم لهم بأنّهم يحاولون خلق «تمرد»، أو أنّهم يفتعلون حركة «غوغائية»، بدلاً من القيام بمسؤولياتهم «لخدمة أعضاء الاتحادات العمالية». ومع ذلك، وقفت الاتحادات بشكل متضامن، فتضاعفت الهجمات المتتالية عليها هذه المرة لأنّها «تخدم مصالح أعضائها الضيقة» ضدّ مصلحة المجتمع بكامله.

ومع ذلك، استمرت الانتقادات لبعض الممارسات الاحتكارية، فتعرضت للشجب خلال نصف القرن الماضي. أصبح من الممكن استهداف المؤسسات الرأسمالية ونشاطاتها الاحتكارية، وما تعكسه من السياسات العنصرية والتمييز ضدّ النساء والأضرار التي تلحقها بالبيئة، وحتى إفسادها للمؤسسات السياسية في البلد. وعلى كلّ حال، تعلم المنتقدون أن يركزوا على نقاط معينة بالضبط، وليس على النظام الاقتصادي الذي أفرز وشجع وأنتج ذلك الفساد. تأسست الحركات المعارضة أو تهاوت لأنّها استبعدت أولئك الذين تجرأوا على انتقاد الرأسمالية كنظام. وعلى عكس ذلك، وفي عام 2011، انطلقت حركة

احتلال وول ستريت متجاوزة «الممنوعات»، فأكّدت بشكل واضح على شرعية بل وجوب نقد النظام الرأسمالي.

وكغيره من المنظمات الاجتماعية التي أعفيت من النقد والنقاش، فإنّ النظام الرأسمالي بدأ يتآكل خلف الجدران التي احتمى بها. ومع ذلك، أضعفت الاحتكارات الكبيرة المشاريع الرأسمالية الصغيرة، في حين لم تستطع الاستيلاء عليها. كما تمّ إضعاف قوانين العمل واتحادات العمال بإرهابها حيناً وتجاهل تطبيقها تارة أخرى. أعيدت صياغة «الحرية» لتعني حرية أرباب العمل ليقرروا ماذا وكيف وأين تقوم عمليات الإنتاج، من دون أيّ تدخل مهما كان شكله من قبل المجتمع. إنّ نتائج منع نقد الرأسمالية أو مناقشتها الذي استمر لوقت طويل، كثيرة ومحزنة. شملت تلك النتائج العودة إلى مستويات غير معهودة من عدم تساوي المداخيل، وتركز الثروة والأرباح في يد فئة قليلة جدّاً، مقارنة بما كانت عليه قبل قرن. وكانت نتيجتها الحتمية عدم المساواة في توزيع القوة السياسية، وقطع الطريق على التقدم الثقافي الذي كان جوهره خدمات الحكومة ومساندتها، إلى جانب بروز أزمات بيئية ذات أبعاد متعددة.

وفي ضوء هذه التطورات، إنّ لهذا الكتاب غرضين رئيسيين هما: أولاً، معرفة درجة عمق أزمة عام 2007 التي هي جزئياً نتيجة أخرى للرأسمالية. وثانياً، إعادة فتح المجال لنقد النظام الرأسمالي باعتباره خطوة أساسية لإحداث تغيرات اجتماعية أساسية، هي الأخرى.

يصرّ الاقتصاد الرأسمالي على أنّ عقود العمل بين أرباب العمل والعمال المنتجين وغير المنتجين، توفر كمية معقولة من الفائض للرأسماليين من جهة، وعملاً ومدخولاً للعمال. لكنّ النمو داخل النظام الرأسمالي و/أو الظروف الاجتماعية يمكن أن يحدث فيه توقف-

مفاجئ أو تدريجي- يعمّ نظام إعادة عملية الإنتاج. وعليه، إنّ العمال غير المنتجين ووسائل الإنتاج غير المستعملة والخسارة في الإنتاج يمكن أن تتعايش معاً؛ عادة لعدة سنوات. وهذا اعتراف مذهل للرأسمالية، وهي التي تتظاهر بالكفاءة والإنصاف والتقدم.

تنظر الجماهير التي تعيش تحت النظام الرأسمالي لهذا التوقف والاختلال بأنّه «موقف عصيب» يجب أن تستعد له وتتحمله. أمّا المدافعون عن النظام الرأسمالي، فإنّهم يخشون أن يكون ذلك التوقف والاختلال تهديداً للنظام. يرى أعداء الرأسمالية أنّ تلك الظروف هي الفرصة المؤاتية لتنظيم المواطنين- خاصة العمال- لكي يغيّروا النظام أو يتجاوزوه. فليس من العجب أنّ الرأسمالية قد طورت بعض الوسائل لتجنب أو تحاشي تلك التوقفات أو الاستجابة لها.

من بين هذه الوسائل، اللجوء إلى تدخل الحكومة الذي يهدف إلى إنقاذ الرأسماليين عن طريق التعويضات المباشرة (الاستثمارات المباشرة، والمنح، والقروض المؤمنة بأرباح تقلّ عن قيمة السوق، وغيرها). كما تشمل الإجراءات التخفيف من معاناة الجماهير عن طريق منح الولايات مساعدات مركزية لكي تفتح فرصاً لتعيين العاطلين عن العمل، والموافقة على تعليمات لتخفيف مسؤولية الممارسات عن عاتق الجهات والأفراد الذين تسببوا في وقوع الأزمة. وفي الوقت نفسه، طرح المبررات الأيديولوجية للأزمات الاقتصادية، والادعاء بأنّ الأمر لا يتجاوز إعادة النظر في أداء المؤسسات غير الكفوءة، وتخليص النظام من أدرانها كي يقوى عوده ويستعيد عافيته. وأخيراً، هناك ادعاءات جريئة من قبل بعض السياسيين فحواها أنّ الإصلاحات التي أتينا عليها في أعلاه والتعليمات المرتبطة بها، لن تخلص المجتمع من أزمته (هكذا!- المترجم) هذه فقط، بل ستمنع

حدوث ما يماثلها في المستقبل.

1.1 عدم استقرار الرأسمالية واستوائها

الرأسمالية نظام اقتصادي غير مستقر وسيئ السمعة. فأوقات النمو عادة ما تتذبذب بطرق متطرفة تعقبها فترات هبوط حاد أو ركود. وهكذا هي حالها منذ اللحظة الأولى التي حلت فيها محل الإقطاع في أوروبا وتوسعت منها إلى أرجاء أخرى من العالم. ويأخذ تذبذبها هذا أشكالاً عدة. فتارة يكون انخفاضاً، وأخرى ازدهاراً، وثالثة تضخّماً، وأخرى توسعاً ثمّ ركوداً، يليه صعود بعده نقص في حجم العملة المتداولة يفضي إلى انخفاض عام في الأسعار، ثمّ موجة رخاء... وهكذا. لقد اعترف الاقتصاديون المهنيون بأنّ الرأسمالية ساحة عرض «لدورة أعمال» يحدوها الأمل بأنّ شيئاً ما سيحدث لكي يمنع انفجار الأزمات، أو على الأقل يخفف من وطأتها كي لا تقوّض النظام نفسه. واستند العديد من الاقتصاديين في بلورة أفكارهم على أعمال جون مينارد كينز، لحدّ القول إنّ الممارسة الجيدة للسياسات المالية والسنوية من قبل الحكومة يمكن أن تحقق ذلك الأمل. أمّا السياسيون فقد دفعوا افتراضهم لمسافة أبعد. ففي الولايات المتحدة، كان كلّ رئيس دخل البيت الأبيض في فترة انخفاض دوري قد وعد بأنّ تدخلاته الاقتصادية (الخليط من توفير الأموال العامة والسياسات المالية) لن توقف ذلك الانحدار فقط، بل ستضمن عدم حدوثه في المستقبل. ولم يحدث في تاريخ الرأسمالية أن تمكن أحد من أن يفي بمثل هذا التعهد.

كما أنّ الرأسمالية تتطور بشكل غير مستوٍ. فنمو الثروة في بعض أنحاء العالم يسير يداً بيد مع نمو الفقر وتزايده في أنحاء أخرى. وفي

كلّ فترة نمو خاصة يوجد رابحون وخاسرون. ففي الفترة نفسها التي نجد فيها أرباب العمل يجنون الأرباح، يكون العمال والمستخدَمون الخاسرين غالباً. إنّ عدم الاستواء هذا سبب رئيسي في انفجار الأزمة العالمية عام 2007، كما سأوضح ذلك. التجار والصناعيون الذين تنمو نشاطاتهم في المناطق الحضرية غالباً ما يتسببون في إحداث الخراب في المناطق الزراعية الريفية. ونجاح شركة ما في مدينة معينة قد يخرب شركة/ شركات منافسة لها في مدن أخرى. يجب ألّا يغيب عن ذهننا أنّ نجاح الاقتصاد الرأسمالي البريطاني هو أساس أزمة الهند الاقتصادية وانحطاطها. والنمو الانفجاري في أيامنا هذه للمؤسسات الصينية الرأسمالية في الصين، يجد ما يقابله من الخراب في مناطق صناعية سابقاً في الولايات المتحدة. وحتى إن الثورة الصناعية الأوروبية هي التي أنهت نظام الإنتاج الصناعي في آسيا بصورته التي كان عليها.

تتسبب أزمات الرأسمالية وعدم استقرارها في ارتفاع شكوى ضحاياها، وغالباً ما تمثلت هذه الشكوى وتركزت على نقد الرأسمالية كنظام، والدعوة إلى أنظمة بديلة. وغالباً ما لجأ المدافعون عنها لطرح نقاشات مفادها أنّ الركود وغياب النمو ليسا من أخطاء الرأسمالية، ثمّ يرجعون ذلك إلى الظروف الطبيعية (مثلاً الفيضانات أو موجات الجفاف) والأوضاع السياسية (مثل الحروب أو سياسات تدخل الحكومة) ونماذج الثقافة السائدة في المجتمع (كغياب روح المبادرة لخلق المشاريع الجديدة أو نماذج الادخار)، إلى آخره...

أكثر هذه الأعذار الدفاعية الواهية شيوعاً هو تدخل الحكومة في المشاريع الاقتصادية، واعتباره سبباً خارجياً لأزمات النظام الرأسمالي. وعليه، لمدة قرن تقريباً، كان من الشائع وضع عدم استقرار

الرأسمالية واستوائها على عاتق الحكومة وتدخلها في اقتصاديات السوق الحرة. وقد انضمّ الاقتصاديون ورجال السياسة والصحفيون وغيرهم إلى الجوقة، وتعالى الزعيق ضدّ فرض الضرائب والإسراف والتبديد الحكومي والتعليمات التي تنظم تعاملات الأسواق؛ باعتبارها «المذنب» الحقيقي. أمّا الآراء الرئيسية التي تعارض تلك الطروحات- المرتبطة منذ ثلاثينيات القرن الماضي بآراء كينز- فتشير بأصابع الاتهام إلى تذبذب النظام هبوطاً وارتفاعاً، وأثره على ثقافة المجتمع (كيف يتعامل الناس مع شكوكهم بالمستقبل، وكذلك «نزعتهم الطبيعية» للاستهلاك والادخار)، وكذلك الطرق التي تتفاعل فيها الثقافة مع الاقتصاد. ولذلك، إنّ كينز وأولئك الذين تأثروا بآرائه، يرون أنّ تدخل الحكومة في الاقتصاد نافع وضروري لإلغاء عدم الاستقرار في تعامل الثقافة مع الاقتصاد في ظلّ النظام الرأسمالي، ووضع نهاية له.

ورغم ذلك، ونظراً لاستمرار عدم استقرار الرأسمالية واستوائها وتكررهما تحت الظروف المتغيرة المتعلقة بالعوامل الطبيعية الخارجية والظروف السياسية والثقافية، شعر المدافعون عن هذا النظام بضرورة إيجاد طرح أفضل لا يعتمد على إلقاء اللوم على الأسباب الخارجية. وعمد هؤلاء المفكرون الآن لتبرير الرأسمالية عن طريق الإصرار على أنّ أبعادها السلبية من قبيل التهاوي المتكرر وعدم المساواة الموروثة فيها، هما ببساطة الثمن الضروري الواجب دفعه من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهم يدعون أنّ المنافع التي تأتي بها الرأسمالية تتجاوز كثيراً الخسائر التي لا يمكن تجنبها في أيّ نشاط اقتصادي. وعليه، إنّ عدم الاستقرار أو الاستواء- في ضوء مجمل تأثيرهما على التغيرات الاجتماعية- علامة «تقدمية». وبرأيهم،

إنّ الرأسمالية نظام كفوء رغم عدم الاستقرار وانعدام المساواة فيه.

ومع هذه القناعة بكفاءة النظام الذي يعشقه البعض، فإنّها في الحقيقة قناعة وهمية مراوغة. ولكي نعرف ما إذا كان النظام الاقتصادي كفوءاً، يتطلب الأمر وضع اليد على تأثيراته وقياسها؛ التأثير الإيجابي من نصيب الرابحين، والتأثير السلبي من نصيب الخاسرين. غير أنّ هذه المهمة يستحيل أداؤها. فالمسألة ببساطة هي أنّ تكاليف الرأسمالية ومنافعها في أيّ وقت من الأوقات لا حصر لها، ومشاريع المستقبل لا يمكن معرفة تأثيرها مسبقاً. وإلى جانب هذه المسألة المستعصية على الحلّ في تحديد تأثيرات الرأسمالية المباشرة وغير المباشرة وقياسها، فإنّه يمكن أن نواجه مشكلة أخرى لا يمكن قياسها. مهما كانت الآثار التي لا يمكن وضع اليد عليها أو قياسها بموجب حساب الكفاءة، فلن تكون إطلاقاً نتائج ناجمة عن الرأسمالية وحدها باعتبارها نظاماً اقتصادياً. وهذا بطبيعة الحال ادعاء جبري يقوم على الإيمان بالقضاء والقدر. فهذه المؤثرات لها أسباب أخرى (سياسية وثقافية وطبيعية) عديدة جدّاً ويصعب فرزها أو قياس آثارها. وباختصار، إنّ الادعاء بالفكرة الغامضة لقياس كفاءة النشاطات الاقتصادية أو عمليات النظام الاقتصادي لا تتعدى كونها مسألة وهم فقط. ليس من الممكن أن نحدّد أو نقيس المؤثرات كافة لأيّ عامل اجتماعي، وليس من الممكن فصل وحساب وزن تلك المؤثرات التي تتداخل وتتفاعل جميعاً لخلق الظاهرة الاقتصادية أو الاجتماعية. إنّ فكرة الكفاءة بحدّ ذاتها قد انتفت بمجرد مناقشتها- دعك من العلوم- قبل وقت طويل؛ إذ ثبت أنّها غير نافعة من الناحية الأيديولوجية. فمناقشة الكفاءة تمثل فكرة الرأسمالية عن هذا المفهوم، وهذه بدورها مبادئ ونقاشات عفا عليها الزمن وتعود إلى العصور الوسطى؛ مثلها

مثل قصة عدد الملائكة الذين يمكنهم أن يرقصوا على رأس دبوس! هذه أيضاً قصة سيجدها الناس في يوم ما ليست أكثر من فكرة سخيفة وعجيبة.

يقوم أحد أشكال «الكفاءة» المنحرفة بشكل خاص على التحليل المعروف «تحليل الكلفة - العائد»، الذي يدعي أنّه يقارن بين مجموع العائد ومجموع الكلفة لكلّ نشاط اقتصادي، ويتوصل إلى استنتاج أنّ نظام الكفاءة جيّد حين يزيد مجموع العوائد على مجموع الكلفة. لقد أصبح شائعاً طيلة تاريخ الرأسمالية إجراء حسابات من هذا النوع لتكون في خدمة حملات الدعاية للنظام عن كلّ شيء يمكن تخيله تقريباً؛ بما فيه تغيير سعر الفائدة أو تعريفة الاستيراد أو نسبة الضرائب، أو الأموال المخصصة لبناء الطرق الخارجية وبناء البيوت، أو مجمع للمخازن التجارية يُقام وسط غابة سابقاً، وإصدار تعليمات حول الأسواق وإلغاء بعضها... إلخ. كما تمّ عرض العمليات الحسابية لحساب الكلفة والعائد، وبيان ذلك في أشكال ورسوم توضيحية، كي تستعمل في «مسرح» الكفاءة من أجل توفير الغطاء الأيديولوجي للصراع الذي لا نهاية له في عملية النمو الرأسمالي غير المستوية.

الرابحون في مثل هذه الصراعات لا يقررون فقط أيّة مؤتمرات اقتصادية أو خطط أو مشاريع يجب أن تنفذ وطرق نموّها، ولكنّهم أيضاً يلفوّنها بذلك الغطاء الأيديولوجي الذي يسمونه «تقدّم». ولكنّ الأزمات المتكررة للرأسمالية- خاصة تلك التي تمتاز بالعمق وتستمر لفترة سنوات- يمكن أن تلقي شكّاً حول أشكال ادعاء الكفاءة كافة في ذلك الوقت. إنّ ادعاء كهذا ليس أكثر من هراء أو ادعاء فارغ في وجه البطالة العالمية التي يعاني منها الملايين من العمال وأسرهم وأصدقائهم وجيرانهم. إنّ مراقبة الوضع المخجل والمحزن لفشل

المواطنين في دفع القروض المستحقة على بيوتهم، والسيطرة عليها من قبل البنوك، ودفعهم ليعيشوا مشردين في الشوارع والساحات العامة في حين تقف تلك البيوت خالية من سكانها خيرُ دليل. يطرح هذا الوضع سؤالاً جدياً حول كلّ ما يُدعى عن قوة كفاءة النظام الرأسمالي.

غير أنّ مقولات الكفاءة هذه قد استحوذت على دائرة النقاش إلى حدّ أنّه حين تحدث الأزمات الرأسمالية، تعود مثل هذه الطروحات لتطفو على السطح ثانية على لسان منتقدي النظام الرأسمالي. لقد جاول الاشتراكيون والشيوعيون خلال الحرب الباردة أن يقلبوا المناقشة السائدة رأساً على عقب عن طريق ما يلي:

1. الإصرار على أنّ الاشتراكية والشيوعية هما اللتان تتميزان بالكفاءة (أو أكثر كفاءة من الرأسمالية). وعليه فهما تمثلان «التقدم». وهؤلاء أيضاً غالباً ما تجاهلوا استحالة تحديد مجموع الكلفة والمنافع وقياس كل منهما، وفصل كلّ التأثيرات التي لا تحصى من تلك الداخلة في إنتاج الكلفة والمنافع وتقييمها.

2. كما اكتشف هؤلاء الاشتراكيون والشيوعيون أنّه حين تدفع القوى الاجتماعية ضدهم بقوة، فإنّ طروحاتهم عن الكفاءة تصبح بلا معنى. حين تعتري الشكوك المواطنين، فإنّهم سرعان ما يسدّون آذانهم لكي لا يسمعوا عن تلك الكفاءة المزعومة التي لا تختلف عن مزاعم الرأسمالية. مثّلت نهاية الحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية في أواخر القرن الماضي واقعاً لانعدام ثقة الجماهير بادّعاءات أنّ الاشتراكية أعظم كفاءة عند المقارنة بالرأسمالية.

2.1 دولة الضمان الاجتماعي الرأسمالية بين الأعوام 1940 – 1979

لدى الاستيقاظ من كابوس الكساد الكبير في الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية التي تلته، تحولت كلّ من أوروبا والولايات المتحدة بشكل كبير من حكومات تترك الأمور على غاربها إلى حكومات تتدخل بشكل أو بآخر في شؤون الاقتصاد الرأسمالي. ووضعت سلطات الدولة في أغلب البلدان حدوداً معقولة على قوة الطبقة الغنية والاحتكارات، وساعدت على رفع الأجور وتقديم العون لجماهير الشعب. وقد حلّت فكرة الدولة الرأسمالية التي تتدخل وهي ترتدي «قناعاً إنسانياً» محل الرأسمالية التي لا يعنيها شيء سوى تكديس الثروة من قبل طبقة من الأغنياء، وهو الأمر الذي كان قائماً منذ أواخر القرن التاسع عشر.

منذ عام 1945 وحتى فترة سبعينيات القرن الماضي، أصبحت الدولة الأمريكية القائمة على تدخل الرأسمالية هي الأمر الشائع، حيث وضعت أفكار اقتصاديات كينز الأسس النظرية لها. ومنذ مطلع السبعينيات وحتى وقوع الأزمة الاقتصادية في هذه البلاد عام 2007، عاد نموذج الدولة التي تترك الرأسمالية على هواها، هو الذي يتحكم في الأمور ويحظى بتأييد واسع وقبول لدى المحافظين الجدد، الذين وضعوا لهذه الحركة إطارها الأيديولوجي. وعليه، إنّ النصف الثاني من القرن الماضي مثال للتحول الكامل داخل النظام الرأسمالي ذاته. وتراوح تذبذبه ما بين فترتين من قوة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد إلى انتفاء ذلك التدخل. وفي أزمة الرأسمالية الحالية، لا يزال الصراع قائماً، ويدور حول سرعة التذبذب المتوقع التالي وشكله. غير أنّه في هذا الوقت، إنّ إمكانية الهروب من الرأسمالية ومن تذبذبها المتكرر التالي إلى نظام اقتصادي مختلف تماماً- عن أشكال الرأسمالية الأساسية- باتت قوية عمّا كانت عليه في ثلاثينيات القرن الماضي.

لقد ولّدت حدّة الفروق بين الغنى والفقر التي سادت قبل خمسين عاماً قبل حلول عام 1929 رداً حاسماً. وكذلك الحال بالنسبة إلى التحول المفاجئ في حياة الناس من الريف الزراعي إلى حياة المدن والبروليتاريا Prolitaria (العمال الكادحين) في مختلف النشاطات الصناعية. بدأت تبرز إلى الساحة اتحادات العمال ذات النزعة النضالية، وكذلك أعداد كبيرة من المناضلين الاشتراكيين الذين تبعتهم أحزاب سياسية شيوعية. ورغم أنّ تطور هذه الجماعات لم يكن متناسقاً، لكنّ المنظمات الاشتراكية والشيوعية كانت كبيرة وقوية ومتحدة إلى الحدّ الذي جعلها قوة سياسية هامة، وقت كانت أزمة الرأسمالية الاقتصادية عام 1929 تتعمق وتتوسع لتصبح أزمة اجتماعية في العديد من البلدان.

وعليه، في الولايات المتحدة على سبيل المثال، إنّ الحركات الاجتماعية التي قادها الاشتراكيون والشيوعيون قد حوّلت الرئيس الأمريكي فرانكلن دي روزفلت من سياسي تقليدي وسطي إلى رئيس ينادي بقوة لرأسمالية تتدخل فيها الدولة بشكل كبير. وفي اعقد لحظات الكساد الكبير وجد نفسه بين رجال أعمال محافظين من جهة، وتحالف العمال الصناعيين CIO مع مختلف الجماعات والأحزاب الاشتراكية والشيوعية من جهة أخرى. لقد طلب ذلك التحالف مساعدة الحكومة وتدخلها المباشر لتخفيف معاناة المواطنين الأمريكيين العاديين، نتيجة ذلك الكساد العظيم. لم يتوانَ المتطرفون في هذا المعسكر المتحالف عن توجيه أصابع الاتهام للرأسمالية بأنّها سبب المعاناة، ودعوا بشكل علني إلى استبدالها.

بدأت سياسة روزفلت تأخذ معالمها ضمن هذا المسار. لقد ناور وطرح بنجاح ما سماه العقد الجديد New Deal ليكون أساساً لكي

تصبح الدولة الرأسمالية في الولايات المتحدة دولة ضمان اجتماعي، واستمرت على هذا المنوال منذ عام 1945 وحتى سبعينيات القرن الماضي. طرح الرئيس أمام تحالف اليسار العمالي الصفقة التالية:

1. إذا تخليتم عن موقفكم المعادي للرأسمالية وعن تبنّيكم للسياسات الثورية، فإنّني سأوفر الحماية القانونية لاتحادات العمال، والشرعية السياسية لأحزاب اليسار (شرط التزامها بالحدود المطلوبة).

2. توفير الأموال والنفقات لمشاريع الضمان الاجتماعي الجماهيري. ومن هذه المشاريع تأسيس نظام الرعاية الاجتماعية Social Security System، ونظام تأمين دفع المعونة المالية للعمال العاطلين عن العمل.

3. تعيين أكثر من 12 مليون مواطن للعمل في مشاريع الحكومة المركزية بين السنوات 1934– 1941.

كما عرض روزفلت الصفقة التالية على الرأسماليين:

1. إذا تخليتم عن جزء كبير من ثروتكم الشخصية ومدخولاتكم من الشركات الاحتكارية، وقبلتم بزيادة نسبة ضريبة الدخل عليكم ودفعها للحكومة المركزية من أجل صرفها لتمويل مشاريع الضمان الاجتماعي، كما قبلتم بالقانون الجديد لحماية اتحادات العمال، فمن جانبي سأوفر لكم القوى العاملة السلمية، واتحاد اليسار السياسي لكي يلتزموا جميعاً بالإصلاحات ويتعاونوا مع الحكومة بدلاً من الشروع بالثورة.

2. حذّر روزفلت الرأسماليين من أنّ الفشل في عدم قبول تلك الصفقة يعني في النهاية أنّهم سيقبلون بصفقة أقلّ نفعاً لهم مع تحالف العمال والاشتراكيين والشيوعيين الذين سيزدادون قوة، وستخرج الأمور عن طورها (بمعنى أنّهم سيفقدون كلّ شيء– المترجم).

نجحت خطة روزفلت. فقد انتهى الصراع داخل التحالف بين الثوريين والإصلاحيين، وأوقع الإصلاحيون هزيمة بخصوم الرأسمالية. أصبح التعاون مع روزفلت والحزب الديمقراطي مصدر خطة إصلاح باتت السياسة القائمة لكلّ فرع في تحالف العمال والاشتراكيين والشيوعيين (رغم أنّ عدداً قليلاً من هؤلاء استمروا بصعوبة على المناداة بأهدافهم ومواقفهم الثورية). من ناحية أخرى، انشقّ الرأسماليون كذلك. غير أنّ القسم الذي أيّد الرئيس وخطته كان كافياً لإقرار التشريعات القانونية للخطة. إلّا أنّ قسماً آخر منهم استمرّ في التعنّت ومعارضة تلك الخطة، وباشر هؤلاء من حينهم بالتحريض الجماهيري ضد العقد الجديد، ولكنّهم خسروا صوتهم بقيام الحرب العالمية الثانية. غير أنّ تصميمهم لم يتوانَ لحظة، وبدأوا مجدداً سعيهم لإفشاله حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945.

إنّ المكافأة التاريخية التي نالها روزفلت لبراعته في خلق ذلك التحالف الموسع، جعلته أشهر رؤساء البلد مكانة. فقد فاز بانتخابات رئاسة البلد أربع مرات؛ وهو الأمر الذي دفع الجمهوريين لتشريع قانون لحصر الرئاسة في فترتين متعاقبتين فقط. وقد استطاع الرئيس تجاوز حدود برنامجه الفدرالي لتوفير العمل، حيث مكنّه قيام الحرب العالمية الثانية من توفير فرص العمل للملايين العاطلين عن العمل عن طريق الالتحاق بالخدمة العسكرية أو العمل في المؤسسات التي توفر الاحتياجات لتلك القوات المحاربة. وعليه، إنّ الحرب- مثلها مثل العقد الجديد- قد هيّأت منافع مباشرة للباحثين عن العمل ومستخدِميهم.

وعليه، إنّ الصدمات المتكررة خلال فترتي الكساد والحرب بين

الأعوام 1929- 1945 رسمت بعمق شكل تاريخ الولايات المتحدة. فدولة الرأسمالية القائمة على الضمان الاجتماعي قد ألزمت نفسها بعدد كبير من المنجزات السياسية والفكرية والنفسية بشكل واسع وعميق؛ بشكل يوضح أنّ الاتفاق على كلّ ذلك مسألة لا يمكن أن تثار حولها الأسئلة والشكوك، دعك من تغييرها لتعود الأمور إلى الوراء. وعلى أيّة حال، إنّ خصوم هذه الاتجاهات كانوا مصممين على فعل ذلك. فمن جهة، كانوا منزعجين جدّاً من نمو الأفكار الاشتراكية والماركسية والشيوعية وانتشار تنظيماتها المختلفة في طول المجتمع الأمريكي وعرضه. كما أنّ التحالف الحربي مع الاتحاد السوفياتي قد عمّق شكوك هؤلاء وزاد من جنون ارتيابهم.

إنّ الاستراتيجية الرأسمالية لنسف تحالف العقد الجديد أصبحت الهدف الطاغي في السنوات التي أعقبت الحرب. وكانت تلك المقدمة لتفكيك دولة الضمان الاجتماعي وما أنجزته، واتخذ ذلك ما يلي:

1. الخطوة الأولى هي تخريب التحالف، وذلك بتركيز الهجوم على اتحادات العمال والأحزاب السياسية اليسارية. إنّ قانون تافت- هارتلي وممارسة وقف حركة الشيوعيين (التي كانت من أبرزها الحركة المكارثية) هما العنصران الأساسيان في تلك الخطوة الرئيسية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات.

2. بُعثت الحياة مجدداً في تحالف قديم بين الرأسماليين وقيادة الحزب الجمهوري، ومختلف الجماعات الدينية المحافظة، والعنصريين، والإعلاميين، والتنظيمات القومية. قاد هذا التحالف اليميني إلى إنهاء تحالف الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي، وكان ذلك بداية تفتيت العقد الجديد؛ وبالتالي القضاء على كلّ ما حققه ذلك العهد من الإنجازات.

لم ينجح اليمين الجديد في مسعاه كلّ الوقت. فقد حدثت بعض الانشقاقات في وجه حركة الحقوق المدنية للأمريكيين من أصل أفريقي، وكذلك الحركة النسوية. كما أنّ هذا اليمين قد واجه هجومات معاكسة ثقافية واسعة خلال فترة الستينيات. وأنتج تغيّر ظروف العائلة والمواقف والمعايير الجنسية المزيد من الانشقاقات داخل ذلك التحالف. إلّا أنّ هذا اليمين عاد ليلحم صفوفه عن طريق إثارة مخاوف الأمريكيين؛ بإظهار الحكومة وكأنّها السبب الرئيسي لكلّ مساوئ المجتمع. إنّ إصرارهم على أنّ معالجة الموقف تتطلب إيقاف تعدي الحكومة على الحريات الفردية أمرٌ اتفقت عليه مختلف المجموعات في صفوف اليمين لمواجهة الحكومة. ومضى تنفيذ هذه الخطة حسب تصور الرأسماليين. ركّزوا على إثارة العداء بين دولة الضمان الاجتماعي التي جاء بها العقد الجديد والأجيال الجديدة من الأمريكيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وانصبّت تلك الاستراتيجية على محاربة الاتحادات العمالية، وأعضائها، والاشتراكيين، والشيوعيين، وفئة واسعة من الإصلاحيين الليبراليين، وتدخلات الحكومة البيروقراطية، كما انصبت على «هندسة» المجتمع بشكل جديد، والضغط على المعارضة السياسية. قام كلّ من عناصر تحالف اليمين الجديد بتحديد طريقة لشرح أهدافه وفق أسلوب يتعارض مع سياسة الحكومة، وإلقاء اللوم على عاتقها لدى التحدث عن أيّة مشكلة في المجتمع.

بعد عام 1945، كان الرأسماليون بشكل عام أكثر نجاحاً من مكونات تحالف اليمين الجديد في مسألة تحقيق تلك الأهداف. وقد تمكنوا بشكل متزايد من إضعاف كلّ التعليمات والقوانين التي شرّعها العقد الجديد، كما تمكنوا من خلق معارضة لها. وخلال الفترة الممتدة بين

الأعوام 1945 وحتى السبعينيات، تزايدت هجمات اليمين، فتوسع تحالفه واشتد عوده وحصل على تأييد قوي- وخاصّة بين أرباب العمل والطبقات ذات المداخيل المرتفعة نتيجة انتصارات قانون تافت- هارتلي- بوضع المزيد من التقييدات على اتحادات العمال، ورفع عبء ضريبة الدخل المركزية عن عاتق الاحتكارات ووضعها على عاتق الأفراد من ذوي الدخل العالي والمتوسط. وحدثت في الوقت نفسه هزيمة للحزب الديمقراطي، وأصيب بانتكاسة نجمت عن تمرّد بعض قياداته وأعضائه في الولايات الجنوبية؛ وهو ما قاد إلى تخلي الحزب المذكور عن دفاعه، ومساندة برامج العقد الجديد. اشتدت حدة التوترات بين الجناح الوسط والجناح التقدمي في الحزب إلى حدّ وصل إلى صراعات مفتوحة وعلنية بينهما. وعليه، إنّ اليسار الجديد الذي برز في الستينيات وجّه انتقاداً عميقاً للحزبين؛ الديمقراطي والجمهوري.

أبرز ظهور اليسار القوي في الستينيات حدثاً كاملاً، وكان سبباً هاماً في أفول نجم العقد الجديد. فمن جهة، عبّرت تلك الظاهرة عن احتجاج الشباب الأمريكي ضدّ الأسس الفكرية والعقائدية للعقد وسقوطه من الناحية الواقعية. ومن جهة أخرى، إنّ ردّ فعل اليمين على أحداث الستينيات هو الذي توّج بانتخاب رونالد ريغن عام 1980؛ وهو مؤشر رئيسي على تقلص تأييد الطبقة العاملة للحزب الديمقراطي الذي برهن على عجزه عن بعث الآمال في صفوف الجماهير، ولأنّه لم يحمِ العقد المذكور، ولم يدفع به إلى الأمام. كما كان انتخاب ريغن إشارة لتجدد ثقة اليمين بنفسه، وتصميمه على قيادة الفترة المقبلة من تاريخ أمريكا.

سيطر تحالف جناح اليمين بدرجة كبيرة على سياسة البلد، وتحكّم

بها منذ أواخر السبعينيات وحتى ظهور الركود الاقتصادي في مطلع عام 2007. قاد الحزب الجمهوري الطريق، وتبعه معسكر الوسط من الحزب الديمقراطي بشكل مذلّ وتدريجي. ونتجت عن ذلك عزلة وقلة فاعلية الجناح التقدمي في هذا الحزب (اتحادات العمال، والأمريكيين الأفارقة، والطلبة، وتحالف الحركات الاجتماعية). لقد قبل الحزب الديمقراطي بطريقة مهينة السياساتِ التي قلصت الحقوق المدنية وضيقت على الحريات، ولم يمانع في ارتفاع لهجة العداء نحو الاتحاد السوفياتي وتبني سياسة خارجية معادية للشيوعية وتقبّل السياسات الاقتصادية التي تقوم على مبادئ النيوليبرالية.

اختفتِ أغلب معالم العقد الجديد بطريقة منتظمة. فانزاح جانباً توجّه الرأسمالية في ظلّ الكساد الكبير نحو سيطرة أفكار كينز الاقتصادية للضمان الاجتماعي والديمقراطية الاجتماعية، لدى انتخاب ريغن. قاد هذا الرجل سياسة البلد باتجاه معاكس لكلّ تلك المظاهر. وأحدث تحالفه مع رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر تحولاً في الرأسمالية، والعودة بها إلى حالة ترك الأمور على غاربها، وأصبحت الصيغة الأمريكية - البريطانية هي ما يُسمى «الليبرالية الجديدة» neoliberalism. أعاد قادة أمريكا وبريطانيا السياسيون اتجاه البلدين إلى ما كان سائداً في السنوات التي تلت عام 1929، وخاصة في ما يتعلق بعدم تدخل الدولة والرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية التي كان روّادها اقتصاديي القارة الرئيسيين. تبع الحزب الديمقراطي بحياء ظاهر سياسة الحزب الجمهوري اليمينية لاتباع نموذج أوروبي جديد للرأسمالية يقوم على الديمقراطية الأوروبية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا. واستمر هذا التحول في مساره رغم ارتفاع بعض الصيحات المعارضة الخجولة التي لم تكن أكثر من بيانات خطابية

فارغة. كما حدث تحول مماثل وتدريجي على مستوى السياسة العالمية.

توافقت تلك التطورات السياسية مع قفزات ملحوظة في النمو الاقتصادي وزيادة منافع المدخولات الوطنية وانتفاع أرباب العمل، وحظيت الطبقات ذات المداخيل العالية على نسب كبيرة من تزايد الثروة والدخل. وعليه، فإنّ الظواهر التي طبعت الرأسمالية في الفترة التي سبقت أزمة عام 1929، عادت لتواجه الرأسمالية كدولة للضمان الاجتماعي خلال أزمة السبعينيات في القرن الماضي.

3.1 الرأسمالية بين الأعوام 1970 – 2007:

نمو الأزمة بين أفراد عامة المجتمع

جلبت حقبة السبعينيات نهاية لقرن كامل شهد زيادة في معدلات الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة. كانت تلك الحقبة مرحلة لتقدم الحركة العمالية في الولايات المتحدة لا تجاريها تجربة مماثلة في البلدان الرأسمالية الأخرى. حققت الرأسمالية الأمريكية خلالها منافع بشكل كبير بفعل زيادة إنتاجية عمالتها التي تميزت بمثابرتها؛ إلى الحدّ الذي جعل الرأسماليين يحققون نمواً، وهو ما دفعهم إلى رفع الأجور الحقيقية في ردّ لتجاوز الأزمة الاقتصادية في البلد. تمثلت تلك الأزمة في نقص اليد العاملة. منذ مرحلة الاستعمار وبدء الحملات الأوروبية لطرد السكان الأصليين من مناطقهم ethnic cleansing قصد استغلال ثرواتها الطبيعية، انفتحت الفرص لإمكانية الإثراء نتيجة توفر المواد الأولية والأراضي الزراعية الخصبة المصحوبة بوجود الموانئ وتوفر الأسواق الأوروبية، وكذلك ملاءمة الظروف المناخية. غير أنّ كلّ هذه الفرص كانت مصحوبة بظرف عصيب بسبب مشكلة عدم توفر اليد العاملة. وقد تمّ حلّ هذه المشكلة جزئياً في الولايات الجنوبية

عن طريق اللجوء إلى تجارة العبيد. غير أنّ جزءاً كبيراً من المشكلة قد تمّ حسمه بفعل موجات الهجرة الأوروبية التي بدأت تضرب الشواطئ الشرقية لهذه القارة.

كان ارتفاع الأجور عمّا كان العمال يستلمونه أو يتوقعونه في العديد من بلدان أوروبا المحفزَ للمهاجرين كي يركبوا البحر متوجهين غرباً نحو الولايات المتحدة. لم تكن الأجور العالية محفزاً للمهاجرين فقط، بل كانت أيضاً العامل لبقاء أولئك العمال في أعمالهم. تفهّم أرباب العمل في السواحل الشرقية الشمالية للبلد أنّهم بحاجة إلى زيادة الأجور إذا كانوا راغبين حقاً في استمرار أولئك العمال في خدمتهم بدل الانتقال إلى مناطق البلد الداخلية، حيث يمكنهم مواصلة حياة تشبه حياتهم في القارة الأمّ.

استمرت تلك الحالة لمدة قرن، حتى حلت حقبة سبعينيات القرن الماضي، وحيث كانت قلة الأيدي العاملة ظاهرة تتكرّر. وهو ما دفع الأجور الحقيقية إلى الزيادة بشكل مستمر. لا شكّ أنّ الرأسمالية الأمريكية كان لديها ما يكفي من الثروة والدخل اللذين مكّناها من رفع تلك الأجور. انتفع أرباب العمل لأنّ الحقيقة هي أنّ معدلات إنتاجية العمال تنمو أكثر من زيادة أجورهم الحقيقية. وهذا يعني أنّ الفوائد ارتفعت، والنتيجة قرن متميز من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، استمر لغاية السبعينيات.

غير أنّ حقبة السبعينيات أحدثت تغيرات اقتصادية أنهت مشكلة نقص العمالة، وتوقفت فيها الرأسمالية الأمريكية من ترك الأمور تسري على غاربها، كما توقفت الأجور الحقيقية للعمال عن الزيادة. الحقيقة هي أنّ هذا التحول الاقتصادي الأمريكي كان عميقاً، ومن أسباب الأزمة التي بدأت عام 2007.

==توقفت الأجور الحقيقية عن الارتفاع بسبب تغيرات حدثت في كلي جانبي سوق العمل. انخفض الطلب على الأيدي العاملة بطريقتين رئيسيتين، في حين تزايد توفر اليد العاملة بطريقتين رئيسيتين ايضا.

1. انخفض الطلب على اليد العاملة في الولايات المتحدة بسبب البدء باستخدام اجهزة الكومبيوتر في قطاعي الصناعة والخدمات في حقبتي السبعينات والثمانينات. وهو ما شكل انعطافا حادا نحو التشغيل الآلي (الأتمتة) automation في الاقتصاد الأمريكي.

2. انخفض الطلب على اليد العاملة بسبب رحيل العديد من الصناعات الأمريكية إلى الخارج، حين بدأت عمليات إنتاجها في بلدان أخرى، حيث من الممكن استخدام العمال بأجور زهيدة أيضاً مقارنة بما يُدفع للعمال الأمريكيين، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي ضمنتها تلك البلدان. بدأت هجرة التصنيع الأمريكي في السبعينات والثمانينات، أعقبتها هجرة أعمال قطاع الخدمات. وهو ما أطلق عليه الاستعانة بالمصادر الخارجية outsourcing، وهذا اتجاه ماض حتى يومنا هذا. كانت كلتا المسألتين هما ردّ الرأسمالية الجزئي على فترة طويلة من الأجور الحقيقة المتزايدة، وأيضاً على انتعاش فترة ما بعد الحرب، التي بدأت بشكل منافسة بين الرأسمالية الأمريكية، وبين أوروبا واليابان خاصة. فالزيادات في الأجور الحقيقية، التي كانت أمراً تقدر الشركات الأمريكية أن تدفعه، أصبح عبئاً ومسؤولية. وهو الأمر الذي دفع الرأسماليين الأمريكيين أن يبحثوا عن الفوائد والأرباح في بلدان أخرى، بحيث تتوفر لهم القدرة على التنافس، عن طريق الاعتماد على العمالة الأجنبية الأقل كلفة في بلدها من العمال الأمريكيين الذين يدفعون لهم أجوراً عالية.

3. في الوقت الذي ضربت فيه قلة الطلب على الأيدي العاملة اقتصاد

البلد، تحركت فئتان من الناس بأعداد كبيرة نحو سوق العمل، كان أوّلهما الملايين من النساء اللواتي أدركن أنّه يجب أن يغيّرن أنماط حياتهن. وغالبا ما كان هذا بتشجيع من حركة تحرير النساء، التي حظيت بقوة تأييد اجتماعي، وأصبحت ذات تأثير واضح في السبعينات. لم تعد هؤلاء النسوة قانعات بدورهن التقليدي كزوجات يلزمن بيوتهن لتربية الأطفال والعناية بشؤون البيت والقيام بأعمال لا تأتي لهن بالمداخيل. وهذا ما دفعهن لدخول سوق العمل والبحث عن وظائف. وهكذا ارتفع توفر اليد العاملة في الأسواق بتوفر الملايين منهن.

4. توائمت هذه الحركة مع موجة جديدة من الهجرة إلى الولايات المتحدة، لكنّها كانت هذه المرة من أمريكا اللاتينية والمكسيك. وللمرة الأخرى، دفعت الرأسمالية نحو نمو غير مستو، من خلال هجرة اليد العاملة من تلك المناطق- حيث يرى العديد من هؤلاء أنّ الوصول إلى الولايات المتحدة هو امنيه الحالمين بحياة افضل. أطلق الصحفي المعروف خوان غونزالز على تدفق المهاجرين هذا اسم «حصاد الإمبراطورية».

سهلت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، التي وقعها الرئيس كلينتون عام 1994، على الاحتكارات العالمية التي تتخذ الولايات المتحدة مقرا لها، لكي تصدّر إلى المكسيك وتزيد استثماراتها هناك. أدّت هذه الخطوة إلى تدمير سبل العيش للملايين من المكسيكيين، خاصّة العمال وأصحاب الأعمال الصغيرة، الذين واجهوا مصاعب اقتصادية عصية على الوصف، ولم تترك لهم خيارا سوى الهجرة. وعليه لم تصدّر المكسيك الملايين الذين لا يستطيعون الحصول على العمل المناسب في بلدهم فقط، بل أنّها انتفعت من

المبالغ الهائلة التي يبعث بها هؤلاء لذويهم في مدنهم وقراهم الأصلية. لقد أفادت معاهدة نافتا النخبة من أرباب العمل المكسيكيين، في حين وزعت كلفتها العالية بشكل «ديمقراطي» على مواطني البلد. إنّ ما تمخّض عن هذه المعاهدة غير العادلة قد هدّد بحصول كارثة اقتصادية كبيرة في المكسيك، تأخرت لبعض الوقت بسبب عدد المهاجرين العالية وكميات النقد الذي يرسلونه لبلدهم. بعد الأزمة الاقتصادية التي قامت عام 2007، والتي جرّ فيها انهيار سوق العقارات الاقتصاد الأمريكي نحو انخفاض اقتصادي عميق وطويل الأمد، حرم المكسيكيين وغيرهم من المهاجرين من فرص العمل في الولايات المتحدة. بدأ هؤلاء بالرجوع إلى المكسيك، فانخفضت كميات النقد التي كانت تُبعث للبلد. أخّرت حركة الهجرة من المكسيك- التعاطي مع النتائج الكارثية للنمو الرأسمالي غير المستوي ونافتا- بروز أزمة 2007 في الولايات المتحدة، التي جلبت على المكسيك انهيارا لم تكن مستعدة له إطلاقاً. وهكذا انزلقت تلك البلاد إلى عملية تفكك اجتماعي تميّزت ببطالة ترتفع بشكل حاد وانفجار في صناعة المخدرات وتهريبها شمالا، وفساد يطغى على قوات الشرطة وموظفي الدولة، وعنف يُطبق تماما على الحياة الاجتماعية.

وهكذا، فإنّ (1) الاستعمال المتزايد لتطبيقات الكومبيوتر و(2) هجرة التصنيع إلى خارج البلد و(3) دخول النساء إلى سوق العمل و(4) الموجة الجديدة من الهجرة السكانية، وضعت جميعا حدّا لحقبة ارتفاع الأجور في الولايات المتحدة. وعليه فإنّ السوق المالية Wall Street والرأسماليين قد أدركوا بسرعة أنّ أرباب العمل يمكنهم أن يوقفوا زيادة الأجور، لأنّ المعروض من اليد العاملة يزيد كثيرا عن الطلب عليها. ولذلك أصبحت الأجور الحقيقية اليوم تعادل تقريبا ما

كانت عليه قبل ثلاثين عاما!

لم يحظ انتهاء التاريخ الطويل للأجور الحقيقية المرتفعة في الولايات المتحدة بأيّة مناقشة عامة أو حوار يقوم على مصداقية الأمور. خلقت هذه الحالة وضعا مأساويا للطبقة العاملة. فلعدة حقب، كان العمال الأمريكيون وأسرهم على اعتقاد ثابت بأنّ العمل المثابر يحقق ارتفاع مستوى حياتهم، وأنّ كلّ جيل جديد سيحظى بحياة أفضل من الجيل الذي سبقه. كان ما يُسمى الحلم الأمريكي في متناول كافة الأفراد العاملين. كما أنّ ما يُدعى «الحالة الاستثنائية الأمريكيّة»، التي تركّزت على كلّ شيء، ما عدا ظاهرة نقص اليد العاملة التاريخية، هي التي أدّت إلى ارتفاع المستوى المعاشي. يصرّ السياسيّون والنقاد أنّ الرأسمالية الأمريكية المتميزة قد حققت ارتفاعاً دائميا في مستوى حياة معظم العمال الأمريكيين بسبب ملائمة المناخ وسيادة الثقافة التي تشجع الابتكار والمبادرة والحريات المدنية، وحتى برأي البعض تطلب الأمر قدرا من العناية الإلهية لتحقيق تلك الحياة السعيدة.

لقد تعهدت الطبقة العاملة لنفسها ولأطفالها بتوفير غذاء أفضل وكساء مناسب وبيوت وسيارات وأجهزة منزلية وتعليم وأوقات للمتعة والراحة وإجازات للاستجمام، وغيرها من المكافئات. ولغاية حقبة السبعينات، فإنّ زيادة الأجور قد مكّنت العمال أن ينالوا ما وعدوا أنفسهم وأسرهم به. فليس من العجب إذن، أنّه حين توقفت الأجور الحقيقية عن الارتفاع، بغضّ النظر عن التفاني في العمل، فإنّ الطبقة العاملة لم تكن مستعدة للتخلي عن تلك الامتيازات.

في ضوء غياب نقاش على المستوى الوطني حول التغيّر في سوق العمل وتأثير ذلك على المجتمع، لم يعد أمام العمال مجال ألّا أنّ يوجّهوا اللوم لأنفسهم في قضية توقف أجورهم عن الزيادة.

شعروا بشكل شخصي بالذنب عمّا كان في حقيقته مشكلة اجتماعية واقتصادا مفتوحا على التّغيرات. وعليه بدأوا البحث عن ردود فعل شخصية («حلول» كانوا يأملون بها) لما اعتقدوا أنّها مشكلتهم الشخصية. إذا كانت الأجور الحقيقية لكلّ ساعة عمل قد توقفت عن الارتفاع، فإنّ الحلّ هو زيادة عدد تلك الساعات أسبوعياً أو البحث عن عمل ثان أو ثالث، وتشجيع أفراد الأسرة الآخرين على إيجاد عمل. أقدمت الملايين من الأسر على تلك الخطوة للتعامل مع التغيرات التي أصابت الاقتصاد. طبعا كانت للنساء، اللواتي تأثرن بحركة تحرير المرأة، أسبابهن الخاصة الأخرى لدخول تلك السوق. لقد وجدن أنفسهن تحت ضغط جديد للحصول على أعمال تؤمن لهنّ الدخل. ونظرا لأنّ الكساد الطاغي على أجور العمال من الذكور سوف لن يحقق الحلم الأمريكي، بدأ الأزواج والزوجات يشعرون بالحاجة إلى مزيد من الدخل الذي تجلبه المرأة للأسرة. وعليه، فإنّه خلال الثلاثين سنة التالية، وخاصة بين الطبقتين المتوسطة وذات المدخولات العالية، دخلت النسوة بأعداد كبيرة في سوق العمل. كانت غالبية نساء الطبقة الفقيرة قد سبقنهنّ إلى تلك السوق.

لقد غيّرت ظروف حقبة السبعينات حياة النساء والأسر بطرق غيّرت معها أيضاً طبيعة الرأسمالية الأمريكية. وبإيجاز، فإنّ دخول النساء سوق العمل، خصوصا المتزوجات ومن لهن أطفال وممن يعملن 40 ساعة في الأسبوع، غيّر طبيعة الحياة داخل تلك الأسر. كانت للأمهات والزوجات مسؤوليات متفاوتة في المحافظة على وحدة العائلة التقليدية وصيانة سلامتها. استمرت النسوة القيام بتلك المسؤوليات بعد الالتحاق بسوق العمل، من الناحية العاطفية والعملية. غير أنّ النسوة اللواتي عملن 16 ساعة في اليوم double shift لم تعد لديهن

الطاقة ولا الوقت ولا حتى الانتباه لضمان الحياة العاطفية للأسرة أو القيام بواجبات البيت، التي كانت من نصيبهن قبل أن يقدمن على مغامرة الخروج للعمل.

تراكمت على الأسر ضغوط كبيرة نتيجة لتلك التغيرات تمثلت فيما يلي:

1. ازدادت معدلات الطلاق بسبب شدة التوترات داخل الأسر. لقد جلبت النسوة العاملات مشاكل العمل لبيوتهن وكنّ يعبّرن عنها بالشكوى المستمرة، رغم أنّه أصبح للأسرة الواحدة مصدران للدخل والصرف.

2. كما تقلصت فترات الوقت والانتباه التي يحظى الأطفال بها عادة من والديهم.

3. تغيرت مهام النسوة داخل البيوت فيما يتعلق بالأمور المنزلية مثل الطبخ والتسوق والتنظيف... الخ، وحلت محلها الوجبات الجاهزة وخدمات التنظيف والبضائع التي ترمى بعد استخدامها.

4. بسبب سوء خدمات النقل العام في الولايات المتحدة، أصبح لزاما على الأسر أن توفر سيارة للزوجة العاملة، وما يتبع ذلك من نفقات الوقود والتأمين والصيانة.

5. تغيّرت كذلك طبيعة برامج التلفزيون، فقد اختفت الحلقات الفكاهية التي كانت تركز على نظام الأسرة الأبوي بطريقة مرحة في حقبتي الخمسينات والستينات، وأصبحت تتعرض لوضع العائلة غير المستقر خلال الحقب الأخيرة.

6. من الناحية التاريخية، بدأت تبرز ظاهرة لم يُسبق لها مثيل، وهي اختيار نسبة من الرجال والنساء لحالة العزوف عن الزواج.

ترتب على تغير الوضع المنزلي والأسري بروز ظاهرة أخرى في هذا البلد، وهي زيادة استهلاك كافة أنواع العقاقير الطبية لمعالجة الاضطرابات العصبية والنفسية psychotropic drugs ، القانوني منها وغير القانوني، لحدّ وصل فيه إلى اطلاق اسم «أمّة المهدئات العصبية والنفسية» Prozac nation على سكان هذا البلد. شعر الملايين من أعضاء الأسر أنّ المساعدة والدعم اللذين كانت تقدمهما لهم المؤسسات التقليدية داخل الأسرة وخارجها، المتمثلة بالكنائس والكنيس والمساجد، قد اختفت أمام ناظريهم. وعليه ارتفعت أصوات الحزب الجمهوري لوحده أحياناً وبالتعاون مع جهات أخرى على «العودة إلى قيم العائلة»، على أمل تركيز الانتباه مجددا على هذا الموضوع.

تكيّف الاقتصاد الأمريكي للتغيرات في الموقف الأسري، التي كانت حقيقة نتيجة للتغيرات الاقتصادية ذاتها (أولها وضع نهاية لزيادة الأجور الحقيقية). شهد قطاعا المواد الغذائية المصنعة وصناعة الأدوية المهدئة للاضطرابات العصبية والنفسية ازدهارا كبيرا، صاحبهما أيضاً ازدهار الصناعات المتعلقة بملابس النساء. اكتشفت هذه الأخيرة بسرعة أنّ النساء اللواتي خرجن للعمل بحاجة لملابس تتناسب مع طبيعة أعمالهن. وفي الوقت الذي بدأت فيه فرص العمل بالتقلص في ميدان التصنيع الذي يشغله الرجال عادة، كانت فرص العمل تتوسع في قطاع الخدمات الذي فتح أبوابه للنساء. أضحت الأجور الحقيقية للرجال أكثر ركودا، وأصبحت غير كافية لتحقيق الحلم الأمريكي لأسرهم، وهو الأمر الذي دفع بالنسوة لدخول سوق العمل. زاد ذلك من الضغوط النفسية على الرجال ودورهم في إعالة الأسرة، فشعروا أنّ «رجولتهم» قد أصابها الانتقاص، فأصبح دورهم اقلّ قيمة. وهذا ما

دفع العديد منهم لمشاهدة الأفلام الإباحية وقراءة المجلات الخلاعية لإشباع خيالاتهم وشرب الكحول واستعمال المخدرات، وهم يتحسرون شوقا للسلطة الأسرية التي خسروها فضعفت وضاعت واختفت تقريبا من الحياة اليومية.

ورغم زيادة عدد ساعات العمل لمختلف أفراد الأسرة، فإنّ الظروف المالية التي يعيشها الملايين لم تتحسن. فدخول النسوة لسوق العمل استهلك نسبة كبيرة من المداخيل التي يحصلن عليها. فمثلا كلفة وضع الأطفال تحت رعاية الآخرين، من غير أعضاء الأسرة، عالية جدّا. كما أنّ كلفة الوجبات الجاهزة تفوق كثيرا كلفة شراء المواد الغذائية وأعداد الوجبات في مطبخ البيت. أضف إلى ذلك، الكلفة العالية للعاملات في مجالات الخدمة المنزلية، من تنظيف وغسل وترتيب... الخ، وهي خدمات كانت تقوم بها الأمهات والبنات في الأسر. كما أنّ خروج النساء للعمل قد فتح الباب أمام البنات لإكمال تعليمهن الجامعي. أصبحت هذه القضية مسألة لا يختلف عليها اثنان، وهي حقّ البنين والبنات سوية في التعليم الجامعي بدون تمييز. وهو الأمر الذي زاد في تكاليف الأسرة.

وجدت العائلات في الولايات المتحدة أنّ مزيدا من ساعات العمل يوفر مدخولات محدودة للأسرة، بسبب تزايد المصروفات التي تتوسع باستمرار. أصبح الحلم الأمريكي أمرا بعيد المنال بالنسبة لعدد كبير من تلك الأسر. ولكي لا تتعرض عملية الاستهلاك إلى الهبوط، فإنّ شركات الإعلان زادت من تأكيدها على أنّ قيمة الفرد ونجاحه يتوقفان على مدى ما يصرفه من المال وما يقتنيه من حاجات. وبسبب انعدام زيادة الأجور الحقيقية والفشل في الحصول على مدخولات كافية مناسبة، رغم زيادة ساعات العمل، توجّه المواطنون بأعداد كبيرة لتحقيق ذلك

الحلم المفقود عن طريق الاقتراض.

ازدادت سهولة الحصول على القروض العقارية mortgage لشراء المنازل وتيسرها، فزاد الطلب عليها فارتفعت أسعارها في أسواق العقارات. وبارتفاع تلك الأسعار، وجد مالكو البيوت أنّ بإمكانهم إعادة عملية الاقتراض أو طلب قروض إضافية بسبب ارتفاع قيم بيوتهم وفق تلك الأسواق. رفعت هذه «الحلقة القوية» وسعة قطاع العقارات اندفاع الاقتصاد نحو الأعلى. وحين شعر بنك الاحتياطي الفدرالي بالقلق إزاء احتمال حدوث كساد أثر أحداث سبتمبر 11، خفّض سعر الفائدة بسرعة وبحدّة. فتحول بذلك التوسّع في قطاع العقارات إلى ما ليس أكثر من «فقاعة» bubble. وحين انفجرت تلك الفقاعة عام 2007، فإنّ «الحلقة القوية» التي أشرنا إليها أضحت «حلقة شريرة» قادت أسعار العقارات إلى هبوط رهيب وقوّضت انخفاض الائتمان لقروض العقار، وبالتالي زادت معدلات امتلاك البنوك للمنازل التي يعجز أصحابها عن تسديد القروض المستحقة عليهم، فارتفع الكساد في أسواق العقارات بشدة. وعليه فإنّ كساد هذا القطاع منذ عام 2008 وما تلاه، هو السبب الرئيسي في تعمّق الأزمة الاقتصادية ودوامها، باعتبارها أسوأ نموذج منذ الكساد الكبير في حقبة الثلاثينات.

كما ارتفعت قيمة أنواع الديون الشخصية بشكل كبير. فبطاقات الائتمان تحولت عمّا كانت عليه في حقبة السبعينات، من أداة لتسهيل تبادل العمليات التجارية بين مختلف المؤسسات ولاستعمال النخبة من المسافرين، إلى أداة لتكديس الديون، حين أصبحت هذه البطاقات في متناول أيّ شخص تقريبا. ونظرا لأنّ العائلات العاملة وجدت نفسها بحاجة إلى سيارتين لكلّ أسرة، أصبحت قروض السيارات عنصرا هاما في ديون الأسرة. ثمّ أدلت قضية التعليم بدلوها في زيادة القروض

لتغطية نفقات الدراسة الجامعية، خاصة بالنسبة للأسر التي لها عدد من الأبناء والبنات. ونظرا لأنّ التحصيل الجامعي قضية أساسية لتأمين العمل والدخل في المستقبل، وقضية مساواة جنسية، زادت هذه المسألة في كمية قروض الأسرة والديون المستحقة عليها. وهكذا وبشكل لم يُسبق له مثيل، أخذت الديون والقروض أشكالاً أساسية لإصلاح الوضع الاقتصادي، أو بالأحرى تعقيده، في الألفية الجديدة. تظهر الإحصاءات، التي تتمّ الإشارة إليها غالبا، إلى أنّه خلال فترة الكساد الكبير التي ضربت البلاد عام 1929، كان معدل ديون الأسرة يعادل حوالي 30 بالمئة من مجموع دخلها السنوي. أمّا في عام 2007 واستنادا إلى ما صرح به بنك الاحتياطي الفدرالي فإنّ نسبة تلك الديون قد زادت عن 100 بالمئة من مجموع دخل الأسرة السنوي.

خلال حقبة السبعينات وحقبة الثمانينات وحتى عام 2007، عملت الأسر الأمريكية واقترضت أكثر فأكثر، في حين أنّ الأجور الحقيقية ظلت راكدة. شعرت الطبقة العاملة بالإعياء جراء ساعات العمل الطويلة وأدوار الجنسين وزيادة المخاوف من ارتفاع مستويات الديون التي لا تقدر على تسديدها. إنّ هذا الخليط من ردود فعل الطبقة العاملة كردّ على نهاية ارتفاع الأجور الحقيقية، هو الذي أجّل لحظة مواجهة الحقيقة على مستوى البلد، وأدراك أهميتها ونتائجها وكلفتها الاجتماعية الناجمة عن هذا التحول التاريخي. وعلى أيّة حال، حين ادركت الأسر أنّه لا يمكنها أن تواجه كلفة تأجيل مواجهة تلك الحقيقة – خاصة حين ادركت عجزها عن دفع الديون المستحقة عليها– انهار النظام. ومع ذلك، ورغم ادعاءات الرأسمالية المتكررة، فإنّ هذا الانهيار لم يكن سببه أصلا الطبقة العاملة، التي لم يعد بوسعها أن تكسب أو تقترض أو تصرف المزيد، كما سأشرحه فيما بعد.

4.1 الرأسمالية بين الأعوام 1970 – 2007:

نمو الأزمة بين افراد قمة المجتمع

في الوقت الذي تجاوزت فيه ديون الأسرة طاقتها المالية وانفجرت فقاعة اسواق العقارات، فإنّ الإنهيار إلى حدّ كبير كان وليد مضاربات موظفي المؤسسات المالية ومدرائها التنفيذيين وبعض المهنيين الذين بنوا الأسس لديون المستهلكين وقروضهم. كانت العملية واضحة جلية لا تقبل الشك وقامت على عنصرين، هما:

أولا، تقوم البنوك باعداد حزمة قروض للمستهلكين (قروض العقار وديون بطاقات الإئتمان وقروض السيارات وقروض الطلبة) بحيث تبدو وكأنها التامينات المدعومة بالاصول asset-backed securities (ابس). وفي الوقت الذي تكون فيه السندات والأسهم هي استثمار حقيقي في المؤسسات التي تنتج البضائع والخدمات والتي تأتي بالعائد على من يمتلكها، فإنّ حزمة (ابس) كانت مختلفة، واعطت أولئك الذين اشتروها عائدا من ملكية أو ارباح ديون المستهلكين ذاتها.

ثانيا، إنّ أولئك الذين استثمروا في (ابس) حصلوا بالمقابل على جزء من المدفوعات الإعتيادية التي يسددها المستهلكون لقاء ديونهم. كانت بعض المؤسسات المالية الكبيرة من بين الذين ساهموا في تلك الإستثمارات وفي الجوانب المالية المتعلقة به.

ولكي نفهم كيف استطاع المستثمرون في (ابس) الحصول على الأموال لاستثمارها ودفعوا الوضع للإنفجار عام 2007، ساتناول بشكل موجز نتيجة اخرى من ركود الأجور الحقيقية منذ حقبة السبعينات. في الوقت الذي بقيت فيه تلك الأجور راكدة، كانت

انتاجية العمال ترتفع بشكل منتظم خلال نفس الفترة. إنّ الطبقة العاملة الأمريكية مثقفة وتؤدي اعمالها بواسطة مكائن متقدمة بفعل تطبيقات الكومبيوتر فيها. كما أنّها عملت بجدّ وانجزت ما تقوم به بسرعة خلال تلك السنوات. استطاع العمال أن ينتجوا بشكل متواصل البضائع والخدمات ساعة إثر ساعة وسنة بعد أخرى. وفي نفس الوقت، لم يدفع لهم مستخدموهم اجورا حقيقية مقابل انتاجيتهم العالية. نتج عن ذلك أنّ الفجوة بدأت تتسع بين ما يدفعه ارباب العمل للعمال في الساعة الواحدة مقابل ما ينتجه العمال خلال تلك الساعة. تظهر الفجوة استمرار اتساع فوائد ارباب العمل. ونظرا لأنّ الأجور الحقيقية ظلت راكدة والإنتاج في ارتفاع، فإنّ الفوائد المذكورة اخذت في التراكم. سبّب سيناريو الفوائد هذا ازدهارا تاريخيا في سوق الأسهم. اصبح المدراء التنفيذيون للشركات الإحتكارية واصحاب الأعمال الصغيرة والموظفون المهنيون الذين يقومون بخدمتهم، وكذلك مالكو الأسهم في الشركات المختلفة اثرياء جدّا. برزت على السطح ثقافة تنافس فيها الأغنياء في طرق البذخ في حياتهم وايضا في ايجاد سبل جديدة للإستثمارات المجدية التي تحقق زيادة في ثروتهم المالية. بدأت صناديق تمويل المضاربات المالية Hedge Funds (هف) بالانتشار كأعمال تركز على الأغنياء الجدد وكيف يجدوا استثمارات مجدية كي يزدادوا غنا. كان من بين هذه الاستثمارات (ابس) وما يتعلق بها.

وإذا تابعنا هذا الخط، يكون بمستطاعنا أن نفهم الترابط الذي دفع الرأسمالية العالمية إلى الأزمة.

أوّلا، إنّ ركود الأجور الحقيقية وزيادة الإنتاج غيّرتا بشكل حادّ المدخولات والثروة لصالح من يتمتع بالفوائد. وبهذا ازداد الأغنياء

غنى وثراء.

ثانيا، كان ردّ فعل الطبقة العاملة هو اقتراض الأموال الكثيرة ليؤخروا نهاية الإستهلاك المتصاعد، الذي ما كان يمكن أن يكون ضروريا، لو اعتمدوا فقط على الصرف بحدود اجورهم، ولم يقعوا في افخاخ القروض

المتنوعة.

ثالثا، منح ارباب العمل والأغنياء قروضا للعمال، عن طريق (ابس) نسبة من الفوائد الفائضة التي حصلوا عليها نتيجة ركود الأجور الحقيقية. لقد جلبت هذه التدخلات خلال ثلاثين عاما فوائد كافية – في اشكال عدّة من قبيل الإستهلاك القائم على الديون التي تتراكم على عاتق عامة الناس من جهة، والثروة المتنامية لأرباب العمل والأغنياء من جهة اخرى– لإعادة انتاج النظام. غير أنّ هذا النموذج غير قابل على الإستدامة.

ارتفع هرم كبير من التكهنات على اساس (ابس) باعتباره دخلا يقوم على الفائدة التي تتراكم في حسابات أولئك المضاربين – وفي حسابات حلفائهم المنتفعين من الخدع المالية الملتوية مثل سياسات التأمين على (ابس)، التي اطلق عليها اسم مبادلة عجز تسديد الإئتمان Credit Default Swaps (CDS)i(كدس). قامت (هف) والبنوك بمغامرة كبيرة حين تنافست في منح نسب عالية للفوائد، قصد تشجيع أولئك الذين يحتفظون بفوائدهم المتراكمة كي يستثمرونها. والى جانب مخاطر المستثمرين العالية، شلّ ارتفاع مستوى ديون العمال المصحوب بركود أجورهم الحقيقية، من قدرتهم على دفع الديون المستحقة عليهم. وحين اصبح هذا العجز مستشريا، أضحت أعداد كبيرة من هؤلاء العمال غير قادرة على دفع حتى القدر الأدنى من تلك

الديون، أي سعر الفائدة عليها. وحدث نفس الشيء بالنسبة للبنوك وأصحاب (ابس) و(كدس) وغيرهم من المضاربين المرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتفاع قيمة ديون الطبقة العاملة.

وبسرعة نقلت اسواق رأس المال المرتبطة مع بعضها البعض حول العالم خلال الحقب الماضية من العولمة، تأثير انهيار الإئتمان في الولايات المتحدة إلى العالم باجمعه. وهكذا فإنّ اسواق المال قد سوّقت حول العالم سبل استثماراتها في (ابس) و(كدس) وكلّ ما يتعلق بهما، وسهلت في اعطاء الأزمة صبغة عالمية.

5.1 استطراد عن طبيعة اللوم ومن يتحمله

يضع النظام الرأسمالي الأدوار التي يتعيّن على العمال والرأسماليين أن يؤدّوها. وبغض النظر عن وضع هذا النظام، يهدف اللاعبون في تلك الأدوار جني مكافئاته وتحاشي عقوباته، وأن يقدموا على المجازفات الضرورية ويدفعوا الكلفة الضرورية أيضا، كي يستمتعوا بفوائد هذا النظام. تفسح الرأسمالية للدولة كي تقوم بدورها لتقوية بعض النشاطات وتنظيمها، وعدم السماح بالتجاوزات. يقوم مسؤولو الدولة بهذه المهام، حالهم حال أرباب العمل والعمال.

هل تصرّف بعض مسؤولي الدولة بشكل معيب أو كانوا مفسدين قبل حدوث أزمة عام 2007؟ لا شكّ في ذلك، لكنّ هذه الظاهرة جزء من تذبذب النظام الرأسمالي ارتفاعا وهبوطا. وبسبب استمرار الأزمة وما تتركه من المؤثرات على المجتمع وتأجيج المشاعر المضادة للدولة من قبلي كلي المعسكرين، اليمين واليسار، ظهر ميل لمهاجمة كافة مؤسسات الدولة ومسؤوليها (خاصة المشاريع التي يشترك في امتلاكها القطاعان الخاص والعام، ومسؤولو تلك المشاريع).

فاليمينيون يلقون باللائمة على نشاطات الدولة باعتبارها جذور أكثر الشرور، بما فيها التذبذب وحدوث الأزمات. فالاقتصادي المعروف الحاصل على جائزة نوبل ملتن فريدمن، مثلا القى باللائمة في حدوث الكساد الكبير على التدخل السياسي من قبل الحكومة في نشاطات «السوق الحرة». وغالبا ما يدّعي الجمهوريون بأنّ الديمقراطيين في الكونغرس والبيت الأبيض صرفوا واقترضوا بشكل مسرف مسببين العجز وهبوط الاقتصاد.

في الموقف المقابل، غالبا ما يستهدف اليساريون هذا الجانب وذاك من مسؤولي الدولة، خصوصا في المؤسسات التي يملكها القطاعان العام والخاص بشكل مشترك. فمثلا، احد الأهداف المفضلة لدى اليسار (ولدى اليمين أيضا) هو بنك الاحتياطي الفدرالي، الذي يتهمه العديد بسوء الإدارة المالية وتفضيله مصالح البنوك، وهو ما عمل على خلق الأزمات الاقتصادية، وتدخل الحكومة غير العادل من خلال توفير المال العام لإنقاذ تلك البنوك من الأزمات التي تواجهها. ومن جهة أخرى، يلوم الديمقراطيون الجمهوريين في الكونغرس والبيت الأبيض لعدم فهمهم لأفكار كينز وتقاعسهم عن اتخاذ خطوات تحول دون حصول العجز في المصروفات، والذي أدّى بدوره إلى استمرار الأزمات الاقتصادية وما جلبته على المجتمع من التكاليف الكبيرة. يحلل الاقتصادي المعروف بول كروغمن، الحائز هو الآخر على جائزة نوبل، ردود فعل حكومة الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية لأزمة الرأسمالية عام 2007 وما تلاه، فتناول بالضبط الأمور التي أشرنا إليها في أعلاه.

إنّ لهذه الطروحات اليسارية واليمينية نكهة خاصّة. مطلوب منّا أن نؤمن بأنّ جهات عدة من أجهزة الدولة ومجموعات أخرى من مسؤولي

الدولة يواظبون العمل لإضعاف النظام الرأسمالي. ألم يكن هؤلاء من خلق النظام ويُعاد صقلهم بشكل دائم وبطرق يبررها هذا النظام من خلال إعادة إنتاج نفسه؟ وفي هذه الطروحات، فإنّ سلوك مؤسسات الدولة ومسؤوليها يقومون باعتراض عملية إنتاج الذات المذكورة. وبدون هذا التدخل والاعتراضات، سيكون بإمكان النظام الرأسمالي إنتاج نفسه بسلاسة.

وعليه فإنّه وفق وجهة النظر هذه، تستجيب المؤسسات الخاصة والأفراد بطريقة مناسبة وناجحة للإشارات والمجازفات والمكافئات الخاصة بالنظام الرأسمالي، في حين أنّ الدولة لا علاقة لها بكلّ ذلك. غير أنّ تدخلات الدولة في اقتصاديات الرأسمالية كانت أساسية لها في بدايتها وتطوراتها المبكرة، وما زالت مستمرة وعلى مدى التاريخ الطويل الذي أثبتت فيه علاقاتها وضرورتها لتلك الاقتصاديات. وفي نفس الدولة، فإنّ هذا التركيز على الدولة باعتبارها المعيق للنظام بكامله قد اجتذب ولعدة أسباب أولئك الذين لا يملكون جوابا ولا يتحملون نقدا ويرفضون طرح مسألة تغيير النظام لا يملكون جوابا ولا يتحملون نقدا ويرفضون طرح مسألة تغيير النظام الرأسمالي على طاولة النقاش.

«المجرمون» هم الفاعل السرّي الأحمر الآخر الذي يقع عليه لوم الرأسمالية. غالبا ما تستنكر وسائل الإعلام وبعض الجهات المسؤولة التلاعب غير القانوني في النظام الرأسمالي، من قبيل حالات وزير مرتش سارق أو أحد المضاربين في سوق الأموال ممن يحصل على معلومات يستخدمها للحصول على منافع غير قانونية، وكذلك النقابات التي تسيطر على بعض الصناعات والمدن. إنّ مثل هذه النشاطات الاقتصادية غير القانونية تحدث طيلة الوقت، خاصة في

أوقات الأزمات. النشاطات الإجرامية هي آثار وليست مسببات لدورات الارتفاع والهبوط في الرأسمالية. ومع ذلك، فإنّ السجلات التاريخية المعاصرة تعجّ بإلقاء اللوم على عاتق النشاطات غير الشرعية للمستثمرين والمضاربين والمدراء التنفيذيين للاحتكارات والفاسدين من مسؤولي الحكومة وقادة نقابات العمال، وكذلك «الجريمة المنظمة»، في خلق أزمات الرأسمالية.

وإن كانت هذه الاتهامات تصدر بشكل واع أو بدونه، فإنّ التركيز على سوء التصرفات من قبل الدولة أو المجرمين تخدم قضية تحاشي توجيه اللوم للنظام الرأسمالي وقواعده وتعليماته وتركيبه في تأمين الثواب والعقاب. إنّ وضع إصبع الاتهام على «العصابة العابثة»، لا يميل أكثر من كونه تكرارا للعبة القديمة حول إيجاد من يمكن توجيه اللوم إليه، وتغيير اتجاه ذلك اللوم نحو أهداف تخدم الغرض، لكنّ الحقيقة هي أنّ المشكلة هي النظام نفسه.

إنّ كلّ جهة سواء كانت فرداً أو مؤسسة وجّه له اللوم لمساهمته في تكرار أزمات الرأسمالية قد دافع عن نفسه بالقول إنّه كان فقط مشاركا في النظام الاقتصادي واستجاب لإشاراته التي يطلقها وحاول أن يحقق النجاح. ولمدة قرون عديدة وفي مختلف عواصم العالم، تمّ توجيه التهم للعاملين في الميدان الاقتصادي وادينوا وألقي البعض منهم في السجون لمخالفتهم قوانين ما، وأغلق العديد من الأعمال أو تمّت مقاطعتها لأسباب مماثلة. غير أنّ الأفراد والمؤسسات التي تعقب ما سبق تعود إنْ آجلا أم عاجلا لتكرار نفس السلوكيات. فمثلا وقبل أن يكتب چالز دكنز روايته دوريت الصغيرة عام 1857 حتى فضيحة برنارد مادوف قبل سنوات قليلة، والتي كلفت المواطنين الأمريكيين بلايين الدولارات، تكشف هذه التحايلات المالية تاريخ الرأسمالية. لقد

خلقت الرأسمالية تلك الفضائح التي أخذت تتسع وتكبر بمرور الوقت.

إنّ نظامي العبودية والإقطاع اللذين سبقا الرأسمالية قد رعيا ورضعا الجريمة الموجودة في صلبهما عن طريق خلط المجازفة والمكافأة الاقتصادية، لكنّ النظامين لم توجد فيهما دورات للازدهار تارة والكساد تارة أخرى، التي نشهدها في النظام الرأسمالي. فهذه الدورات نتاج للرأسمالية ذاتها، وليس من صنع هذه الفئة أو تلك (الدولة والمجرمون وغيرهم) من الذين يعملون داخل هذا النظام واستجابة للارتفاع والهبوط فيه. باستطاعة المجتمعات الرأسمالية أن تراقب وتضع يدها وتنظم وتحاسب كافة المخالفات الاقتصادية، لكنّ كلّ ذلك سوف لن يوقف دورات التذبذب هبوطا وارتفاعا، ولا حدوث الأزمات بين فترة وأخرى. لم تكن الرأسمالية قادرة على فعل ذلك في الماضي، وإنّ التغلب على جذور أزماتها وطبيعتها، يتطلب تغيير هذا النظام الاقتصادي.

الفصل الثاني: الأزمة وردود فعل الحكومة

لم أحدد فترة زمنية لهذا الفصل من الكتاب، ذلك لأنّ ردود فعل الحكومة حيال الأزمة التي حلت بالولايات المتحدة عام 2007 ستستمر للسنوات القادمة، والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والكلفة التي ستترتب على استمرارها لفترة طويلة عالية، إذ ستضرب جذورها عميقا وبشكل واسع في مستقبل المجتمع. فالعائلات الفقيرة التي يعاني أفرادها من البطالة الطويلة قد وصل الحدّ بها إلى التفكك وحُرمت مناطق سكنها من فرص التقدم الاقتصادي واهتزّ نظام التعليم فيها وفقد العديد من الأفراد مهاراتهم. ستلقي هذه النتائج المترتبة عن الأزمة الرأسمالية على عاتق الحكومة طلبات صعبة لسنوات وسنوات. فمن جهة ستزيد هذه النتائج من تفاقم المشاكل الاجتماعية التي ستضع التكاليف على عاتق الحكومة، ومن جهة أخرى، سيعجز الأفراد وأرباب العمل الصغار عن دفع الضرائب المالية التي تسهم في تسيير خدمات الولايات والحكومة المركزية. إنّنا جميعا سنتحمل الكلفة الباهظة لأزمات الرأسمالية بشكل مباشر يتعلق بحياتنا، وبشكل غير مباشر من خلال تداعي الخدمات الحكومية وقدرتها على توفير الحماية.

غير أنّه من المفيد أن ندرس السنوات الأولى من ردّ فعل الحكومة على الهبوط الاقتصادي الذي زادت حدته ما بين شهري سبتمبر عام 2009 وأبريل من عام 2009. حدث الانهيار خاصة في نظام الائتمان، وهو الأمر الذي قاد إلى تجميد ذلك الائتمان، وبالتالي توقف عمليات منح القروض. أصبح جلياً عام 2008 أنّ عددا من قروض العقار قد توقفت ولا يمكن توفيرها للمستدينين، لأنّها اتسعت ونمت بشكل غير متوقع. وعليه فإنّ أصحاب قروض العقار المدعومة بالأصول

Mortgage-Backed Securities MBS (مبس) والتأمينات المدعومة بالأصول Assets-Backed Securities ABS (أبس)، قد واجهوا ليس فقط انخفاضا في القيمة، ولكن حالة من عدم التأكد عن السعر الذي سيطلبونه إذا حاولوا بيع سندات الاستثمار إلى جهات أخرى.

من الممكن أن غياب التأكد هذا قد يربك الأسواق، حتى أكثر من تهاوي الأسعار السريع. وعليه فإنّ اثنتين من مؤسسات الاستثمارات اللتين كان لهما دور كبير في (أبس) والمالكون الكبار لها، انهارتا في عام 2008. اضطرت مؤسسة Bear Stearns أن تخفض أسعارها بشكل كبير جدًا حين وضعت أصولها في يد بنك JPMorgan Chase، واضطرت مؤسسة Lehman Brothers أن تُعلن إفلاسها. خافت الجهات التي كانت تدعمهم من نتائج انخفاض قيم استثمارات (أبس) وأصوله، فطلبوا أن تُدفع قروضهم، وفي بعض الحالات قرروا ألّا يجددوا القروض عند تاريخ استحقاق دفعها. لم تستطع بنوك الاستثمار أن تستمر في عملها نتيجة توقف القروض التي واجهوها بسبب تدني القيم وما تملكه من الأصول holdings في (أبس).

أدّت هذه الحوادث البالغة الخطورة، إضافة إلى بعض الجوانب الأخرى التي لم تحظ بانتباه الرأي العام، إلى تجميد أسواق الائتمان بحلول خريف 2008. استمر بعض البنوك بمنح القروض إلى بنوك أخرى، لأنّ كلّ بنك كان يعرف أنّ البنوك الأخرى تحمل مبالغ غير معروفة من (أبس) التي كانت أسعارها تنخفض أو غير مؤكدة، أو كليهما. لكي تقرض بنكا آخر - ولو على مدى ليلة واحدة- أي لليوم التالي أو الأسبوع القادم أو الشهر القادم، فأنّ البنك المقترض لن يكون قادرا على دفع القرض لأنّ قيم (أبس) قد هبطت أو أنّ قدرتها على

الاقتراض لم تعد ممكنة. وهكذا غطّت عملية التجميد كافة المؤسسات المالية. كان بعضها يحمل أسهم (أبس) أو يعتمد على بنك يحملها أيضاً مثله. قام الآخرون بحماية انفسهم من الخسارة المتعلقة بأصول (أبس)، كما فعلت البنوك الأخرى بشراء (سدز) كتأمين ضد حالات عجز تسديد القروض التي شاعت عامي 2008 و2009. غير أنّ البعض وجد فرصة جديدة للربح عن طريق المضاربة بـ(سدز) نفسها، لأنّ قيمة (سدز) ارتفعت (غالب) الأوقات وانخفضت في (بعض الأوقات)، بسبب الشائعات الدائرة عن ضمان (أبس) بواسطة (سدز).

غير أنّ هزة أخرى ضربت أسواق الائتمان، وكانت ثلاثية الأبعاد:

1. حين انتشرت الأزمة ظهر أولا أنّ مالكي (أبس) الذين اشتروا (سدز) كتأمين لتغطية أيّ عجز قد يحدث في المستقبل، سارعوا إلى الجهات التي أصدرت (سدز) ليحصلوا على مبالغ التغطية.

2. بدا واضحا أنّ أحد كبار مصدري (سدز) كان أكبر شركة تأمين في العالم واسمها المجموعة الأمريكية العالمية AIG، وأنّه في الوقت الذي استفادت هذه المجموعة من أسعار بيع (سدز) عند طرحها في الأسواق، لم تتجمع لديها الأموال الاحتياطية لدفع التزاماتها كاملة حين جاءتها الطلبات الكثيرة جدّا مرّة واحدة. وحين انتشرت تلك الأخبار، ألحقت ضررا كبيرا في قيمة كلّ من (سدز) و(أبس). وهكذا توقف توفر الائتمانيات في النظام الرسمالي بعد أن تمتع بها طيلة الثلاثين عاما التي سبقت ذلك، والتي سهلت حياة العمليات اليومية لهذا النشاط.

3. زيادة احتياج الأفراد والمؤسسات للقروض. أصبحت البلدان الرأسمالية دون استثناء تعتمد عليها، وكذلك جميع «شعوب بطاقات الائتمان» Credit Card Nations. كانت اقتراضات الحكومات

والمؤسسات وعامة الناس تتزايد بمعدلات عالية. لقد تناولت في الفصل السابق الأسباب التي دعت إلى زيادة الديون الشخصية نتيجة توفر بطاقات الائتمان وسهولة استعمالها. لكنّ ظاهرة تداخل العولمة المتنافسة واستيلاء المؤسسات المختلفة واندماجها مع بعضها البعض، إضافة إلى طغيان المضاربات، دفت جميعا قطاع الاحتكارات إلى الوقوع في فخ الديون الهائلة. وأخيراً وقعت الحكومات حول العالم في أسر تزايد العجز في ميزانياتها وبالتالي تراكم الديون الوطنية عليها، وهي تحاول تدبر امر تناقضات الاقتصاد الرأسمالي.

لقد شكل تجميد الائتمان تهديدا أساسياً للرأسمالية العالمية التي تعتمد على توفره وسهولة الحصول عليه محليا وعالميا. اتضح هذا الأمر أولا وأكثر حدّة في الولايات المتحدة، باعتبارها المركز العالمي لأسواق (أبس) و(سدن)، فكان لا بدّ من إيجاد طريقة عاجلة لإيقاف جمود أسواق الائتمان. ففي خلاف ذلك، فإنّ الأمر سينتقل بسرعة ويظهر من خلال نظام السوق العالمي ويربك عمليا إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها حول العالم. إنّ بوادر الهزة الكبيرة لتداعي الرأسمالية، ظهرت طلائعها في نيويورك.

1.2 برنامج الإنقاذ Bailout والعجز في الميزانية المركزية

كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لإنقاذ الاحتكارات الكبرى من الإفلاس، والتي شملت البنوك والمؤسسات المالية والصناعية. كان الهدف إذابة الجمود الذي أصاب أسواق الائتمان من خلال برنامج اطلق عليه اسم برنامج إغاثة المؤسسات المالية (بَيل آوت)، الذي وضعه الكونغرس الأمريكي على عجل وصادق عليه الرئيس بوش في الحال، وذلك في شهر أكتوبر من عام 2008. كفل هذا التشريع تأمين مبلغ 700 بليون دولار، وطلب من وزارة الخزانة

أن تستخدمه وفق طريقتين:

1. تقوم بشراء «الأصول المالية التي تعاني من الاضطراب»، وهي (أبس) و(سدز) من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. تمّ نقل هذه الأصول ذات القيم المتدنية أو غير المؤكدة من ميزانيات تلك البنوك والمؤسسات المالية، وأضيفت إلى الميزانية المركزية.

2. الاستخدام الآخر للأموال التي وفرها برنامج بَيل أوت هو أن تقتني الحكومة اسهما (دون أن يكون لها حق التصويت) في البنوك والشركات الكبرى مثل جنرال موترز لصناعة السيارات وشركة AIG ومجموعة بنوك ستي. الهدف من شراء تلك الأسهم هو زيادة رأس المال الاحتياطي لدى المؤسسات المذكورة كي تكون قادرة في الحصول على القروض لتسيير أعمالها اليومية بشكل منتظم.

حين تسلم الرئيس أوباما السلطة، أضيف بند آخر للصرف من تخصيصات برنامج بَيل أوت. كان المبلغ قليلا وهدف البرنامج الذي أطلق عليه اسم برنامج تسهيل امتلاك البيوت MHAP هو مساعدة مالكي البيوت التي توشك البنوك على الاستيلاء عليها نتيجة عجز أولئك المالكين عن تسديد قروض العقار المستحقة عليهم. وعلى أيّة حال فإنّ هذا البرنامج كما أسلفنا لم يُموّل بشكل جيد ولم يكن ناجحا.

يُعتبر برنامج بَيل أوت نموذجا لفكرة الانسياب الاقتصادي التدريجي Trickle-down Economics. فهو يقوم على ضخّ المعونة المالية الحكومية العامة إلى قمة الهرم الاقتصادي، على أمل أن تتسرب تدريجيا إلى القاعدة في الأسفل. غير أنّ هذا التسرب لم يحدث. فدعوات الحكومة للبنوك أن تستخدم المساعدات التي منحتها لها في فتح باب القروض لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة ذهبت أدراج الرياح. أوضح المتحدثون باسم تلك البنوك والمؤسسات أنّ منح

القروض هو الذي أوقعهم في الأزمة أصلا، وعليه فإنّهم لن يُلدغوا من نفس الجحر مرتين! (غاب عن ذهن الحكومة أن تضع شروطا حول هذا الأمر حين منحت مجانا برنامج بَيل أوت). باختصار، إنّ رفع تجميد الائتمان رُفع على المستوى الأعلى فقط. وعليه فإنّ الاقتصاد الأمريكي سار من سيء إلى أسوأ في السنوات الأخيرة حتى عام 2008 والشهور الأولى من عام 2009. لقد اتفق الجمهوريون والديمقراطيون معا أن يحاولوا التعامل مع الأزمة الاقتصادية التي تتعمق بتوفير الأموال لبرامج التحفيز stimulus المحمية من الضرائب. وبدلا من ذلك، قامت وزارة الخزانة بعمليات اقتراض كبرى، كما هو مألوف من البنوك وشركات التأمين والأغنياء والحكومات الأجنبية، وهو الأمر الذي زاد من تراكم كمية الديون الوطنية.

لقد اتبع بوش ولحقه أوباما والجمهوريون والديمقراطيون هذا الاتجاه وأقرّوا برامج الصرف الممولة عن طريق الاستدانة وزيادة العجز. وعلى أيّة حال، وفي شهر نوفمبر من عام 2010، أدّت الانتخابات إلى زيادة قوة الجمهوريين، الذين استغلوا حركة حزب الشاي اليمينية المتذمرة بسبب المشاكل الاقتصادية التي دفعت مؤيديها كي يصوتوا لصالح الجمهوريين. قاد هذا الحزب حملة قوية شملت كافة صفوفه لمقاومة سياسات أوباما وإفشال خططه. هاجمت القوى المحافظة مسألة الارتفاع المتزايد في الديون الوطنية والعجز الكبير في الميزانية باعتبارهما جذور مشكلة الاقتصاد. فاستعادت بذلك طروحا كلاسيكية، على أساس أنّ الديون والعجز عبء خطير يهدد البلد ويهدف إلى زيادة ضريبة الدخل في المستقبل. فسّرت تلك الطروحات مسؤولية العجز باعتبارها نتيجة لفشل سياسات إدارة أوباما، وليس نتيجة لأزمة الرأسمالية. وأكثر من ذلك، فإنّ أيّة محاولة

للحدّ من المصروفات التي تقود إلى زيادة العجز، لم يُكتب لها النجاح، لأنّ الكونغرس رفضها.

من الطبيعي أنّ برامج التحفيز، كان من الممكن توفير الأموال لها عن طريق الضرائب. كان من المعقول اقتصاديا فرض الضرائب على الاحتكارات والأثرياء واستعمال مردود تلك الضرائب لمعالجة العجز الكبير في ميزانية واشنطن. وكان بإمكان الطبقة العاملة والفقراء أن ينفقوا جزء كبيرا من الأموال التي توفرها برامج التحفيز لكي يضاعفوا بشكل هام تأثيراتها الاقتصادية الإيجابية. لكنّه بدلا من ذلك، تجمعت لدى الاحتكارات كميات هائلة من الأموال لأنّ الاستثمارات والنمو أمران غير ممكنين في وقت اقتصاد متدن وكاسد، وفي نفس الوقت فإنّ الأثرياء الذين ازدادوا ثراء خلال السنوات الثلاثين الماضية، صرفوا قليلا من ثروتهم لإنعاش هذا الاقتصاد المتدني الكاسد، كما أسلفت.

وباختصار، فإنّ فرض الضرائب على هؤلاء الذين يحجمون عن الصرف واستخدام الأموال وتوفيرها لبرامج التحفيز الاقتصادي لم يكن واردا فيها أيّ شرط حول ذلك، لأنّها كانت برامج كلاسيكية لمعالجة الأزمة. ولو كانت برامج المعونة والتحفيز قائمة على فرض الضرائب بشكل فعّال، لكان من الممكن تخفيض العجز في الميزانية ، وبالتالي الحدّ من الزيادة في الديون الوطنية. غير أنّه لا الجمهوريين ولا غالبية الديمقراطيين تجرّأوا للتحرك نحو هذا الاتجاه لقناعتهما أنّ خطوة كهذه ستؤدي إلى زيادة مخاوف الاحتكارات والأثرياء ويوقف التوسع والاستثمارات. وبعد ثلاثين عاما من جني الفوائد العالية جدّا من قبل الاحتكارات الكبرى خاصة، والتي كانت خلالها نسبة 1 بالمئة من المواطنين تجني المداخيل العالية، فأصبحت ثرية للغاية مقارنة

ببقية الشعب البالغة 99 بالمئة. أصبح الحزبان الرئيسيان والسياسيون أكثر اعتمادا على تلك الأقلية للحصول على المعونات المالية. من جهة أخرى، أنّ ركود أجور العمال الذي صاحبته زيادة ساعات العمل لكافة أفراد العائلة الذين ينتابهم القلق بسبب تزايد الديون الشخصية المصحوب أدّى إلى تقلص مشاركتهم في النشاطات السياسية العامة، وحتى انتفاء اهتمامهم بالسياسة إطلاقا. من جهة أخرى، فإنّ زيادة الثروة والمداخيل للاحتكارات وطبقة الأثرياء دفعتهما أن يوظفا قسما من مصادرهما للتأثير على سياسات الحكومة ورسمها بالشكل الذي يحمي مصالحهما المالية الجديدة من حسد واحتقار وزيادة طلبات نسبة 99 بالمئة المتبقية من الشعب.

من الظاهر، أنّه لم يُقدم أيّ اقتراح لتمويل برنامج الإنقاذ والتحفيز بَيل أوت بواسطة فرض الضرائب على الاحتكارات والأثرياء، من قبل الحزبين الرئيسيين. لم يفتح أحد فمه بالحديث عن برنامج على غرار زيادة الضمان الاجتماعي أو خلق فرص العمل من قبل الحكومة المركزية كما فعل روزفلت في العقد الجديد. لم تُناقش مثل هذه الأفكار بشكل علني، دعك من تشريع قوانين عنها. لقد أخذ البرنامج الذي قاد إلى زيادة ثروة الأغنياء وعدم المساواة في المداخيل بقلوب أعضاء الحزبين الرئيسيين، وسيطر على سياستهما بالكامل. وعليه فإنّ النظام السياسي لم يتحرك قيد أنملة ولم يقدر على تأمين الأموال لتحفيز الاقتصاد لكي يأخذ اتجاها معاكسا للتداعي والانحدار. (وفرت الحكومة الأموال لبرنامج بَيل أوت عن طريق الاستدانة من الخارج، فزادت العجز في الميزانية والديون الوطنية- المترجم)

زاد الفشل السياسي من قوة الفشل الاقتصادي وجعله أكثر تفاقما. حين أصبح ذلك واضحاً، بدأت أعداد متزايدة من المواطنين تتساءل

عن النظام بكامله–الاندماج الاجتماعي بين هذا الاقتصاد وسياسات البلد. ولمّا استمرت الأزمة وتفاقمت عام 2008، بدأنا نسمع أصواتا ترتفع هنا وهناك تصبّ نقدها على النظام بكامله. وكالعادة، القى اليمين اللوم على الفقراء لأنّهم أقدموا على طلب قروض يعرفون جيّدا أنّهم غير قادرين على تسديدها، وسياسات الحكومة الاقتصادية، لأنّها وقفت حجر عثرة أو شوّهت ما كان يمكن أن يكون عمليات نمو سهل يحقق الفوائد في أسواق المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية. ومن جهة اليسار، فقد انصبّ جام الغضب على المصالح الشرهة للمؤسسات الاحتكارية، وفشل الحكومة وموقفها الليّن في وضع الإجراءات الكافية للحيلولة دون وقوع الأزمة الاقتصادية. غير أنّ غالبية كبيرة من المواطنين رفضت توجيه اللوم إلى من يُثير الأسئلة حول النظام الرأسمالي. هذا النظام هو المشكلة، والمزيد من المواطنين يشعرون أنّ الأزمة الاقتصادية هي المرض المستوطن داخل هذا النظام، وجزء من أساليب عملياته الطبيعية وطرقها.

2.2 برنامج الإنقاذ (بَيل أوت) والديون السيادية

غالبا ما تجد الحكومات في النظام الرأسمالي نفسها محصورة بين طلبات تحالف رجال الأعمال وأثرياء البلد من جهة، وبين طلبات الشعوب من جهة أخرى. وفي الولايات المتحدة ومنذ فترة السبعينات، حقق تحالف أصحاب العمل والأثرياء نجاحا ضدّ الخدمات الحكومية الواسعة ومعوناتها. وفي نفس الوقت خُفضت ضريبة الدخل عليهم وسُهلت كثيرا. ومن جهة أخرى، ألقي العبء على عاتق الطبقة العاملة (التي تسمّى في الولايات المتحدة «الطبقة الوسطى»). فمثلا، حين كانت ضريبة الدخل المركزية المفروضة على الأعمال قد جلبت المزيد من الأموال أكثر مما جلبت من المواطنين في حقبة الأربعينات، نجد

أنّه في الحقبة الأولى من هذا القرن، بدأت المسألة تتخذ منحا عكسيا. اتضح أنّ الموارد الضريبية المستحصلة من رجال الأعمال تشكل فقط ربع قيمة تلك الموارد المستوفاة من المواطنين. وجدير بالذكر أنّ اغلب الأثرياء في هذا البلد دفعوا ما نسبته 91 بالمئة من دخولهم كضرائب في فترتي الخمسينات والستينات. لقد تقلصت هذه النسبة تدريجيا حتى وصلت إلى 35 بالمئة في الحقبة الأولى من هذا القرن. إنّ أكثر المصادر المالية المركزية سرعة في النمو ليس تخفيض نسبة ضريبة الدخل على الأثرياء والاحتكارات فقط، بل زيادتها على نظام الضمان الاجتماعي والضمان الصحي. وبطريقة أوضح، انتفعت الاحتكارات والأثرياء واستفادوا من الانفجار الهائل في زيادة فوائدهم منذ أواخر السبعينات وأصبحت لهما القوة السياسية الكافية لنقل عبء ضريبة الدخل من كاهلهم وإلقائها على عاتق «الطبقة الوسطى».

كان الإطار والفكر الأيديولوجي الذي قام عليه هذا التحول في نقل ضريبة الدخل المركزية، من صنع الليبرالية الجديدة. بعبارة أخرى، إنّ مناورات نقل عبء ضريبة الدخل قد قامت على حجة سياسية هي «خلق فرص العمل». إذا انخفضت ضريبة الدخل، فإنّ الاحتكارات تتوسع والأثرياء سيستثمرون أموالهم، وكلا الأمرين مصدر لزيادة فرص العمل. توائمت عوامل عدة لتقرر متى وكيف تحمي الاحتكارات والأثرياء أنفسهم من دفع ضريبة الدخل، وكم يستعملون منها في التوسع والاستثمار. غير أنّ هذا الطرح مشوب بالضعف من الناحية العملية. إنّ كلّ محاولة لتخفيض الضريبة قصد تشجيع زيادة فرص العمل قد أثبتت فشلها. ومع ذلك يُستعمل هذا العذر الواهي لتخفيض الضرائب على الاحتكارات والأثرياء بشكل مستمر واضح خلال الثلاثين السنة الماضية. وهذا ليس لأنّ الاحتكارات والأثرياء يريدون

ذلك فقط، بل لأنّ معارضة جماهير الطبقة العاملة لم تكن منظمة بالشكل الذي يضمن إيقاف تلك المحاولات.

لكي نوضح كيف ولماذا قادت القوى السياسية إلى هذه النتيجة، فأبدأ بالقول إنّ الاحتكارات والأثرياء استعملوا ثرواتهم المتزايدة لتخفيض أعباء ضريبة الدخل عليهم، وتشكيل السياسات حسبما يشاؤون. بعد أن غيّروا نظام الضرائب لصالحهم، بذلوا مزيدا من الجهد لتعريف المقصود بـ «موضوع الضرائب» من الناحية السياسية، على أساس أنّه ليست له علاقة بنقل العبء من مجموعة في المجتمع إلى مجموعة أخرى. أغرق السياسيون ومراكز الأبحاث الأيديولوجية النقاش العام بلغط يؤكد على أنّ كافة الضرائب ليست إلّا أعباء ثقيلة تحافظ على بقاء البيروقراطية، التي تبدد خيرات البلد وثروته. وبالتالي فإنّ موظفي الحكومة هم الذين يقومون بهذا التبديد، والقادم أكثر. ثمّ يمضون للقول إنّه وفوق ذلك تعمل المعونة الحكومية على تشجيع الناس على الكسل وتحاشي العمل، وأنّهم يفقدون بالتدريج أيّ واعز أخلاقي أو مسؤولية للبحث عن عمل أو القيام به. إنّ الاعتماد المكلف المبذّر على المعونة الحكومية، الذي يموّل عن طريق الضرائب، هو الذي قاد إلى تغيير قوى العمل المنتجة في المؤسسات الخاصة. وأسوأ من ذلك، أنّ العمال الذين ما زالوا يمارسون أعمالهم يتوجب عليهم أن يدفعوا مزيدا من الضرائب لإعالة أولئك الذي تشجعهم الحكومة على البطالة وتحاشي العمل. ونفس الشيء ينطبق على الضرائب المفروضة على الاحتكارات والأثرياء، وهي أيضاً ضرائب تخصص لمعونة الذين لا يعملون. ثم يوالي هؤلاء مزيدا من الادعاءات بأنّ دفع الضرائب هو السبب في عدم توسع الاحتكارات وامتناع الأثرياء عن الاستثمارات الخاصة وخلق فرص العمل الجديدة.

وهكذا أصبحت الاحتكارات والأثرياء، من خلال هذا المنطق السياسي وممارسات الحزب الجمهوري وبدرجة اقلّ الحزب الديمقراطي (للعلاقات التاريخية القوية التي تربطه بالطبقة العاملة) من المنادين علنا ومن اشدّ أنصار قطع الضرائب والتبذير وغيرها من المشاريع الحكومية السلبية مثل «المصروفات في ميادين الرعاية الاجتماعية» Welfare Spending. أصبحت هذه أفضل سياسة يرددها الجميع، وبات السياسيون من أنصار لجم الصرف الحكومي وموازنة الميزانية والخطط السنوية المحافظة، وغيرها يكيلون لها المديح ليل نهار. إنّ الأمر الذي أغرق الإعلام وموّلته الاحتكارات حول «الثورة الشعبية ضدّ الضرائب»، حاول أن يقنع عامة الناس بطرح طلب عام يدعو إلى «الإعفاء الضريبي»، كما حدث في ولاية كاليفورنيا حين تولى حاكمها غرَي ديفز تقديم مشروع تمّت المصادقة عليه عام 1999، وأعيد تبنيه ومحاولته في ولايات أخرى. لقد تولت الاحتكارات والأثرياء تمويل المسيرات والتجمعات السياسية لكي يحصلوا على الإعفاءات الضريبية.

كان للمضي في هذا التوجه السياسي عواقب ضارة عدة. أثار تقليص الموارد الضريبية الحكومية سؤالا عمّا يجب عمله حول تغطية النفقات في الميزانية المركزية. لقد وضع انخفاض مردود الضرائب في متناول واشنطن الحجة لتبرير القيام باستقطاعات في مخصصات نفقات الضمان الاجتماعي. أياً يكن الأمر، فإنّ الجماعات الداعية لتخفيض الصرف الحكومي تواجه دائما مشكلة عويصة، غالبا ما تزيد من غضبها وتربك علاقاتها السياسية. تقوم مصالح العديد من الاحتكارات والأثرياء في رأسمالية الولايات المتحدة على خدمة المعونة المركزية التي تقدمها الحكومة والصرف الذي تتطلبه. يرغب هؤلاء

المنتفعون في حماية الصرف الحكومي ويؤيدونه، وذلك عن طريق ثرواتهم الخاصة. تضم قائمة هؤلاء المنتفعين الصناعات العسكرية وشركات الطاقة وشركات النقل والرعاية الصحية (التي تضمّ الأطباء والمستشفيات وشركات تصنيع الأدوية وشركات التأمين الصحي، وغيرها) والشركات الزراعية ومختلف المصالح التجارية الأخرى. تعارض هذه المجموعات قطع الصرف الحكومي الخاص بالخدمات الاجتماعية لأنّها تشعر بالخوف من أنّ العمال سيطالبون بزيادة أجورهم ومرتباتهم لتغطية قطع الصرف في تلك الخدمات.

كما تعارض الطبقة العاملة بشدة قطع الصرف عن المشاريع الفدرالية التي تعتمد عليها مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والفوائد الصحية والمعونة المالية الحكومية للعاطلين عن العمل والمساعدة المركزية لخزانة الولايات والخدمات العامة وقروض الطلبة... الخ. يؤيد العديد من أفراد الطبقة العاملة تخفيض ضريبة الدخل المركزية، مشروطا بعدم قطع التمويل عن بعض خدمات الحكومية المركزية التي ذكرناها. ونظرا لأنّ الطبقة العاملة ولعدة سنوات، افتقرت إلى التنظيم الذي كان سيحركها لتأمين الأموال الكافية بغية التنافس مع المنافع والثروة الشخصية التي يشتري بواسطتها الاحتكاريون والأثرياء التأثير السياسي. فهي حصلت على نفوذها بطريقة غير منتظمة وبشكل عام اقلّ فاعلية، وهي مسألة التصويت. فالعمال أيدوا المرشحين الذين اعتقدوا انهم ملتزمين بتخفيف عبء الضرائب بشكل عام، دون تخفيض الخدمات والفوائد التي تنتج عن الإنفاق الحكومي.

لقد وضع الجانبان طلبات متناقضة على عاتق الحكومة المركزية والسياسيين الذين يتم انتخابهم للوظائف الفدرالية، من الذين تجاوبوا بشكل مستمر مع قطع الضرائب المفروضة على الاحتكارات والأثرياء

خاصة، ولكن أيضاً وبدرجة اقلّ كثيرا عن كاهل الطبقة العاملة. وعليه فإنّ الحزبين والسياسيين قد كافئوا التبرعات المالية التي قدّمها الاحتكاريون والأثرياء لحملات انتخاب هؤلاء وضمنوا لهم أصوات الطبقة العاملة. وفي نفس الوقت ولتحقيق نفس الهدف، حاولوا تجنب قطع المصروفات التي قد تجلب غضب من قدموا لهم العون المالي ومن صوّتوا لصالحهم. وطبعا وفي بعض الأوقات، لم يستطع الحزبان ولا السياسيون من تحاشي هذا الجانب أو ذاك، عن طريق زيادة الضريبة هنا وقطع بعض البرامج الحكومة هناك. وعلى أيّة حال، فإنّ الجميع يعترف بشكل واسع أنّ الموقف خطير. لقد أدّت تحركات من هذا القبيل إلى وضع نهاية لحياة بعض الأفراد السياسية، لكي يكونوا درسا لقادة الحزب وللمسؤولين المنتَخَبين وتذكيرا لهم بأنّ استراتيجية السياسة الأفضل هي إيجاد طريقة للجمع بين تخفيض الضرائب من جهة وكذلك زيادة صرف الحكومة.

إنّ الطريقة الوحيدة لإنجاز هذا «الحل» المتناقض الذي تضعه الرأسمالية في عاتق الميزانية الفدرالية هو عن طريق استمرار الصرف مع تزايد العجز. يتطلب الأمر من الحكومة أن تستقرض (أو تزيد) لكي تحافظ على تأمين الأموال لنشاطاتها، وفي نفس الوقت تقليص (أو عدم رفع) الضرائب المركزية. كان الميل لاقتراض الأموال قبل الثمانينات شيئا غير وارد، إلّا في حالات الضرورة القصوى، كما في حالات الحروب، ويتم تسديدها مباشرة بعد انتفاء الحاجة لها. وخلال فترة الكساد الكبير ابتدعت إدارة روزفلت طريقة جديدة لزيادة الصرف والعجز المالي في وقت واحد، كمفتاح رئيسي للتغلب على المعاناة الاجتماعية وتخفيفها خلال فترة اقتصادية بالغة الصعوبة. لقد حدّد كينز في كتاباته الصرف القائم على الاستدانة بأنّه خطوة لإرجاع

دورة السياسة المالية السنوية بشكل عكسي. لكنّه أكّد أيضاً بأنّ هذا العجز استثنائي وأوصى بدفع الديون مباشرة حال تعافي اقتصاد البلد.

غير أنّه وبعد عام 1980 أصبح امر توسيع العجز الفدرالي وكأنّه ممارسة روتينية، والفنا سماع عبارتي «الديون الوطنية» و«العجز في الميزانية» وهما تترددان بكثرة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. وعليه حين حصل تداعي الرأسمالية في عام 2007 واستمر خلال السنوات التي تلت ذلك، فإنّ الحكومة أقدمت على القيام بدورة معاكسة للصرف فرضها العجز الكبير والزيادة في الديون الوطنية، التي كانت مرتفعة أصلا. لقد شجعت شدة الأزمات الاقتصادية وضرورتها في عامي 2008 و2009 وبروز أفكار كينز مجدّدا الحكومة وبررت قيامها بعمليات اقتراض كبيرة. وعلى أيّة حال، فإنّ مستوى الديون الذي بدأ يرتفع منذ سبعينات القرن الماضي، قد تضاعف في السنوات التي تلت الانفجار الهائل في ميزانية الديون عام 2007. وهو امر طرح مشكلة جديدة أمام الرأسمالية على المستوى العالمي.

تشمل القائمة التي اعتمدتها الحكومة للاقتراض عددا من البنوك وشركات التأمين وبعض الاحتكارات الكبرى وحتى الأشخاص الأثرياء، إضافة إلى بعض الحكومات الأجنبية التي تتكدس في خزائنها ثروات طائلة. في عام 2012 بدأ الشك يرتاب أولئك المانحين للقروض حول مستوى العجز في ميزانيات بعض الدول المستدينة. وسبب هذا الشك هو الخوف من أنّ مواطني تلك الدول قد يكونون غير راغبين في دفع ضرائب إضافية، أو أن تتوقف بعض الخدمات العامة والأعمال بسبب عدم توفر الأموال، خلال الوضع الذي خلقته زيادة الديون المتأتية من الأزمة الاقتصادية القائمة.

أدّى هذا التراكم من التناقضات إلى أزمة رأسمالية ذات بعد تاريخي

استمرت لسنوات منذ قيامها عام 2007. حدث تحوّل في الأجور والإنتاجية والفوائد وكذلك توزيع الثروة وحركات الائتمان والنمو في الأسواق. وخلقت هذه جميعا خليطا ضارا تمثل في اضطراب الاقتصاد. يقود الصرف القائم على العجز المالي الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة اليوم، وولد تناقضا آخر. إنّ قرار الحكومة السياسي للتركيز على رفع الجمود عن أسواق الائتمان هو المفتاح للتغلب على الأزمة. وهو عنى أيضاً أنّ الحكومة « أنقذت من الإفلاس» عددا من المؤسسات المالية الخاصة. وحين أصبحت هذه المؤسسات قادرة على منح القروض، بمساعدة المعونة الحكومية المركزية (من الأموال العامة) فإنّ تلك المؤسسات أظهرت ترددا واضحا في منح القروض للمواطنين، خوفا من الوقوع في أزمة مالية جديدة. فاقتصرت نشاطاتها على منح قروض للمستدينين الكبار الموثوق بهم.

إنّ هذا الائتمان المشروط هو الذي حُرم منه أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة وغيرهم العديد من المستهلكين المثقلين بالديون. وهو الأمر الذي أعاق استعادة الاقتصاد لعافيته بشكل عام. كما أنّ هذا الائتمان نفسه قد رُفع أيضاً في وجه بعض الحكومات المدينة للمانحين. النموذج الواضح لهذه الظاهرة هو حالة اليونان وغيرها من الدول الأخرى مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا والمجر وإيرلندا، التي واجهت صعوبات مماثلة في الحصول على قروض جديدة. لقد تمتع المانحون بظروف كانت لصالحهم للتحكم في تلك البلدان التي أحاقت بها الديون، فأضعفت اقتصادها. فاليونان، وهو بلد فقير صغير نسبيا كانت حكومته قد استدانت في الماضي قبل الأزمة التي فرضت عليها أن تطلب قروضا جديدة. وفي الوقت نفسه، فإنّ اليونان توجد فيها اتحادات عمالية مناضلة منظمة وأحزاب يسارية هي الأقوى في

أوروبا. وكما أظهرت انتخابات عام 2012، كان واضحا أنّه من الممكن أن ترفض الحكومة الجديدة دفع القروض المستحقة على البلد، لأنّها ترفض رفع نسب الضرائب المحلية أو تقليص الخدمات العامة، أو كليهما.

نظرا لأنّ المانحين يفضلون منح القروض لحكومات موثوق بها مثل الولايات المتحدة وألمانيا مقارنة باليونان، فإنّ كلفة القروض للأخيرة ارتفعت بشكل حاد. ماذا يمكن للحكومة اليونانية أن تفعل لكي ترفع الطلب والتقليل من اثر الأزمة العالمية على البلد؟ لكنّ محاولات من هذا القبيل لم تكن ممكنة لأنّ الحكومة تحتاج أن تخصص مواردها النادرة العامة لدفع أقساط ديون المانحين. والأسوأ من ذلك، فإنّ زيادة الضرائب المصحوب بتخفيض الخدمات الحكومية من اجل توفير الأموال لدفعها للمانحين، قد جعلت الوضع الاقتصادي في البلد أكثر سوء. وهكذا فإنّ قلة الموارد الحكومية تطلبت منه أن يستقرض المزيد، في انحدار سريع رهيب نحو كارثة اقتصادية. ونظرا لأنّ جزء كبيرا من الديون الحكومية هو في أيد غير يونانية، فإنّ زيادة كلفة الديون قد أنهكت الثروة الوطنية اليونانية وجففت منابعها تماما. استمر العالم يراقب على مدى سنوات هذا البلد الصغير الفقير القابع في الزاوية الجنوبية الشرقية من الاقتصاد الأوروبي، وهو يروي ما ستكون عليه حال البلدان الأخرى المدينة بالقروض، والتي تقذف صوب اليمين تارة وصوب الشمال تارة أخرى بواسطة أزمة الرأسمالية.

لقد أعطت هذه التغيرات أهمية جديدة لمفهوم التقشف austerity. وهي تعني الدمج بين زيادة الضرائب على المواطنين من جهة وتقليص فرص العمل والخدمات التي توفرها الحكومة من جهة أخرى. كان المبرر لذلك أنّ مثلها مثل «الدواء» لمعالجة الاقتصاد «المريض»

الذي يعاني من زيادة الديون الوطنية. إنّ الممارسة المعروفة على المستوى العالمي للحكومات التي تخضع للنظام الرأسمالي خلال السنوات الثلاثين الماضية يُنظر إليها الآن باعتبارها سياسات قامت على الخط الذي تسبب في هذا «المرض» الاقتصادي. وعليه أصبح التقشف هو الوصفة الطبية لمعالجة هذه الحالة المرضية لكي يستعيد اقتصاد تلك البلدان عافيته.

إنّ أزمة الرأسمالية القائمة منذ عام 2007 قد دُفعت إلى الخلف وأنكِر دورُها كسبب في مشاكل الشعوب الاقتصادية. لم يُطرح أيّ نقاش في الإعلام السائد ولم يُركّز على الاختيارات المنظمة البديلة للرأسمالية، والتي يمكن أن تحلّ الأزمة أو تزيلها، خاصة وهي تظهر بشكل متكرر وتنتقل من بلد لآخر. وبدلا من ذلك طُرحت فكرة الانسياب الاقتصادي التنازلي Trickle-down Economics من قبل الحكومات، وكأنّه لا وجود لردود بديلة تستحق النظر فيها. أصبحت المشكلة الرئيسية اليوم هي قضية «مرض» الحكومات الناجم عن العجز والديون، وإنّ العلاج المطلوب- حتى لو كان مؤلما للغاية- هو «دواء» التقشف. انطلق الجمهوريون والديمقراطيون لمناقشة تفاصيل هذا التقشف، أي حجمه وتوقيته والمزج الدقيق بين زيادة الضرائب والقطع في المصروفات. فضّل اغلب الجمهوريين تخفيض الضرائب على أرباب الأعمال والأثرياء (مقارنة بالمواطنين الآخرين) اكثر من غالبية الديمقراطيين. كما أنّ اغلب الجمهوريين فضّلوا أيضاً تخفيض فرص الاستخدام الحكومية وخدمات الضمان الاجتماعي، أكثر من الديمقراطيين. لكنّ الظاهرة الجديرة بالذكر هي أنّ اتفاقات الحزبين فاقت كثيرا مواضيع اختلافاتهما.

في الوقت نفسه، يحاول المانحون للقروض دراسة المجازفة

وتصنيفها حين النظر في طلبات الحكومات المختلفة لتلك القروض. حين يحاول المانحون أو يهددون بزيادة كلفة منح القروض، تسارع تلك الحكومات إلى إثبات أنّها حقا لا تمثل أيّة مجازفة بالنسبة للمانحين. وهي تثبت ذلك باستعراض قوتها السياسية وقدرتها على فرض برامج التقشف على مواطنيها، من اجل توفير الأموال لدفع الديون المستحقة عليها الآن وفي المستقبل. وهذا يعني أنّ تلك الحكومات قادرة فعلا على رفع ضرائب الدخل وقطع الخدمات العامة من اجل زيادة توفير الأموال لدفع القروض. ادّعى السياسيون أنّ قذرا فعالا من التقشف يعيد الثقة في أذهان المانحين، وهو ما سيدعوهم لعدم فرض إجراءات تقشف أشدّ. وعليه فإنّ الحكومة الاشتراكية في اليونان بقيادة جورج باندريو، التي تسلمت الحكم عام 1999 وفق برنامج انتخابي وعد بمعارضة برامج التقشف غير العادلة، قد تراجعت عن موقفها المذكور. حاولت أن تبرر أمام أنصارها من المواطنين اليونانيين على أساس أنّها مضطرة لذلك كي تتحاشى فرض برامج أكثر قسوة في المستقبل. ردّ منتقدو برامج التقشف في اليونان وغيره من البلدان بأنّ التقشف سيؤدي إلى مزيد من الانحدار الاقتصادي ويقلل موارد الضرائب ويزيد من العجز المالي. وهذه جميعا ستقود إلى برامج تقشف اشدّ قسوة في المستقبل.

في الحقيقة تاريخيا، أنّ الولايات المتحدة هي التي أطلقت كذبة التقشف بكامل فصولها. فبرامج التقشف بعيدة كلّ البعد عن كافة السياسات التي تتعامل مع أزمات الرأسمالية وتعد بحلها. فخلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، حين كانت البطالة على أشدّها، وأكثر ممّا هي عليه خلال الأزمة الحالية حين تهاوت موارد الضرائب، كان الحلّ السياسي هو زيادة الصرف الحكومي بشكل قوي.

وهو امر يتناقض تماما مع برامج التقشف المعروفة. قامت إدارة روزفلت باستحداث برنامج الضمان الاجتماعي والتأمين ضدّ البطالة وبدء برامج حكومية خلقت فرصا لعمل الملايين من العاطلين. وفي نفس الوقت فإنّ تلك الزيادة في الصرف الاجتماعي لم يتمّ تمويلها عن طريق الاقتراض الحكومي المركزي، كما حدث عام 2007. وبدلا من ذلك فرض الرئيس روزفلت ضريبة دخل عالية جدّا على أرباب العمل والأثرياء. وهذا هو الذي وفر التمويل من أجل خلق الحوافز على مستوى القاعدة، لكي ترتفع المنافع تدريجيا إلى القمة، أي شيء يشبه عكس فكرة الانسياب الاقتصادي التنازلي Trickle- Down Economics ، أو ما يمكن تسميته الاقتصاد التصاعدي التدريجي Trickle-Up Economics. وهذا ما جنّب البلد قضية الاعتماد على الديون الخارجية العالية.

إنّ قوة ردّ فعل روزفلت وضعفه إزاء أزمة الرأسمالية في الثلاثينات وقوة ردّ فعل الإدارة الأمريكية وضعفها إزاء أزمة عام 2007، قد جعلت العديد يقتنع أنّ الاقتصاد التصاعدي التدريجي من القاعدة للقمة أفضل من الانسياب الاقتصادي التدريجي من القمة للقاعدة. وعلى أيّة حال، ومهما كانت الفكرة المفضلة لأيّ شخص عن محاولة بدائل وبرامج تمّ تجريبها واختبارها حول الديون والتقشف، فإنّ الأمر كان يتطلب المناقشة والتمعن من قبل واضعي السياسة في الولايات المتحدة إثر انفجار الأزمة عام 2007. غير أنّ هذا لم يحدث واستمرت الأمور وكأن شيئا لم يكن. لقد خنق الجمهوريون والديمقراطيون معا بعض المحاولات القليلة التي نادت بها بعض الجماعات الاجتماعية وعدد يكاد لا يُذكر من «المتمردين» في الكونغرس. لم تجر مناقشة بديل لفكرة الانسياب الاقتصادي

التدريجي، ولكن أيضاً أيّ بديل منظم آخر للرأسمالية قد يجنبنا الانزلاق في أزمات أخرى أو يحسن معالجة الأزمة حال حدوثها. استُبعِدت هذه الأفكار تماما وبشكل مقصود عن الأجندة الوطنية National Agenda، رغم عمق أزمة الرأسمالية واستمرارها، وما تسببه من التكاليف الاجتماعية الهائلة.

3.2 برامج الإنقاذ من الإفلاس (بَيل أوت) والمؤسسات والسياسات المالية

تشمل السياسة المالية الكلاسيكية تخفيض سعر الفائدة وزيادة توفر النقد لمواجهة أيّ هبوط اقتصادي. وهذه القضية موكلة بشكل كلاسيكي بالبنك المركزي الوطني لكلّ بلد. يعني ذلك في الولايات المتحدة وخلال القرن الماضي بنك الاحتياطي الفدرالي. في الحقيقة أنّه ومنذ عام 2007، قام هذا البنك بتخفيض سعر الفائدة وابقاه منخفضا بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل. كما أنّ هذا البنك زاد بشكل كبير توفير الأموال (يُشار اليه بشكل عام في الصحافة المالية «التيسير الكمي» Quantitative Easing).

وبسبب الظروف التي أتيت عليها في أعلاه، وحين قامت أزمة 2007، ظلّ السياسيّون مترددين حول توسيع العجز في الديون. الحدود التي رأوها عنت أنّ السياسة المالية ستكون عاجزة عن معالجة الأزمة أو وضع نهاية لها. شعر الاقتصاديون من المؤمنين بنظرية كينز أنّ توسيع العجز كان قليلا وحدث في وقت متأخر. وعليه فإنّ الحصة غير العادلة من ثقل الأزمة القيت على كاهل السياسة المالية وعلى الحكومة المركزية. هذا وكان رئيس مجلس ادارة بنك الاحتياطي المركزي بن بارنكي قد كرّر شكواه من ذلك العبء.

في شهر مارس من عام 2008 وفرت الحكومة الأموال لمؤسسة

جي بي مورغن چَيس لكي تشتري استثمارات مصرف بير شتيرنز بأسعار مخفضة. وفي شهر سبتمبر من عام 2008 وفرت فرضا قدره 85 بليون دولار لشركة أي آي جي AIG مقابل حصولها على نسبة 80 بالمئة من سندات تملك الشركة. كانت تلك الخطوة ضرورية لحاملي سندات (سدز CDS)، وهي المؤسسة التي ضمنت استثمارات (أبس ABS) وكافة المشاركين في سوق الائتمان، بأنّ الديون المتعلقة بـ (أبس) سوف يتم تسديدها. زاد بنك الاحتياطي الفدرالي في توسيع نشاطاته على عدة جبهات من أجل رفع الجمود عن أسواق الائتمان. قام البنك المذكور بشراء كافة التأمينات المستندة على الأصول بكافة أشكالها «السيئة» من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، لوحده وأحيانا بالاشتراك مع المؤسسات الخاصة. كما قام البنك ذاته بتوفير قروض كبيرة لكافة المؤسسات المشابهة بحجة تسهيل القروض للتأمينات المستندة على الأصول. صبّ البنك أموالاً طائلة لشراء ديون التأمينات المستندة على قروض العقار من فاني مَي Fannie Mae وفردي ماك Freddie Mac وجيني مَي Ginnie Mae، وهي جميعا مؤسسات تعتمد على الحكومة رسميا لتسهيل ومساعدة قطاع تملك البيوت في الولايات المتحدة. استولت الحكومة عليها جميعا إثر الأزمة. إنّ هذه وغيرها من البرامج التي تمثل نشاطات البنك الاحتياطي المركزي وطرق مبتكرة جديدة هدفها كسر جمود الائتمان، دفعت مئات البلايين من الدولارات لقاء نقل الأصول الرديئة bad assets من ميزانية تلك المؤسسات إلى ميزانية الخزانة الأمريكية، بمعنى أنّ الحكومة أصبحت مالكة لكلّ تلك الاعتمادات والأصول الرديئة.

كما قامت الوكالات المالية ببيع التأمين للديون الخاصة وكافة أشكال

الإيداعات. فمثلا قامت شركة تأمين الإيداعات المركزية FDIC بإدارة برنامج ضمان السيولة المؤقتة TLGP، الذي وفر الضمانات لمعاملات البنوك التي تغطيها (فديك)، وكذلك الديون الكبرى لتلك البنوك. وصل مجموع المبالغ مئات البلايين من الدولارات.

وباختصار، إنّ حكومة الولايات المتحدة قد حركت كافة وكالاتها المالية والنقدية كي تجعل أنظمتها النقدية «اشتراكية» بدرجة عالية. فالمؤسسات المالية الخاصة لم تعد قادرة على إدارة أعمالها كالعادة فيما يتعلق بالإيداع والاقتراض والإقراض. إنّ علاقاتها مع بعضها البعض ومع العملاء ـ من خلال نظام الائتمان– قد تجمّدت. كانت نتيجة ذلك، أنّه في حلول أواخر عام 2008، كانت اكثر المؤسسات المالية الخاصة الرئيسية عاجزة أو أصابها الإفلاس، كما حدث حين تداعت مؤسسة ليمن برذرز.

هدّد تجمّد الائتمان الذي أصاب الأسواق الأمريكية بالانتقال إلى أسواق العالم الأخرى، لأنّها متداخلة مع بعضها البعض. حركت الحكومة الأمريكية وكالاتها ومصادرها لتشتري وتقرض وتؤمن وتضمن وتستثمر البلايين من الدولارات لعدد من السنوات في المستقبل من أجل تحقيق هدفين متداخلين.

1. الهدف الأول هو إيقاف الجمود في الائتمان ومنعه من الانتشار إلى الجوانب غير المالية من الاقتصاد.

2. الهدف الثاني هو إذابة الجمود لكي يتوفر الائتمان بشكل كاف لكي يتحرك الاقتصاد، ويشق طريقه خلال الأزمة حتى تعود الأمور إلى سابق عهدها ويبدأ بالنمو ثانية.

وفرت إدارة أوباما الأموال البالغة والضمانات الضرورية لتحقيق

الهدفين المذكورين. وفي نفس الوقت كررت القول بشكل متواصل إنّها «تساعد» ولا «تنوب» عن قطاع المصارف الخاص في النظام الرأسمالي الأمريكي. وبالتعاون مع ذات المصرف نشرت رسالتها الإيديولوجية أنّ المشاركة وتأميم المصارف مسألة لم تحدث إطلاقاً، وأنّ المصارف عاجزة بدون مساعدة الحكومة الكبيرة، رغم أنها ستبقى «مؤسسات خاصة». كان يُشار دائما إلى أنّ مساعدة الحكومة قضية «مؤقتة»، رغم أنّه لم يقدر أحد أن يقرر طول فترة استمرار المساعدة، وإن كانت هناك حاجة لاستئنافها إن توقفت. وحتى حين اشترت الحكومة أسهما في بعض المصارف والشركات الاحتكارية، فإنّ ذلك كان مشروطا بعدم السماح للحكومة في «التصويت»، رغم أنّه حق مضمون لأصحاب الأسهم من المواطنين. النقطة هنا، هي المحافظة على «خصوصية» تلك المؤسسات وتأكيد استقلاليتها، رغم اعتمادها الكامل على مساعدة الحكومة ماليا كي تستمر في ممارسة نشاطاتها.

من أهم الجوانب حول سرعة وقوة «دور الحكومة (المجتمع العام)» في المصارف والائتمان في الولايات المتحدة بدأ من عام 2008 هو المتمثل بقادة تلك المؤسسات. والقادة هؤلاء هم الرؤساء التنفيذيون لأكبر المؤسسات في البلد. فبعد سنوات من الخطابات والادعاءات التي أشادت بالمؤسسات الخاصة باعتبارها المحرك للنمو والخالق للرفاهية، كان التنديد موجها للحكومة باعتبارها مصدر غياب الكفاءة وزيادة التبذير في قطاع الاقتصاد. تسارع هؤلاء أنفسهم بالركوض إلى واشنطن ليضمنوا حصة مؤسساتهم من بلايين الدولارات التي رصدتها الحكومة لإنقاذ المؤسسات المالية من الإفلاس. لقد تلاقفوا بحماس ما رمته الحكومة نحوهم، وطالبوا بالمزيد. إن ما قيل عن إخضاع تلك المؤسسات المالية وتولي ملكيتها من قبل الحكومة كلام

فارغ ولم يكن بفعل جهود ناقدي الوضع الاجتماعي ولا الناشطين ولا الماركسيين. ببساطة، كان المديرون التنفيذيون للمؤسسات المالية يجرون خلف مصالح مؤسساتهم وحمايتها. ربما من الواضح الآن أن نفهم أنّ الرأسمالية نادرا ما تعارض التدخل الحكومي، رغم تشديدها أنّ لا مكان لتدخل الحكومة في شؤون مؤسساتها. فالذي يريده الرأسماليون ويسعون إليه بشكل واسع هو «بعض» تدخلات الحكومة حين يقررون هم طبيعة ومدى وحجم ووقت ذلك. يريدون من الحكومة أن تسهّل استمرار النشاطات التي تأتي على مؤسساتهم بالفوائد الجمة، و«التنظيف» الدوري لبعض الاختلالات التي يخلقونها هم بأنفسهم، وأن يُترك لهم العنان في قيادة مؤسسات المال والائتمان، وجعل المواطنين، وليس مؤسساتهم، مسؤولين عن دفع الكلفة الباهظة لتلك الاختلالات.

المسألة الناجمة التي أمكن ملاحظتها في الأجواء العامة في البلد هو التكتم على أنّ تزايد نفوذ الحكومة في المؤسسات شيء لا وجود له، وأنّ تلك المؤسسات حافظت على استقلاليتها واستمرت في عملياتها كالعادة، رغم أنّ المراقب يمكن أن يرى عدم دقة تلكما الملاحظتين. وهذا طبعا هو الذي «منع» قيام مناقشة عامة لإبعاد الأزمة المالية، سواء في قاعات الكونغرس أو الساحة الإعلامية أو الجامعات، باستثناء القليل النادر منها. في الحقيقة لم يرتفع أيّ صوت مدعوم بالموضوعية ليقول إنّ النظام المصرفي ونظام الائتمان قد فشلا في أداء أدوارهما. وهذا الفشل هو الذي قاد إلى الكارثة الاقتصادية والنتائج الاجتماعية التي ترتبت عليها. وعليه فإنّ هذين النظامين قد فقدا شرعيتهما وأنّه يجب أن يوقفا عن الاستمرار في نشاطاتهما.

وعلى أيّة حال، فإنّ المصارف وغيرها من المؤسسات المالية تُعتبر

«وسيطا». فهي تتقبل عمليات الإيداع وتقوم بمنح القروض والمساهمة في الاستثمارات مع الآخرين وتقوم بأعداد مجموعة من الرزم لتمويل مختلف مشاريع المقترضين. من المفترض أن تقوم المؤسسات بأداء تلك النشاطات الاقتصادية التي يكون فيها الاقتصاد القائم على الائتمان، تحت رقابة الخبراء الدائمة وحذرهم وتدبرهم. فالقضية هي أنّهم يوزعون حقيقة أموال المواطنين ومدّخراتهم واستثماراتهم، وهذه المؤسسات هي التي توفر الأموال للنشاطات التي ترسم صورة اقتصاد المستقبل، وبالتالي حياتنا جميعا. تشغل هذه المؤسسات المالية الخاصة مكانا ذا شأن في المجتمع، ويتعين عليها بالتالي أن تؤدي واجباتها الاجتماعية. ولذا فإنّه يجب تقييمها وفق هذا المعيار والمنظور.

لربما اكثر الأمور أهمية هو أنّ المصارف والمؤسسات المالية مأمونة على أموال الناس ومدخراتهم لديها وهي مسؤولة عن سلامتها جميعا ودائما. لقد وضع المواطنون ثقتهم بها، لكي تقرر من يستحق الثقة عند منح القرو ض. ولذا فإنّ المسؤولين فيها من الإداريين والموظفين يجب أن يتمتعوا بما يسمّى «الاجتهاد المطلوب» **due diligence**، عند اتخاذ القرارات. يُفترض في المصارف والمؤسسات الخاصة أن تقيّم سجلّ المقترضين قبل أن تمنحهم القروض أو تمددها. مطلوب من هذه المؤسسات المالية الخاصة، والمجتمع الذي تخدمه بكامله، أن تكون متأكدة أنّ المقترضين قادرون على دفع القروض وسعر الفائدة المفروض عليها. وحين تشتري المؤسسات المالية الخاصة تأمينا (سدز) CDS لكلّ قرض، فإنّها يجب أن تكون متأكدة أنّ شركات التأمين هذه قادرة على حماية القروض ودفع المستحقات القانونية، في حال فشل المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم.

في الحقيقة أنّ الأزمة المالية منذ عام 2007، قد أظهرت بشكل متكرر أنّ اغلب المؤسسات المالية الخاصة الكبيرة (وحتى الصغيرة منها) قد أدت واجباتها بشكل كارثي. ففشلها في خدمة المجتمع كوسيط مالي أمين وفعّال، قد قاد إلى خسائر وتكاليف اجتماعية باهظة. غير أنّه كان هناك موضوع محرّم، وهو عدم الإفصاح عن هذا الفشل. لم يتجرأ أحد من الساسة ولا رجال الإعلام أو نسائه، ولا الأكاديميين، على القول إنّ ذلك الفشل من جانب النظام المالي الخاص، يمكن أن يثير سؤالا إن كان نظام مالي عام ربّما أفضل أداء ومنفعة. طُرحت اقتراحات بترك الأمر للأسواق كي تعاقب البنوك الفاشلة، والسماح للحكومة بوضع تقييدات وفرض رقابة (كما ورد في قانون دود– فرانك)، والى المزيد من الشفافية. غير أنّ كلي المقترحين لم يستطيعا أن يتحدّيا دور المؤسسات المالية باعتبارها مؤسسات خاصة. لم يكن واردا إطلاقا تأميم البنوك أو المؤسسات المالية من اجل ضمان أداء مناسب، وهو امر فشلت المؤسسات الخاصة في تحقيقه بدرجة متميّزة، حتى في اللحظات التي أنقذ فيها الشعب الأمريكي وجودها بتقديم بلايين الدولارات لإنقاذها من الإفلاس.

لقد أشرت مسبقا إلى أنّ استمرار البطالة وتأثيراته الاقتصادية المدمرة قد أثار نقاشا حول عدد من برامج التحفيز، علما أنّ برامج الحكومية المركزية كانت دائما محاطة «بالشكوك». ولذا فإنّ اغلب النقاشات بين الساسة والإعلاميين والمثقفين، انحصرت حول إيجابيات وسلبيات برامج التحفيز لتشجيع أرباب العمل لكي يستخدموا عمالا أكثر. والحقيقة هي أنّه بين السنوات 2009 ولغاية 2012، فشلت مثل تلك المحاولات في تخفيف ولو جزء يسير من البطالة، ناهيك عن القضاء عليها. لم تتبلور تلك النقاشات

عن آراء توصل إلى مثل ما تمّ تحقيقه خلال برامج روزفلت حول تأمين فرص العمل للملايين من العاطلين. إنّ اقتصاديي الرأسمالية، بما فيهم الأمريكيين، لهم تاريخ طويل في الحدّ من وتقنين أيّة مؤسسات اجتماعية أو صناعية عامة تحقق زيادة في الأرباح بشكل يهدّد استراتيجية المؤسسات الرأسمالية عامة، أو يضع المخاطر في طريقها. لنأخذ على ذلك بعض الأمثلة. تمت إدارة النقل والمواصلات وغيرها من الخدمات على هذا الشاكلة في العديد من المجتمعات. ففي الولايات المتحدة كان لكلّ واحدة من الولايات الخمسين مفوّض حكومي خاص بالتامين، يراقب وينظم فوائد الشركات، بعد فترة طويلة من النتائج السلبية لعدد من الصناعات الرأسمالية والمجتمعية بشكل عام. وهو الأمر الذي أثار الكثير من الاحتجاجات وخلق تحالفات قوية كافية لتعيين أولئك المفوضين الحكوميين لمراقبة شركات التامين. انطبق نفس الشيء على شركات الكهرباء والغاز ومياه الشرب. لقد تمّ وبشكل مستمر التدخل لوقف نشاط الاحتكار الذي يحاوله البعض منها لنفس الأسباب.

في أوروبا، قام عدد من البلدان بتأميم البنوك في أوقات مختلفة. ومن الناحية التاريخية، حدث ذلك عند تنامي الشكوى الاجتماعية وتزايدها، خاصة إزاء الاستراتيجيات المدفوعة بعامل الربح التي اتبعتها بعض البنوك وأدت إلى قيام الأزمات الاقتصادية ذات الكلفة العالية على المجتمع. في الولايات المتحدة أجّج الكساد الكبير المشاعر إلى الحدّ الذي دعا الكونغرس لكي يخصص عددا من جلسات الاستماع، التي كشفت عن تناقض شديد بين المصالح ومحاولات غشّ مشينة أقدمت عليها البنوك وشركاؤها من المستثمرين. وهو الأمر الذي أدّى إلى تشريع قانون المساعدة الطارئة للبنوك عام 1933 (قانون

غلاس– شتيغل)، الذي خوّل بنك الاحتياط الفدرالي السلطة لتنظيم أسعار الفائدة على حسابات الادخار، وكذلك منع البنوك من امتلاك أنواع أخرى من المؤسسات المالية، كي تحول دون استعمال أموال المودعين لديها في صفقات استثمار تحفّ بها احتمالات المجازفة أو فرص المخاطرة. إنّ وضع اليد على ما يمكن لرأسمالي أن يفرض ما يحلو له من الرسوم، كان طبعا خطوة نحو الأمام، رغم أنّ ذلك بعيد جدّا عن مسألة تأميم البنوك بشكل كامل.

صدر قانون دود– فرانك لإصلاح سوق الأموال Wall Street Reform وقانون حماية المستهلكين لعام 2011 في ذات الوقت تقريبا، رغم أنّ القانون الأول هو اضعف تشريع لإصلاح البنوك في الفترة التي أعقبت أزمة 2007. كما أنّه أخفق في الإشارة إلى جلسات استماع الكونغرس وما كان يُشاع بشكل واسع عن الطرق المتعددة التي أسهمت فيها البنوك لخلق تلك الأزمة. في الحقيقة، لم تكن البنوك وحدها بل يوجد كثير من التشابه في سلوك المؤسسات المالية الأخرى وهو الذي قاد لانفجار الأزمة المذكورة. وكما أثار العديد من المعلقين أنّ الأزمة انفجرت بعد مرور ثماني سنوات فقط على تعليق قانون غلاس– شتيغل عام 1999. لقد لعبت البنوك الأمريكية دورا فعالا من خلال نشاطات جماعات التأثير على الرأي lobbyists والحملات الإعلامية التي موّلتها فقادت إلى تعليق القانون المذكور الذي شُرّع عام 1933. بعد أن نجحت البنوك في جهدها هذا، انصرفت مباشرة إلى المجازفة بمزج أموال المودعين باستثمارات (أبس) و(سدز)، وهي ذات القضية التي سعى القانون المذكور إلى عدم السماح بها ومنعها تماما. وعليه ليس من المدهش أن نرى المضاربين قد مزجوا ثانية بين الأمرين وقادوا إلى مسار اقتصادي هابط.

لقد كان قانون غلاس– شتيغل دائما عقبة وعبئا غير مرغوب فيه برأي البنوك الأمريكية. في الحقيقة أنّه منذ لحظة إقرار التشريع المذكور لم تخفِ البنوك معارضتها له، وانطلقت وضمن استراتيجيات متعددة وعملت ما في وسعها لتحاشي تطبيق فقراته وإضعافه وأخيراً تعليقه. نجح الرأسماليون أخيراً في جهودهم تلك عام 1999، حين كانت البلاد تحت إدارة كلينتون الديمقراطي. لمّا أطلّ عام 2007 وهو يحمل نذر أزمة جديدة من خلال الأدلة الدامغة حول تورط البنوك في صنعها، نجحت تلك البنوك في منع بعث الحياة مجددا في القانون المعلق المذكور. استطاعت البنوك الكبيرة والاحتكارات الرئيسية تغيير الظروف السياسية لصالحها. لقد أجادوا في كيفية رصد مصادر مالية إضافية لتحسين طرق تأثيرهم على السلطة التشريعية وما يصدر عنها.

في الفترة التي تلت أزمة 2007، طالبت البنوك الرئيسية وحصلت على مساعدات حكومية بالغة على أساس التهديد الذي يحيق وجودها، فطلعوا علينا بمقولة «الكبار لا يسقطون» **too big to fall**. كانت الفكرة خلف هذا الادعاء هي أنّ الحكومة إذا سمحت بسقوطهم أو إفلاسهم، سيكون لذلك عواقب وخيمة على اقتصاد البلاد. وعليه فمن واجب الحكومة أن تهرع لإنقاذهم من السقوط أو الإفلاس بـ«اعتباره مسألة وطنية». استُعمِل سقوط بنك استثمار ليمن برذرز باعتباره النموذج الكامل للخطأ الفادح الذي حدث ويجب ألّا يتكرر. استعملوا تلك الحجة في النقاشات العامة وفي قاعات الكونغرس، فنجحوا في النهاية في الاستحواذ على مساعدة مالية حكومية بقيمة بلايين الدولارات.

وعلى أيّة حال، فإنّ حجّة البنوك قامت على أمرين منطقيين لسدّ

الطريق أمام مناقشة الموضوع، ناهيك عن القيام بأيّة خطوة عملية.

1. تمّ الإفصاح عن مزيد من القضايا التي لا يجب الإفصاح عنها. من هذه القضايا فكرة تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى عدد من المؤسسات الصغيرة التي يكون بالمقدور تلافي المشكلة عند وقوعها، وتحاشي وضع الحكومة في موضع الابتزاز لدفع المبالغ الطائلة لمساعدة المؤسسة الفاشلة للخروج من ورطتها. تمّ التكتم على اقتراحات من هذا القبيل والتعتيم عليها وتجاهلها، بحيث لم نعد نسمع عنها، ولم تتخذ إجراءات على أساسها، وبقيت الحقيقة راسخة أنّ البنوك الرئيسية عام 2012 هي أكبر جدّا ممّا كانت عليه عام 2007. فإذا كانت هناك «مخاطرة أخلاقية» moral hazard في إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية من الإفلاس عام 2008 وما تلاه من الأعوام، لأنّها قد تضعف تصميمها على تحاشي المجازفات في المستقبل، فإنّ السماح للبنوك الكبيرة أن تصبح أكبر، قد زاد من حدّة تلك المخاطرة.

2. الموضوع الآخر الذي يجب التكتم عليه هو أنّه إذا كانت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كبيرة لا يمكن سقوطها، لربما يكون الحلّ الواقعي الأمثل هو تأميمها. إنّ إخضاع أصول تلك المؤسسات وديونها للشفافية التامة وجعلها مفتوحة بشكل علني سيقلل من احتمال حدوث تصرفات تضع المجتمع في أوضاع اقتصادية حرجة. فالمسؤولون الحكوميون في البنوك والوكالات المالية سيكونون خاضعين للفرز السياسي والرقابة ويتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة بشكل يجعلهم خاضعين للحساب والمسؤولية. إنّ اعتماد المؤسسات التي تدير الخدمات العامة للكهرباء والماء والبريد والطيف الإذاعي (الذي يشمل البث الصوتي والمرئي)، وغيرها من الخدمات، جعل الحكومات في العديد من البلدان تلجأ إلى تنظيم

أو تأميم المؤسسات التي تقدّم تلك الخدمات. وحين يكون وضع التعليمات وتنفيذها لتنظيم الخدمات غير كاف، فإنّ التأميم يكون هو الخطوة العقلانية التالية. وعلى أيّة حال، فإنّ معسكر الأفكار الليبرالية الجديدة قد وضع عمليا «إشارة تحريم» للتصدي لهذا الموضوع، لأنّه بحق محاولة لفضح سلبيات فكرة «الكبار لا يسقطون».

في النهاية، يعلمنا القرن الماضي للرأسمالية حقيقة لاستخلاص الدروس عن تدخل الحكومة في الأمور الاقتصادية لكي تنظم وتحدّد وتضع الضوابط على أهداف الرأسمالية. إنّ مثل هذه التدخلات قد قوبلت بمقاومة عنيدة من جانب المؤسسات المالية الكبيرة. وحين تمّ تشريع قوانين تخصّ تلك التدخلات، استعملت الرأسمالية مصادرها المالية المتزايدة لتحاشي وإضعاف وإلغاء تلك التقييدات، كما رأينا في حملاتها الناجحة لإيقاف العمل بقانون غلاس- شتيغل. وهناك امثله أخرى مماثلة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. ففي البلدان الأوروبية، حيث كانت البنوك وشركات الخدمات العامة والنقل قد أمّمت، ردّت الرأسمالية وغالبا ما نجحت في خصخصة تلك الخدمات.

الأمر ببساطة هو انّه إذا استمرّ القطاع الاقتصادي الواقع في يد المؤسسات الرأسمالية الخاصة لزيادة فوائدها، فإنّ باستطاعتها أن توجّه طاقاتها ومصادرها لرفع التدخلات الحكومية التي لا تريدها. تبغي تدخلات الحكومة الاقتصادية إلى الوقوف في وجه المؤسسات الرأسمالية من مواصلة اندفاعها نحو زيادة أرباحها ونصيبها من الأسواق ومعدلات النمو فيها، وهي دائما غير مضمونة بشكل أساسي. ينطبق هذا على تقييدات الحكومة وبعض المحاولات المحدودة لتأميم بعض المؤسسات المالية المتخصصة. الدرس التاريخي الجيد الذي يمكن استخلاصه، أنّه في الحرب التي تنتهي بأن يفرض المنتصر أعباء

ثقيلة على المهزوم، فعليه أن يجرده من السلاح. فبدون ذلك، سيعود ذلك المهزوم لرفع السلاح كي يتخلص من الأعباء التي فرضها المنتصر عليه.

في الحروب السياسية التي تفرض التقييدات وتؤمم جزئيا بعض المؤسسات الرأسمالية الكبيرة، فإنّ تلك الاحتكارات ستحاول المحافظة على هياكلها الرأسمالية. إنّ المجموعات الصغيرة من أصحاب الأسهم ومجالس إدارة تلك الشركات، ستوفر للرأسمالية الدوافع والمصادر للانقلاب على التقييدات أو أيّة محاولات للتأميم في اغلب الاقتصاديات المالية الحديثة. قاد الكساد الكبير في الثلاثينات إلى وضع تقييدات خكومية وتأميم بسبب ضغوط تنظيمات الطبقة العاملة (اتحادات العمال والأحزاب السياسية اليسارية). وفي كلّ حالة، وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، استعملت الشركات الرأسمالية الكبيرة مصادرها لتحاشي وإضعاف وفي النهاية إلغاء تلك التقييدات. اعتمد توقيت نجاح تلك المحاولات ومداها على الظروف التاريخية المحدّدة والتوازن الطبقي في كلّ بلد من البلدان.

وكما سأحاول بالتفصيل في الباب الثاني من هذا الكتاب، عرض الدروس التاريخية وكيف فشل التأميم وفرض القيود على المؤسسات الرأسمالية. انسحب هذا الفشل أيضا على مجتمعات اشتراكية الدولة في الاتحاد السوفيتي وغيره من بلدان أوروبا الشرقية وغيرها من بلدان العالم الثالث. وباختصار، فإنّ هذا الفشل انسحب على التأميمات العامة والواسعة الانتشار كما على التأميمات الجزئية المتخصصة. يحلّ الموظفون الحكوميون محل أعضاء مجالس الإدارة الذين ينتخبهم أصحاب أسهم الشركات. حين يستمر العمال في إنتاج الفائض والفوائد التي تصبح من نصيب الآخرين، فإنّ موظفي الدولة ستتوفر لديهم

المحفزات وسيستخدمون المصادر التي تتوفر لديهم لرفع التقييدات وإلغاء تأميم المؤسسات بالقدر الذي تسمح به الظروف، تماما كما يفعله الرأسماليون.

الفصل الثالث: الأزمات وأشكال الرأسمالية وما بعدها

تغيّرت المبادئ الأساسية للرأسمالية قليلا عبر التاريخ، في حين تغيّرت بعض جوانبها كثيرا. أحد هذه الجوانب الذي ظلّ ثابتا هو التركيب الطبقي لعملية الإنتاج. أعني بذلك التنظيمات الداخلية للمؤسسات الرأسمالية. تنتج الطبقة العاملة تحتَ هذا النظام سلعا وخدمات، تفوق قيمتها كثيرا قيمة ما تتلقاه تلك الطبقة من الأجور والرواتب. في لغة الاقتصاد، إنّ القيمة المضافة من قبل العمال في عمليات الإنتاج تفوق القيمة التي تُدفع إليهم لقاء ما يقومون به من الأعمال. الفرق بين قيمة العمل المنجز أو السلع المنتجَة وبين الأجور التي يدفعها ربّ العمل إلى العمال، هو ما يسميه كارل ماركس الفائض surplus.

1.3 الرأسمالية

في المؤسسات الرأسمالية، يختلف منتجو هذا الفائض عن الأفراد الذين يستولون عليه. فالعامل وربّ العمل معلمان ثابتان مميّزان، سواء كان الرأسمالي يوظف عددا صغيرا من العمال أو شركة احتكارية معاصرة لها مجلس من المدراء التنفيذيين ممن يقومون بتوزيع الفائض الذي ينتجه مئات الآلاف من العمال. فالرأسماليون، وهم الذين يقومون بتخصيص الفائض وتوزيعه في كلّ مؤسسة على شكل مدفوعات لأفراد آخرين، غالبا ما تكون نشاطاتهم هي إعادة عملية إنتاج المؤسسة (سعر الفائدة على القروض ورواتب وميزانية لإداريي المؤسسة وضرائب للحكومة وارباح لأصحاب الأسهم... الخ).

أحد جوانب الاقتصاد الرأسمالي الذي تغير من فترة لأخرى، هو

العلاقة بين الدولة والمواطنين والمؤسسات الرأسمالية. فضمن ما نسميه «الرأسمالية الخاصة» private capitalism، يكون ربّ العمل فرد عادي لا يشغل وظيفة في الجهاز الحكومي، ويعمل وفق تدخل محدود من قبل الدولة. وفي ما نطلق عليه «رأسمالية الدولة» state capitalism، يكون المسؤولون عن العمل موظفون في الجهاز الحكومي. وبين هذا وذاك، يوجد موقف وسيط، حيث يقوم المسؤولون الحكوميون بتنفيذ كافة التعليمات التي تشكل وتؤثر في الرأسمالية الخاصة، لكنّهم لا يصبحون أرباب عمل رأسماليون. ويمكننا أن نسمي هذه «الرأسمالية الخاصة الموجهة التي تنظمها الدولة» بهدف التفريق بينها وبين الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة.

ينطبق مفهوم الرأسمالية على كلّ هذه الأشكال الثلاثة الممكنة لأنّ التنظيم الداخلي للمؤسسة المنتجة يتشابه في كلّ منها. يُنظم الإنتاج بحيث ينتج العمال المأجورون فائضا يستولي عليه ويُوزعه أفراد من غير أولئك العمال. وأرباب العمال هؤلاء قد يكونون مواطنين عاديين أو رأسماليين حكوميين. إنّ اقتصاد المجتمعات الحديثة ووضعها السياسي والعلاقات الثقافية والديناميكيات الفاعلة والتوترات والصراعات، هي التي يتم تشكيلها جزئيا بموجب طريقة رأسمالية معينة لتنظيم إنتاج السلع commodities11.

شابت تاريخ المجتمعات، التي تحكم فيها النظام الرأسمالي وكان القوة المسيطرة على تنظيم عملية الإنتاج فيه، بعض الأزمات التي تكرر حدوثها من حين لآخر. وهذه التنظيمات كانت بدرجة أو أخرى خاضعة لتعليمات الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة. لقد أثارت هذه الأزمات تذبذبات داخل الرأسمالية الوطنية بشكليها الفردي والحكومي. فمثلا، حين تواجه الرأسمالية الخاصة انخفاضا متكررا في النشاط

الصناعي أو التجاري أو الخدمي، فإنّها غالبا ما لجأت للحكومة كي تفرض زيادة في التدخل لمساعدتها في القضاء على تلك الظواهر أو تصحيح مسارها. وحين يكون الانخفاض كبيرا، فإنّ تلك التدخلات تكون أكبر عددا وأكثر عمقا. توضح حالة الكساد الكبير في الثلاثينات المدى والعمق اللذين ذهبت اليهما تلك التعليمات والتدخلات الحكومية. يكون ردّ الفعل ضد الرأسمالية الخاصة أو نقدها قويا، بالذات حين يستمر الهبوط الاقتصادي لينتج مرحلة انتقال تتجاوز الرأسمالية الخاصة الموجهة إلى نوع من رأسمالية الدولة. حدث مثل هذا الوضع في روسيا بعد عام 1917، وفي عدد آخر من البلدان خلال فترة الكساد الكبير وما أعقبه.

.....

لقد شرحنا كيف ولماذا أعيد تعريف مفهوم الاشتراكية ليصبح معناه رأسمالية الدولة.

2.3 رأسمالية الدولة

في نظام رأسمالية الدولة يكون «أرباب العمل» موظفين حكوميين حلوا محلّ الرأسماليين الخاصّين السابقين. ففي الاتحاد السوفياتي الجديد مثلا إثر ثورة 1917، أغلقت الحكومة سوق المال وجرّدت أصحاب الأسهم الخاصة من حقوقهم في تملك المنشئات الصناعية، حيث قامت بتأميمها. جرت بعض المحاولات التجريبية المحدودة للإنتاج كانت ذات طبيعة غير رأسمالية خلال حقبة ما بعد الثورة المذكورة. وفي هذه المحاولات التجريبية، أصبح العمال بشكل تعاوني منتجين وموزعين للفائض. وعلى أيّة حال، وبغضّ النظر عن الالتزام الاشتراكي للقادة والناشطين السياسيين الذين قادوا الثورة، فإنّ محاولات التجربة المشار إليها قد وضعت جانبا (نوقش الموضوع

بإسهاب في كتابي الذي أعددته بالمشاركة مع ستيفن رزنك Class Theory and History). الاشتراكية السوفياتية- وبشكل متزايد الاشتراكية بشكل عام- قد أعيد تعريفها في ضوء ما كان قائما داخل المؤسسات الصناعية السوفياتية. فهناك، انتج العمال المأجورون فوائض تخصص وتوزع من قبل آخرين، من قبيل مجلس الوزراء والمسؤولين الحكوميين الذين كانوا يعملون كمستخدِمين. وهكذا أصبحت الصناعة السوفياتية في الحقيقة مثلا لرأسمالية الدولة في تركيبها الطبقي. وأياً يكن الأمر، ونظرا لأنّها استمرت تصف نفسها ب الاشتراكية، فإنّها أعادت صياغة مفهوم الاشتراكية ليعني رأسمالية الدولة.

ومما زاد الأمور تعقيدا أنّه في الثلاثينات ارتفعت بعض الأصوات الأكثر راديكالية تطالب بالتحول نحو « الاشتراكية» التي تختلف عن رأسمالية الدولة. فبدلا من ذلك، أرادت اعترافا بأنّ عملية الإنتاج التي يقوم بها العمال، يجب أن تُترك لهم أنفسهم لكي يقرروا مسألتي تخصيص الفوائض وتوزيعها. أصبح مفهوم الاشتراكية بشكل متزايد يعني أشياء مختلفة حسب تفسير المعنيين. وعلى أيّة حال، ونظرا لما جرى في «الوضع السائد في المجتمعات الاشتراكية» التي ظهرت وتطورت بعد عام 1917، أفرزت تركيبات طبقية كرأسمالية الدولة للإنتاج. واجهت رأسمالية الدولة أزمات، مثلها مثل الرأسمالية الخاصة. اختلف شكل الأزمات وإدارتها داخل هذين النوعين من الرأسمالية، قدر اختلافهما مع الرأسمالية الخاصة الموجهة بشكل أو بآخر من قبل الدولة. إنّ ما كان متشابها في الأزمات لكلّ هذه الأنواع من الرأسمالية، هو زيادة الطلب للتغلب على الأزمات عن طريق التحول من نوع من الرأسمالية إلى نوع آخر.

خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينات مثلا، ارتفعت الطلبات للانتقال من الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية الدولة (المشار اليها « الاشتراكية»). عمل المؤيدون للبرامج المختلفة المعارضة للأزمة على جمع صفوف الموالين ضد الأنصار المحافظين لاستمرار الرأسمالية الخاصة. انشق هؤلاء الأخيرين في أوقات أخرى، لاختلاف وجهات نظرهم حول كيفية تجاوز أزمات الرأسمالية. وفي نفس الوقت، حين أحاقت الأزمة الكبرى بالنظام القائم في الاتحاد السوفياتي في حقبة الثمانينات، فإنّ حركة الانتقادات انقسمت بين مؤيد للرأسمالية الخاصة الموجهة وأولئك الذين فضلوا الرأسمالية الخاصة غير الموجهة. عمل الطرفان سوية بعض الوقت وانشقوا عن بعضهم البعض في أوقات أخرى في معارضتهم للحركات المحافظة المنادية لرأسمالية الدولة.

أولدت الأزمة الرأسمالية منذ عام 2007 طلبات للتحول نحو زيادة إخضاع الرأسمالية والتزامها بالتعليمات، وكذلك التحول نحو رأسمالية الدولة. ومن الملفت للنظر أنّ مثل هذا الطلبات قد صدرت عن رأسماليين وعمال كلّ على حدة وأحيانا على شكل تحالفات متنوعة. وهكذا، فإنّ تكرار الانتقادات الحديثة للتقليل من التوجه للرأسمالية الخاصة (كما موقف الليبرالية الجديدة) التي سادت الموقف في الولايات المتحدة منذ السبعينات، قد أيّدت بشكل قوي زيادة دور الحكومة التنظيمي. ولذا أيضا، هناك بعض الفئات من طبقة أرباب العمل من الذين يخشون النتائج السياسية والاجتماعية للمحافظة على الرأسمالية التي تريدها الليبرالية الجديدة. وفي نفس الوقت، فإنّ عودة الاهتمام ب الاشتراكية كبديل للرأسمالية قد زاد من عدد المؤيدين لرأسمالية الدولة – المعروفة بأنها «اشتراكية»- كحلّ

ضروري للرأسمالية الخاصة التي تحيق بها الأزمة. إنّ بعض الفئات من بين طبقة أرباب العمل قد توصلوا إلى قناعات حين بدأوا يقارنون بين المؤثرات التي شلت الوضع الاقتصادي، من التي ظهرت بعد أزمة عام 2007 على الرأسمالية الخاصة (سواء كانت موجهة أو غير موجهة) لتحسين الأداء، كما في رأسمالية الدولة في الصين.

ومرة أخرى ونحن في غمرة ما يجري منذ الأزمة المالية الأخيرة، فإنّنا نواجه حقيقة بسيطة. في كلّ أزمة سابقة وعد مؤيدو السياسات المختلفة، (1) أنّ سياساتهم لن تقود فقط إلى الخروج من الأزمة، بل أيضا (2) منع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل، من النوع الذي يشلّ اقتصاد البلد. لا شيء من تلك الوعود السياسية التي نفذت كان قادرا على تنفيذ الهدف الثاني المشار إليه أعلاه، فلم يتمّ إيقاف أيّة أزمة، كما تشهد بذلك السجلات التاريخية.

طرح الفشل لوقف الأزمات الذي تميّز بكونه مذهلا وقاسيا، سببا آخر للذهاب إلى ابعد من تذبذبه وعجزه في كافة أشكال الرأسمالية. يتطلب تجاوز الأزمة الملازمة للرأسمالية تغيير أكثر وأعمق ممّا يتناول شكلها. إنّها تتطلب تغيير التنظيم الداخلي في عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها. وبالضبط، فإنّ حلّ تذبذب النظام الرأسمالي بين الخاص وذاك الذي تملكه الدولة، يرفض الإثنين معا وقد يقود إلى إعادة تعريف الاشتراكية (وبعث روح جديدة معاصرة ملحّة فيها) عن طريق العودة إلى التعريف المبكر الذي يعادي الرأسمالية.

المقولة الأساسية لهذا الكتاب هي أنّ التحرك نحو ما بعد التنظيم الداخلي للمؤسسات الرأسمالية باتجاه النظام البديل الواضح المعالم والديمقراطي لعملية الإنتاج، هو الطريق إلى الأمام. لا يمنح الانتقال نحو المؤسسات التي يقودها العمال احتمالات أفضل لمنع حدوث

الأزمات في المستقبل فقط، لكنّه يشمل أيضاً وضع الحلول للعديد من المشاكل التي صبغت المجتمعات الرأسمالية بصبغتها. سأحاول في البقية الباقية من هذا الكتاب، شرح عملية التحول وتوضيحها.

الباب الثاني

ما الذي يجب عمله؟

تناولت في الباب الأول من هذا الكتاب بالتحليل الفترة التي أعقبت أزمة الرأسمالية عام 2007، في ضوء الأزمات المتكررة التي أحاقت بالنظام الرأسمالي. لقد أبديت رأيي قائلا إنّ التغلب على تلك الأزمات يتطلب عملا يتجاوز دعم الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة. إنّه يتطلب تغييرا أساسيا في المنظمة الداخلية لإنتاجية المؤسسات. سأطرح في الفصل الرابع رأيا يدور حول الحاجة لأن نتحرك نحو ما بعد الرأسمالية الخاصة. وفي الفصل الخامس، سأطرح رأيي في الأسباب التي تدعونا أن نتجاوز أيضا رأسمالية الدولة.

الفصل الرابع: المشاكل الرئيسية للرأسماليات الخاصة

يعتمد الاقتصاد الرأسمالي الفاعل بدرجة كبيرة على القرارات التي تصدرها مجموعة صغيرة نوعمًا من الرأسماليين. في الشركات الاحتكارية الكبرى التي يشيع وجودها في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات الرأسمالية، يُترك القرار المذكور لمجالس المدراء التنفيذيين الذين ينتخبهم أصحاب أسهم الاستثمار في تلك الشركات. يتألف كلّ مجلس تنفيذي في العادة من 2- 9 أشخاص. وهذه المجالس عادة مجموعة صغيرة مختارة من الرأسماليين. وهم الذين يقومون باتخاذ القرارات الرئيسية حول ما يُنتج (ما هي التكنولوجيا والمواد الأولية التي يجب استخدامها) وأين يجري هذ الإنتاج (الموقع الجغرافي للإنتاج والخطوات التالية لتوزيعه من هناك). هذه القرارات هي جزء ممّا تعنيه إدارة المؤسسات وتوجيهها.

كما أنّ الرأسماليين يضعون أيديهم على فائض الإنتاج الذي تأتي به المؤسسات الرأسمالية التي يمتلكونها. وهذا الفائض في كلّ مؤسسة هو الفرق بين القيمة المضافة التي يحققها العمال وقيمة الأجور والرواتب التي تُدفع لهم. يستولي الرأسماليون على هذا الفائض بموجب القوانين والتقاليد والأفكار الأيديولوجية التي تتحكم بالرأسمالية، والتي تدعو بأنّ الإنتاج الذي ينجزه العمال بكامله يعود بشكل مباشر واتوماتيكي لأرباب العمل لأنّه ملكهم المشروع بدون منازع. يطرح العمال الأدوات ويتركون المكائن التي يقفون عليها في محلاتها عند نهاية كلّ يوم عمل. كما يتركون أيضا كافة ما أنتج من السلع لأنّها تعود إلى أرباب العمل.

حين يبيع هؤلاء السادة الإنتاج فإنّهم يقبضون الأثمان. يستخدمون جزء منها لدفع أجور العمال ورواتب الموظفين عندهم. كما يستخدمون جزء من تلك الأثمان التي قبضوها لشراء أجهزة جديدة ومتطورة ومواد أولية تُستعمل في عمليات الإنتاج. أمّا ما تبقى فهو الفائض، وهو الفرق بين أثمان ما تنتجه المؤسسة وبين التكاليف الأساسية للإنتاج الذي تبيعه تلك المؤسسة.

1.4 توزيع الفائض

يوزع الرأسماليون الفائض على مجموعات مختلفة من الأفراد والمؤسسات ممن يشاركون لضمان ضرورة استمرار مؤسساتهم في عملها. فمثلا، يُدفع جزء من الفائض إلى المدراء الذين يقومون بعملية بيع المنتجات. يحتاج هؤلاء أن يبيعوا كافة تلك المنتجات. يحتاج الرأسماليون أن يدفعوا ضرائب ويعدّوا ميزانية (للعاملين والأجهزة، وغيرها) للتأكد من بيع إنتاج المؤسسات. يختلف واقع مدراء البيع والموظفين العاملين معهم باعتبارهم خارج الطبقة العاملة التي تنتج السلع. فعملهم ليس عملية إنتاجيه، رغم أنّه أساسي لنجاح المؤسسات المالية وديمومتها. يقبض أرباب العمل قيمة السلع المنتجة ويستخدمونها لضمان استمرار مؤسساتهم في عملها (مثلا، دفع أجور العمال وشراء أدوات ومكائن جديدة متقدمة لتحلّ محلّ المكائن القديمة). كما يدفعون جزء من الفائض للمسؤولين عن أقسام المبيعات. ويصدق القول على ما يُدفع لمحامي الشركة ورجال الحراسة والدائنون، وغيرهم ممن لا يساهمون في عملية الإنتاج الأساسية التي تتطلبها الرأسمالية.

كما يدفع الرأسماليون جزء من الفائض للحكومة على شكل ضرائب وغيرها من الخدمات العامة التي يعتمد عليها بقاء المؤسسات

واستمرارها، مثل التعليم العام وأجهزة الأمن والشرطة وكذلك الاهتمام بالطرق والشوارع. ومن المعروف أنّ الاحتكارات الرأسمالية تخصص جزء من الفائض لأصحاب أسهم الاستثمارات استنادا إلى حجم استثماراتهم لضمان استمرار ثقتهم بتلك المؤسسات. وأخيرا يستولون على جزء من الفائض لأنفسهم من اجل توسيع نشاط مؤسساتهم والاستمرار في استراتيجية التنافس للبقاء في سوق العمل. يُسمى هذا القسم من الفائض الذي يُدفع للمستثمرين وللتوسع «أرباح» profits.

تشمل إدارة المؤسسات الرأسمالية عملية السيطرة على الفوائض التي تنتجها المؤسسات وتوزيعها. وهذه العملية أساسية لقيادة المؤسسات الرأسمالية لاتخاذ القرارات وتنفيذها، فيما يتعلق بكيفية إنجاز عمليات الإنتاج وأماكنها.

في الاقتصادات الرأسمالية، يكون الأفراد الذين يقودون المؤسسات – من يستولون على الفائض ويوزّعونه ومن يقررون ماذا وأين تتمّ عمليات الإنتاج– هم الرأسماليون انفسهم. وأكثر من ذلك، فهم يتميزون عن العمال الذين يستأجرونهم، ويعملون بموجب حقيقة ثابتة هي استبعاد هؤلاء عن إدارة المؤسسة بأيّ شكل من الأشكال. وعليه، فإنّ هدف هذا الكتاب .وجوهره – المؤسسات التي يديرها العمال– تمثل تطوّرا اقتصاديا يتعدّى أشكال الرأسمالية المختلفة.

تمثل إدارة الرأسماليين للمؤسسات الدور الكبير الذي تعمله في تشكيل المجتمعات الرأسمالية. فمثلا لمَن ولأيّة أغراض يوزع الرأسماليون الفائض وتأثيرات ذلك على الثقافة والسياسة والاقتصاد في ذات المجتمعات. إذا كان الرأسماليون يهتمون بقضايا الجريمة والأمن فباستطاعتهم أن يستولوا على جزء كبيرا من الفائض لمنع الجرائم ومحاسبة المذنبين وتحقيق الأمن. وهذا ما سيخلق الطلب

على تامين الأفراد الذين يكون بمقدورهم أداء تلك المهام. إنّ التوزيع الرأسمالي للفائض بغية تحقيق الأهداف المذكورة سيؤثر على فهم المجتمع بكامله لمخاطر الجريمة.

لنأخذ مثلا آخر، وهو أنّه إذا كان الرأسماليون يعتقدون أنّ المدراء التنفيذيين في القيادة العليا يلعبون أدوارا هامة لتحقيق الفوائد والنمو، فإنّ باستطاعتهم تخصيص جزء كبير من الفائض لأنفسهم كرواتب وعلاوات واسهم استثمار ... الخ. وهذا يعني زيادة في توسيع الفجوة بين المداخيل، خاصّة إذا أضفنا إلى ذلك القرارات التي تتعلق بنقل أماكن الإنتاج إلى حيث تكون أجور العمال منخفضة، أو إحلال المكائن الآلية محلّ اليد العاملة، وغير ذلك. إنّ مستوى تدني أجور العمال أو ركودها، إضافة إلى زيادة حصص الإداريين في المستويات العليا من الفوائض بشكل متسارع، يمكن أن يخلق تجاذبات سياسية وثقافية في المجتمع بسبب عدم التوازن في المداخيل وغياب العدالة في توزيع الثروة.

كما أنّ الرأسماليين الذين يهمهم تأمين مبيعات كافية لمنتجات مؤسساتهم قد يستولون على جزء كبير من الفائض لجهود عمليات البيع والإعلان وغيرها. وهم بذلك يشكلون ويوسعون ويغيّرون الاتجاهات أو يغيّرون ميكانيكية الإعلان والإعلام العام والمؤسسات الثقافية.

2.4 الرأسمالية الخاصة والديمقراطية

تنبع مشاكل الرأسمالية ممّن يتولون عملية إنتاج المؤسسات وكيف يديرونها. المدراء في النظام الرأسمالي هم الرأسماليون أنفسهم، الذين يستبعدون العمال عن هذه الإدارة. وبدافع التنافس وجوانب أخرى لهذا النظام، يقود الرأسماليون ماذا وكيف وأين يتمّ الإنتاج

وتوزيع الفوائض الذي يقررون تخصيصه بطرق غير معلنة. يحدّدون أهدافهم بتحقيق أرباح كبيرة مصحوبة بمعدلات نمو عالية وحصة أكبر من السوق، ويقودون مؤسساتهم نحو تلك الأهداف وبموجبها. وهم يتبعون ذلك بشكل روتيني، غالبا ما يكون في غير صالح العمال. فمثلا، يقومون بفصل العمال ويستبدلونهم باستخدام مكائن آلية جديدة، أو أنّهم يفرضون استخدام تكنولوجيا تعرّض العمال لمخاطر صحيّة، وأخرى تضرّ بالبيئة. لكنّ ما يهمّ هؤلاء هو أن يحققوا أرباحا أكثر لهم. والمثال الآخر أنّه ينقلون معاملهم وبالتالي عمليات الإنتاج إلى خارج البلاد، كي يستغلوا العمالة الرخيصة في تلك البلدان، الفقيرة في الغالب. وعلى أيّة حال، لو كانت المؤسسات منظمة بشكل مختلف – أي إذا كان العمال هم الذين يقودون العملية بشكل تعاوني (وعليه سيستبعدون الرأسماليين)– فإنّ مشاكل المؤسسات ستحلّ بطرق مختلفة ستترك نتائج متنوعة على المجتمع. سأتناول هذه القضية بالتفصيل في الباب الثالث من هذا الكتاب.

في المجتمعات التي تقود فيها المنظمة الرأسمالية الخاصة عمليات الإنتاج، فإنّ العمال – وهم يشكلون غالبية المواطنين– يجب أن يعيشوا وفق نتائج قرارات الرأسماليين، الذين يقودون المؤسسات. وعلى أيّة حال، فإنّه ليس مسموحا للعمال بالمشاركة العامة أو الخاصّة في اتخاذ تلك القرارات. قد يستطيع العمال بأنفسهم احيانا وأحيانا بالتحالف مع القوى الأخرى في المجتمع، التأثير على كيفية تخصيص المؤسسات للفوائض. فمثلا، إذا هدّد العمال بإجراء ما، في حين يهدّد المستهلكون بمقاطعة إنتاج مؤسسة ما، فإنّ تحالفا من هذا القبيل قد يحدث تغييرا في تخصيص الفوائض استجابة للطلب على شراء منتجات تلك المؤسسة. وهذا قد يشمل مثلا افتتاح دار لحضانة أطفال

النسوة العاملات أو توفير التأمين الصحي للعمال وعوائلهم، وحتى أيضاً دفع الهبات إلى جانب الأجور المقررة. يعترف الرأسماليون في حالات كهذه، أنّ استمرار الإنتاج في مؤسساتهم يتطلب تخصيص جزء من الفائض لمثل هذه الأمور التي أشرنا إليها.

وبشكل عام، فإنّ الاستيلاء على فوائض المؤسسات وتوزيعها هو الحق الذي لا منازع فيه ومسؤولية محصورة بالرأسماليين، وليس العمال بأيّ شكل من الأشكال. وعليه فإنّ المشاكل المعاصرة للرأسمالية-مثلا الأضرار التي تلحق بالبيئة، وانعدام التوازن في المدخولات وتوزيع الثروة، وكذلك الكلفة العالية التي يتحملها المجتمع بسبب دورات تذبذب النظام الرأسمالي- تنتج عنها تغييرات هامة في طرق إدارة الرأسماليين لمؤسسات الإنتاج. إنّ المشاكل الثانوية- مثل تقويض الديمقراطية حين يحاول الأثرياء والمؤسسات حماية تخصيصاتهم من الثروة والقوة عن طريق رشوة السياسيين وإفسادهم- هي نتيجة وبدرجة كبيرة ناجمة عن كيفية قيادة الرأسماليين لمؤسساتهم الإنتاجية.

تواجه الأسواق الحديثة كافة المؤسسات الرأسمالية بتهديد عامل التنافس، وبأنّ مؤسسة أخرى ستكون قادرة على طرح بديل ذي نوعية أفضل أو سعر أرخص أو كليهما. إنّ الشكّ الناجم عن تغيّر أذواق المستهلكين والأشياء التي يفضلونها، والتغيير في أسعار الفائدة على القروض وتغيّر أسعار المنتجات الأساسية وغيرها من الأمور، هي التي تواجه المؤسسات الإنتاجية بعدد كبير من التهديدات التي تمسّ وجودها. تعني التغيرات السياسية في المجتمع بشكل موسّع الضرائب التي يدفعها المواطنون والتعليمات التي يجب أن يلتزموا بها وخسارة العون المالي الذي تقدمه الحكومة للمؤسسات. وهذه جميعا قد تمسّ

بقاء تلك المؤسسات ووجودها.

إنّ ردّ فعل المؤسسات الرأسمالية المعهود، هو أن تزيد من أرباحها أو تزيد حجم الشركة أو تحصل على حصص أكبر في السوق. تؤكد المؤسسات المختلفة هدفا معينا أو عدة أهداف اعتمادا على ما هو مهمّ في رأيها أو ممكن في سبيل بقائها واستمرارها. يقوّي تحقيق هذه الأهداف قدرة المؤسسة ويقلل أو يستوعب تيار التهديدات التي لا نهاية لها وتقف في وجهها. وفي نفس الوقت، فإنّ تحقيق تلك الأهداف سيحسن قدرة المؤسسة كي تحسن استغلال الفرص التي تتوفر لها. فمثلا زيادة الأرباح تمكّن المؤسسة من رفع استثماراتها للوصول إلى أسواق جديدة، وأنّ معدلات النمو العالية تستقطب المستثمرين وكذلك انتباه وسائل الإعلام. أضف إلى ذلك، أنّ زيادة الحصة في الأسواق يمكن أن تؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات إذا تمّ شرائها بكميات كبيرة. وباختصار، فإنّ ما يفعله الرأسماليون محكوم بالنظام الذي يجمع المؤسسات التي يديرونها والأسواق التي يشترون ويبيعون فيها والمجتمع الأوسع والحكومة التي يوفرون لها السلع والخدمات.

يستجيب الرأسماليون للإشارات التي تبعثها الأسواق والإعلام والحكومة، وغيرها. الأهداف التي يلاحقونها، الأرباح والنمو والحصة من السوق، هي استجابتهم العقلانية لتلك الإشارات. وهذه الاستجابة هي التي تحدد مهام النظام الرأسمالي أو أعماله. تلعب الطريقة التي يُحسن بها الرأسماليون تحقيق تلك الأهداف دورا رئيسيا في تحديد مكافئتهم وموقعهم الاجتماعي وثقتهم بأنفسهم.

في الحقيقة أنّ بعض الرأسماليين مستوعبون لقواعد النظام ومتطلباته. فهم يحدّدون أدوارهم ويشكلون مسؤولياتهم لتتوافق مع السلوكيات المفروضة عليهم باعتبارهم رأسماليين. ولذا يبدو

وقد قيل ذلك – حتى من قبل الرأسماليين انفسهم– إنّهم جشعون وإنّ شخصياتهم تشوبها العيوب. ولكن حين يحاول الرأسمالي أن يدفع العمال لمزيد من ساعات العمل ويدفع لهم أجورا أقلّ، ويعوّض عنهم باستخدام المكائن الآلية، وينقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلد حيث العمالة الرخيصة، ويعرّض صحة العمال للخطر باستخدام مواد سامة تدخل في إنتاج السلع، وقد تكون ضارة للبيئة وغيرها – فهذه سلوكيات خُلِقت فيهم بفعل واقع النظام داخليا. فهو الذي يكافئهم ويكيل المديح إليهم. في رأيي، يقدم العديد من الرأسماليين على تلك الخطوات، ليس لأنّهم جشعون أو أشرار. حين يُظهر هؤلاء الجشع ويمارسون السلوكيات الرذيلة، فإنّ تلك السلوكيات ليست أسبابا، بل هي نتائج للنظام الذي يتطلب منهم القيام باتخاذ خطوات معينة لكي يستمروا في إنجاح أعمالهم ويحصلوا على مزيد من الثراء.

ينطبق العديد من المشاكل والهفوات التي يتسم بها النظام الرأسمالي الذي ناقشناه حتى الآن على الرأسمالية الخاصة، سواء كانت خاضعة للتعليمات الحكومية أم لم تخضع. تنبع هذه المشكلات والهفوات إلى حدّ كبير من داخل نظام المؤسسات الرأسمالية ذاتها. فالمدراء التنفيذيون غالبا ما يستجيبون للتهديدات والفرص التي تبرز أمام مؤسساتهم بطرق تلحق الضرر بمصالح العمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل أوسع. هذه هي الطرق التي يعمل بموجبها النظام والتي غالبا ما تتولد عنها المشاكل الاقتصادية.

ماذا يحدث لو غيّرنا تركيزنا من الاقتصاد إلى السياسة؟ أصبحت السياسة في الولايات المتحدة تعتمد تماما وأصابها الفساد بسبب التبرعات المالية التي يتلقاها مرشحو الأحزاب في الانتخابات وجماعات التأثير على الرأي وأفراد اللجان الخاصة. وهذه التبرعات

قد قامت على قرار المحكمة العليا وفق رأيها حول اتحاد المواطنين. فالتفاوت في المصالح بين الرأسماليين والعمال والاختلاف في تركّز الثروة في يد فئة قليلة جدًا، ساعد على فوز المرشحين للمناصب من السياسيين الذين يخدمون مصالح تلك الفئة القليلة. وهو الأمر الذي أفسد السياسة، بل حياة العملية الديمقراطية ذاتها في البلد.

في الحقيقة، يجب أن نثير التساؤل حول إمكانية تحقيق الديمقراطية السليمة في مجتمع تكون الرأسمالية فيه هي النظام الاقتصادي الأساسي. ترى الديمقراطية الفاعلة أنّ من حقّ المواطنين أن يحصلوا على الوقت الكافي والمعلومات الصحيحة والاستشارة اللازمة وكلّ الأمور الأخرى التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات في أماكن العمل على كافة المستويات المحلية والمناطقية والوطنية الخاصة في أماكن سكناهم. غير أنّ الحقائق الاقتصادية للرأسمالية تحول دون ذلك بالنسبة للغالبية العظمى من العمال الذين تتناقص أعدادهم بشكل واضح جلي عند النظر مقارنة في التسهيلات التي تقدمها للمدراء التنفيذيين والاحتكاريين والموظفين المهنيين، وكلّ الذين يحصلون على مداخيل عالية من ممتلكاتهم – وتشمل هذه اسهم الاستثمار في المؤسسات الرأسمالية. لقد كدّس هؤلاء الثروة عن طريق فوائض الإنتاج في المؤسسات وكذلك عن طريق ممتلكاتهم الخاصة التي تجعل بإمكانهم تبرع جزء منها لممثليهم المفضلين في مؤسسات المجتمع الرئيسية وفي الأحزاب وبين المرشحين.

لقد خلقت القيادة السياسية من خلال هذه الشبكات الجو الملائم لدفع مصالح تلك الفئات في المجتمع الرأسمالي الذي يسبغ عليهم المكافئات. إنّ تنظيمات أنشطة تعاونية للعمال يمكن أن تخلق الأمل لتوفير المصادر المالية التي تجعل بالمستطاع أن يخوض مرشحوها

الساحة السياسية ويدخلوها، رغم أنّ الرأسماليين يغرقون تلك الساحة بالتبرعات المالية اللامحدودة. فالتبرعات القليلة القيمة والتي تقتصر على بعض الدولارات ستكون فاعلة إذا جاءت من أعداد كبيرة من المتبرعين. إنّ احتمالا كهذا هو الذي يثير اهتمام المصالح الرأسمالية ويقف في وجهها، وهو ما يدفع بالرأسماليين لتسخير المصادر الضخمة كي يحولوا دون نجاح المنظمات العمالية المعارضة. وهذه الجهود هي التي قادت خلال السنوات الخمسين الماضية إلى تقليص نشاط اتحادات العمال في طول البلاد وعرضها، وأدّت إلى انخفاض أعداد العمال المنتجين المنضمين إليها بدرجة كبيرة. كما أدّت إلى إضعاف قوة الأحزاب السياسية التي تمثل مصالح العمال كي لا تقف حجر عثرة في وجه مصالح الرأسماليين.

من المهم أن نلاحظ أنّ تلاحم وتعاون مدراء الاحتكارات والإدارات القيادية وأغلبية أصحاب أسهم الاستثمارات والموظفين المهنيين الذين في خدمتهم، أنّهم غالبا ما استعملوا المصادر المالية المتوفرة لديهم للصراع فيما بينهم. فهذه الجماعات تهدف إلى تحقيق مصالح متباينة وتعمل وفق منطق الأسماك الكبيرة تأكل الصغيرة منها. ولكنّ هذا الصراع لا يعميهم عن رؤية مصالحهم المشتركة بوضوح والعمل على خلق الظروف السياسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي. وعليه، فإنّهم عملوا سوية على تدخل الحكومة الأمريكية حتى يمكن التغلب على الأزمة المالية عام 2007 ، رغم أنّ معونة الإنقاذ من الإفلاس بَيل آوت قد خصصت بشكل كبير واقتصرت على عدد محدود من المؤسسات والصناعات دون غيرها. ولكنّهم وبدون استثناء عارضوا جميعا أيّة محاولة حكومية سواء تحت إدارة بوش أو أوباما لإنشاء برامج لمكافحة البطالة، رغم أنّ تأثير خطوة كهذه، كان يمكن أن

يختلف من مؤسسة لأخرى.

في الحقب التي بدأت منذ سبعينات القرن الماضي، ركدت الأجور وارتفع معدل ساعات العمل كما ارتفع مستوى الديون لكلّ عائلة، الأمر الذي جعلها لا تمتلك الوقت ولا الطاقة لكي يهتمّ أفرادها بالأوضاع السياسية- أو في الحقيقة أيّ نشاط اجتماعي أو تنظيمي بشكل عام12. إنّ مشاركة الطبقة العاملة في السياسة، الذي كان أصلا محدودا في الحقبة التي سبقت السبعينات، قد تقلصت بدرجة كبيرة خلال فترة ارتفاع نفوذ الليبرالية الجديدة. وفي نفس الوقت، فإنّ ارتفاع الأرباح التي تحققها الشركات المختلفة وزيادة ثروة الأغنياء جدًا، بدأ ينصبّ جزء منها في دوائر السياسة الأمريكية. وبالدرجة الأولى (1) إنّهم أرادوا استغلال نمو مصادرهم التي سمحت لهم أن يؤثروا في الوضع السياسي بدرجة كبيرة لم يُسبق لها مثيل، و(2) أصبحت لديهم حوافز أكثر للمضي في هذا الطريق. إنّ عدم المساواة في توزيع الثروة والمداخيل في الولايات المتحدة، ازداد اتساعا، وارتفعت أرباح الشركات خاصة الكبرى الاحتكارية منها. وهذا ما طرح تحدّيا. فانعدام المساواة الاقتصادية الآخذ بالارتفاع هو دائما أمر يثير المخاوف لدى الطبقة الثرية بسبب مخاطر الحسد ومشاعر الاحتقار والمعارضة لدى الطبقة العاملة نحوها. كانت هناك دائما إمكانية أنّ الطبقة المحرومة اقتصاديًا، ستلجأ لاستخدام سلاح السياسة لاستعادة خسائرها الاقتصادية. إنّ 99 بالمئة من المواطنين سيلجأون إلى السياسة لإصلاح الخلل الذي مكّن نسبة 1 بالمئة فقط أن تستولي على المنافع الاقتصادية بكاملها. اصبح هذا وسيظل اكثر أهمية في رأي تلك الأقلية أن تسخّر أموالها لرسم شكل السياسة في البلد والتحكم بمساراتها.

لم تشهد الحقب الثلاثة الأخيرة من السياسة الأمريكية تغيير آراء المواطنين من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار. وبدلا من ذلك، فإنّ ما حدث هو انسحاب نسبي من الميدان السياسي، لتلك الفئات الاجتماعية التي تنادي بالضمان الاجتماعي وسياسة إعادة توزيع الثروة («اسطورة» العقد الجديد)، والزيادة النسبية في الضرائب المفروضة على الشركات والأقلية الثرية لخلق فرص العمل. ما حدث أنّ الأخيرة استعملت مصادرها لتغيير لهجة السياسة في الولايات المتحدة ومحتواها.

إنّ نتائج التحول السياسي المذكور قد ضاعف من الكلفة الاجتماعية والتأثير السلبي للأزمة الاقتصادية عام 2007. عانى نظامنا الاقتصادي العاجز من تلك الأزمة ووُضع المزيد من الأعباء على عاتقه. بدأت الأحزاب السياسية والسياسيون يتخبطون خبط عشواء وهم يمارسون سمسرة الفحشاء الفكرية من خلال دفاعهم عن الاحتكارات والأثرياء. وعليه فإنّ برنامج بيل آوت عام 2008 قد وفر الأموال لإنقاذ بعض البنوك والاحتكارات من الإفلاس، وفي نفس الوقت إدّعى واضعوه بمساعدة الملايين من المواطنين المُدانين لقروض البيوت. وحين تمّ إنجاز أهداف إنقاذ البنوك والاحتكارات من الإفلاس، فإنّ المساعدة المقررة لأصحاب البيوت كانت محدودة، وقلت عمّا وُعد به أصلا. فإذا كان ذلك هو الانسياب الاقتصادي التدريجي، فإنّ العمال قد لاحظوا انسيابا قليلا للغاية من قمة الهرم الاقتصادي إلى قاعدته. لقد أصرّ بوش ومن بعده أوباما على محدودية البرامج الحكومية لتخفيض نسب البطالة ولم «تتوفر» الحوافز والمشجعات للقطاع الخاص «لكي يفتح فرصا للعمل». فالمؤسسة السياسية لكلي الحزبين رفضت مناقشة إنشاء برامج فدرالية لتوفير فرص العمل على غرار

ما جرى في الثلاثينات. وبدلا من ذلك فإنّ الأزمة منذ عام 2007 قد حثت كافة مستويات الخدمات الحكومية أن تقطع العديد من برامجها، وتفرض التقشف على ميزانية البعض الآخر، في الأوقات التي كانت فيها الجماهير بحاجة إلى ما هو عكس ذلك تماما. وهكذا حلّ نوع «من الكلام المحرّم غير المباح» لمناقشة الموضوع المتعلق بزيادة فرض الضرائب على الأثرياء والاحتكارات، والتوسع في برامج الصرف الحكومي. كان ذلك ما يمكن أن يوقف الأزمة ويزيد من نمو الاقتصاد «من القاعدة نحو اعلى الهرم»، وبشكل لا يزيد من حجم عجز الميزانية ولا يضيف إلى ديون الدولة الخارجية.

فما الذي وقف في وجه برنامج عقد جديد آخر، واتخاذ خطوات تجعل الاقتصاد ينمو صعودا ولا ينساب نزولا، ويتم التسويق له عبر نظام سياسي مستقل يعتمد في الحصول على التمويلات اللازمة بشكل رئيسي من فئة اجتماعية معينة؟ ليس من الغريب أنّ تلك الفئة القليلة اصرّت على نموذج الانسياب الاقتصادي التدريجي. حظي هؤلاء بمساعدة الحكومة أوّلا وبشكل متحمّس جدّا. وهكذا فإنّ الاقتصاد والمجتمع بكامله، كان عليهما أن ينتظرا إن كان مثل هذا «الانسياب» سيبدأ بالحدوث.

وفي نفس الوقت فإنّ مجموع خسائر الاقتصاد الأمريكي طوال السنوات منذ عام 2007 قد تجاوزت كثيرا ما كان يجب أن يُصرف للمحافظة على تقدمه. فمنذ عام الأزمة، ما زال الملايين من العاطلين بلا عمل، وتبلغ نسبتهم حوالي 20 بالمئة من مجموع الطبقة القادرة على العمل ولا تجده متوفرا لها. واقتصادنا يريد ويحتاج التمويل الذي كان بالإمكان الحصول عليه لحلّ العديد من المشاكل التي يواجهها بلدنا والعالم اجمع. وأياً يكن الأمر، فإنّ نظامنا الرأسمالي الخاص لا

يقدر أن يأتي بالعمال العاطلين إلى مكائنهم العاطلة والمواد الأولية المتوفرة التي بانتظارهم لإنتاج السلع وبالتالي الثروة. فالنظام السياسي مشلول من أخمص قدميه إلى الرقبة.

لقد أنتج تطور الرأسمالية الأمريكية، خصوصا منذ السبعينات، عدم مساواة اقتصادية عميقة. وهذه هي ثانية أزمة خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية، كان فيها النظام السياسي أسير الأموال التي تلعب الورقة الرابحة في لعبة الديمقراطية. ولكي نغير ذلك، يتطلب الأمر علاج الرأسمالية الذي يستهدف في ذات الوقت المشاكل الاقتصادية والسياسية بشكل مباشر وفعّال. سأحاول في الباب الثالث من هذا الكتاب أن ارسم المعالم الرئيسية لهذا العلاج.

الفصل الخامس: المشاكل الرئيسية لرأسمالية الدولة

برز للرأسمالية منذ ظهورها مؤيدون وناقدون. ورغم تنوع نقد الرأسمالية، فإنّه انتظم بشكل تقليدي عالمي وتمّ التعبير عنه بنظريات معادية للرأسمالية، غالبا ما أطلق عليها «اشتراكية» أو «شيوعية» خلال 150 سنة الماضية. وفي الوقت الذي توجد فيه اختلافات هامة بين نظريات الاشتراكية والشيوعية وتطبيقاتهما، فإنّهما تحظيان بالمرتبة الثانوية بين أهداف هذا الفصل. وعليه، فإنّني سأشير بشكل عام إلى الاشتراكية والشيوعية بأشكالهما المختلفة.

شملت النظرية الاشتراكية من الناحية التاريخية نقدا للرأسمالية، وبناء تشكيل بديل اقتصادي. حين انتشرت الأفكار الاشتراكية وتبنتها أعداد كبيرة من المواطنين، فإنّها طرحت آراء وبرامج التفت حولها حركات اجتماعية ومنظمات جماهيرية واتحادات عمال وأحزاب سياسية. كان المواطنون والمنظمات الملتزمة بالاشتراكية قادرين أحياناً على تأسيس مجموعات اشتراكية صغيرة داخل مجتمعات كبيرة غير اشتراكية. كان بينهم متدينون وعلمانيون في مناطق ريفية وأخرى حضرية، يؤمن بعضهم بنظرية السوق الحرة وآخرون ليس لهم ثقة بها، وغير ذلك من القضايا المؤقتة والأخرى الطويلة الأمد والتي تختلف فيما بينها بطرق متنوعة متباينة. في النصف الأخير من القرن التاسع عشر في أوروبا، أصبحت الحركات الاشتراكية قويّة بدرجة مكّنتها من السيطرة على مدن كبيرة وحتى شعب بكامله، وذلك عن طريق التظاهرات والتمرد والقوة والانتخابات النيابية. شكّلت كوميونة باريس بين العامين 1870-1871 المَعلم الأساسي في تطوّر

الاشتراكية، في حين رسمت الثورة الروسية عام 1917 المَعلم الآخر لها، ثمّ لحقت بهما معالم أخرى خلال القرن الماضي.

بعد أن انتشرت الاشتراكية أثر عام 1860، خاصّة نتيجة لتأثرها الكبير بكتابات كارل ماركس وفردريك انجلز وآرائهما، بدأت تدخل في نقاشات وحركات اجتماعية عديدة وفي مستويات مختلفة للنمو الاقتصادي بالاشتراك مع خليط متنوع من اقتصادات رأسمالية وغير رأسمالية. لعبت التقاليد السياسية والثقافية المتنوعة دوراً في خلق الجو المشجع لنمو الاشتراكية وانتشارها. وكان الفهم القائم على الاشتراكية وتفسير أعمال ماركس وانجلز وراء بروز تقاليد غنية ومتنوعة. وأياً يكن الأمر ولعدة أسباب، أصبح الأمران الرئيسيان المختلفان، وهما الرأسمالية والاشتراكية، مقبولين على المستوى العالمي. صاغ هذان الاختلافان الرئيسيان النضال الثقافي بين مناصري كلا النظامين، والنضال السياسي بين الحركات الاجتماعية والأحزاب الموالية لمختلف الأنظمة من جهة، والتغيرات التي جاءت بها الثورات الناجحة من جهة أخرى.

1.5 الاختلافات الرئيسية بين الرأسمالية والاشتراكية

يتعلق الاختلاف الرئيسي الأول بين الرأسمالية والاشتراكية بمن يمتلك وسائل الإنتاج، من قبيل الأرض والمكائن والمصانع والمكاتب وغيرها. فالرأسمالية نظام يضع الملكية الخاصة في موضع المتحكم بالأمور. تعود ملكية وسائل الإنتاج إلى فرد/أفراد ويعود الإنتاج إلى هؤلاء المالكين الخصوصيين، وهم الذين يستولون على الفائض ويوزعونه. وفي الجانب الآخر، يتم تعريف الاشتراكية بأنّها نظام تعود ملكية وسائل الإنتاج فيه إلى الجميع، بمعنى أنّها ملكية «جماعية» للناس كافة، وتتمّ إدارتها من قبل الدولة لصالح أولئك المواطنين (ليس

الفائض والأرباح للمالكين الخصوصيين فقط).

الاختلاف الثاني بين النظامين يكمن في توزيع مصادر الإنتاج (طرق الإنتاج) وتوزيع المردود بين المؤسسات والمواطنين. كما أنّ الرأسمالية تقوم على نظام السوق. فالأنظمة الاقتصادية الرأسمالية توزع المصادر والمردود عن طريق التبادلات التي تجري في الأسواق، حيث يمكن للمالكين الخصوصيين أن يتساوموا مع بعضهم البعض للوصول إلى نسب أسعار مقبولة من كافة الأطراف لما يجري تبادله من السلع والخدمات. وبالمقابل فإنّ الاشتراكية نظام يوزع المصادر والناتج عن طريق التخطيط الوطني العام. فبدلاً من السماح للسوق أن تقرر من يدفع وكم قيمة المدفوع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، يقوم موظفو الدولة بتخطيط الإنتاج داخل المؤسسة الحكومية، وكذلك التخطيط للمصادر والناتج وكيفية توزيعه بين المؤسسات والمستهلكين من المواطنين.

فالملكية الفردية والسوق هما عماد المؤسسات الاقتصادية التي تحدد الرأسمالية، في حين تقوم ملكية الدولة والتخطيط في رسم ملامح البديل الاشتراكي. وفي الوقت الذي رفض فيه أنصار الرأسمالية كلّ شيء تقريبا ممّا فضّله الاشتراكيون في القرن الماضي، فإنّ الطرفين اتفقا على هذين الاختلافين الرئيسيين بين النظامين الاقتصاديين. يدور نقاشهما وصراعهما حول الملكية الخاصة مقابل الملكية الاشتراكية والسوق الحرة مقابل التخطيط المركزي. يستمر هذا التمييز بين هذين النظامين في أذهان العديد من الناس إلى يومنا هذا.

2.5 اشتراكيات القرن العشرين

كانت المشاكل التي تحيق بالرأسمالية خلال السنوات 150 الماضية،

وأزماتها التي تنفجر بين حين وآخر وراء بروز حركات اشتراكية وحملات انتخابية وأحيانا قيام ثورات. ونظرا لأنّ الاشتراكية قد أصبحت البديل الرئيسي للنظام الرأسمالي في أذهان أغلب الناس، فإنّ مشاكل الرأسمالية قد طرحت دائما تقريبا الاهتمام بالاشتراكية باعتبارها الحلّ الممكن. وحين تسلمت الحركات الاشتراكية السلطة من الاقتصادات الرأسمالية، فإنها شرعت في اتخاذ خطوات نحو المزيد باتجاه الاشتراكية وتقليص نفوذ الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج وزيادة دور التخطيط المركزي الحكومي وخفّضت دور السوق إلى درجة كبيرة. ما هي السرعة والكم اللذان تحركت بهما الأنظمة الاشتراكية من الرأسمالية إلى الوضع المطلوب؟ إنّهما كانا مرهونين دائما بظروف معينة اقتصادية وسياسية وثقافية، وهذه هي ما أتاحت للاشتراكيين الوصول إلى السلطة.

وعليه ومثلا على ذلك، فإنّه خلال الحقب التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حين فاز الحزب الشيوعي الإيطالي في الانتخابات لكي يقود عدة مدن إيطالية كبيرة في شمال البلد، فإنّ الحزب قبل بوضع شروط حول سرعة وكيفية تحول المدن نحو الاشتراكية في بلد تسوده الرأسمالية. وحدث الشيء نفسه في فرنسا حين تسلم الحزب الاشتراكي بقيادة فغنسوا ميتغا السلطة في الثمانينات. قامت الحكومة الجديدة بتأميم بعض الصناعات الرأسمالية الخاصة، وليس جميعها، وتدخلت في التخطيط لبعض جوانب الاقتصاد، وليس الاقتصاد بكامله. وبالمقارنة نجد أنّ النظام في كوبا بقيادة فيديل كاسترو قد ذهب إلى ابعد من ذلك وأمم الملكيات الخاصة واقرّ التخطيط المركزي بشكل لا يُقارن بما حصل في إيطاليا أو فرنسا. إنّ التاريخ الاجتماعي والظروف كانت مختلفة، وهي التي لعبت دورها في ما كان يريده قادة

تلك الدول لشعوبهم، وقدّروا ما كان يمكن تحقيقه في ظلّ العوائق التي واجهها كلّ منهم.

كانت البداية عام 1917 في روسيا أولا ثمّ تبعتها بعد ذلك بلدان كبيرة وصغيرة في التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية (وفق التسميات الشائعة المفهومة حينها). بعد عام 1945 قسّمت الحرب الباردة البلدان إلى مجموعتين تعادي أحداهما الأخرى، حيث قادت الولايات المتحدة المعسكر الرأسمالي في حين قام الاتحاد السوفياتي بقيادة المعسكر الاشتراكي. لقد نجح الجانبان في عدم التورط في حرب ساخنة، لكنّهما اقتربا من ذلك في بعض المناسبات (كما حدث خلال أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962- المترجم). غير أنّهما ساهما في صراعات رئيسية من خلال وكلائهما حول العالم، مثلما حدث في فيتنام والسلفادور وتشيلي. في أواخر الثمانينات بدأت طلائع مشاكل رئيسية في البلد القائد للمعسكر الاشتراكي، وهو الاتحاد السوفياتي، وكذلك في جمهورية الصين الشعبية وغيرها من حلفائهما. لقد ظهرت بوادر عدم قناعة واسعة تنتشر في العديد من تلك البلدان الاشتراكية، وقامت فيها حركات تدعو إلى عودة النظام الرأسمالي. وحين استلمت تلك الحركات السلطة فإنّها عمدت إلى خصخصة وسائل الإنتاج وتوسيع دور السوق وإلغاء التخطيط الحكومي المركزي للاقتصاد فيها. ومرة أخرى، فإنّ اختلاف وجهات النظر هو ما ميّز الرأسمالية عن الاشتراكية لرسم صورة التحول بين النظامين.

شمل تاريخ روسيا خلال القرن العشرين التحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي في بداية القرن والتخلي عن هذا النظام في نهاية ذلك القرن. وهكذا حدثت تحولات من الرأسمالية إلى الاشتراكية ثمّ العودة إلى الرأسمالية في العديد من البلدان

التي تحولت إلى الاشتراكية في القرن العشرين. إنّ عودة الأنظمة الاشتراكية إلى أحضان الرأسمالية قد هزّ عددا من المؤمنين بالنظرية الاشتراكية وصدمهم ودفع بهم لإعادة النظر في المفاهيم التي آمنوا بها. يعتقد غالبية هؤلاء أنّ الاشتراكية كانت مرحلة عالية من تطور البشرية، ولا يمكن إعادتها للوراء لأنّ الشعوب ستدافع عنها وتحميها من البديل الرأسمالي. من الواضح أنّ ذلك الاعتقاد كان خطأً فاضحاً.

3.5 الاشتراكية وتحليل الفائض

أثار المزيد من المفكرين الاشتراكيين إثر حقبة السبعينات تساؤلا حول الافتراضات الأساسية ومداخلات الاشتراكية التقليدية. ذهب العديد منهم حتى إلى كبار المنظّرين الاشتراكيين بقصد مناقشة الإطار التحليلي الذي طرحه ماركس. وهناك وجدوا توضيحات جديدة تفسر الانهيار والتغيّر في الأنظمة الاشتراكية خلال وما بعد حقبة الثمانينات. ظهرت الطريقة الجديدة في التفكير في الرأسمالية والاشتراكية خلال تلك الفترة الحرجة لإعادة النظر في التقليد الاشتراكي، ولم تطرح تفسيرا للانتكاسات الاشتراكية فقط، بل فتحت طريقة جديدة لفهم بعض المشاكل المشتركة بين النظامين، وأشارت إلى الاتجاه للمضي قدما نحو القضاء على تلك المشاكل أو إيجاد علاج لها. لقد تمّ تأليف هذا الكتاب من وجهة النظر الجديدة هذه في التفكير، وما يُسمّى «تحليل الفائض» surplus analysis.

من وجهة نظر تحليل الفائض، فإنّ ما يحدد النظام الاقتصادي – مثلا الرأسمالية – ليس مبدأيا كيفية تملك وسائل الإنتاج، فالأمر الآن هو كيف يتمّ توزيع المصادر والناتج. وعليه، فإنّ البعد الأساسي لهذا التحديد هو تنظيم الإنتاج، وأكثر دقة أنّ أولوية التعريف تهتم بكيفية تنظيم الإنتاج وتوزيع الفائض.

يُعتبر فكر ماركس هو مصدر التحليل الأساسي للنظام الرأسمالي فيما يتعلق بالإنتاج وتوزيع الفائض. لقد قام

بعض الكتاب الماركسيين منذ ذلك الوقت بتطوير فكرة ذلك التحليل13. وعلى أيّة حال، فإنّ تحليل ماركس للفائض باعتباره الأساس للتمييز بين الرأسمالية والاشتراكية لم يشغل إطلاقاً جوهر الموضوع بأنّ الملكية (الخاصة مقابل العامة) وتوزيع المصادر والناتج (السوق مقابل التخطيط المركزي) هما فقط يحددان ويميزان النظامين عن بعضهما البعض. وهنا اقترح أن نزيد في موضوع التحديد/الاختلاف، إضافة عامل تنظيم الفائض إلى عملية التحليل. وأكثر من ذلك، ونظراً لأنّ تحليل الفائض قد وضع جانبا لفترة طويلة أو تمّ تجاهله في المداخلات الدائرة بين الرأسمالية والاشتراكية، فإنّني ادفع به وأركّز عليه هنا.

ففي النظام الرأسمالي، وكما أشرت، يضيف العمال المنتجون قيمة اكثر للسلع المنتجة التي تبيعها المؤسسة بأسعار تفوق قيمة الأجور التي يدفعها الرأسمالي للعمال الذين يوظفهم - إنّ تلك القيمة الإضافية أو الفائض يستولي عليه الرأسماليون ويوزعونه حسب مشيئتهم. فهم يعطون جزء منه لمجموعات مختلفة من الأفراد (والى أنفسهم) بغية استمرار الأنشطة التي يعتقدون بضرورتها لاستمرار المؤسسة وديمومتها. هذه الطريقة في تنظيم الإنتاج وتوزيع الفائض هي الرأسمالية.

السؤال هو ما هي الاشتراكية؟ إذا كانت الاشتراكية تريد أن تميّز نفسها باعتبارها نظاما اقتصاديا، فعليها أن تظهر الفرق بينها وبين الرأسمالية فيما يتعلق بالفائض وإنتاجه وطرق توزيعه. طرح ماركس نقدا للرأسمالية وأشار إلى مزايا شخصية الاشتراكية حين تطرق إلى

«العمال المتحدين» associated workers، وغير ذلك من صور حلول العمال محل الرأسماليين في إدارة مؤسسات الإنتاج. النظام الاقتصادي البديل الذي بدأ بالظهور في كتابات ماركس يختلف عن الرأسمالية في كيفية تنظيم الإنتاج وتوزيع الفائض. وبشكل أدق، في الاقتصاد الاشتراكي يكون العمال – وهم الذين ينتجون الفائض – هم من يستولون عليه ويوزعونه. تجدر الملاحظة أنّ العمال – وليس فئة أخرى من الأفراد، كما في الرأسمالية – هم الذين يلعبون الدور الرئيسي في الاستيلاء على الفائض وتوزيعه. فهم من خلق ذلك الإنتاج. فالمنتِجون والمستولون على الفائض هم نفس الجماعة المتعاونة من الأفراد. وعليه فإنّ التحليل القائم على التركيز على الفائض، هو ما يميز الاشتراكية والشيوعية عن الرأسمالية، لأنّ الأولين لا يستغلان جهود الآخرين. فمنتجو الفائض هم من يستولي عليه ويوزعه. لاحظ ماركس وجود شيوعية كهذه في الماضي (عبّر عنها بمفهوم الشيوعية البدائية)، وهو أيضا تصوّر نموذجا حديثا لها في مرحلة ما بعد الرأسمالية في المستقبل14.

ولكن هنا تواجهنا حيرة، لأنّ اغلب الحركات المضادة للرأسمالية والتي اطلقت على نفسها مسمّيات « الاشتراكية» في القرن الماضي لم تطرح أولوياتها بشكل واضح، أو – فيما إذا وصلت إلى السلطة – كيف ستكون طبيعة النظام الاقتصادي الذي يكون فيه الإنتاج وتوزيع الفائض، وهل يتمّ على أيدي أولئك الذين يقومون بعملية الإنتاج. وهذا ينطبق على من يسمّون أنفسهم «شيوعيين». وبدلا من ذلك، فإنّ هذه التسميات والاختلافات فيما بينها، قد جرى تحديدها كلاسيكيا بمسميّات الملكية الخاصة مقابل ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والسوق مقابل التخطيط المركزي لتوزيع المصادر والفوائض.

لقد أصبحت الشيوعية تعني -خاصة منذ تأسيس الاتحاد السوفياتي عام 1917-أنّها نظام اقتصادي تحتل الدولة فيه محلّ الملكية الخاصة بشكل واسع، خاصة في الصناعة وحيث يسيطر التخطيط على الأسواق ووسائل توزيع المصادر والمنتوجات. وبالمقابل فإنّ الاشتراكية تعني نظاما اقتصاديا تذهب فيه ملكية الدولة إلى ابعد ممّا تعرفه الرأسمالية الخاصة (ولكن ليس إلى حدّ الشيوعية)، وأنّ التخطيط أكثر أهمية ممّا في الاقتصادات الرأسمالية الخاصة (لكنّها لن تلغي دور الأسواق كما في النموذج الشيوعي). وعليه ومثلا على ذلك، فإنّ اغلب بلدان أوروبا الشمالية كانت ولا تزال لعدة حقب تُعتبر «اشتراكية» وحتما ليست «شيوعية»، في حين أنّ الاتجاد السوفياتي والصين وكوبا مثلا تُعتبر شيوعية. أصبحت الأمور أقلّ وضوحا لأنّ بعض البلدان أشارت إلى أنفسها باعتبارها نظما «اشتراكية» تهدف في النهاية إلى التحول للشيوعية. فقيادة تلك البلدان من قبل «الحزب الشيوعي» قد أشارت إلى أهدافها القصوى في المستقبل، وليس إلى الحقائق الجارية لأنظمتها الاقتصادية، فيما يتعلق بوضع العمال في موقع من يستولي على الفائض ويوزعه ضمن مؤسسات يديرها العمال أنفسهم.

النقطة الأساسية التي يجب تأكيدها هنا، مع بعض الاستثناءات القليلة المؤقتة، انّه حين تسلم الاشتراكيون والشيوعيون السلطة وأقاموا نظما اقتصادية جديدة، لم يجعلوا بين أولوياتهم ولم يشملوا قيام مؤسسات يديرها العمال بأنفسهم، واعتبار ذلك معلما أساسيا في اقتصادهم الجديد هذا. فلا الاشتراكيين ولا الشيوعيين تبنوا فكرة مؤسسات إنتاجية يقودها العمال، ضمن نظامهم الاقتصادي غير الرأسمالي. كلّ ما رغبوا أو فكّروا فيه هو أن يأخذوا المجتمع إلى ابعد

من الرأسمالية نحو نظام بديل. وكلّ الذي حققوه – خاصة في ميدان الاشتراكية والى درجة اعمق في حالة الشيوعية– هو تغييرات في شكل الرأسمالية.

فالاشتراكيون والشيوعيون تحولوا من الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية الدولة. لقد تحرك الاشتراكيون بطريقة معقولة في حين تحرك الشيوعيون بطريقة اقلّ اعتدالا. وكلا الطرفين آمنا وأرسيا دورا أكبر للحكومة في الاقتصاد. أراد الاشتراكيون أن تنظم الدولة وتقود وتؤمم جزئيا بعض المؤسسات الرأسمالية الخاصة، في حين أراد الشيوعيون أن تتولى الحكومة بشكل قوي تنظيم ومراقبة وأيضاً توسيع تأميم وسائل الإنتاج.

وعلى أيّة حال، كان هناك دائما من المعارضين الاشتراكيين والماركسيين الذين انتقدوا وقيّموا رأسمالية الدولة من وجهة النظر الاشتراكية. لقد وسّع هؤلاء لأنفسهم مجالا لهذا النوع من النشاط بطرق متعددة. انتقد بعضهم نموذج اشتراكية الاتحاد السوفياتي بسبب غياب المؤسسات الديمقراطية وضعف ما موجود منها شكليا. قاموا بأجراء مقارنة بين نموذج انسياب النمو حسب فكرة القمة – القاعدة مع نموذج انتشار النمو من القاعدة – القمة في النظم الاشتراكية. تساءل الكثيرون عن إمكانية استمرار أو حقيقة وجود اشتراكية ما لم تكن مصحوبة بديمقراطية فعلية. أنا من ضمن هذا المعسكر الذي انتقد نظرية تنظيم الاشتراكية القائمة على نموذج تطوير القمة لكي ينساب ذلك التطوير إلى القاعدة. كما أنّي اختلف مع الآخرين لتشخيص المشكلة بشكل أدقّ حول الإنتاج وتوزيع الفائض. إنّ وضع العمال في كلّ مؤسسة إنتاجية في موقع من يستولي على الفائض ويوزعه هو في الحقيقة ما يجعل تلك المؤسسة ديمقراطية.

وهو ما يجعلها تساعد وتسهل قيام نظام الحكم والدولة. حين يستولي العمال بشكل مباشر على الفائض الذي ينتجونه ويوزعونه، فإنّنا نكون قد وضعنا حقا الديمقراطية كأساس للنظام الاقتصادي. سأحاول التعمّق في هذه المداخلة في الباب الثالث من هذا الكتاب.

وباختصار، فإنّ ما يريده الاشتراكيون والشيوعيون درجات مختلفة من رأسمالية الدولة[15]. كان للقائد السوفياتي لَنن الشجاعة والوضوح لاستخدام عبارة «رأسمالية الدولة» ليصف ما حققه هو ورفاقه البلاشفة في مطلع العشرينات في الاتحاد السوفياتي. لقد رأى فيها مرحلة ضرورية متوسطة في الطريق إلى الاشتراكية أو الشيوعية الحقيقية، الذي تفرضه الظروف الاقتصادية في روسيا وحقيقة أنّ الاشتراكية لا يمكن أن تقوم في بلد تحيط به قوى رأسمالية معادية. أعلن القادة الاشتراكيون والشيوعيون فيما بعد، اعتبارا من جوزف ستالِن ومن تلاه، أنّ رأسمالية الدولة التي حققوها وكانوا يقودونها كانت أكثر من ذلك. كانت شكلا من الاشتراكية أو حتى الشيوعية. إنّ الصعوبات والعقبات للمضيّ إلى ابعد من رأسمالية الدولة أصبحت أكثر تحدّيا عن طريق الإفصاح المتتالي بأنّ تلك الخطوة قد تحققت فعلا. دُفع المنتقدون، الذين شككوا أو تحدّثوا بشكل علني حول الاختلافات بين رأسمالية الدولة والاشتراكية، جانبا من ميدان الرأي الاجتماعي العام المسموح به، أو لقوا مصيرا أسوأ.

وعلى أيّة حال، ومن وجهة نظرنا، أنّه في الحقيقة لا أحدَ من البلدان الاشتراكية القائمة قد كان قادرا على تطوير نظام يذهب إلى ابعد من رأسمالية الدولة، بغض النظر عن المسمّيات التي أطلقوها على أنظمتهم بأنّها اشتراكية أو شيوعية. وعليه فإنّ الصراع الذي تمّ خوضه بين الاشتراكية والرأسمالية، كان حقيقة صراع لم يذهب إلى ابعد من

تنظيم الملكية الرأسمالية الخاصة وجعلها رأسمالية الدولة.

فالذي حدث في اغلب اقتصاد الأنظمة الاشتراكية والشيوعية «القائمة حقيقة» كان من الناحية المنطقية وليد أفكار أشخاص تبوّأوا السلطة. فالقادة الأكثر اعتدالا والذين يُطلق عليهم «اشتراكيون» قد انجزوا تحولات من رأسمالية خاصة غير منظمة أو منظمة بشكل محدود إلى نظام رأسمالية الدولة الكامل، حيث استولت الدولة على قسم كبير من المؤسسات الصناعية في البلد. وفي كلتي الحالتين فإنّ التنظيم الداخلي لغالبية المؤسسات الصناعية الرئيسية حافظ على طابعه الرأسمالي. فالعمال المنتجون استمروا في كافة الحالات في إنتاج الفائض وأضافوا قيمة أكثر للسلع نتيجة جهودهم. وهذه القيمة تفوق كثيرا ما استلموه مقابل جهودهم. فالفوائض تتمّ السيطرة عليها ويتمّ توزيعها من قبل أفراد آخرين سواهم.

باختصار، فإنّ الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، كما عُرفت وتواجدت خلال القرن الماضي، كان يجمعها نظام مشترك حول قضية الفائض في كافة الصناعات المنضوية تحت ظلاله، وهو في حقيقته كان رأسماليا. فهو لم يكن- على الأقلّ حتى تلك اللحظة- نظاما يكون فيه المنتجون هم الذين يستولون على الفائض ويوزعونه. إنّ النقاش الكبير بين الرأسمالية والاشتراكية، وهو النقاش الذي اعتبره بعض المفكرين مثل فرنسس فوكوياما وروبرت هلبرويز وغيرهما، قد حُسم لصالح الرأسمالية في التسعينات. وهو في حقيقة الأمر كان نقاشا دائرا بين الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة.

ظهرت خلال النصف الثاني من القرن الماضي في داخل الأنظمة الاشتراكية القائمة حركات اختلفت في قوتها من فترة لأخرى، تطالب بالعودة إلى النظام الرأسمالي الخاص، رغم تحقيق العديد من

الإصلاحات الاجتماعية كجزء من حركات التوجه نحو الاشتراكية بعد عام 1917. غير أنّ تلك الإصلاحات كانت مؤقتة أو أصابها العطب والفساد فذهبت في الاتجاه المعاكس. وخلال فترة الثمانينات خاصة تحولت الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج إلى الملكية الخاصة وتهاوت سياسات التخطيط المركزي أمام متطلبات السوق وطرق توزيع السلع والخدمات. ومن الناحية النسبية، فإنّ المساواة الاقتصادية والاجتماعية تحولت بلمح البصر إلى حالة من غياب تلك المساواة بشكل مذهل. وبالنسبة للملايين من المواطنين الذين ناضلوا من اجل الاشتراكية والشيوعية خلال 150 سنة الماضية، وهم الذين آمنوا بتلك الأفكار وأنّها تحقق ديمقراطية ومساواة بشكل واسع في المجتمع، فإنّ العودة خلال الحقب القليلة الماضية ثانية إلى الرأسمالية الخاصة، مسالة محزنة هزّت ثقة أولئك المناضلين وأضعفت معنوياتهم.

4.5 الاشتراكية والديمقراطية

الدرس الذي استخلصه أنا شخصيا يختلف نوعمًا. فالمشكلة التي وقفت عائقا دون قيام الاشتراكية والشيوعية لكي تكون أكثر مساواة وديمقراطية، هو حقيقة وجود الملكية الخاصة وتنظيم عمليات الإنتاج في تلك المجتمعات. فالاشتراكيون الذين قادوا مجتمعاتهم لم يضعوا ذلك في قائمة أولوياتهم، وعجزوا عن فهم إعادة توزيع الإنتاج الضروري لخلق التحول من الرأسمالية إلى نظام اقتصادي آخر. لقد فهم القليل، مثل لَنن، تلك المسألة، لكنّ تجربتهم الجديدة في السلطة والمواقف الداخلية والخارجية الخطيرة التي واجهوها، وحاجتهم الملحّة لرفع الإنتاج كخطوة لإنقاذ الإدارات الاشتراكية، كانت أقلّ بالمقارنة مع الأولويات الأخرى. وعنى ذلك أنّ المجتمعات الاشتراكية كانت من ضمن تلك الجهود الضاغطة التي جعلت إعادة

تنظيم الإنتاج تبدو هامة، لكنّها غير ملحّة بشكل اقلّ بالمقارنة مع الأولويات الأخرى - وعنى ذلك أنّ المجتمعات الاشتراكية القائمة كانت حالها حال المجتمعات الرأسمالية وغياب الديمقراطية وغياب العدالة الاجتماعية. وفي المجتمعات الاشتراكية أيضاً، فإنّ استبعاد جماهير العمال عن إدارة أماكن عملهم قد ولد لديهم شعورا من الازدراء والاحتقار. وكانت هناك عدم رغبة في تحمّل المسؤولية في عملية التطور الاجتماعي بشكل أوسع والاهتمام بالنمو الاقتصادي بشكل عام، ولا حتى في الظروف المباشرة المتعلقة بأماكن العمل ومحلات سكن العمال وعائلاتهم. إنّ استبعاد جماهير العمال عن عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في أماكن عملهم بدا وكأنّه قد قاد العديد من العمال ليرفضوا أو يعطوا أنفسهم مبررا لعدم المشاركة في عملية اتخاذ القرارات حتى بصدد محلات سكناهم.

في الرأسمالية الخاصة، تحوّل تنظيم ممارسة الديمقراطية السياسية إلى قضية شكلية فارغة المحتوى. وفي نفس الوقت، فإنّ تنظيم الإنتاج قد وضع العراقيل أمام المجتمعات الاشتراكية في ابسط محاولاتها لتحقيق العدالة والديمقراطية لجماهير المواطنين. وفي النهاية، عندما حلت الأزمات الكبرى بتلك المجتمعات في الثمانينات ولم تستطع الأجهزة الحكومية أن تحتوي أو تقدر حاجات أولئك المواطنين، فأنّ تلك الجماهير لم تتصور بديلا سوى الرجوع إلى الرأسمالية الخاصة. الطريقة الشائعة في تحديد الاشتراكية القائمة فعلا وتفريقها عن غيرها - فيما يتعلق بالملكية الخاصة مقابل الملكية العامة والأسواق مقابل التخطيط المركزي - قضية يشترك فيها انصار الاشتراكية وخصومها. حين تضرب الأزمات الحادة رأسمالية الدولة، فإنّ البديل الوحيد الذي في متناول أيّ أحد هو شكل آخر من أشكال

رأسمالية الدولة ورفض «الاشتراكية».

حاول البعض من الجناح اليساري الاشتراكي والشيوعي أن يتحدّى اطار التذبذب بين الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة التي يسمّونها اشتراكية – وبدلا من ذلك أيّدوا تحولا من الاشتراكية القائمة حاليا إلى اشتراكية ديمقراطية حقيقية، حيث تتعاون فيها الملكية الاجتماعية مع التخطيط التعاوني ضمن تركيبات ديمقراطية سياسية وممارسات مثل تحرير الحريات المدنية من كافة القيود المفروضة والسماح بتعدد الأحزاب السياسية، وغيرها. وللمرة الثانية، نقول إنّ التركيز كان في إضافة الديمقراطية السياسية للنظام الاشتراكي القائم على الملكية الحكومية والتخطيط المركزي. لم يعر الاشتراكيون أيّ انتباه لذلك (ولم يقدموا سوى بعض المقترحات القليلة) عن كيفية إرساء وتثبيت سياسة ديمقراطية اشتراكية قائمة على ديمقراطية اقتصادية تختلف عن تلك التي سادت في الاقتصادات الاشتراكية القائمة.

أمّا أنا فلي وجهة نظر مختلفة. هناك ارتباط أساسي بين إعادة التنظيم الراديكالي للإنتاج والديمقراطية الحقيقية. إنّ تحقيق هذه الديمقراطية يتطلب تحولا من الرأسمالية إلى نظام يقوده العمال بأنفسهم، والذي سآتي عليه في الفصول القادمة من هذا الكتاب. حين يتمّ إرساء الديمقراطية الحقيقية في ميادين العمل، وحين تُرسى الديمقراطية الاقتصادية، يكون بالإمكان فقط أن نتوقع أو أن نبني السياسات الديمقراطية. يعرض الباب الثالث من هذا الكتاب بالضبط، إعادة تنظيم عملية الإنتاج المطلوبة، وهي الديمقراطية في ميادين العمل.

إنّ اقتراحي لممارسة الديمقراطية في ميادين العمل هو أيضا علاج لعجز الاشتراكيات القائمة فعلا. إنّ كلّ أشكال رأسمالية الدولة

في القرن العشرين قد اكتشفت أنّ إصلاحاتها التقدمية، مثل الرعاية الصحية العامة والتعليم العام ودعم أسعار المواد الغذائية وتوفير السكن والاهتمام بوسائل النقل وتأمين فرص العمل وغيرها، لم تكن دائمية ولم تكن جزء من حركة التغيير التاريخية من الرأسمالية إلى الشيوعية. كما أنّ القاعدة الاقتصادية والسياسية للمساندة الشعبية الكبيرة لتلك الإصلاحات لم تكن قوية بشكل كاف جعل من المستحيل إعادة دورتها نحو الخلف. أحد الأسباب لهذه القوة غير الكافية هو الانقسامات الاجتماعية التي يطلقها ويحافظ على ديمومتها غياب الممارسات الديمقراطية في أماكن العمل في المؤسسات الرأسمالية. وهي تخلق مشادات وصراعات بين المنتجين وأولئك الذين يستولون على فائض الإنتاج، وهم ينتمون إلى فئة اجتماعية مختلفة. وحين تضرب الأزمات أنظمة رأسمالية الدولة، فإنّ تلك المشادات والصراعات تؤدي إلى مزيد من عدم التوازن وعدم كفاءة تدخلات الحكومة، وهو ما يؤجج الانقسامات الاجتماعية ويشجع الفكرة بأنّ الرأسمالية الخاصة توفر أفضل حلّ لمشاكل الاشتراكية (رأسمالية الدولة).

لقد وفّر القرن العشرين حكما ثابتا في موضع النقاش القديم بين الإصلاح أو الثورة. رأى العديد من المشاركين بهذا النقاش أنّ الأمور التي أشرنا إليها في أعلاه استراتيجيات بديلة للتقدم الاجتماعي (رغم أنّ العديد مثل روزا لوكسمبرغ وقبلها ماركس وأنجلز قالوا إنّها استراتيجيات متداخلة وليست بديلة). ففي حقبة الثلاثينات مثلا، اعتقد الإصلاحيون بأنّ أفضل ردّ ممكن على الكساد العظيم هو طرح إصلاحات العهد الجديد التي نفذها الرئيس روزفلت. وبالمقابل، فإنّ الثوريين كانوا مصرّين على عدد من التحولات في هيكلية الاقتصاد المختلفة التي تذهب إلى ابعد ممّا حققته الرأسمالية الخاصة التي

فرض عليها روزفلت ضرائب عالية وإصلاحات واسعة. وحدث نفس الشيء قبلها في روسيا اثر ثورة 1917 التي أقرّت عددا من الإصلاحات وتحولت المؤسسات إلى رأسمالية الدولة، ولكنّ الثوريين أرادوا تحويل المجتمع بشكل عميق، لكنّهم هُزموا في النهاية. بعبارة أخرى، إنّ الإصلاحيين تغلبوا على الثوريين في كلّ مكان تقريبا.

ولكن بعد نصف قرن تقريبا منذ تحقيق تلك الإصلاحات - بعد بذل المزيد من النضال الاجتماعي - فقد ثبت عدم جدواها في الولايات المتحدة وأنّها ضعيفة وفي النهاية تمّ الرجوع عنها والتنكر لها في عهد الرئيس ريغن. فتأمين كافة أنواع الإصلاحات التي أنجزت في القرن العشرين والتي حظيت بمساندة أنصار الرأسمالية الخاصة الخاضعة للتعليمات وأنصار الاشتراكية والشيوعيين، فإنّ الأمر تطلب حقيقة المزيد، أي الذهاب إلى ابعد من الإصلاحات في كلّ مكان. إنّ تأمين الإصلاحات الجذرية تطلب تغييرات ثورية.

يحتاج الإصلاحيون والثوريون ألّا يكونوا على جانبين متضادين من

الصفوف. في الحقيقة أنّ ممارسة الديمقراطية هي احدى مداخلات هذا الكتاب. ونعني بها ممارسة ثابتة في أماكن العمل - إعادة تنظيم الإنتاج بحيث يذهب إلى ابعد من «الإصلاح»- أي طرح برنامج للتغيير الثوري الذي يمكنه إنجاز الإصلاح الذي يثبت ولا يُعاد إلى الوراء.

5.5 المغزى الأخلاقي الختامي

في الختام، بودّي أن اطرح فكرة أخلاقية يمكن أن تلخص المناقشة بكاملها في هذا الفصل. إنّ إشتراكيي أيامنا هذه يشبهون إلى حدّ ما الناشطين المعارضين لنظام العبودية في منتصف القرن التاسع عشر. لقد انشق هؤلاء إلى مجموعتين. المجموعة الأولى ارعبها نظام العبودية واختارت أن تطالب بتحسين أوضاع العبيد، بما في ذلك

تغذيتهم وملبسهم ومسكنهم ومعاملتهم ومعاملة عوائلهم، والى غيرها من الأمور. أمّا المجموعة الثانية المعادية لنظام العبودية فقد اتفقت مع مطالب المجموعة الأولى في أهدافها ومطالبها، لكنّها كانت شديدة الغضب من المجموعة الأولى لمحدودية فكرها السياسي. لقد اصرّ هؤلاء على أنّ مشكلتهم مع العبودية هي العبودية ذاتها، وليس ظروف حياة العبيد. وحتى لو تمّ تحقيق إصلاح حياة هؤلاء فإنّهم سيبقون عبيدا، وأنّ تلك الإصلاحات ستتغير وتعود الأمور إلى ما كانت عليه. إنّ هذه الجماعة الأكثر تطرفا، هي ما سُمّيت «معارضو الاسترقاق» abolitionists، الذين اصرّوا على وجوب القضاء على العبودية من اجل حرية البشرية وتحررها من الرّق.

انقسم معارضو الرأسمالية من الاشتراكيين والشيوعيين بنفس الطريقة إلى مجموعتين. فالإصلاحيون عملوا على زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل وإقرار قوانين لحماية الطبقة العاملة، والالتزام بالعمليات التنظيمية. يتفق الثوريون مع كلّ هذه القضايا، لكنّهم يعتقدون أنّها أمور محدودة. وكما أوضحت في أعلاه أنّه حتى لو تمّ إحداث التحسينات المطلوبة (كما حدث في ثلاثينات القرن الماضي) فإنّها لم تكن مضمونة وحصل التراجع عن العديد منها، لأنّه لم يحدث شيء يخصّ تغيير العلاقة بين العمال ومسألة خضوعهم لقرارات الرأسماليين. إنّ التنظيم الرأسمالي لوسائل الإنتاج يجب أن يُلغى. يجب أن يكون العمال هم سادة أنفسهم، وهم من يستولي على الفائض ويوزعه، ويجب أن يؤسسوا نظاما يضمن لهم قرارا تعاونيا في عملية إنتاج المؤسسات وألّا يقتصر دورهم على تسلم الأجور والرواتب الأسبوعية.

لقد أصبح العبيد سادة قدرهم ونقلوا المجتمع من الظروف غير

الإنسانية وغير العادلة التي تفتقر إلى الكرامة. ونفس الأمر ينطبق على من يستلمون الأجور لكي يصبحوا هم أيضاً سادة قدرهم وينقلوا المجتمع من وضعه اللاإنساني غير العادل الذي يفتقر إلى الكرامة، والذي تتشبث به الرأسمالية بكلّ أشكالها المتعددة.

الباب الثالث

العلاج المتمثل بقيادة العمال الذاتية

لمؤسسات (وسديز) WSDEs

يقف العالم اليوم عند مفترق الطرق. فهو يصارع الموجة الثانية من الكساد العظيم للرأسمالية الخاصة خلال خمسة وسبعين عاما. الكساد الأخير أكبر من الأول، ولذلك يزداد نقد الرأسمالية وعدد معارضيها في كلّ مكان. الاعتراض، الذي يمثله الخصوم التقليديون لرأسمالية الدولة التي يعتبرها العديدون اشتراكية، كان يجب أن ينتهي بانهيار الاتحاد السوفياتي واشتراكيات أوروبا الشرقية. غير أنّه ما زالت الاعتراضات الآن تتحدى ما تبقى من رأسمالية الدولة، التي تسمَى وتدعو نفسها اشتراكية. الحقيقة هي إنّ مشاعر عدم الرضا اتجاه النظامين الاقتصاديين في العالم - الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة - هي ما يدفع للبحث عن بديل حقيقي لكلي هذين النظامين.

استهدفت المناقشات العقيمة والبرامج غير الفعالة إنقاذ الرأسمالية الخاصة وتنظيمها ووقف حركة النقد المضادة لها. لماذا يجب أن نركز على التعليمات وتدخلات الحكومة الاقتصادية الأخرى، في الوقت الذي اظهر فيه تاريخ الثلاثينات أنّ تلك الإجراءات كانت سطحية وقابلة للعودة للوراء؟ وفي نفس الوقت، لماذا نساعد التحول نحو رأسمالية الدولة (حتى وإن كانت تُسمى «اشتراكية»)؟ لقد حلت المحاولات السابقة بعض مشاكل الرأسمالية الأساسية، وضيّقت على الديمقراطية السياسية بقدر مضايقة الرأسمالية الخاصة لتلك الديمقراطية، أو حتى يتجاوزها أحيانا، ودلل على أنّها قابلة أن تقع

ضحية للأزمات الشديدة.

وفي الوقت نفسه فإنّ انهيار الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية، باعتبارها أنظمة اشتراكية قائمة وتحولها جزئيا إلى الرأسمالية الخاصة في أمكنة أخرى (مثل الصين) قد ترك إرثا عميقا. إنّ الانجذاب نحو الاشتراكية واستمراريتها وإمكانية تحقيقها قد قابلت بعض التحدي. فأعداد كبيرة من الناس في ما يُسمى البلدان الاشتراكية سابقا، والتي عادت إلى الرأسمالية لا يظهرون ميلا للتحول ثانية نحوها، حتى وإن كانت تجربتهم مع الرأسمالية الخاصة مشوبة بالأزمات الحادة والإخفاقات وغياب العدالة في كلّ شيء.

وما دام منتقدو الرأسمالية الخاصة غير قادرين على طرح بديل لا يتجاوز إخضاع الرأسمالية الخاصة إلى مزيد من التعليمات أو رأسمالية الدولة (الاشتراكية التقليدية)، فإنّهم لن يستطيعوا أن يُلهموا أو يوجدوا أية حركة اجتماعية تقطع حلقة الدوران المفرغة في التحول من الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية الدولة، وبالعكس. وما دام منتقدو الاشتراكية غير قادرين على منح بدائل، باستثناء الدوران في الحلقة المذكورة مع توفير «بعض الديمقراطية»، فإنّ هؤلاء لن يكونوا أيضاً قادرين على تنظيم حركة اجتماعية تغيّر الواقع المزري. استجاب ردّ فعل الطبقة العاملة إلى دعوة الطرفين بشكل صريح، وقال «لا، شكرا لقد كنّا هناك وجرّبنا تلك الأفكار، وأوصلتنا إلى طريق مسدود.»

إنّ منتقدي الرأسمالية الجدّيين يحتاجون أن يطرحوا هدفا كنظام اقتصادي جديد يختلف ويذهب إلى أبعد ممّا قدمته الرأسمالية الخاصة أو رأسمالية الدولة، إذا كانوا يريدون أن يبنوا حركة اجتماعية نضجت الظروف لظهورها. إنّ الذهاب إلى ابعد ممّا يعرضه النظامان المتهالكان، يتطلب الفهم الواضح للحدود التي يجب التحرك ضمنها،

وأنّ يرسخَوا ذلك في تنظيم عملية الإنتاج. الحقيقة هي أنّ الأمر يتطلب تنظيما جديدا لمؤسسات الإنتاج بحيث يتولى العمال ذاتهم مهمة قيادة المؤسسات الإنتاجية. سأطرح في الفصول التالية ماذا ستكون عليه تلك المؤسسات وكيف تعمل.

الفصل السادس: ماذا تعني قيادة العمال الذاتية Self-Directed للمؤسسات

لكي أحدّد بالضبط معنى المؤسسات ذات القيادة العمالية المباشرة وسديز (WSDEs). سأبدأ مقارنته بالمؤسسات الاحتكارية الحديثة للرأسمالية الخاصة. ففي مثل هذه الاحتكارات تقرر انتخابات أصحاب أسهم الاستثمار أعضاء مجلس الإدارة (عادة ما يكون عددهم 9-20 فردا). وهؤلاء ليسوا عمالا ولا يتواجدون إطلاقا في أماكن العمل. يكون بعض أعضاء مجلس الإدارة أحيانا هم الإداريون الذين يشغلون المناصب العليا. يقرر أعضاء مجلس الإدارة الاستيلاء على الفائض وتوزيعه. وهو بشكل عام صافي الأرباح الناجم عن تكاليف الإنتاج المباشرة، الذي يتم داخل المؤسسة الاحتكارية. كما يقرر مجلس الإدارة هذا ماذا يتمّ إنتاجه وكيف يكون ذلك، وأيّة تكنولوجيا يجب استخدامها وأين مكان عمل ذلك الإنتاج ووسائل نقله وتوزيعه على الأسواق. وأخيراً يختار مجلس الإدارة الموظفين الذين يعينون العمال في كلّ مؤسسة.

وغالبا وربّما دائما، في داخل الاحتكارات الكبرى، يمتلك عدد قليل من المستثمرين الكبار أسهم تلك المؤسسة. ولذلك فإنّ هؤلاء بمجموعهم يمتلكون صوت القوة للمستثمرين الرئيسيين. يقوم هؤلاء باختيار أعضاء مجلس إدارة الشركات الاحتكارية. إذا كان المستثمرون الرئيسيون غير مقتنعين بقرارات مجلس الإدارة في الشركة، فإنّهم يقومون بتغيير عضويته حسب مشيئتهم.

وبالمقابل فإنّ المؤسسات التي يديرها العمال ذاتهم، فإنّه لا توجد جهة أو فئة لا تشارك في عملية الإنتاج ضمن إدارة مجلس أيّة مؤسسة

من هذا النوع. وحتى لو كان هناك مستثمرون فيها، فإنّه لا يجب أن يكون لهم أيّ نفوذ في اختيار أعضاء مجلس الإدارة. وبدلا من ذلك، فإنّ كافة العمال الذين ينتجون الفائض داخل المؤسسة يجب أن يعملوا بشكل تعاوني في الاستيلاء على ذلك الفائض وتوزيعه. وهم وحدهم الذين يشغلون عضوية مجالس الإدارة.

وهذا هو ما أعنيه بالقيادة الذاتية. وكما سأشرح فيما بعد بالتفصيل، يقرر العمال بشكل تعاوني ماذا تنتج المؤسسة ونوع التكنولوجيا المستخدمة فيها ومواقع الإنتاج وغيره من الأمور المتعلقة بذلك. وهم يقومون بذلك بأسلوب تعاوني ديمقراطي في كافة مراحل عملية الإنتاج، وبالتعاون مع المجتمعات المحلية والمناطقية والبلد بكامله وعلى كافة المستويات.

في مؤسسات رأسمالية الدولة، يكون أعضاء مجلس الإدارة في العادة مجموعة من الموظفين الحكوميين. وهم الذين يستولون على الفائض في كافة المؤسسات الصناعية التي يديرونها. فمجلس الوزراء السوفياتي مثلا، كان يعمل وكأنّه لجنة مركزية رأسمالية من أعضاء مجلس الإدارة، يشبه إلى حدّ كبير مجالس الإدارة في مؤسسات الرأسمالية الاحتكارية. وبعبارة أخرى، يكون مجلس الوزراء بمثابة المستثمر الوحيد الذي يمثل ملكية النشاطات الصناعية الاشتراكية والمردود المالي الذي يحصل عليه.

وبالطبع، فإنّه بدلا من اشتراكية الدولة المركزية، يمكن أن تكون اشتراكية دولة غير مركزية. وفي حالة كهذه فإنّ الاستيلاء على الفائض وتوزيعه يكون من مسؤولية موظفي دولة من الدرجة الثانية (ليسوا على مستوى وزراء) ويكون هؤلاء مسؤولين عن إدارة الوحدات الإنتاجية. لقد حاولت كلّ من الرأسمالية الخاصة ورأسمالية

الدولة نماذج لسيطرة غير مباشرة وأقلّ مركزية في عملية الاستيلاء على الفائض وتوزيعه.

الفرق الواضح بين كلي نظامي الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة من جهة والنظام البديل القائم على إدارة العمال الذاتية المباشرة للمؤسسات من جهة أخرى، هو أنّ الأخير هو الذي يسمح للعمال المنتجين للفائض أن يستولوا عليه بشكل تعاوني ويوزعونه. وعلى أيّة حال، وقبل الخوض في كيفية عمل مؤسسات WSDEs داخليا وكيف تتعامل مع بعضها البعض ومع المستهلكين والمجتمعات المحيطة بها، يجب أن نميّز بين هذه المؤسسات وتلك التي يمتلكها العمال أو يديرونها والتعاونيات بشكل عام.

1.6 المؤسسات التي يمتلكها العمال

حين يمتلك العمال جزئيا أو كليّا المؤسسات التي يعملون فيها، فإنّهم يتبؤون مناصب ومواقع تشبه مواقع أصحاب الأسهم في الرأسمالية الخاصة. في اغلب الحالات، يكون لأصحاب الأسهم دوران. أولاً، إنّهم ينتخبون أعضاء مجلس إدارة المؤسسة. وثانيا، يقبضون نصيبهم من الفائض الذي يستولي عليه مجلس الإدارة ويوزعه حسب مشيئته. يتمتع أصحاب الأسهم في العادة بعلاقة غير ظاهرة مع هذا المجلس في الاحتكارات الرأسمالية. فبموجب القانون الأمريكي مثلا، تُعطى لأعضاء مجلس الإدارة السلطة لتقرير نسب الفائض الذي يوزع على أصحاب أسهم الاستثمار حصصهم من الأرباح، ومن حقهم ألّا يعطوا شيئا منه، كما يحدث في اغلب الحالات. بعبارة أخرى، أنّ لأصحاب الأسهم قوة تغيير عضوية مجلس الإدارة بواسطة الانتخابات السنوية. غير أنّ الدور الرأسمالي الكبير -إدارة الإنتاج والاستيلاء على الفائض وتوزيعه - يكون في يد مديري المؤسسات الرأسمالية، وليس

في يد أصحاب الأسهم.

تأسس ما يُسمّى خطط ملكية أسهم الموظفين (ESPPs) في عدد من المؤسسات ضمن الرأسمالية الأمريكية. وهذه تقابل برامج تملك العمال الموجودة في عدد من البلدان. يتم أحيانا طرح هذه المفاهيم من قبل مستويات العمل المنخفضة. فمثلا، منع العمال في بعض المناسبات المؤسسات من غلق أبوابها فاشتروها وحافظوا على استمرار إنتاجيتها وديمومتها. لقد تمّ ذلك أحيانا بمباركة الرأسمالية الخاصة التي باعت المؤسسات للعمال عندما لا يتوفر رأسمالي آخر لها مستعد لدفع الثمن المطلوب. وفي مناسبات أخرى تتدخل الدولة لتسهيل قيام مؤسسات يمتلكها العمال. وأياً يكن الأمر، عندما تتغير الملكية من الأفراد «خارج» المؤسسة إلى عمال من «داخلها» كليا أو جزئيا، يؤثر هذا التغيير في توجّه المؤسسة.

إذا تملك العمال مؤسسة رأسمالية احتكارية، يصبح لهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، من دون أنفسهم. فهم يقومون بالانتخاب ويتركون توجيه المؤسسة بيد هؤلاء، تماما كما يفعل أصحاب الأسهم بشكل تقليدي. قد يصبح من الممكن قانونياً في الممتلكات التي يمتلكها العمال أن يغيّروا اتجاه المؤسسة، بحيث يمكنهم أن يصبحوا ليس مالكين فقط، بل مدراء مجلس الإدارة بشكل تعاوني. وأياً يكن الأمر، فإنّ هذا نادرا ما يحدث. وعليه فإنّه من ناحية المفهوم، تختلف المؤسسات التي يمتلكها العمال واقعيا عن المؤسسات التي يقودها العمال ذاتيا وسديز (WADEs).

2.6 المؤسسات التي يديرها العمال

كما أنّ اختلاف هذه المؤسسات واضح بينها وبين تلك التي يقودها العمال ذاتيا. إنّ للإدارة دور يختلف عن إدارة مؤسسات الرأسمالية

الخاصة أو رأسمالية الدولة. من الشائع أن يقوم مجلس إدارة الشركة الاحتكارية في البحث عن واختيار المدراء وتوظيفهم ومنحهم المكافئات. وتبدأ من هناك سلسلة المسؤولية ومستوياتها. مثلا، يقدم عضو مجلس الإدارة تقريره وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة بكامله عن تنفيذ المدراء وخططهم لتعليمات المجلس الأساسية. ينحصر واجب المدير في مراقبة ومتابعة وقيادة إنتاج السلع داخل المؤسسة الرأسمالية وكذلك الإجراءات والمهام الأخرى التي لا تدخل مباشرة في عملية الإنتاج، والتي تلعب دورها في تحقيق الأرباح والنمو للمؤسسة. تشمل هذه شراء المواد الأولية وتوفيرها وبيع السلع المُنتَجة والاستشارة القانونية والإعلان والمشاركة في نشاطات جماعات التأثير على الرأي العام، وغيرها. في المؤسسات التي يديرها العمال، يكون العمال هم الذين يقومون بوظائف الإداريين، ولكنهم لا يحتلون موقع الرأسمالي أو يحركون الاقتصاد إلى ابعد من الرأسمالية. أمّا العمال الذين يديرون المؤسسة (بما فيها السيطرة وإدارة كلّ أشكال ومراحل العملية الإنتاجية)، فهم يستمرون في أداء أدوارهم في تنفيذ قرارات المؤسسة الأساسية، التي يقررها المدراء التنفيذيون المتواجدون في مكان آخر. يحاول الرأسماليون أحياناً إعطاء المهام أو حثّ الإدارة للاستعانة بالعمال. وهذا يساعد في تخفيض نفقات الإدارة مقارنة بنفقات الإدارة المهنية. كما أنّ خطوة كهذه تجعل الإدارة أكثر فاعلية، لأنّ العمال يفضلون الإدارة الذاتية على إدارة تأتي من خارج صفوفهم. وباختصار، فإنّه في ظل المؤسسات التي يديرها العمال، يعطيهم الرأسماليون سيطرة أكثر في ميدان العمل على أمل أن يحققوا أرباحا اكثر ونموا متزايدا. من الممكن أنّ العمال الذين يحصلون على خبرة في الإدارة، قد يرغبون في تسخير ذلك لكي يستهدفوا العضوية في مجالس الإدارة، أو لكي يحصلوا عليها فعلا. وهذا يعني بروز

المؤسسة التي يقودها العمال ذاتيا.

نظرا لأنّ الاشتراكية وإدارة العمال مرتبطان تاريخيا مع بعضهما البعض، ويُنظر إليهما أحياناً باعتبارهما شيئا واحدا، فمن الضروري أن نوضح الاختلاف بينهما. فإدارة العمال الذاتية Workers' Self- Management وتوجّه العمال الذاتي Workers' Self- Direction طريقتان مختلفتان لإعادة تنظيم الإنتاج في المؤسسات. ومهما كانت محاسنها، فإنّ WSM كانت في اغلب الأحيان أداة في خدمة رأسمالية الدولة. فمن الناحية التاريخية، كانت تجربة إدارة العمال الذاتية (مثلما حدث في شركة فولفو في السويد) قد انتهت حين توقفت عن خدمة مصالح إدارة الشركة الرأسمالية. وبالمقابل فإنّ المؤسسات التي يقودها العمال ذاتيا تمثل حركة تغيّر المجتمع لما بعد مرحلة الرأسمالية.

3.6 التعاونيات

إنّ مفهوم التعاونيات (co-op) موجود لفترة تاريخية بعيدة في العديد وتمّ استعمالها ليشمل مجالا واسعا من المعاهد والمؤسسات. فالملكية التعاونية وتعاونية الشراء وتعاونيات البيع وتعاونيات العمال تندرج تحت مسمّى تعاونيات. غير أنّ لا أحد منها رغم الإيجابيات له بالضرورة علاقة بما تطرحه، إذا قورنت بالمؤسسات التي يقودها العمال ذاتيا WSDEs. فمثلا، قد تشتري مجموعة من المزارعين قطعة من الأرض بشكل تعاوني، ويقوم كلّ منهم باستخدام عدد من العمال الزراعيين لفلاحة قسم من أرض تلك التعاونية ويديرها كأنّها مؤسسة رأسمالية. وفي هذه الحال، فإنّ لفظة «تعاونية» تشير إلى كيفية تملك تلك القطعة من الأرض فقط، وليس تنظيم الإنتاج ولا التركيب الطبقي للمؤسسة الزراعية. والشيء المشابه حين تدخل مجموعة صغيرة من

الرأسماليين في مؤسسة لإنتاج برامج لاستخدامات الكومبيوتر في مشروع تعاوني لشراء برنامج قد طوره شخص أو مؤسسة أخرى، وهم بحاجة اليه وسيشتركون في استخدامه. وهذا يعني أنّ مؤسسات رأسمالية تؤسس تعاونية مؤقتة فيما بينها من اجل تحقيق هدف معين. وهذا ليس بالشيء الجديد. فمنذ قرون دأبت مجموعات من المؤسسات الرأسمالية الصغيرة أو المتوسطة الحجم من التي تعمل في نفس الميدان في الدخول بتلاحم فيما بينها على شكل تعاونيات للبيع أو التسويق بهدف تحقيق أرباح عالية أفضل ممّا لو قام كلّ منها بالنشاط منفردا. غير أنّ مثل هذه التعاونيات لا يجمعه جامع باقتراحنا المتعلق بالمؤسسات التي يقودها العمال ذاتيا وسديز.

حتى أنّ التعاونيات العمالية هي الأخرى مختلفة عن اقتراحنا. ففي كلّ المؤسسات الرأسمالية تقريبا، يقوم العمال المأجورون بإداء أعمالهم بشكل تعاوني. وممّا يميز وسديز WSDEs هو أنّها ليست تعاونية للعمال فقط، بل أنّها تعمل وفق حقيقتين. أوّلا، إنّ الاستيلاء على الفائض وتوزيعه يكون بشكل تعاوني من قبل العمال، وثانيا أنّ العمال الذين ينتجون ذلك الفائض بشكل تعاوني هم نفس الأفراد.

الفصل السابع: كيف تعمل مؤسسات وسديز داخليا

بين فترة وأخرى، وحين تنتج مجموعة من العمال داخل وسديز قدرا من الفائض، فإنّهم يجتمعون لكي يوزعوا ذلك الفائض. فالسيطرة عليه وتوزيعه لا تكون إطلاقا بيد أفراد خارج المؤسسة ذاتها. وكما قال ماركس فإنّه لا توجد فئة استغلالية (داخل التركيب الطبقي) لعملية الإنتاج، لأنّه لا يُسمح لفئة خارجية من الأفراد للاستيلاء على الفائض وتوزيعه. وهذه هي طبيعة مؤسسات وسديز التي تميّزها عن طبيعة الروح الاستغلالية في أنظمة الرأسمالية والإقطاعية والعبودية.

يفاخر أنصار الرأسمالية بالقول إنّها تختلف عن الإقطاعية والعبودية. وهم يدعون أنّ الرأسمالية قائمة على مبدأ التعاقد الحرّ بين أفراد يتمتعون بكامل الحرية، وأنّها ترفض الانتقاص من حرية العبيد، الذين يُعتبرون ملكية ورقيقا يعملون في أرض الأسياد. الحقيقة أنّهم مرتبطون بموجب العادات والتقاليد بأولئك الأسياد وينتجون فائضا يستولي عليه الأسياد والإقطاعيون. ومن الواضح أنّ الرأسمالية تشترك مع العبودية والإقطاعية في أحد المبادئ الأساسية الرئيسية. فهي كالنظامين الآخرين تقوم على استغلال جهود الآخرين وسرقتها. وبالمقارنة، فإنّ نظام وسديز يمثل في النهاية التحرر من الاستغلال، أي استغلال الرأسمالية والإقطاعية والعبودية جميعا.

ففي نظام وسديز يكون لكلّ عامل/ة منتج وصف لا يحدد فقط المهام الواجب القيام بها في أي عملية في المؤسسة من اجل إنتاج الفائض، بل يتطلب من كلّ منهم أن يُشارك في عملية اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية واختيار أعضاء مجلس الإدارة من بين صفوفهم.

فكلّ عامل/ة منتج مساو في الحقوق والواجبات لأيّ عضو/ة في مجلس الإدارة.

وعليه فإنّ العمال المنتجين بشكل تعاوني ينفذون التوزيع الاجتماعي للفائض الذي ينتجونه ويستولون عليه. وهم يخصصون جزء من هذا الفائض لدفع الضرائب لمختلف المستويات الحكومية التي تنجز وتحقق لهم شروطا معينة لها علاقة وثيقة بعملهم ووجودهم. كما يُخصص جزء من الفائض لدفع وتأمين ميزانية للعمليات الإدارية التي تغطي تكاليف الإداريين والموظفين وحراس الأمن والمحامين، وغيرهم ممّن يؤدون

مهاما لا تتصل مباشرة بعملية إنتاج الفائض، لكنّها أساسية بطرق أخرى لبقاء المؤسسة وديمومة نشاطها16. كما يخصص مجلس الإدارة جزء من الفائض لتوسيع عملية الإنتاج (الاستثمار والنمو) ويدفع أرباحا لمالكي المؤسسة، الذين عليهم أن يضمنوا مساعدة موظفي الدولة وغيرهم.

وبغية التوصّل إلى قرارات بشأن توزيع الفائض، يتعيّن على مجلس الإدارة أن يُقنع ويأخذ بنظر الاعتبار عدة اعتبارات ويتوصل إلى مستوى من التفهم مع جهات عدة. من ذلك مقدار من الفائض الذي يجب دفعه كضريبة دخل للولاية، والذي يتأثر بممثلي الولاية من المسؤولين والمواقف الشعبية اتجاه الحكومة المركزية والمحلية، وغير ذلك. إنّ العديد من الجمعيات الاجتماعية لها تأثير أو حتى قوة على توزيع أجزاء من الفائض، إلى جانب قوة أعضاء المجلس أنفسهم. ولكن في النهاية، فإنّ مجلس الإدارة وحده هو القادر على اتخاذ القرارات بشأن توزيع ذلك الفائض.

يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لتوزيع الفائض هو تأمين استمرارية المؤسسة التي يقودها العمال ذاتيا. فهذه المؤسسات فرادى أو كجماعات تعرف الحاجة إلى كافة أنواع الدعم الاجتماعي، إذا كانت تريد لنفسها الاستمرار في مهامها. فمثلا، أعضاء التعاونيات المنتجون للفائض، ولكي يستمروا في قيادتهم مؤسساتهم بشكل فعال، فإنّ العمال بحاجة لأن يخصّصوا جزء من الفائض لتثقيفهم وتدريبهم، كما يحتاجون تربية أطفالهم وتثقيفهم من بعدهم. قد يوكلون تلك المهمة إلى المدارس العامة، التي تعتمد كليّا في تمويلها على الضرائب المفروضة على الفائض. وعليه يجب أن تركز مناهج تلك المدارس على الوسائل والسبل التي تغذي مفاهيم التعاون واتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي لأيّ نشاط اقتصادي يخصّ سعادة المجتمع وأمنه. ولذا فإنّ التعليم العام يجب أن يكون مختلفا في النظام الذي يقوم على وسديز بدلا من نظام الرأسمالية.

لنأخذ مثلا آخر. من المحتمل أن يرى مجلس إدارة وسديز الحاجة لتأمين بعض الإجراءات الإدارية وتشديدها. قد ترى مثلا، كما في المؤسسات الرأسمالية، ضرورة تعيين إداريين مهنيين. ومن جهة أخرى، قد تفضل بدلا من ذلك أن يشغل العمال المنتجون وبشكل دوري تلك المناصب. قد يرى مجلس الإدارة أنّ هذه الطريقة أفضل من احتفاظ من يشغل تلك المناصب بها لفترة طويلة. وهو أمر ربّما يقود للعودة للرأسمالية. وبطبيعة الحال، فإنّ العمال الذين يُنقلون من مراكزهم الإنتاجية إلى القيام بنشاطات إدارية، يجب أن يحصلوا على نصيب من الفائض كإداريين. إنّ المدى الذي يتناوب فيه الأفراد بشكل دوري من العمل إلى الإدارة ثم إلى العمل ثانية، هو ما يميز هذا النظام عن النظام الرأسمالي.

وآخر مثال هو أنّه لو تصوّرنا نظاما اقتصاديا مبنيّا على وسديز ويخشى أن ينزلق ثانية نحو الرأسمالية. لكي يتحاشى مثل هذا المصير، يتعين على هذا النظام ألّا يقع فريسة لحلقة الأزمات التي تصيب النظام الرأسمالي مثل زيادة الإنتاج الفائضة عن حاجات السوق أو قلته للإيفاء بها، والبطالة الناجمة عن استعمال مكائن التشغيل الذاتي، وغيرها. سيكون بالإمكان التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تخلقها الرأسمالية حين تكتشف أنّ بإمكانها استخدام طرق جديدة لزيادة الإنتاج واختزال عدد العمال، أو أنّها تواجه قلة إقبال المستهلكين عل إنتاجها من السلع، أو أنّها وجدت نفسها وقد بالغت في تقدير الحاجة إلى منتجاتها في الأسواق. من احدى الطرق النافعة تخصيص صندوق أو وكالة للإعانة (وقت توزيع الفوائض من قبل مجلس إدارة وسديز) بالاشتراك مع الحكومة لإدارته. حين تضطر احدى المؤسسات إلى تقليص عدد عمالها، فإنّ هؤلاء سيكونون قادرين على تلقي المعونة من ذلك الصندوق. وسيكون بإمكان تلك الوكالة أن تحصي وتقابل أولئك العمال لمعرفة الراغبين منهم للقيام بأعمال أخرى. يتطلب الأمر من الوكالة المذكورة أن تهيئ لهم التدريب اللازم وتتولى نقلهم إلى أماكن عملهم الجديدة. وفي مجال الخدمات التي تؤثر على مسار التغيرات التي تحدث في المجتمع، خاصة تلك التي يقلّ فيها الطلب على العمال، تتولى الوكالة نقلهم للمؤسسات التي تتوسع وتكون بحاجة إلى مزيد من اليد العاملة. ويمكن بهاتين الطريقتين التغلب على مشكلة البطالة، دون الحاجة إلى طرح دوافع لاستعمال التكنولوجيا لتقليص عدد العمال، وفي نفس الوقت سيتم عدم تجاهل طلبات المواطنين لنوع معين من الخدمات أو السلع. فالنظام القائم على وسديز يضمن الحصول على موقعه ويتمتع بالدعم الذي توفره هذه الحلول للتغيّرات التي تحدث نتيجة استخدام

التكنولوجيا الحديثة وتغيير نماذج الطلب التي عادة ما تكون وراء دورة الأزمات الاقتصادية السيئة في النظم الرأسمالي.

يواجه المخترعون والمبدعون تحت نظام قيادة العمال الذاتية للمؤسسات، مثلهم مثل زملائهم في النظام الرأسمالي، مشاكل تتطلب الحلول قدر تعلق الأمر بالحوافز للإتيان بسلع أو خدمات جديدة. يجب توفير الأموال لهذه الحوافز (من قبل الوكالة العامة التي تحصل على نصيب من الفائض الذي تحققه وسديز) أو المصادر الخاصة التي قد تشمل الأفراد أو من قبل دوائر المؤسسة الأخرى، حين لا تتوفر مثل هذه الموارد. كما يجب جمع العمال الذين يتركون أعمالهم لأيّ سبب من الأسباب لكي يبدأوا مؤسسة وسديز جديدة. يجب تثبيت الحوافز مثل منح بعض الإعفاءات الضريبية والسماح للعمال والمديرين بالحصول على دخل عال بشكل مؤقت في مؤسسات وسديز الناجحة، كما يجب الاعتراف بجهودهم على المستوى الاجتماعي ومنحهم المكافئات، وغير ذلك. ومن الملفت للنظر أنّه في هذا النظام لا توجد حاجة لتسجيل براءة الاختراع patent (لن توضع قيود على استعمال الناس للاختراعات الجديدة) لأنّه بالإمكان توفير بدائل لحوافز الاختراع والتطوير بنفس الطريقة التي تتمّ فيها توفير المصادر البديلة للتمويل الذي يحتاجونه.

إنّ وضع حدّ لممارسات الاستغلال الجشعة للمنتوجات المطروحة، مسألة أساسية في نظام وسديز لتحقيق التغير الاجتماعي. لن تحدث مثل هذه التغيّرات بمعزل عن التغيرات الأساسية الأخرى الجارية في المجتمع. قد تكون تلك التغيّرات الاجتماعية شروطا مسبقة لقيام مؤسسات وسديز، أو أنّها تغيّرات مؤسسة قيادة العمال الذاتية تشجعها أو تدعمها لتعيد الإنتاج أو تؤمّن توسيع نشاطاتها. وعليه يكون

من الخطأ التفكير بظهور مؤسسات وسديز وكأن كلّ شيء آخر في المجتمعات التي تحكّمت بها الرأسمالية، يبقى على حاله.

إنّ كلًا من معالم أنظمة الاقتصاد الرأسمالية الطويلة الأمد وظروف الأزمة التي حدثت عام 2003 قد فتحت إمكانيات جديدة للتحرك نحو أنظمة وسديز لتكون البديل الرئيسي للنظام الاقتصادي القائم. وإذا ظهرت هذه المؤسسات وأصبح لها موقع داخل الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الحديثة، فإنّها تحتاج أن تغيّر العديد من الظروف الاجتماعية لكي تكون قادرة على البقاء والتوسع والفوز بدعم الجماهير. إنّ إعادة تخطيط المناهج الدراسية في المدارس وإشغال العمال للمناصب الإدارية بشكل دوري، وإعادة تنظيم المصادر والحوافز للاختراعات وخلق برامج إبداعية وتحاشي البطالة، تمثل جميعا نماذج التغيّرات التي تأتي بها أنظمة وسديز. في الحقيقة أنّ الخطوات الثابتة نحو هذه الأهداف قد تمّ تحقيقها فعلا خلال السنوات الخمسين الماضية من قبل تعاونية مونراغون في إسبانيا، التي تضم الآن حوالي 85 ألف عضوا يتوزّعون على مؤسسات تعاونية قائمة.

1.7 صنفا العمال في داخل مؤسسة وسديز

نتحول الآن نحو موضوع شائك بشكل خاص يتعلق بتحليل النظام الاقتصادي الذي تقوم عليه مؤسسة وسديز. وهو موضوع يهمّ كافة مستخدمي المؤسسة وتقسيمهم إلى صنفين لهما علاقة بإنتاج الفائض والاستيلاء عليه وتوزيعه. تشكل الفئة الأولى المجموعة التي تنتج الفائض والتي يتألف منها مجلس إدارة المؤسسة. إنّهم العمال المساهمون فعلا وبشكل مباشر في عملية الإنتاج، بما فيها برامج تشغيل الكومبيوتر والقمصان وحافلات النقل والمكائن بأنواعها

المختلفة... الخ. كما أنّ المؤسسة تستخدم صنفا آخر من العاملين الذي يؤمّنون الخدمات الإضافية التي تتيح لمنتجي الفائض أن يؤدّوا مهامهم المرسومة. سأطلق على هؤلاء اسم «المساندون».

تضمّ هذه الفئة من يقومون بأعمال السكرتارية والكتبة والعاملين والعاملات في مكاتب الاستقبال وأعضاء جهاز الأمن والحراسة والتنظيف، وآخرين غيرهم كثار ممّن يؤدّون الخدمات التي تساعد فئة العمال المنتجين على أداء مهامهم. تشمل هذه الفئة الإداريين والمحامين ومهندسي البناء والمستشارين الذين يقدمون الخدمات، كلّا في مجال تخصصه.

إنّ دور المساندين لا يقلّ أهمية عن دور المنتجين، الّا أنّهم يختلفون عنهم لعلاقتهم غير المباشرة في تحقيق الفائض. وبدلا من ذلك فهم يهيأون الظروف المواتية للعمال المنتجين للقيام بواجبهم. تعتمد فئة المساندين في الحصول على رواتبها أجورها على الفائض الذي تحققه الفئة الأولى بشكل فعّال. لا بُدّ من التأكيد على أنّ فئة العمال المُنتجين تبقى هي الجهة التي تنتج الفائض وتستولي عليه وتوزعه.

لكي تستمر مؤسسة وسديز في أداء مهامها، يجب أن تستمر الفئتان في التعامل والتعاون مع بعضهما البعض. كما يتوجب على منتسبي هاتين الفئتين أن يجيبوا عن السؤالين التاليين، (1) ما هو حجم الفائض الذي يجب إنتاجه والسيطرة عليه وجعله جاهزا للتقسيم؟ (2) ما هي نسبة الفائض التي يجب تخصيصها من أجل تأمين ظروف إنتاج الفائض كجزء من نصيب فئة الإسناد؟ قد تظهر بعض التناقضات في إيجاد الحلول وكذلك الاتفاق والاختلافات بين أعضاء كلّ فئة منهما، وبينهما.

إنّ نهاية الاستغلال، باعتبارها نقطة محددة وهدفا مهما لمؤسسة

وسديز، تتطلب من منتجي الفائض أن يأخذوا موقفا متماثلا مع موقف الذين يستولون عليه ويوزعونه. وعلى أيّة حال، وهذا أمر حيوي لا يعني استبعاد أطراف المساندة من المشاركة الديمقراطية، مع فئة منتجي الفائض في تقرير حجم الفائض وقضية توزيعه. إنّ القوة في تقدير حجم الفائض وتوزيعه بشكل ديمقراطي على كافة العاملين في مؤسسة وسديز، تتطلب أنّ تكون العملية الفعلية في السيطرة على الفائض وتوزيعه على يد لجنة منبثقة من العمال المنتجين.

وباختصار، فإنّ الفئتين المذكورتين من العمال يعتمدان على بعضهما البعض، فكلاهما ضروري لبقاء وسديز وديمومتها. تلعب الفئتان دورا أساسيا في نشاطات العمل والدخل الذي يتأتى منها. يحتاج الطرفان أن يتكيّفا بشكل دائم في علاقتهما ديمقراطيا، وهذا ما يشكل الحياة الداخلية لمؤسسة وسديز ويميّزها عمّا يجري داخل المؤسسات الرأسمالية.

2.7 التعامل مع التغيّرات التكنولوجية

تختلف الطريقة التي تتعامل بها وسديز مع التغيرات التكنولوجية بشكل كبير مقارنة بالمؤسسات الرأسمالية إزاء تلك التغيّرات. لنفترض ظهور اختراع تكنولوجي جديد بكلفة معقولة، ويسمح للمؤسسة أن تزيد من إنتاجها بصورة ملحوظة ولكن باختزال الحاجة لليد العاملة. في المؤسسات الرأسمالية الخاصة، فإنّ تقدما تكنولوجيا كهذا يتمّ اقرار استعماله بواسطة أعضاء مجلس إدارة الشركة مالم يتم إيقاف ذلك القرار أو تعديله من قبل اتحادات العمال، اذا كان هناك فعلا اتحاد. وهكذا نجد أنّ المؤسسة التي تبنت هذا الاختراع ستزيد من فائضها السنوي، والذي سيؤدي حتما إلى خسارة عدد من العمال لوظائفهم.

يكون المنتفع من التغير التكنولوجي في هكذا مثال، هم أعضاء

مجلس الإدارة، وهم طبعا أصحاب القرار . أمّا من يتحمل تبعة وكلفة هذا التغيير فهم العمال، الذين يخسرون أعمالهم، وعوائلهم التي تعتمد عليهم، والمجتمع الذي يعيشون وسطه. وهم طبعا، ليس لهم رأي في مثل هذه القرارات التي تتعلق بالتغيرات التكنولوجية. إنّ صافي الكلفة الاجتماعية لهذه التغيّرات غير معروفة17. وعلى أيّة حال، فإنّ غياب العدالة في عملية اتخاذ قرارات من هذا القبيل واضح وأنّ ما سينجم عنه من الأضرار واضح أيضاً، حتى وإنْ كان غير محسوب.

إذا تأملنا تاريخ اقتصادات رأسمالية الدولة –على الأقل تلك التي يقول بعض أنصارها إنّها «اشتراكية»–فإنّنا نعرف أنّ التغيّرات التكنولوجية تطرح مشكلات من نوع آخر. إنّ هذه المؤسسات لا تكون معنيّة جدّا بقضية التنافس في الأسواق وما تشجّعه من إقرار لاستخدام التكنولوجيا الحديثة أو أنّها تخسر نصيبها من السوق وتختفي، كما يحدث في الرأسمالية الخاصة. وفي نفس الوقت فإنّ الأبعاد الاجتماعية والوضع السياسي يتطلبان من مؤسسات رأسمالية الدولة أن تضمن العمل للعمال، باعتباره حقا إنسانياً، فإنّ هذه المؤسسات تعتمد أساسا على تطوير التكنولوجيا المستخدمة فيها داخليا. يعمل البطؤ في التقدم التكنولوجي على إضعاف مؤسسات رأسمالية الدولة، لأنّها يجب أن تتنافس في الأسواق مع مؤسسات الرأسمالية الخاصة على المستوى العالمي.

تتعامل المؤسسات التي يقودها العمال ذاتيا وسديز مع التغيّرات التكنولوجية بطريقة مختلفة. فاتخاذ القرار باعتماد استخدام تكنولوجيا جديدة يتطلب الاستعانة بآراء عديد من الأفراد وجملة قرارات متنوعة مختلفة. ثمّ أنّ تخصيص قسم من الفائض لشراء الأجهزة الجديدة ونصبها يقوم على موافقة منتجي الفائض بطريقة

ديمقراطية. فبدلا من مجموعة صغيرة جدًا تكوّن مجلس إدارة المؤسسة، يصوّت العمال بالمئات وأحيانا بالآلاف في عملية من هذا القبيل. وبخلاف ما يجري في المؤسسات الرأسمالية، فإنّ القرار في مؤسسات وسديز يكون قائمة طويلة من الأمور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وألّا يقتصر الأمر على زيادة الفائض، بل يتعداه إلى ما سيتركه استخدام التكنولوجيا المقترحة على توزيع ذلك الفائض على العمال وعوائلهم والمجتمعات والمناطق التي يعيشون فيها، ومن التي تتعامل معها وسديز.

يبقى صافي الكلفة والأرباح في قرارات استخدام التكنولوجيا الجديدة التي تتخذها وسديز، مثلها مثل المؤسسات الرأسمالية، غير معروف أيضاً. غير أنّ الأبعاد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية حول عملية اتخاذ القرارات هي الأفضل بالمقارنة، حتى من قرارات رأسمالية الدولة التي تكون في العادة محافظة جدًا بصدد هذا الأمر. فالقرارات في مؤسسات وسديز مبنيّة على التداخل والمفاضلة بين التغيّرات التكنولوجية من جهة وضمان استمرار فرص العمل من جهة أخرى. لا بُدّ من تأسيس وكالة متخصصة تنطلق مباشرة للعمل حال معرفتها بنوايا استخدام التكنولوجيا الجديدة من أجل خفض الاعتماد على اليد العاملة. ويجب أن تعرف دائما عن طريق المتابعة المستمرة، أيّة مؤسسة تحتاج إلى يد عاملة أكثر حين تبدأ فرعا لإنتاج سلع جديدة وما تتطلبه من المهارات والخبرة. وهنا تلعب المؤسسة دور الموائمة بين العمال الراغبين في تغيير أعمالهم وفرص العمل الجديدة. فعليها أن توفر التدريب المهني المطلوب وتقديم المغريات لهؤلاء كي يتحولوا للعمل في الأقسام الجديدة. وعليه سوف لن تكون هناك خسارة في الدخل ولا زيادة في البطالة، بل فترة انتقالية بين عمل

وآخر. تتطلب وكالات إعادة التدريب والتأهيل هذه جزءاً من فائض وسديز لدفع أجور العاملين فيها ورواتبهم كي يستمروا في نشاطاتهم. يتعين على الوكالة أن تقدّم تقاريرها عن كافة الخدمات التي تقوم بها في ضوء القرارات التي يتخذها العمال حول ضرورة أو وجوب أو عدمهما في الركون إلى التغيّرات التكنولوجية.

وأخيرا، يجب منح الحوافز لإحداث الإبداع والتطوير التكنولوجي. فالاختراع والابتكار في الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة قد تتأخر أو تتمّ معارضتها من قبل العمال الذين يخشون من فقدان فرص عملهم، أو أنّ ما سيحصلون عليه سيكون محدودا في حين تكون كلفة التغيير عالية جدّا عليهم. غير أنّه في الاقتصاد القائم على وسديز فإنّ الربح والكلفة سيكونان موزعين على كافة العاملين بطريقة ديمقراطية. فمثلا وبين حين وآخر يتمّ تنظيم لقاءات وتجري مناقشة وتصويت على ما يُطرح من الاقتراحات. ونظرا لأنّ العمال في مؤسسة وسديز يقررون حجم الفائض وتوزيعه، فهو يتضمن فقرات عن موعد وكيفية استخدام نسبة من الفائض لشراء الأجهزة الجديدة ونصبها. في النظام الرأسمالي، حيث يُستبعد العمال من قرار اختيار التكنولوجيا، تتوفر لأرباب العمل فرص الاختيار بين زيادة الأرباح أو تخفيض كلفة العمل، أو كليهما. وبالمقابل فإنّه تحت نظام وسديز يقرر العمال البدائل، قدر تعلق الأمر بالتغيّرات التكنولوجية.

تختلف كمية ونوعية وسرعة التقدم التكنولوجي في مؤسسات وسديز عن تلك التي نجدها في أنظمة الاقتصاد الرأسمالي. وجدير بالذكر أنّه لم يتحقق لحدّ الآن الوعد التاريخي الذي قطعه النظام الرأسمالي علنا بأنّ الاختراعات التكنولوجية التي سيتم إدخالها ستكون ذات أثر قليل على تخفيض الطلب على اليد العاملة. من

جهة أخرى، فإنّه يزداد في الولايات المتحدة حاليا عدد أفراد العائلة العاملين لساعات أطول وبأجور أقلّ عبر تاريخ البلد، مقارنة مع العمال في البلدان الأخرى. أتت الزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج التي تتباهى بها الرأسمالية بزيادة الفوائض والأرباح على أولئك الذين يقررون استخدام التكنولوجيا الجديدة، وهم الرأسماليون وليس العمال.

3.7 التعامل مع قضايا البيئة

تطرح الأدلة التاريخية الحديثة لأنظمة الاقتصاد الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة امثله عدة عن فشل تلك الأنظمة في التحكم بآثارها الضارة التي تنزلها بالبيئة وكلفة القرارات التي تتخذها دون الأخذ بنظر الاعتبار هذه الناحية. يقرر كلا النظامين بشكل روتيني استخدام تكنولوجيا ذات تأثير سلبي وكلفة شديدة على الظروف الصحية والعقلية للعمال وأفراد عوائلهم، إضافة إلى الآثار المدمرة للمناطق المحيطة بمؤسساتهما. ومن الغريب أن يستمر هذان النظامان بهذا النوع من عمليات الإنتاج التي تخلف تلك الآثار. إنّ الطريقة التي تحدد بها تلك المؤسسات للمحافظة على نوعية الهواء والماء ودرجات الحرارة والرطوبة والضوضاء في أماكن العمل غالبا ما تنتقص إلى أيّ اعتبار للآثار الناجمة القصيرة المدى وتلك التي لها آثار طويلة المدى على حياة الأفراد العاملين داخل تلك المؤسسات وحياة المجتمعات المحيطة بها.

تكمن جذور المشكلة في العدد الصغير من الأفراد الذين يقودون المؤسسات الخاصة المتواجدين في أماكن بعيدة عن أماكن الإنتاج، وهم مدفوعون بتحقيق الأرباح والنمو والتوسع وخلق الحوافز. فالصراع على البقاء بينها وكمية الأرباح والنمو والتوسع والحصول على حصة متزايدة في الأسواق، هي ما يقرر أهدافها حتى على

المستوى الأدنى من نشاطاتها. وفي الجانب الآخر فإنّ تنفيذ الخطط الحكومية وزيادة الفائض وتوفير ما يمكن توفيره لمعالجة النقص في التخطيط والأخطاء التي يتم ارتكابها، والى غير ذلك، هي التي تتحكم بمؤسسات رأسمالية الدولة. وعليه، فمن وجهة نظر النظامين المذكورين يُعتبر الاهتمام بقضايا البيئة مسألة «ترف» لا تقدر مؤسساتهما على الإيفاء به.

أمّا مؤسسات وسديز فإنّها تتعامل مع قضايا البيئة بشكل مختلف، ولذلك عدة أسباب. أوّلا، إنّ العمال وعوائلهم يعيشون بالقرب من أماكن المؤسسات التي يعملون فيها. وبالنسبة لهم، فإنّ أيّ ضرر يلحق بالبيئة مسألة تحظى باهتمامهم المباشر، مقارنة بالفئة القليلة من أرباب العمل في المؤسسات الرأسمالية الذين يسكنون بيوتا بعيدة في مناطق آمنة من آثار تدمير البيئة المحلية التي يعيش فيها العمال وعوائلهم. ثانيا، إنّ مسألة المحافظة على البيئة قضية تقع أساسا في أسفل سلم أولويات الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة، على عكس اهتمامات مؤسسات وسديز. ليس باستطاعتنا تقدير عوائد انخفاض الاستثمارات وكلفتها، ولكن من الناحية المنطقية، فإنّ زيادة الاستثمار في رأس المال وزيادة فرص العمل، ستكون ذات مردود افضل إذا اهتمت بالظروف الطبيعية المحيطة في أماكن المؤسسات. ونحن نعرف اهتمام مؤسسة وسديز بالبيئة وكيف تعطيها الأولوية في سلم اتخاذ مختلف القرارات.

4.7 معالجة توزيع المدخولات وفرص العمل

من أحد الشروط الرئيسية لاستمرار وسديز على المدى البعيد، هو المزيد من الممارسة الديمقراطية في فروع هذا الاقتصاد الجديد في

المجتمع. وفي نفس الوقت، فإنّه في الديمقراطية الحقيقية، وليست الشكلية، تحتل تلك الممارسة موقعا غير محدد إن لم يكن مستحيلا على مستوى المناطق المحلية والمجتمع بشكل عام، خاصة داخل المؤسسات. إنّ القرارات الديمقراطية الحقيقية التي يتخذها العمال بشكل تعاوني داخل وسديز تتطلب وضع حدود للمصادر التي يأتي بها كلّ عامل في عملية اتخاذ القرارات هذه. ومن غير المقبول أن يُدفع لبعض العمال أضعاف ما يُدفع للآخرين، أو تعويض بعض العمال بشكل منخفض إلى الحد الذي يجعلهم يقومون بثلاثة أعمال مختلفة، بحيث لم يعد لديهم الوقت ولا النشاط للمساهمة في اتخاذ القرارات ذات الأبعاد السياسية في أماكن عملهم. وهذا سيؤدي إلى فشل مؤسسة وسديز وانحلالها.

وعليه، فإنّ النظام القائم على وسديز سيضمن استمراره حين يضع حدودا للدخل الأعلى والأدنى للعمال بموجب معايير ديمقراطية مختارة. يمكن أن تحدد المؤسسة داخل تلك الحدود جداول الأجور والرواتب وتعديلها من حين لآخر. وليس من المسموح به في هكذا نظام وجود فروق شاسعة بين مرتبات العمال والمديرين وأعضاء مجالس الإدارة، كما نجده في الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة. لقد تمكنت تعاونيات العمال الإسبانيين التي تنتمي إلى منظمة موندراغون من تحقيق خطوات هامة في هذا المجال. وهذا يعني خلق الظروف لضمان ديمومة التعاونية ووجود فروق تكاد لا تُذكر بين مرتبات العاملين. وهذا الوضع ذو علاقة بالديمقراطية السياسية خارج وسديز التي تشترط فروقا منخفضة بين المرتبات، عكس ما نجده في الأنظمة الرأسمالية الخاصة وغالبا ما يوجد في رأسمالية الدولة.

يعود انخفاض الفروق في المرتبات والأجور في أيّ نظام اقتصادي

قديم تقوم عليه وسديز إلى تأكيد مسألة المناوبة في العمل (من عمال إلى إداريين إلى أعضاء في مجالس الإدارة إلى عمال ثانية، وهكذا) في مقدمة جدول التغيرات الاجتماعية. إنّ اختزال الفروق في المداخيل يعود إلى تخفيض الفروق في المرتبات والأجور التي تُدفع للعمال وهم يتناوبون على شغل المناصب المختلفة في مؤسسات وسديز بكافة أنواع نشاطاتها. ففي هذا النظام يتناوب عمال المؤسسة بين العمل والإدارة وفي نفس الوقت كأعضاء متساوين تماما في مرتباتهم مع زملائهم في عضوية مجلس الإدارة.

في النظام الاقتصادي الذي يقوم على قيادة العمال الذاتية لمؤسسة وسديز، يحقق التناوب في أشغال المناصب فوائد جمّة. أوّلا، إنّ استمرار الفرد في أداء عمل معين لفترة طويلة تمتد لسنوات سوف لن يقود إلى تطوير مهاراته طول حياته الوظيفية. غير أنّ توسع مدى خبرته هو بالضبط ما يعدّه لتقدير فرصه واتخاذ القرار للمساهمة في إدارة المؤسسة أو عضوية مجلس إدارتها. ثانيا، إنّ أداء أعمال مختلفة داخل المؤسسة يمكّن الفرد من «التعلم خلال العمل» لكي يطوّر قدراته. ليس من الضروري أن يعرف العمال أيّة أعمال يجيدونها بشكل أفضل، أو أنّهم يشعرون بقناعة كبيرة عند أدائها. وتناوبهم على أداء أعمال مختلفة يفتح أمامهم الفرص لاختبار ناحيتين (أيّ عمل يجيدونه أكثر وأيّها يبعث في نفوسهم القناعة). من المؤكّد أنّ ذلك لا يتم من خلال القيام بعمل ما لأوّل مرّة. وأكثر من ذلك فإنّ العمل الذي يظهر مهارة الفرد ويطورها يتغيّر بتغيّر مراحل عمره. وأخيرا، فإنّ بعض الأعمال المعينة تتغير بتغيّر التكنولوجيا المستخدمة والظروف الاجتماعية السائدة.

إنّ تناوب العمال على مختلف المسؤوليات الوظيفية يمكن أن يعالج

القضايا التي أشرنا إليها أعلاه بشكل أكثر فعالية ممّا حققته الرأسمالية الشخصية ورأسمالية الدولة. فتناوب العمال بشكل واسع يجعلهم يكتشفون الأشياء التي يفضلونها والمجالات التي يُبدعون الأداء فيها لزيادة الإنتاج. وهذا التناوب لا يزيد فقط فرص توسيع الخبرات، بل أنّه يقود إلى عدالة في توزيع الدخل وتوزيع المسؤوليات. وأكثر من ذلك، أنّ هذه الممارسات ستفتح المجال بإعطاء كلّ مؤسسة الفرصة لتقرر فترة بقاء عامل ما في وظيفة معينة قبل نقله لأداء مسؤولية أخرى وفق معايير معينة لها علاقة بصعوبة ذلك العمل ومدى تعقده ومقدار الفترة اللازمة لإعداد ذلك العامل وتطوير مهاراته لأداء العمل المقترح الجديد. وفي حالة الاقتصاد الموّسع، وبغية تشجيع العمال على الانتقال من عمل لآخر في قطاعات صناعية معينة، (مثلا لاعتبارات فنيّة أو بيئية)، فإنّ القطاع الصناعي قد يعمد إلى دفع مرتبات اعلى في المراحل الأولية المؤقتة. يمكن أن تأتي كلفة هذه الزيادة من الأموال المخصصة لهذه الأغراض حين يتمّ اقتطاع جزء من فائض مؤسسات وسديز لوكالات التطوير والتجديد.

خلاصة الأمر، أنّ النظام الاقتصادي القائم على وسديز يعالج المشاكل القديمة حول تقسيم العمل والتخصص في المسؤوليات. غالبا ما فُسّرت مجريات الأمور في مصنع آدم سمث على أنّها تبرير للتخصص الدقيق في العمل والتدريب والعقليات الضرورية لزيادة الفوائض والأرباح. فبالنسبة لغالبية هذه التفسيرات، فإنّ التخصص بالعمل، يُنظر إليه باعتباره مطابقا للوظيفة الأصلية. غير أنّ الأمر ليس كما يدّعي اتباع هذه النظرية. مهما كانت فضائل التخصص في عمل من الأعمال، فإنّ الفضائل المساوية له في نفوس العمال المتخصصين تبقى أمرا مشكوكا في نتيجته. فإذا تجاورنا درجة معينة

في فترة معينة من الوقت، فإنّ بقاء الفرد في عمل واحد قد يقلل من إنتاجيته والربح الناجم عن جهده. وإذا كان الشخص يتمتع بشخصية متكاملة وله اهتمامات ذهنية وجسمية مرتبطة بسعادته الشخصية، فإنّ الديمقراطية الحقيقية وإنتاجية العمل، التي تعتمد على اقتصاد وسديز، الذي يقوم على فكرة التداول، تكون أكثر جدوى وبالتالي أكثر إنتاجية من ظروف العمل تحت ظلّ الرأسمالية الخاصة أو حتى رأسمالية الدولة.

الفصل الثامن: الملكية والسوق والتخطيط وأسطورة الكفاءة

بسبب العلاقة التاريخية بين الاشتراكية ومختلف التعاونيات واتجاهاتها في أماكن العمل، فإنّي سأركّز أوّلا في هذا الفصل على الاشتراكية ومؤسسة وسديز. أبدأ بتذكير القارئ بما طرحته في الفصل الخامس بأنّ اختلاف الرأسمالية عن الاشتراكية هو في الأساس تأميم الملكية قدر تعلق الأمر بوسائل الإنتاج، وليس الملكية الخاصة وخطط الحكومة المركزية بدلا من السوق الحرة، كوسيلتين لتوزيع مصادر الإنتاج والناتج ذاته. لقد ذكرت في الفصل الخامس أنّ هذه الاختلافات هامشية أو أنّها تجاهلت التحولات داخل تنظيمات المؤسسة، خاصة ما يتعلق بالإنتاج والاستيلاء على الفائض وتوزيعه.

1.8 المستويات العليا والدنيا من التحوّلات

تتميز الاختلافات بحدتها بين الاشتراكيين أنفسهم، وحتى بين الماركسيين الذين يُفترض بأنّهم مدركون لتركيز ماركس على الإنتاج والاستيلاء على الفائض وتوزيعه في كتابه رأس المال بأجزائه الثلاثة، والمتعلق بالتركيز على ملكية الدولة والتخطيط. كان يوجد دائما البعض ممّن رأوا الحاجة إلى بعض التحولات الاقتصادية الصغيرة داخل المؤسسات لأنّهم يرون أشكالا مختلفة يتولى العمال فيها القيادة بشكل مباشر، دون تدخل مربك من جانب الحكومة أو الحزب. غير أنّ هذا البعض غالبا ما بلور وشدّد على تلك الأشكال المشار إليها بطريقة محددة حول الفائض، وتحدث غالبا بشكل عمومي عن الديمقراطية المباشرة. وأكثر من ذلك، فإنّ مقتضيات الوضع في الاتحاد السوفياتي بعد عام 1917 و«حقيقة وجود نظام اشتراكي» له اقتصاد، قد قاد

إلى التأكيد على زيادة الإنتاج، وبشكل خاص، وسائل الإنتاج، عن طريق الدولة وملكيتها لها والتخطيط الذي تطرحه. لقد ساعد هذا أيضاً إلى دفع مواضيع التحوّلات الراديكالية داخل المؤسسات إلى مواقع ثانوية، خاصة بين أولئك الذين ساووا بين الاشتراكية مع الاقتصاد الذي كانوا يناضلون من اجل تثبيته. وهم غالبا ما استبعدوا أيّة أفكار عن إمكانية قيام العمال بشكل مباشر في السيطرة على الفائض وتوزيعه، فدفعوا لجعل مسألة كهذه كي تكون قضية ضبابية ضمن الطوباوية الاشتراكية.

في رأيي أنّ مستوى التغيرات الكبيرة التي جاءت بها الاشتراكية التقليدية (تأميم ملكية وسائل الإنتاج والتخطيط وتقليل الفروق في المدخولات، الخ)، لم يُكتب لها النجاح لأنّها لم تكن مصحوبة ولم تتعزز بتغيرات على المستويات الدنيا داخل إعادة تنظيم المؤسسات. يتطلب البديل الممكن والقادر على الاستمرار من الاشتراكية تحوّلات على المستويات العليا والدنيا للنظام الرأسمالي. يجب أن يكون هذا هو الدرس الرئيسي في القرن الأول للجهود لتأسيس نظام الاشتراكية وبنائه.

لا يستجيب تركيزي الأدنى بشكل مبسط على تأكيد الاشتراكية الكبير على المستوى الأعلى ولا على زيادة التركيز على المستوى الأدنى. النقطة هنا، هي العمل على تداخل المستويين نظريا وعمليا للخروج بمفهوم جديد وتطبيق لاشتراكية تنتقد بشكل أفضل الرأسمالية وتتحداها في القرن الحادي والعشرين.

2.8 ملكية مؤسسات وسديز

لكي نتعمق في التحليل، دعونا نتأمل ملكية وسائل الإنتاج. يمكن تصور ملكيات مختلفة تتواجد مع وسديز. يمكن أن تعود الملكية

للدولة وتجعلها في متناول وسديز. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ هذا التصور يعني ملكية الدولة المركزية، أو ربما تكون ملكية مختلطة تضم الدولة أو المنطقة أو الحكومات المحلية التي تمتلك أنواعاً مختلفة وكميات من ملكية الإنتاج. يمكن لمؤسسة وسديز ذاتها امتلاك مؤسسة الإنتاج التي تُستخدم خلال تلك العملية. يمكن للعمال أن يفعلوا ذلك بشكل تعاوني أو منفرد. وأخيرا، إنّ ملكية مؤسسات الإنتاج معروفة بكونها شخصية يمتلكها شخص أو عدة أشخاص. فمثلا، يمكن أن تكون الملكية على شكل أسهم تُباع وتُشترى في الأسواق ...الخ.

إنّ النقطة الأساسية البارزة هي أنّ التنظيم الداخلي لإنتاج الفائض والسيطرة عليه وتوزيعه في مؤسسة وسديز تختلف وبإمكانها أن تتعايش مع أنواع عدة من ملكية وسائل الإنتاج. ومهما كان نظام ملكية المؤسسة، التي تتعايش معها وسديز وتتعامل، فإنّه سيؤثر على نموها (بما فيه وجودها وديمومتها، والى غير ذلك). في حالة الاشتراكية التقليدية، فإنّ ذلك يبدأ بإدخال وسديز ضمن اقتصادها، ومن الممكن أن نتوقع أنّ الملكية المؤممة أو التي أصبحت ملكية اشتراكية، ستكون شريكا على المستوى الأعلى مع وسديز وفي مستواها الأدنى أيضا. تعلمت الاشتراكيات التقليدية الدروس الهامة حول الملكية المؤممة (ربما ما يتعلق بعلاقتها المتناقضة من الديمقراطية السياسية)، وإنّ علاقات بديلة قد تبرز في مثل هكذا ظروف. قد تكون الملكية جزئيا مركزية (أو غير مركزية على المستويات المناطقية أو المحلية)، وهذه الملكية قد تكون مشتركة بين الجهات الحكومية على مختلف المستويات والعمال في كافة مؤسسات وسديز. وقد يكون هناك مجال لبعض الملكية الخاصة وأصحاب الأسهم والمضاربة في سوق العملات. من ناحية أخرى،

يمكن للعمال أن يرفضوا التعامل مع هذه الأشكال من الملكية، بسبب ارتباطاتها الوثيقة مع الاقتصادات الرأسمالية الخاصة.

من المُفترض أن تكتسب مؤسسات وسديز الخبرة، ولذلك سيكون بإمكانها أن تختار بين بدائل الملكية الممكنة. في الماضي، كانت التنظيمات الرأسمالية للاحتكارات تجد الطرق لتتأقلم أو تبتدع أنواعا مختلفة من الخلط بين الفرصة والمشاركة والاحتكار وملكية الدولة لوسائل الإنتاج. من المؤكّد أن يعترض أنصار التحول من مؤسسات الرأسمالية بنوعيها (الخاصة والدولة) على وسديز، أو يناقشوا نقاط قوة أو ضعف أشكال الملكية وبدائلها من التي يمكن أن تتعايش مع وسديز. لقد حدث مثل هذا النقاش قبل فترة طويلة من تمكن النظام الرأسمالي على بسط سيطرته، وسيستمر هؤلاء الأنصار على فعل ذلك الآن وفي المستقبل. لقد كان هذا النظام هو الذي أثار الاتهامات في الأدبيّات التي غذّت النقاش. ويمكن في الحقيقة طرح الأسئلة بصددها وإعادة التفكير بالظروف والأهداف التي سينتشر أثرُها بعد تمكّن نظام الاقتصاد الجديد، وسديز، الذي سيطغى على التنظيمات الأخرى في ميدان العمل.

3.8 وسديز والأسواق

يمكن تطبيق تعليل مواز لكافة أعمدة الاشتراكية التقليدية، وبأنّ اقتصاد الدولة المخطط سيحل محل اقتصاد السوق الحرة، وسيقود ميكانيكية توزيع مصادر الإنتاج والمنتوج ذاته. في هذا الصنف من الاشتراكية التي تتسع لتشمل مؤسسات وسديز، باعتبارها تنظيما للمؤسسات التي ستسود، فإنّ التخطيط الحكومي سيتولى توزيع مصادر الإنتاج ويقود تدفق هذا الإنتاج بين مؤسسات وسديز ذاتها. كما أنّ خطط الحكومة ستتحكم بتوزيع السلع والخدمات على

المستهلكين. وسيتولى التبادل في الأسواق دورا ثانويا أو يتلاشى هذا الدور نتيجة التحالف بين الاشتراكية التقليدية ومؤسسات وسديز.

وعلى أيّة حال، فإنّ هذه ليست الطريقة الوحيدة لارتباط مؤسسات وسديز مع بعضها البعض ومع المستهلكين. تطرح الأسواق طرقا أخرى، وليس بودي أن أخوض في الأدبيّات على مدى آلاف السنين من التي تركزت على تقدير التكاليف الاجتماعية ومقارنتها بالمنافع من سياسة الأسواق، أو النقاش الحاد الذي وضع الجانبين من مناصري الأسواق الرأسمالية ضدّ أنصار التخطيط الاشتراكي في موقعين متميّزين. النقطة هنا هي التأكيد على الاختلاف بين التنظيمات الدقيقة للمؤسسات وعلاقات التوزيع بين المؤسسات من جهة وبين ارتباطها بالمستهلكين في نهاية الأمر. يمكن أن تتعايش وسديز مع الأسواق الحرة أو مع التخطيط أو مع كليهما. ومن تجربة يوغسلافيا إلى تجربة موندراغون وما تلا ذلك، هناك أمثله تاريخية يمكن أن نتعلم منها.

يختلف التفاعل بين وسديز وأجهزة التخطيط قدر تعلق الأمر بالأسواق. فبروز وسديز يعتمد جزئيا على فيما اذا كان هناك تعايش مع التخطيط والأسواق أو الخلط بينهما. النقطة الأهم هنا، هي أنّ التنظيمات الداخلية للمؤسسات تختلف عن رابطة العلاقة بينها وكذلك بينها وبين المستهلكين.

يؤكّد العنصر الأساسي في مناقشة الاقتصاد النيوكلاسيكي، الذي يسود أسواق العالم اليوم، وحتى يدّعي أنّ بإمكانه «إثبات» أنّ الأسواق «أكثر كفاءة» من أيّ تدخل حكومي، خاصة التخطيط. وليس من المدهش أنّه في المجتمعات الاشتراكية كان طرح من هذا القبيل قد أثار جدلا مضادا، ودفعها أن تأتي بالبيّنات عن كفاءة التخطيط الاشتراكي (يُشار إليها أحياناً بأنّها «أكثر عقلانية»). وكما ذكرت سابقا

فإنّ مناقشة موضوع الكفاءة يتوقف على وضع اليد وقياس كافة التكاليف والمنافع من قضية التوزيع عند كلي النظامين. وهذا الأمر ليس بالهيّن، بل من المستحيل تحقيقه. فالتكاليف والمنافع ستبقى خفيّة وعصيّة على الحساب حتى في المستقبل. إنّ أي مشروع لوضع اليد على النتائج المتوقعة وقياسها بطريقة ما أمر مستحيل.

وعليه، فإنّ ادعاءات الكفاءة وحساباتها، دعك من «برهنتها» لا يمكن أن تستخدم بشكل منطقي تقييم الأسواق مقابل التخطيط ولا ملكية وسائل الإنتاج مقابل الاشتراكية، أو في الحقيقة أيّ شيء على الإطلاق. والسؤال هو كيف يمكن لمؤسسات وسديز أن تتعايش مع المؤسسات الخاصة مقارنة بالملكية والاشتراكية، وأن تتعايش مع الأسواق مقابل التخطيط. لا يمكن تقرير ذلك بادعاءات الفائض حين المقارنة بين كفاءة الاثنين. إنّه يتقرر ببناء أنظمة اقتصادية لما بعد مرحلة أنظمة الرأسمالية، من النوع الذي سيبرز خلال التحولات من النظامين، الرأسمالي الخاص واشتراكية الدولة.

الفصل التاسع: الديمقراطية الاقتصادية والسياسية

لقد تناولت لحدّ الآن مناقشة مؤسسة وسديز بشكل رئيسي استنادا إلى علاقتها بتطبيق الديمقراطية في أماكن العمل وتغيير سير العمليات داخل المؤسسة، خاصة إعادة تنظيم الإنتاج والاستيلاء على الفائض وتوزيعه. سأحاول في هذا الفصل التعرض إلى الدور الهام الذي تلعبه المجتمعات المحيطة بمؤسسات وسديز على مختلف المستويات المحلية منها، إلى الوطنية وحتى على المستوى العالمي.

تكون إعادة الإنتاج في مؤسسات وسديز المذكورة مدفوعة ومدعومة بشكل عام بجهود العمال المتماثلة الناشطة للمساهمة في عملية الديمقراطية باعتبارهم من ساكني المحلات والمناطق. يتطلب تعريف المؤسسة ذاتها من قبل كافة العمال أن يشاركوا مشاركة تامة في توجيه مؤسساتهم، لأنّ ذلك هو أكثر وأسرع طريقة لإعادة الإنتاج داخل المؤسسة، خاصة إذا كان هؤلاء العمال أنفسهم يتصرفون بنفس الطريقة الديمقراطية في إدارة المجتمعات التي يعيشون فيها.

وبنفس المنطق، فإنّ الديمقراطية السياسية في المجتمع الأوسع، إن كانت غير شكلية، تتطلب أن تكون الديمقراطية الاقتصادية ضمن بنية المؤسسات التي يديرها العمال ذاتيا. وهذه مناقشة تاريخية ونظرية في ذات الوقت. لا شيء أكثر للإيحاء للعمال ودفعهم ليكونوا على علم بما يجري حولهم وجعلهم اكثر كفاءة في أدائهم، من كونهم مساهمين بشكل تام في حكومة ديمقراطية تنظم الأمور في المجتمعات والمناطق التي يسكنونها، كما مساهمتهم بشكل ديمقراطي في المؤسسات التي يعملون فيها. لكنّ الرأسمالية الحديثة تحرم

العمال من المشاركة الديمقراطية داخل مؤسسات عملهم. وعليه، فإنّ الديمقراطية التي تقوم على الإقامة الحالية للإفراد (حيث تكون الديمقراطية قائمة على الانتخاب وفق مكان السكن وليس وفق مكان العمل) نادرا ما نجحت في دفع الجماهير للانخراط في أيّة نشاطات تكون أساساً لعملية ديمقراطية سياسية في اتخاذ القرارات. وحتى لو كان العمال غير محرومين بشكل مباشر أو رسمي من المشاركة الحقيقية في إدارة شؤون مناطقهم، فإنّ حرمانهم من إدارة النشاطات في أماكن عملهم، يجعلهم يتوقعون الحرمان أيضاً من المشاركة في إدارة شؤون مناطقهم، كحرمانهم من إدارة شؤون أعمالهم. وفي مثل ظروف كهذه فإنّ غالبية العمال في العادة يفقدون الاهتمام بالعملية السياسية والحكومة بشكل عام. وهذا ما يجعلهم نادرا ما يشاركون وبشكل محدود في انتخاب مرشحين يبدو «أنّهم سيحدثون بعض التغيير» أو «الأقل شرّا» أو «لأنّهم متحمّسون بعض الشيء لعدد من القضايا» (مثل السيطرة على انتشار الأسلحة النارية في المجتمع أو عمليات الإجهاض أو زواج المثليين أو قضايا الهجرة والمهاجرين).

إنّ عادات المشاركة سلوك والافتراضات عمّا هو مقبول أو «عادي» أو استثناء، والميل للمشاركة، هي جميعا مفاهيم يمكن أن تُبنى وتُعزّز في أماكن العمل لكي «يحملها» العمال معهم إلى أماكن سكنهم وبالعكس. تعتمد المساهمة الديمقراطية في كلّ موقع اجتماعي على تكرار تلك الممارسات بشكل واع، وتحتاج مؤسسات وسديز هذه المساهمة الديمقراطية في المناطق المحيطة بها وفي البلد بشكل عام من أجل بقائها وديمومتها. وعليه يجب أن تقوم بتشجيع ممارستها.

1.9 الديمقراطية في أماكن العمل

تشجع مؤسسة وسديز الديمقراطية السياسية بطريقة أخرى، من

خلال طرح مناقشة فكرية تدور حول حاجتها هي للبقاء. إنّ هذه المؤسسة، خصوصا في المراحل الأولية لتشكيلها وبداية نموّها قد تواجه بعض الشكوك من لدن الناس والمؤسسات التي تعودت على النظام الرأسمالي للإنتاج. ربّما تتعرض وسديز إلى الهجوم باعتبارها يوتوبيا تنقصها الكفاءة. وفي مقابل طروح من هذا القبيل، فإنّ أنصار هذه المؤسسة سيزيدون من طرحهم لموضوع الديمقراطية. يبدأ الطرح باعتبارها قيمة اجتماعية أساسية يتقبلها كافة أفراد المجتمع الحديث. وبالمقابل، فإنّ الديمقراطية تتمّ ممارستها عن طريق أنظمة انتخابية تُجرى على أساس المناطق والتجمّعات السكنية التي توفر للمواطنين سيطرة محدود جدّا على ما تقوم به الحكومات فعلا. وفيما ابعد من التجمعات السكنية، وعلى الأقل باعتبارها جزء من الحياة الاجتماعية –أماكن العمل –، سيؤدي ذلك إلى عدم السماح بممارسة أيّ صنف من الديمقراطية. يمضي غالبية المواطنين البالغين القادرين على العمل في اغلب البلدان، معظم حياتهم في العمل أو إعداد أماكن العمل. وإذا كانت الديمقراطية قيمة اجتماعية أساسية أصيلة، فيجب أن تكون هي السائدة في أماكن العمل أوّلا وأخيراً.

غير أنّ العاملين في معظم الاحتكارات الرأسمالية الحديثة مطلوب منهم قانونيا/عرفيا أن يتقبلوا ظروف العمل التي لا يتمتعون فيها بأيّ نفوذ ديمقراطي. وإذا رفضوا ذلك فإنّ بالإمكان فصلهم من أعمالهم. وعليه فإنّ البديل الأساسي المتوفر لهم هو أن ينصرفوا لخدمة أرباب عمل تحت ظروف غير ديمقراطية مشابهة. بالنسبة لأكثرية العمال في الأنظمة الرأسمالية، لا وجود للديمقراطية في أماكن العمل، حيث يتوجب عليهم أن يقضوا معظم حياتهم.

وعليه، فمن الحيوي أن نربط التحوّل من المؤسسة الرأسمالية إلى

مؤسسة وسديز مع امتداد الديمقراطية من كونها ديمقراطية سياسية إلى ديمقراطية اقتصادية. إنّ تثبيت المؤسسة المذكورة وانتشارها يصبح جزء من استكمال المجتمع الحديث للالتزام بديمقراطية محدودة. وفي مقابل ذلك، فإنّ هيكلية مؤسسات التنظيم الرأسمالي في الحقيقة هو وضع العراقيل أمام تحقيق الديمقراطية. في حين أنّ خطنا في هذا النقاش هو تثبيت مسألة تمديد الديمقراطية من مستواها السياسي إلى مستواها الاقتصادي، لأنّه يحقق قوة حاسمة للديمقراطية السياسية في نفس الوقت. كما يجب على العمال أن يتعلموا المهارات للمشاركة الكاملة في توجيه مؤسسة وسديز التي يعملون فيها، وجعلها ميالة جدًا للمشاركة الكاملة في السياسات التي يقوم عليها المجتمع. وفي ذات الوقت، فإنّ عمال هذه المؤسسة سيكونون أكثر استعدادا لمشاركة من هذا القبيل. باختصار، إنّ التحوّل إلى وسديز سيؤدي إلى تقوية الديمقراطية السياسية.

يجب أن يهدف توسيع الديمقراطية من وجهتها السياسية إلى وجهتها الاقتصادية أيضاً، تقوية هذين الجانبين معا. كما يتطلب الأمر النظر في كافة المعوقات، والوعي بأنّ قرارات المجتمعات على المستويات المحلية والمناطقية تؤثر على المؤسسات بطرق لا حصر لها. فمثلا، مناهج التدريس تؤثر على إنتاجية العمل. كما أنّ غياب برامج حماية البيئة العامة يؤثر على المؤسسات عن طريق زيادة الأمراض وتفاقم مشكلة الغياب عن العمل وبناء الطرق والمحافظة على صيانة وسائل المواصلات. كما تؤثر القوانين والقرارات القضائية على حلّ الخلافات بين المؤسسات، في حين أنّ التمويل العام للبحوث الموجهة سيخلق منتجات وتكنولوجيا جديدة تتدخل فيما تنتجه المؤسسات وكيف تعمل ذلك. لقد وعت المجتمعات الرأسمالية ولفترة

طويلة واستجابت إلى التأثير الحاصل على القضايا التي تدفعها السلطات السياسية. وهذا هو السبب الذي جعل الاحتكارات تخصص جزء من فائضها لتمويل جماعات التأثير على الرأي العام والمرشحين لمختلف المناصب وكافة أعضاء لجان النشاطات السياسية.

2.9 احتواء الديمقراطية

إنّ الهدف الرئيسي من الفائض الرأسمالي الذي يدفع للحكومة على شكل ضرائب هو المحافظة على ذلك النظام وتجديده. ويخصص جزء من ذلك الفائض من الإنفاق على جماعات التأثير على الرأي العام lobbyists والتبرعات ذات الصبغة السياسية من اجل مساندة ودعم بعض الصناعات الرأسمالية والمؤسسات. إنّ توزيع بعض الفائض بالشكلين المذكورين هو لتخفيف أثر المخاطر السياسية على نظام رأسمالية الدولة وكذلك الرأسمالية الخاصة. ففي أنظمة الرأسمالية الخاصة هناك أعضاء مجالس الإدارة وأصحاب الأسهم الرئيسيين وأولئك الذي يكدسون على ثرواتهم المزيد منها. ومنذ وقت طويل هناك خطر منتظم يتهدد حتى بوجود سياسة ديمقراطية محدودة تقوم على الاقتراع العام. فمستخدمو المؤسسات الرأسمالية – الذين يشكلون هم وأسرهم الغالبية العظمى – قد يجدون في عدد أصواتهم قوة يمكن أن تستخدم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وباختصار، فإنّ بإمكانهم استخدام الديمقراطية السياسية للتقليل ولتعويض عمّا فقدوه بسبب السياسات الاقتصادية المنافية للديمقراطية. بإمكانهم أن يطلبوا من الحكومة التدخل في الاقتصاد لصالحهم وضدّ مصالح المؤسسات الرأسمالية المتمثلة بأعضاء مجالس الإدارة وأصحاب الأسهم الرئيسيين وحوالي 10 بالمئة من أصحاب الدخل العالي وممتلكي الثروات الطائلة. يستطيع العمال المنضوون تحت راية التأثير

السياسي أن يصوتوا لرفع الضرائب على الأغنياء وإصدار التعليمات بشأنها. وربما يستطيع هؤلاء رفع مكانة العمال السياسية، باعتبارهم الأكثرية فيتوصلوا إلى قيادة الدولة. ومن خلال ذلك وبواسطته يستطيعون الاستحواذ على ملكية المؤسسات الرأسمالية. كان ذلك في الأساس هو سبب الاندفاع نحو الاشتراكية التقليدية خلال القرن الماضي. ويمثل هذا واحدا من المخاطر السياسية التي تحيق بالرأسمالية والمنتفعين بها من الأثرياء.

تتعرض أنظمة اشتراكية الدولة لمخاطر سياسية منتظمة تشابه ما أشرنا إليه أعلاه. تشكل الطبقة العاملة غالبية السكان في هذه الأنظمة، وحين يتّحد هؤلاء ويركزون جهودهم سيكون بإمكانهم استخدام أعدادهم لتقوية نفوذهم السياسي كي يغيروا القرارات الاقتصادية عمّا يُنتج وأين يكون ذلك وكيف يُوزّع الفائض ولأيّة أهداف اجتماعية. سيكون بإمكانهم تحدي السلطة وأصحاب النفوذ من المديرين والمسؤولين السياسيين المنتفعين من الفائض الذي يستولون عليه.

يتعيّن على نظامي الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة أن يحسنا «السيطرة» على المخاطر المنتظمة التي تتمثل بالسماح للعمال لاستعمال النفوذ السياسي إلى اقصى حدّ يمكّنهم من التعويض عن الخسائر التي تلحق بهم بسبب الممارسات غير الديمقراطية في أماكن العمل. يقوم كلا النظامين بصرف جزء من الفائض الذي يستوليان عليه من أجل التحكم بأيّ مستوى من المخاطر التي تهدد مصالحهما. كما يتمّ رصد جزء من الفائض لضمان الأمن والحماية من عناصر الجريمة وكذلك المناورة مع الشركات التي تنافسها. كما يُستعمل جزء آخر للمحافظة على الأجواء السياسية السائدة، من الصنف الذي يعمل لصالحهما وفي خدمتهما.

حين تسود المؤسسات الرأسمالية الخاصة، فإنّ التحالفات الحزبية المسيطرة التي تموّلها هذه الرأسمالية، تستطيع أن ترصّ صفوفها. يتوجب على الرأسماليين أن يوظفوا جزء من الفائض الذي يستولون عليه من اجل تقوية تحالفهم السياسي والاقتصادي والثقافي مع المنظمات المعنية لتكون قوة وركنا اجتماعيا في تلك التحالفات الحزبية. وتشمل هذه بشكل خاص المنظمات الثقافية التي تكون مصدرا لنشر النظريات والأفكار الدينية وغيرها من السبل لمعرفة مجريات الأمور في العالم لتوجهها وفق مصالح أولئك الرأسماليين. تتطلب السيطرة السياسية صياغة فهم الجماهير لما يجري في العالم وفق منظور أولئك الرأسماليين من اجل تطويع هذا الفهم لخدمة مصالحهم. وهذا ما أشار اليه المنظر الماركسي انتونيو غرانسي في تحليله لمفهوم «الكتلة المهيمنة» hegemonic bloc. حين تتحكم رأسمالية الدولة بالوضع غالبا ما يوجد حزب كبير واحد. وعليه فإنّ الكتلة المهيمنة هي التي تحدد وتنظم من قبل رأسمالية الدولة من بين الجماعات والفرق داخل الحزب. تكون الممارسات متشابهة، غير أنّه يجب أن تُعدّل هنا وهناك لتتوائم مع رأسمالية الدولة أو الرأسمالية الخاصة.

النقطة الأساسية هنا هي أنّ التنظيم الرأسمالي للمؤسسة سواء كانت خاصة أو حكومية، يولد تناقضات متشابهة وتوترات وأزمات. وكما نعرف، فإنّ العمال محرومين من إدارة المؤسسات الرأسمالية التي يعملون فيها، فباستطاعتهم أن يتأملوا قضية المساهمة في النشاطات السياسية في مناطق سكناهم لمعادلة أثر ذلك الحرمان. قد يفتح التمثيل الديمقراطي السياسي أحياناً مثل هذه الإمكانات داخل الأنظمة الرأسمالية الخاصة. كما أنّ الاشتراكية التقليدية والأفكار تستطيع

أحياناً أن تفعل ذلك داخل رأسمالية الدولة. ولكن على أيّة حال، فإنّ الرأسمالية في كلي النظامين قد انتبهت لمثل هذه الاحتمالات ورأت فيها تهديدا والتمست طرقا فعالة للحدّ منها والسيطرة عليها. لقد استطاع النظامان بناء «الكتل المهيمنة» داخل الحكومة وخارجها لضمان استمرارية النظام الاجتماعي الذي يريدانه. لقد حرم النظامان العمال من جعل المؤسسات ديمقراطية–ويحولونها إلى مؤسسات وسديز. وهذا ما حرم العمال ومصالحهم من توجيه القرارات المتعلقة بما يُنتج وأين وكيف يوزّع الفائض. لقد عزّز نجاح الرأسماليين التناقضات السياسية التي تقع في قلب عملية الإنتاج الرأسمالي.

يعرف العمال في كلي النظامين الرأسماليين جيدا حرمانهم السياسي والاقتصادي في عملية اتخاذ القرارات السياسية، رغم ما يكال من المديح الدائم «للمجتمعات الديمقراطية» من جهة و«الديمقراطيات الشعبية» من جهة أخرى. لقد ولد هذا شعورا من الخيبة وعمّق السخرية والإحباط وتنامي مشاعر العداء في صفوف العمال. وتعبّر هذه المشاعر عن نفسها بالإحجام الجماهيري عن المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية، والاكتفاء بتلقي الشيك في نهاية الأسبوع. أصبحت النصائح والتحذيرات التي لا حدود لها حول ضرورة المساهمة والاهتمام بالقضايا المدنية –التي تأتي على السنة الموظفين الرسميين المعينين من قبل الحكومة سواء في المدارس والكنائس وحتى القيادة السياسية–مادة للسخرية والضحك، لأنّها ليست أكثر من دعوات فارغة للتغني «بمجد الأيام الغابرة» التي ستعود إذا ما تمّ تحقيق مشاريعهم السياسية.

3.9 الديمقراطية والأزمات

انتهت المفارقة التاريخية في حرمان جماهير الشغيلة من الإدارة

السياسية والاقتصادية بخسارة الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة الكثير. إنّ كلي الصنفين من الرأسمالية قد شقا طريقيهما لخلق أزمات رئيسية بسبب حرمان أولئك العمال من المشاركة. وعليه برزت في كليهما مشاكل جمّة وأزمات شديدة. نعيد إلى الأذهان ما حصل في فترة الكساد الكبير. كان ذلك في الأساس حصيلة جهود الحزبين الجمهوري والديمقراطي اللذين سمحا للوهن الاقتصادي أن يحدث وللقطاعات السوقية أن تتشوّش عام 1929، وهو الأمر الذي قاد إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 25 بالمئة بحلول عام 1933، وما نجم عن ذلك من انتشار الفقر والانهيار الاقتصادي. وعلى أيّة حال، فإنّ جماهير العمال قدرت أن تخرج من طوقها وعزلتها وعدم مبالاتها. وكانت هناك اتحادات العمال والأحزاب الاشتراكية والشيوعية التي وحدت الصفوف والطاقات لكسر كيانات الهيمنة التي فرضها النظام الرأسمالي، فتحركت الجماهير مطالبة بالتغيير. وكان على الرئيس روزفلت أن يغيّر مسار سياسته. جاءه الضغط من الطبقة الدنيا الواسعة في المجتمع ليقرّ ميزانية لمنفعة أولئك الواقعين في أسفل الهرم الاقتصادي. كان النموذج المقترح هو تحسين أوضاع القاعدة ليصل النمو تدريجيا إلى القمة trickle-up economy. تمّ تمويل البرامج المختلفة بفرض ضرائب عالية جدا على الشركات الاحتكارية وطبقة الأثرياء. لقد نجح هذا النموذج بطريقة مشهودة مقارنة بالنموذج المعاكس وهو من القمة إلى القاعدة -down economy. انهارت الهيمنة الرأسمالية وضعفت قوتها إلى الحدّ الذي سمح ببروز تيار مقاوم معاكس لما كان يجري ونجح في إحداث التغيرات الأساسية في السياسة الاقتصادية، إن لم يكن تحدي الرأسمالية ذاتها.

لنأخذ المثال الثاني الذي ظهر نتيجة الانهيار الآخر الكبير للرأسمالية

خلال فترة 75 عاما الماضية، وهو الذي بدأ تحديدا عام 2007. قبل ثلاثة عقود من ذلك العام، كانت الهيمنة الرأسمالية قد استعادت أنفاسها بدرجة قوية لتقلم أظفار دولة الرعاية الاجتماعية التي أقامها روزفلت. استكملت تلك الهيمنة تسلطها بدرجة ملحوظة من خلال تغيير توزيع الثروة والمداخيل، فأعادت البلاد إلى ما كانت عليه قبل 1929، وهي الفترة التي تميزت بغياب العدالة في توزيع الثروة والدخل غيابا تامًا. كانت الدلائل المؤشرة لهذه الأزمة قد أطلت برأسها عندما توقفت أجور العمال عن الزيادة في السبعينات، ثمّ انقلبت الأمور بشدة نتيجة حصول الانفجار الكبير في قطاع الديون عام 2007. وباختصار، فإنّ التأثير الاقتصادي لهيمنة الرأسمالية الاقتصادية هو الذي خلق هذه الأزمة وتلك التي سبقتها. وفي نفس الوقت فإنّ التأثير السياسي لتلك لهيمنة قد دمر الحركة العمالية والأحزاب الاشتراكية والشيوعية التي تحالفت ودفعت روزفلت أن يتخذ موقفه الصلب من هيمنة الرأسمالية. لكنّنا في السنوات الأخيرة ورغم طول الأزمة وعمقها، بقينا أسرى سياسة انحدار النمو التدريجي من القمة إلى القاعدة TDEP.

وأخيراً، دعونا نأخذ مثالا وهو رأسمالية الدولة نظرا للأزمات الاقتصادية التي ظهرت في الثمانينات فيما كان يسمى البلدان الاشتراكية القائمة آنذاك. لقد حركت تلك الأزمات جماهير الشغيلة الذين تكدس لديهم الكثير من الشكوى التي لم تعمل الدولة الاشتراكية على معالجتها. وقد يعود ذلك جزئيا إلى حرمان العمال المبرمج من المساهمة في إدارة الاقتصاد والسياسة. وقد دفعهم الاحتقار إلى المطالبة بعودة الرأسمالية الخاصة! بمعنى آخر، كان هناك خطأ معاكس تماما من قبل نقابات العمال والأحزاب الشيوعية في الثلاثينات، حين

رأت أنّ التحول نحو رأسمالية الدولة هو الحل لمشاكل الرأسمالية الخاصة.

إنّ الذي حصل إثر الأزمات التي عصفت برأسمالية الدولة قد يكون جرى بطرق مختلفة لو كان العمال قد فهموا أنّ نظامهم هو نوع من رأسمالية أخرى. قد يكون مثل هذا الفهم وجههم نحو وجهة أخرى ولكان ردّ فعلهم مختلفا إزاء الأزمات التي عصفت ببلدانهم في الثمانينات. إنّ الذي فشل أنظمة «اشتراكية» لم يكن للعمال فيها ملكية لوسائل الإنتاج وليس لهم دور في التخطيط الحكومي. إنّ الذي فشل هو التنظيم الرئيسي للإنتاج. لقد فشلت الاشتراكيات القائمة ولم تتحول مؤسساتها بنظمها الداخلية الرأسمالية إلى مؤسسات وسديز. وعليه عندما وقعت المشكلة فإنّ العمال الغاضبين الساخطين كانوا يغلون بالكراهية والاحتقار للمسؤولين في مختلف بلدانهم. أمّا هنا في هذه البلاد فتميز ردّ فعل العمال خلال الأزمة الأخيرة بعدم التعاون مع مبادرات الاقتصاد القائمة على نموذج القمة إلى القاعدة الذي فُرض عليهم لكي يتعاملوا مع الأزمة وآثارها. لم يستطع العمال تخطي حقبا من العزل لكي ينظموا مساندة استراتيجية جديدة لمواجهة الأزمة. لم يكن باستطاعتهم أن يروا طريقهم بوضوح ويطالبوا بسياسة اشتراكية تؤكد على التحول إلى مؤسسات وسديز، فأضاعوا الفرصة كما ضيّعها زملاؤهم في بلدان المنظومة الاشتراكية.

إنّ الطبقة العاملة في بلدان الرأسمالية الخاصة لم تستطع الاستجابة للأزمة القائمة بمساندة التحول نحو مؤسسات وسديز التي يديرها العمال ذاتيا في الثلاثينات واقتنعت بإصلاحات روزفلت التي أثبتت الأيام أنها مؤقتة وأمكن الالتفاف عليها. وأثبتت الطبقة العاملة في بلدان رأسمالية الدولة عجزا مماثلا في عدم الإدراك، ولم تكن قادرة

لدفع التحوّلات في فترة الثمانينات. لقد آن الوقت لهذه القوى أن تطرح هذا الطلب البسيط وتضيف التحوّل نحو وسديز إلى قائمة التغيّرات الاجتماعية.

الفصل العاشر: مؤسسات وسديز في المجتمعات الحديثة

بغض النظر عمّا إذا كانت مؤسسات وسديز ستخلق كمؤسسات جديدة أو نتيجة لتحول مؤسسات الرأسمالية المعروفة حاليا، أو كمولود خليط بين الاثنين، فإنّ وسديز ستدخل في علاقات معقدة مع المجتمعات التي ستنمو فيها وتتطوّر. وكمؤسسات، من الضروري لها أن تتعامل مع المؤسسات في تلك المجتمعات، سواء أكانت وسديز موجودة أو مؤسسات رأسمالية. كما أنّ عليها أن تتعامل مع الحكومة على كافة المستويات، ومع المستهلكين، وبشكل أوسع مع السياسة والثقافة السائدتين في المجتمعات. سأحاول في هذا الفصل أن أوضّح كيفية تطوير تلك العلاقات على نحو أعمق، وسأطرح برامج معينة لتوسيع مدى ووجود العنصر الاجتماعي في مؤسسات وسديز.

ستتعامل هذه المؤسسات مع مؤسسات أخرى على مستوى أصعدة مختلفة. أوّلا، إنّ الطاقة الخارجية التي ستحتاجها سيكون مصدرها مؤسسات وسديز أخرى قائمة أو مؤسسات سواها. كما أنّ ما تنتجه وسديز يمكن أن يكون مصدر طاقة لمؤسسات أخرى. وباختصار، فإنّه في أيّ مجتمع تظهر فيه وسديز، يتوجب على ذلك المجتمع أن ينظم انسياب المنتوج بين تلك المؤسسات وغيرها من المؤسسات المنظمة على نحو آخر. أمّا تبادل السلع في الأسواق فيجب التفاوض بشأنه. وهذه واحدة من الطرق لتنظيم توفير الإنتاج وانسيابه، حيث يكون التخطيط الحكومي عنصرا آخر، وسيوفر الجمع بين التخطيط والأسواق قائمة طويلة حول ميكانيكية التوزيع.

1.10 نجاح وسديز وقدرتها على المنافسة

قبل الخوض في سبر العلاقات والمنافسة بالذات، قد يكون من المفيد أن نتأمل بعض الادعاءات التي تقول إنّ المنافسة بين المؤسسات الرأسمالية والمؤسسات غير الرأسمالية (بما فيها وسديز)، ستقود دائما وبالضرورة إلى نفس الهيمنة التي تتمتع بها الأولى وفشل المجموعة الثانية واختفاءها. إنّ مثل هذا التوجه الموروث ذي الطبيعة غير المباشرة بالنمو الاقتصادي مسألة شائعة. وعليه ومثلا على ذلك، يُقال عن الاحتكارات أنّها تقضي على المنافسة وتخربها، وأنّ الشركات الكبرى تلتهم الشركات الصغيرة. وعلى أيّة حال، فإنّه لا النظريات ولا الأدلة التاريخية تؤيّد مثل هذه التقوّلات.

تصرف الشركات الاحتكارية حول العالم بلايين الدولارات سنويا لتضمن سيطرتها وهيمنتها لأنّها تعرف بالضبط نقاط الضعف في كياناتها. فالعديد من هذه الشركات قد اختفت وحلت محلها شركات منافسة لها في ميادين إنتاجها. في الحقيقة أنّ بعض الاحتكارات المعروفة بقوتها قد استسلمت لأخرى منافسة لها، وحدث العكس أيضاً. دعونا نتأمل ميدان صناعة السيارات في الولايات المتحدة، وكذلك صنع أجهزة الهاتف والكومبيوتر والأدوات المنزلية، وغيرها من الصناعات المختلفة. وحدثت نفس الظاهرة بين الشركات الكبيرة والأخرى الصغيرة. كما اختفى العديد من المخازن الصغيرة بظهور المخازن الكبيرة مثل وولمارت، وتأثيرها على متوسطي ومنخفضي الدخل بين المواطنين. حدث شيء معاكس بين أفراد الطبقة ذات الدخل العالي (التي ترفض أن تتسوق في وولمارت وغيره). وكذلك برزت ظاهرة بين الفقراء (الذين لم يكن بوسعهم التسوق في وولمارت وغيره من المخازن لأسباب عدة). لقد أظهرت كلتا المجموعتين ميلا

للتسوق في المحلات التجارية الصغيرة، أو ما يُسمى البوتيك الراقية Boutiques، بالنسبة للأغنياء، ومحال البقالة المحلية Convenient Stores التي يرتاد الفقراء ما موجود منها في مناطق سكناهم. نجحت بعض الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض البلدان نتيجة الحصول على دعم حكومي وبعض الإعفاءات الضريبية وتسهيلات بدرجة أكبر مما توفر للأعمال الكبيرة. ساعدت تلك الإجراءات على بقاء الأعمال الصغيرة والمتوسطة على البقاء.

ولو أتيحت الفرصة لمؤسسة وسديز أن تنظم المساندة لكي تتوفر لها القوة السياسية الكافية فسيكون باستطاعتها أن تتنافس مع المؤسسات الرأسمالية. ويحدث نفس الشيء إذا استطاع العمال المنضوون تحت راية وسديز من إثبات قدرتهم على أفضلية الإنتاج اكثر من عمال المؤسسات الرأسمالية. إذا استطاعت وسديز أن تقلل بشكل كبير تعدد الإدارات وإلغاء الأرباح التي توزع على أصحاب الأسهم واستخدام تلك الأموال لتحسين الاختراعات والإبداعات التكنولوجية، سيكون باستطاعة عمالها تجاوز أداء عمال المؤسسات الرأسمالية المعزولين من أيّة قرارات لها علاقة بالأمور التي أشرنا إليها. إنّ نجاح عمال وسديز في تمييز إنتاجاتهم بجعلها نتيجة جهود ديمقراطية وليست رأسمالية، سيجعل وسديز تنال قصب السبق في تنافسها مع المؤسسات الرأسمالية التي ستضعف وتنتهي. النقطة هنا هي أنّ النتيجة الحتمية لهذا التنافس مسألة عقلانية متوقعة. ستختلط الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والطبيعية جميعا لتقرر مسألتي ظهور مؤسسات وسديز في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وكذلك نتائج المنافسة بينها وبين المنظمات الرأسمالية. ومن خلال هذه المنافسة سيتاح لمواطني تلك المجتمعات أن يفهموا

وسديز وعلاقتها بالرأسمالية.

يرمي تصوير وسديز بانّها مؤسسات غير ناجحة نوعمًا وغير قادرة على التنافس مع المؤسسات الرأسمالية، إلى عزل تلك المؤسسات وجعل الناس يفكرون مسبقا بأنّها لا يمكن أن تكون بديلا للرأسمالية. الهدف الحقيقي هو غلق باب المقارنة بين قوة وسديز وضعفها وتلك الميّزات التي تتمتع بها المؤسسات الرأسمالية. ومثل هذه الجهود المبذولة بحماس لمنع مناقشة بدائل للمؤسسات الرأسمالية في الميدان الاقتصادي ليست جديدة، فلها سوابق تاريخية. فمثلا تصرّ الأنظمة الملكية أحياناً على انّه لا يمكن قيام حكومات ديمقراطية تمثل الشعوب، لأنّ تلك مهمة مستحيلة. وجهود من هذا القبيل ستعود على الشعوب بالويلات والفوضى والمآسي، بحيث ترتفع الأصوات منادية بالعودة إلى الملكية. وبناء على ذلك، فإنّه ليست هناك جدوى من مناقشة قوة الملكية وضعفها بالمقارنة مع الديمقراطية. وبنفس الطريقة، فإنّ أولئك الذين يخشون مناقشة وسديز ومقارنتها بالمؤسسات الرأسمالية يحاولون منع تلك المقارنة بالادعاء أنّ وسديز أصلاً بديل لا يمكن تحقيقه، وأنّ الخوض في مناقشة الأمر ليس أكثر من مضيعة للوقت.

2.10 تعايش وجود وسديز مع المؤسسات الرأسمالية

ستترتب على ظهور مؤسسات وسديز في المجتمعات المعاصرة تأثيرات على مختلف المؤسسات. فعمال الرأسمالية المعزولون عن الإدارة –والذين يتمّ استغلالهم–سيتفاوت ردّ فعلهم بطرق مختلفة حول وجود وسديز وتطورها في مجتمعاتهم. والاختراعات التكنولوجية التي تتقبلها المؤسسات الرأسمالية قد لا تحظى بنفس التقبل عند مؤسسات وسديز. كما أنّ الأخيرة ستهتم بنوعية ظروف

العمل بمستوى يختلف عن اهتمام المنظمات الرأسمالية بهذه الناحية. وباختصار، فإنّ دخول هذه المؤسسة إلى مجتمع فيه خليط من المؤسسات سيغير كافة عملياتها الاقتصادية وسيتصارع معها في نواحي التطور. وستختلف الأمور الدقيقة لهذه التغيرات باختلاف عدد مؤسسات وسديز ومناطق توزعها (في أيّ مجال وفي أيّة منطقة)، وكيف تتعامل مع بقية المجتمع.

فمؤسسات وسديز والمؤسسات الرأسمالية، ستقوم كلّ منها بمعالجة تحدّياتها وإخفاقاتها بشكل مختلف. لنأخذ مثلا أنّ احدى مؤسسات وسديز تعاني من انخفاض إيراداتها (بسبب قلة الطلب أو تخلفها تكنولوجيا أو قلة توفر المواد الأولية). يمكن أن تقرر هذه المؤسسة تخفيض الرواتب والأجور لتكون بذلك قادرة على زيادة الفائض وصرف بعضه لأيجاد الحلول (مثلا عن طريق الإعلانات أو نصب أجهزة ومكائن متقدمة تكنولوجيا أو تأمين مصادر جديدة للمواد الأولية،... الخ). فالعمال الذين يقررون بصورة تعاونية ديمقراطية تخفيض أجورهم، هم نفس الذين سيتحكمون في استغلال الزيادة في الفائض لحلّ مشاكل المؤسسة. وبالمقابل، فإنّ عمال المؤسسات الرأسمالية سيعارضون تلك الحلول التي يقترحها ناس آخرون – الرأسماليون الذين يستغلون جهودهم – وهم الذين سيستولون على أيّة زيادة في الفائض بسبب تخفيض أجور العمال ورواتبهم. وهكذا يتزايد مستوى عدم الثقة والصراع بين الرأسماليين وعمال مؤسساتهم. تخلق وسديز والمؤسسات الرأسمالية المشاكل وتقودان إلى تلك النتيجة. غير أنّ هاتين المنظمتين المختلفتين ستعملان على تطبيق ردود فعل متباينة لمشاكل متشابهة. وعليه تتطور المجتمعات التي تتواجد فيها مؤسسات وسديز وأخرى بدونها بشكل مختلف.

يمكننا أن نستعرض بشكل موجز موضوعا خاصا غالبا ما يُثار حول وسديز. السؤال هو هل باستطاعة هذه المؤسسة أن تتوسع في العديد من المجتمعات الحديثة لتكون متعددة الإنتاج عالمية المستوى ترقى إلى ما حققته الاحتكارات العالمية (بما فيها رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة)؟ في الأساس، لا يوجد سبب يحول دون وصول وسديز إلى ذلك المستوى من الحجم والإنتاج. الموضوع الذي عليها أن تواجهه هو توسيع عناصر الديمقراطية السياسية وتوظيفها لتكون ديمقراطية اقتصادية تطبق على نطاق واسع يشمل مواطنين أكثر عددا. فالتصويت لانتخاب رئيس بلدية يختلف عن انتخاب رئيس للبلاد، لكنّ ذلك اثبت إمكانية تطبيق الفكرة سواء كانت رقعة الانتخابات صغيرة أم شاسعة. فالالتزام بالديمقراطية الاقتصادية سيجد طرقا مبتكرة للوصول إلى قرارات ديمقراطية من قبل أعداد كبيرة من العمال/المواطنين.

الأمر الشائع عن وسديز كونها مؤسسات صغيرة نسبيا (لا تزيد كثيرا عن ألف عامل)، حيث يعمل هؤلاء بشكل تعاوني ويختارون من بينهم أعضاء مجلس الإدارة والإداريين الذين يعرف بعضهم البعض ويجتمعون في مجموعات صغيرة ليتناقشوا ويتحاججوا كي يتوصلوا إلى قرارات إدارية. غير أنّه لو كانت وسديز ناجحة في إنتاجها وتتوالى عليها الطلبات بالمزيد من ذلك، فيمكنها تشغيل عمال أكثر في تعاونية تتميز بسلاسة الإدارة. وهكذا يتوسع حجمها بهذه الطريقة. ومن المتوقع أن تواجه نفس القضايا التي يواجهها ايّ مجتمع في ظروف التوسع، ولكن عليها أن تحافظ على مبادئ التمثيل الديموقراطي. لربما تجد وسديز نفسها حين يتوسع حجمها بأن تتعامل مع مشاكل أكبر تطرح بعض التقييدات وتتطلب التوصل إلى حلول

وسطى توافقية، وهي تعمل تحت إدارة العمال التعاونية. ستجد نفسها وجها لوجه (وعليها أن تحلّ) التوترات الداخلية حول منافع التوسع في الحجم ومآخذه.

قد تجد وسديز نفسها ميالة للحفاظ على حجمها الصغير. فهذه مسألة يقررها العمال ذاتهم، وإنْ كانوا يفضلون الإبقاء على صغر حجم مؤسستهم أم لا. والحقيقة أنّه يجب أن نتوقع استمرارا في المجاذبات الجارية بسبب الاختلافات بين وجهات نظر العمال إزاء حجم المؤسسة. قد تعكس بعض الاتجاهات التوسع الكبير، في حين يميل البعض الآخر إلى تفتيت المؤسسة الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة. وهذا ما نجده في الخيارات التي يميل إليها المواطنون. فمثلا ما زال مواطنو سويسرا يعارضون فكرة الانضمام إلى منظمة الوحدة الأوروبية. انشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين وتوحد شطري المانيا في دولة واحدة. تتفاوت البلدان الأوروبية الأخرى في تحمّسها للانضمام إلى أوروبا المتحدة أو عدمه. ويمكن أن نجد حركات مماثلة لذلك في تناقضاتها في أماكن أخرى من العالم. تنطبق المشاحنات والتحوّل من الصغير إلى الكبير وبالعكس في مؤسسات وسديز، على المؤسسات الرأسمالية الصغيرة منها والكبيرة، وكذا الشعوب الصغيرة والكبيرة حول العالم.

يرجع اختلاف حجم مؤسسات وسديز لكونه نتيجة قوى عديدة. وعلى أيّة حال، فإنّ احدى هذه القوى الرئيسية هو تطور الحركة العمالية في المؤسسات الصغيرة والكبيرة. سيقرر العمال في تلك المؤسسة كيف يحلون أمر منافع التوسع في حجم المؤسسة ومساوئه. وبالمقابل فإنّ المؤسسات الرأسمالية لا تعطي العمال المجال ليقرروا في موضوع كهذا. وبشكل عام، فإنّ التعاون في التأثير هو الذي يزيد

من حدة التوترات داخل المؤسسات الاحتكارية الرأسمالية الكبيرة، وهي التوترات التي ليست من مصلحة العمال فيها. سيتولى تطور مؤسسات وسديز تغيير ذلك.

3.10 وسديز والدولة: انسياب الاقتصاد

ستجد وسديز، مثلها مثل المؤسسات الرأسمالية، الخدمات التي توفرها الدولة والتي تحتاجها المؤسسات لتقوم بأداء واجباتها بشكل ناجح وتقوم بانتظام بدفع الضرائب المستحقة عليها. ستهتم كلتا المؤسستين بزيادة وتحسين نوعية الخدمات النافعة لنشاطاتهما. وستهتم كلاهما أيضاً بالمحافظة على نسبة الضرائب المفروضة عليهما أو تخفيضها. كما أنهما تهتمان أيضاً في زيادة تعليمات الدولة أو تنقيحها أو حذفها وفقا لتأثير تلك التعليمات على تحقيق أهدافهما.

تجد مؤسسات وسديز والرأسمالية أحيانا أرضية مشتركة، مثلا في مساندة الدولة في صيانة وسائل النقل، والأموال المخصصة للبحوث والتعليم العام بشكل واسع، إلى غير ذلك. غير أنّهما يطرحان على الدولة أحيانا طلبات متناقضة. فالصراع حول سياسات الحكومة نقطة بارزة في التوترات الاجتماعية بين الطرق البديلة حول تنظيم الإنتاج.

تهتم كلتا المؤسستين بالمواضيع التي تُدرّس في المدارس العامة. وفي هذه الحالة، تسلك كلتا المؤسستين طريقين مختلفين تماما لتحقيق أهدافهما. فمؤسسة وسديز ترى أنّ المدارس يجب أن تدرّس منافع السلوك التعاوني ونماذجه وأشكاله لإعداد عمال المستقبل ليحتلوا أماكنهم فيها. وهي تريد من المدارس أن تنمّي استعدادات الطلبة وتعلمهم مهارات العامل الذي يمكن في الوقت نفسه أن يكون إداريا في المؤسسة. وعليه فإنّ مناهج التدريس يجب أن تركّز على كيفية التعرف على المشكلات وتشخيصها في المؤسسة بكاملها، وأن

تطرح تلك المناهج البدائل التحليلية العملية والنظرية من أجل تعلم صياغة الحلول ووضع الخطط القصيرة والبعيدة المدى لنمو المؤسسة وتطورها، وتقسيم المهام الكبيرة إلى مهام أصغر تنفذ جميعا بشكل تعاوني. باختصار، تريد وسديز من المدارس أن تعلم كافة الطلبة كيف يخططون وينفذون نشاطات الجماعات الكبيرة وكيف يعطون الأوامر ويأخذونها من المجتمع الذي تسوده المساواة.

لم تكن مثل هذه الأهداف جزء من نشاط معظم المدارس العامة في الاقتصاد الذي تسود فيه مؤسسات الرأسمالية. فبدلا من ذلك تقوم المدارس الخاصة لأبناء الطبقة الميسرة بتأمين ثقافة تعدّ خصيصا لتخريج المدراء وإداريي المناصب العليا، وأولئك الذين يعملون بمعيّتهم من الموظفين المهنيين. أمّا غالبية المدارس العامة فتوفر المهارات الأساسية التي تعدّ الطلبة ليكونوا عمالا فقط –القراءة والكتابة وبعض الرياضيات – وكذلك التأهيل الاجتماعي ليتعلموا الإذعان لتلقي أوامر الرؤساء والمدراء في المؤسسات الرأسمالية وتنفيذها.

وبشكل عامّ، فإنّ وسديز والمؤسسات الرأسمالية ستجدان نفسيهما في تنافس يتجاوز الاقتصاد (الحصول على نصيب في السوق وتحقيق أرباح عالية ومعدلات نمو سريعة) إلى الحدّ الذي يشرك المؤسسات السياسية والثقافية والدولة بشكل عام. ستقود الطلبات المتنافسة لكلي الطرفين على التعليم التوجّه لطلب المساندة من الشعب والتحالف مع الأحزاب السياسية. سيضغط كلاهما على الدولة لكي تستجيب لخطط كلّ منهما، قدر تعلق الأمور بسياسة الدولة وميزانيتها والضرائب والأنظمة والتعليمات المفروضة عليهما. إنّ تواجد مؤسسات وسديز مع المؤسسات الأخرى، سيدفعها للضغط

على بعضها البعض من أجل الفوز بأكبر قدر من النفوذ وسيحاول كلّ من الجانبين أن يحظى بمساعدة الحكومة، وأنّ كليهما سيكون مهددا نتيجة نجاح الآخر. ستفقد السيطرة الأيديولوجية الصاخبة بريقها في المجتمعات التي تتحكم بها المؤسسات الرأسمالية، عندما يتوسع الميدان وتدخل المؤسسات التي يقودها العمال ذاتيا، وسديز، حلبة المنافسة.

تختلف وسديز عن المؤسسات الرأسمالية فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بأماكن الإنتاج. لن تقوم هذه المؤسسة بحلّ مشاكلها عن طريق نقل أماكن إنتاجها إلى أماكن أخرى بعيدة، كما تفعل المؤسسات الأخرى. فالمدراء وأعضاء مجالس الإدارة هم من العمال أنفسهم وسيخسرون أعمالهم ويتحملون تبعات ذلك ماديا ونفسيا، إنْ هم قرروا نقل مكان الإنتاج إلى مناطق بعيدة، والإقدام على خطوة من هذا القبيل (غلق المصانع أو نقلها إلى أماكن أخرى، والاستعانة بخدمات ناس من الخارج) تحدث فقط في حالات نادرة جدّا وتكون عادة مصحوبة بمساعدة الحكومة ورعايتها من أجل ضمان التكيّف المطلوب. وفي هذا الجانب، تتميّز المؤسسات الرأسمالية بموقف أفضل بالمقارنة مع وسديز بهذا الشأن، لأنّ بإمكانها نقل أماكن الإنتاج وما يوفره هذا لها من منافع في الحصول على يد عاملة رخيصة وضرائب منخفضة أو إعفاءات منها بالكامل، وتعليمات محدودة جدا لحماية البيئة أو لا وجود لها على الإطلاق، وغيرها من الفرص الأفضل لصالحها. وهذا هو الذي يثير الصراع الشديد للمنافسة بين المؤسسات ذاتها. أمّا مؤسسات وسديز وأنصارها فمشغولون في إيجاد طرق أخرى لحلّ مشاكل المؤسسة بدلا من تقدير الكلفة المرتفعة أو المنافع العالية لنقل أماكن الإنتاج.

ولو أخذنا أحد أمثلة التاريخ لرأينا نشاطات رأسمالية مستمرة منذ سنوات عدة. فالشركات الرأسمالية تتنافس في تشغيل الأطفال لقاء أجور زهيدة منخفضة، واستخدام تكنولوجيا تسبب الأضرار للهواء الذي نتنفسه والمياه التي نشربها. وفي النهاية اضطرت الاعتراضات الجماهيرية الواسعة على تلك الممارسات المشينة أن تجعلها صعبة، وأحيانا غير قانونية. كان على الرأسماليين أن يجدوا طرقا لحلّ مشكلات التنافس فيما بينهم. ارتفعت شكواهم المريرة لأنّ طرقا هامة للتنافس في النمو قد سُدّت أبوابها أمامهم، وكان عليهم إمّا أن يتبعوا القوانين أو ينقلوا مؤسساتهم إلى أماكن أخرى للالتفاف على تطبيق القوانين. أمّا الذين لم ينتقلوا فقد لجأوا إلى اتباع أساليب جديدة لتعوض عن خسارتهم في تشغيل الأطفال أو التكنولوجيا المفسِدة للبيئة.

غيّر دخول وسديز الميدان التنافس الكلاسيكي حول نقل المؤسسات، إذ اصطفت الشغيلة واتحادات العمال وأحزاب اليسار في جهة، وفي الجانب الآخر وقف الرأسماليون مطالبين بالحرية المطلقة من تدخل الدولة في قراراتهم لنقل أماكن مؤسساتهم. أمّا بالنسبة لمؤسسة وسديز، فقد أظهرت استمرار الجهود لإمكانية بروزها، وفي بعض الحالات تفوّقها في حلّ مشكلات المؤسسة دون اللجوء للانتقال إلى أماكن أخرى. إنّ نجاح وسديز بمرور الوقت، خاصة في التصنيع والمناطق التي تخلت عنها الرأسمالية، أدّت بلا شك إلى إفراغ ادّعاءات الرأسمالية الفارغة من محتواها حول حرية نقل مؤسساتها إلى أين تحب.

وأخيرا، يجب النظر في الاعتراض الممكن بأنّ التزام وسديز للاستمرار في الإبقاء على نمو الإنتاج محليّا، قد يحرم الدول الأقلّ

تقدما في ميادين الصناعة من الفرصة التي ستتاح لها بانتقال المؤسسات المتخصصة إلى هناك. إنّ وصول الرأسمالية هناك يهدف، بعد تأمين كافة المنافع التي ينتهي البعض منها للتكرم برشوة المسؤولين المحليين، تسهيل النشاطات المريبة حقا من الصنف الذي يحقق لها الأرباح العالية. الحقيقة هي أنّه لم يتوقف الرأسماليون يوما عن اهتمامهم في البحث عن أماكن جديدة في البلدان الفقيرة لنقل مؤسساتهم هناك، ويحفل التاريخ بسجل طويل لأمثلة من الإيجابيات الأولية لوصول تلك المؤسسات الرأسمالية التي سرعان ما تنقلب إلى نتائج سلبية.

فبدلا من تصدير نموذج المؤسسات الرأسمالية إلى الخارج، فإنّ من مصلحة البلدان الفقيرة أن تُنقل إليها نماذج من مؤسسة وسديز وأفكارها التعاونية. فتلك البلدان تحتاج أكثر من أيّ مكان آخر، إلى مؤسسات مستقرة لا تناور في قضايا الإعفاءات الضريبية والتعليمات حول مستوى الأجور وظروف العمل والمحافظة على البيئة. ولو كان هناك التزام لمساعدة النمو الاقتصادي في البلدان التي تحتاج إلى ذلك، فإنّ نموذج وسديز هو البديل الأفضل من التسهيلات التي تؤمن التنافس الرأسمالي، التي لا تتعدى أكثر من كونها «سباقاً نحو الهاوية» بين كافة أنواع النشاطات الاقتصادية.

4.10 وسديز والدولة: الانسياب السياسي

ميزتُ في الفقرة الأولى من الفصل السابع نوعاً من العمال داخل المؤسسة ممن ينتجون الفائض واختلاف الاستيلاء عليه وتوزيعه بين المؤسستين. كما أوضحت الفرق بين العمال الذين يساهمون في عملية الإنتاج، كما في ابتداع برامج الكومبيوتر وتطويرها وغيرهم ممن يبتدعون الألعاب الإلكترونية ومقارنتهم بعمال التنظيف الذين

يباشرون أعمالهم في المساء بعد انصراف المجموعة الأولى. وهذا يعني أنّني اعترفت بوجود تشابه واختلافات بين العمال في المؤسسة نفسها. فالعمال المستخدمون لهم علاقة متباينة مع عمليات الإنتاج. فالفئة الأولى هي التي تنتج وتأتي بالفائض والأخرى تقوم بأدوار المساندة وتنظم خدمات ضرورية وأساسية لإكمال عملية الإنتاج. وهؤلاء هم الذين يمسكون بالسجلات ويوفرون الأمن والحماية ويحافظون على نظافة المكان وتوفير طاقم يتولى تقديم المشورة القانونية للمؤسسة ...الخ.

وهذا التشابه والاختلاف بين هاتين المجموعتين موجود في المؤسستين الرأسمالية وتلك التي يقودها العمال مباشرة. بعبارة أخرى، إنّ ذلك هو وصف للعلاقة السياسية بين الفئتين العماليتين في وسديز أيضاً. وفي مقابل ذلك فإنّ الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة تحاولان التمويه على تلك الفروق. يظهر كافة العمال كمجموعة غير متميزة أي «العمال المأجورين» أو «البروليتاريا» أو «المستخدمين». وحين يبرز أحياناً اختلاف فإنّه يحتل موقعاً ثانوياً من الناحية التحليلية – مثلا، التمييز بين «ذوي الياقات البيضاء» مقابل «ذوي الياقات الزرقاء» أو الفرق بين العمل «الذهني» والعمل «اليدوي». في تحليلي للموقف، أرى أنّ الاختلاف بين النوعين من العمال أساسي، خاصة في تحليل العلاقات السياسية داخل وسديز والعلاقات السياسية بين تلك المؤسسات والمجتمعات والمناطق التي تحيط بها.

لكي نعتبر المؤسسة من صنف وسديز، يجب أن تتوفر فيها ميزتان. أوّلا، لا وجود للاستغلال فيها – بمعنى عدم السيطرة على الفائض وتوزيعه من قبل الآخرين، سوى العمال المنتجين بشكل مباشر. إنّ منتجي الفائض بشكل تعاوني هم الذين يستولون عليه

ويوزعونه. ثانيا، يجب توفير الديمقراطية لكي يقود العمال المباشرون والمساندون لهم المؤسسة. وعليه فإنّ الديمقراطية التعاونية هي التي تقود القرارات السياسية وتتخذها. فهم الذين يقررون كم يجب أن يكون حجم الفائض ومقدار العمل الواجب القيام به. كما عليهم أن يقرروا كيف يقومون بذلك الإنتاج من الناحية التكنولوجية، وفي أيّ موقع جغرافي يكون. وأخيراً، هم الذين يقررون كيفية الاستيلاء على الفائض ونسب توزيعه ولمن ولأيّة أغراض.

ولكي تضمن المؤسسة الإيفاء بهذه الشروط، فإنّ وسديز بحاجة إلى أعضاء لمجالس الإدارة الذين يجب أن يضموا النوعين من العمال، الذين ينتجون الفائض بشكل مباشر وفئة العمال المساندين. وهذا المجلس هو الذي يقرر المهام المطلوبة ومنها مهمة توزيع الفائض، إذ تنبثق عنه فئة من العمال المنتجين وهم وحدهم من يقوم بهذه المهمة. وهذا يؤدي إلى عدم فسح المجال لأيّة محاولة استغلال داخل مؤسسة وسديز. وهنا نعيد القول إنّ المجلس بعضوية الفئتين يتخذ كافة القرارات الأخرى بشكل ديمقراطي تعاوني. وهذا هو الذي يضمن ديمقراطية المؤسسات التي يقودها العمال ذاتياً.[18]

أجد نفسي الآن بحاجة إلى أن أوسّع هذه المناقشة حول التعاون الديمقراطي بين فئتي العمال داخل مؤسسة وسديز من اجل توجيهها. إنّ هدفي أيضاً هو أن أحدّد العلاقة الديمقراطية المتكافئة بين هاتين الفئتين والمجتمعات المحيطة بالمؤسسة (المحلية والمناطقية والوطنية) إنّ أحد أسس هذا التحديد هو أن تلك المجتمعات يجب أن تتعايش مع نتائج قرارات وسديز ونشاطاتها. الأساس الآخر هو أنّ وسديز تتأثر بظروف المجتمعات التي تحيط بها وبنشاطاتها وقرارات الإدارة التي يتخذها الممثلون المنتخبون ديمقراطيا. فالقيم

الديمقراطية هي التي تبعث الحياة في المفهوم والحركة الاجتماعية لمؤسسة وسديز، وهي التي تتطلب منها أن تكون هي والمجتمعات المحيطة بها تعملان بشكل ديمقراطي متداخل بين الاثنين يضمن اعتماد أحدهما على الآخر.

يجب أن يكون المبدأ الرئيسي أنّ ساكني المجتمعات والمناطق المحيطة والعمال يجب أن يساهموا جميعا في قرارات كلّ منهما، إلى الحدّ الذي يجعل أحدهما متأثراً بالآخر. فإذا انتظم ساكنو المناطق مع بعضهم البعض بطريقة ديمقراطية، فإنّ ممثليهم يجب أن يساهموا في إدارة مؤسسة وسديز في منطقتهم. وبنفس المنطوق، فإنّ كافة العاملين في وسديز يجب أن يساهموا إمّا شخصياً أو من خلال ممثليهم في القرارات التي تتخذها لجان المناطق السكنية. إنّ خصوصية هذا النموذج من الإصرار الديمقراطي المشترك بين المؤسسة والمنطقة يجب أن تساعد في حلّ كافة التحديات والتكيف في عمليات يشارك فيها المواطنون من أجل تحقيق النمو. ومن المتوقع أن تبرز توترات واختلافات وصراعات حول نماذج المشاركة المقترحة، كما هو معروف في كافة الأنظمة السياسية. وأياً يكن الأمر، فإنّ هذا يعكس الظروف الخاصة لمؤسسة وسديز والمجتمعات المحلية المنتظمة بشكل ديمقراطي من حولها.

في المجتمعات، حيث تكون وسديز هي المنظمات السائدة في الإنتاج، فإنّ الرأسماليين هناك سيفقدون تأثيرهم ومواقعهم السياسية الهامة. ولذا فإنّ الفائض الذي يستولون عليه لن يضمن لهم السيطرة على الوضع السياسي. سنتخلص من أولئك الرأسماليين وتأثيرهم الذي يشترونه بالأموال. وبدلا من ذلك، فإنّ مجتمع الشغيلة الذي يقود وسديز هو الذي يكون الشريك الأساسي للجان الشعبية الحاكمة في

المناطق المختلفة. إنّهما مجتمعان مختلفان ولكنّهما متداخلان. أحدهما يقوم على العمل في مؤسسة وسديز، والآخر قائم على السكن في المنطقة المحيطة بها، ويستطيع الاثنان أن يرتبطا معا في ديمقراطية سياسية واقتصادية. لعلهما مدركان لمهمة تحقيق مفهوم الديمقراطية بمعناها الصحيح، لكي يُفشلا النظام الرأسمالي الذي لم يسمح لهما بممارسة ديمقراطية حقيقية، باستثناء بعض المحاولات الشكلية في الانتخابات.

الفصل الحادي عشر: البرامج والمستخدمون لزيادة انتشار وسديز

هناك عدة طرق لزيادة وجود مؤسسة وسديز وتأثيراتها في المجتمعات الحديثة. سأقدم في هذا الفصل عددا منها، لأوضح بشكل رئيسي فكرة توفرها وعمليتها وكلفتها المعقولة. يمكن أن تدفع هذه الأفكار الأوضاع إلى التقدم إلى الأمام في الولايات المتحدة نتيجة الاستجابة للأوضاع السياسية القائمة اليوم. وطبعا، تختلف هذه الفرص من منطقة لأخرى داخل البلد وخارجه. وهي جميعا في حالة تغير دائم. وعليه فإنّ نقاشنا التالي سيكون بحدود العمومية بشكل واسع.

1.11 برنامج الأعمال الفدرالية

تركت الأزمة الرأسمالية التي حلت بالعالم في أواخر عام 2007 أثراً عميقاً في مسألة البطالة. فقد تضاعفت نسبها وازدادت في الولايات المتحدة، وأظهرت لحدّ الآن مقاومة لكافة الجهود لاختزالها والعودة بها إلى ما كانت عليه من مستويات قبل بدء الأزمة. أضف إلى ذلك أنّ هذه المستويات ما زالت تترنح بشكل عديم الجدوى. فالملايين من العمال ما زالوا عاطلين رغم وجود نسبة قدرها حوالي 20 بالمئة من القدرة الإنتاجية غير المستغلة (حسب ما أشارت إليه بيانات بنك الاحتياط المركزي). لقد تمّ إهدار إنتاج متوقع من قبل النظام الرأسمالي كان البلد بحاجة إليه لمعالجة المشكلات الاجتماعية. لقد تمّ فشل تسديد الملايين من القروض العقارية المستحقة، وتعرض نظام التعليم لهزة كبيرة، كما حلّ الخراب في كثير من العلاقات الأسرية، وازدادت المشاكل الصحية تعقيد، نتيجة استمرار البطالة وشبه البطالة.

حين تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمته الرأسمالية الكبرى التي تمثلت في حالة من الذوبان، أقدم الرئيس روزفلت على فتح البرامج المركزية المباشرة لخلق فرص العمل وتقليل نسب البطالة الهائلة. غير أنّه ومنذ عام 2007، بدا وكأنّ البديل المفضل لإدارتي بوش وأوباما هو اتخاذ القرارات لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية التي تمتلكها الرأسمالية الخاصة من الإفلاس. فشلت تلك القرارات بوضوح في حلّ مشكلة البطالة، وكان الأجدر بكلتا الإدارتين أو أحداهما أن تفعل ما فعله روزفلت، ولكان حصل تغير واختلاف كبير وأصبح من الممكن التغلب أو على الأقل اختزال فشل النظام الرأسمالي وعجزه عن توفير العمل للذين يريدون مثل تلك الفرصة وبحاجة ملحة لها. وأكثر من ذلك، كان بإمكان البرامج الفدرالية أن توفر الحرية لاختيار البدائل والفرص للعمال مثل فكرة مؤسسات وسديز.

تختلف البرامج التي ندعو إليها عن أفكار روزفلت في الثلاثينات. إنّنا ندعو أن تشمل برامج اليوم توفير الأموال للعمال الراغبين لكي يبنوا مؤسسات وسديز التعاونية. ويجدر بنا أن نتعلم من تجربة إيطاليا وبرنامجها الناجح القائم على قانون ماركورا لعام 1985 الذي مكّن العمال من السيطرة على المؤسسات التي تمرّ بأزمة، أو الشروع ببناء مؤسساتهم. بإمكان الحكومة الأمريكية أن تمنح العمال العاطلين عن العمل اختيارا مشابها. فبدلا من استلام العمال العاطلين مساعدة مالية أسبوعية على مدى فترة معينة، فمن الأفضل إعطاءهم المبلغ المقرر كاملا مرّة واحدة. سيكون مشروطا عليهم أن يجدوا عمالا آخرين راغبين في المشاركة في المشروع. بإمكانهم حينئذ جمع رأسمال لتأسيس مؤسسة وسديز تعاونية. المسألة سهلة ولا تتطلب أكثر من إيجاد عدد من العمال العاطلين الراغبين في تأسيس تلك

المؤسسات، لكي يجمعوا أموال الإعانة المخصصة لهم ويؤسسوا مشاريع مؤسسة وسديز المتنوعة.

ستأتي برامج من هذا القبيل بمنافع عديدة. فالمساعدة الحكومية ستُستعمل ليس فقط في عودة العاطلين إلى العمل، لكنها ستوفر مساعدة مباشرة لتحول العمال المندفعين ذاتياً إلى عمالة منتجة بشكل متحمس. ثمّ أنّ برامج من هذا النوع لن تكلف الحكومة أموالاً جديدة، بل إنها تغيّر اتجاه صرف تلك الأموال لتأتي بمردود أفضل على كافة المستويات. أوّلا، إنّنا نتوقع حماسا كبيرا والتزاما جدّيا لنجاح مؤسسات وسديز من قبيل الشغيلة، لأنّ الفشل يعني العودة إلى البطالة، وأنّ فوائد النجاح ستتجاوز قضية الأجور التي يستلمها أولئك العمال. أضف إلى ذلك، فإنّ مثل هذه البرامج التجريبية ستوفر للمجتمع أدلة ملموسة يمكن مراقبتها بشكل مباشر من خلال نشاطات مؤسسات وسديز. وبإمكان العمال أن يجربوا طرقا مختلفة–فهذه بيئة عمالية تختلف عن البيئة التقليدية التسلطية للمؤسسات الرأسمالية. فللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة سيحصل العمال على حرية للاختيار بين بدائل مختلفة، وستصبح هذه الحرية في الاختيار حقيقية لغالبية الناس، وأنّ وسديز ستنتشر بسرعة منذ بدايتها في هذا البرنامج المقترح لتوفير الحكومة المركزية فرص العمل بشكل جدّي فعّال.

ومما لا شكّ فيه، فإنّ مؤسسات وسديز التي تقوم على تبني نماذج تطبيقية لقانون ماركورا، ستحتاج إلى كافة أنواع الدعم الحكومي. وقد تشمل هذه على سبيل المثال، المعونة التكنولوجية والقروض المدعومة والإعفاءات الضريبية المؤقتة وتفضيلا في شراء السلع والخدمات التي توفرها وسديز من قبل الوكالات الحكومية... الخ. إنّ

التعليل المنطقي لتقديم مثل هذا الدعم لتلك المؤسسات يشابه الدعم الحقيقي الذي يتوفر الآن للأعمال الصغيرة، والأعمال التي يمتلكها أعضاء الأقليات في المجتمع والأعمال في البلدان الأقلّ نموّا، من التي تحظى بالمساعدة الخارجية. تتطلب مصلحتنا المشتركة القيام بكلّ ذلك. وفي مثل هذه الحالة، فإنّ المصلحة كامنة في الانتقال إلى الحرية الحقيقية في اختيار البدائل بين أنظمة الإنتاج. إنّه اختيار بين العمل داخل مؤسسة وسديز المنظمة ديمقراطيا مقابل المؤسسات الرأسمالية.

أمّا الاختيار بين أماكن العمل المختلفة فهو ليس فقط الحرية الجديدة التي بإمكاننا أن نتصوّرها. فانتشار مؤسسات وسديز سيؤمن للمستهلكين حريات جديدة للاختيار. فمثلا، إذا كانت الأسواق هي مكان توزيع الناتج العائد لمختلف المؤسسات والمستهلكين، فإنّ وجود وسديز إلى جانب المؤسسات الرأسمالية سيفسح المجال أمام المستهلكين للمقارنة والتفضيل بين ناتج المؤسستين. يختار المستهلكون الأمريكيون الآن منتوجات «عضوية» organic أو عن طريق «التجارة الحرة» fair trade أو أنّها مصنوعة في بلدان أخرى. وباستطاعة هؤلاء المواطنين أن يشتروا منتجات وسديز حين تصبح شائعة. وهو يعني اختيار بدائل لمنتجات مصنوعة في مؤسسات جديدة. وإذا كانت الحكومة تتطلب وضع معلومات حول منشأ المنتوج سيعرف المستهلكون ذلك. وإذا مال المستهلكون لشراء منتجات وسديز، فإنّ ذلك يُعتبر تصويتاً بالثقة لصالحها وضد المؤسسات الرأسمالية.

وأخيراً، لو تأملنا المنفعة المتبادلة من تحالف أنصار وسديز وانصار «حركة الخضر» في العقد الجديد، سيكون بإمكان الجانبين أن يضغطا

لإقامة مشاريع حكومية مركزية استجابة لمطالبهما. كما أنّ كلا الفريقين بإمكانهما التحالف من أجل تحقيق مشاريع أخرى من قبيل رعاية الأطفال والمسنين، وإغناء الحركة الثقافية، كما تمّ إنجازه على يد الإدارة التقدمية للعمال في الثلاثينات. إنّ القوة السياسية لمثل هذا التحالف بين اتحاد العمال والأحزاب الشيوعية والاشتراكية في تلك الفترة، هي التي فازت بإنجاز أكبر مشاريع حكومية مركزية لجماهير الشغيلة في تاريخ الولايات المتحدة، وهي التي وفرت فرص العمل لما يزيد عن 12 مليون عامل بين السنوات 1934 – 1941.

2.11 التحالفات مع الحركات التعاونية

يوجد تاريخ طويل في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان للحركات التعاونية، يشمل تعاونيات العمال وتعاونيات الفلاحين. في العديد من الحالات تمّ إنشاء هذه التعاونيات وحافظت على استمرارها لسنوات، فخدمت خلالها الحاجة الأساسية للمنتظمين تحت لواء كلّ منها. إنّ حركة مثل وسديز يجب أن تتحالف مع الحركات التعاونية القائمة. كما يجب الشروع بحملة لتشريع القوانين التي تسهل نمو تلك التعاونيات وإمكان تطويرها لتتحول إلى وسديز جديدة إن أمكن. فمثلا يمكن قيام حملة مشتركة لنماذج المؤسسات التي تقوم على مبدأ قانون ماركورا وتغيير معايير الضريبة لتخفيف أعبائها على التعاونيات القائمة. كما يجب تشجيع الأعمال المختلفة ومؤسسات التعليم وحثها على تدريس مقررات حول الحركة التعاونية، خاصة في أقسام إدارة الأعمال والاقتصاد، لكي يزداد وعي الطلبة بها.

وأخيراً، يتطلب الأمر من أنصار مؤسسات وسديز ومؤيديها أن ينظموا الجهود خلال فترات الانتخابات. يجب أن تشمل هذه من جهة

المنظمات التعاونية القائمة، ومستهلكي منتجاتها والمتعاطفين معها. ومن جهة أخرى هناك الذين انجذبوا نحو وسديز حديثا، باعتبارها الجزء المركزي لحلّ مشاكل الأزمات الرأسمالية الطويلة الأمد وعدم فاعليتها. إنّ رصّ الصفوف سيمكنهم من وضع الإطار لحملة اختيار المرشحين، من الذين يفضلونهم وممن يساندون بناء التعاونيات الكبيرة وتطويرها ضمن اقتصاد البلاد.

3.11 التحالف مع اتحادات العمال

يحتاج العمال الذين يصارعون أرباب العمل الرأسماليين إلى أسلحة إضافية ليوقفوا تناقص أعدادهم في الاتحاد وانحسار نفوذهم الاجتماعي. إنّ إرساء علاقة جديدة مع التعاونيات المنتجة القائمة والحركة الاجتماعية المتعلقة بالمؤسسات التي يقودها العمال ذاتيا، وسديز، قد يساعد في قلب التيار رأساً على عقب. فالإضرابات عن العمل والمقاطعات وغيرها من النشاطات ضدّ أرباب العمل الرأسماليين ستزداد قوة إذا كانت قائمة على تنظيم وتنسيق لتوفير البدائل الاستراتيجية العملية لمن يساهم من العمال في النشاطات المذكورة. لو افترضنا أنّ العمال تمكنوا فعلا من إيقاف العمل في وجه أرباب العمل الجشعين، فإنّهم سيتركون أعمالهم ويذهبون للعمل في مؤسسات تعاونية. ولو افترضنا أنّ الإقدام على خطوة من هذا القبيل قد تمّ الإعداد لها مسبقاً على يد اتحاد العمال، فهو الذي سيتولى توجيه العمال المضربين للعمل في التعاونيات القائمة. وعليه أن ينظمهم وفق الحركة الاجتماعية التي تقوم عليها وسديز المؤهلة لمنافسة المؤسسات الرأسمالية. لنفترض إقامة مؤسسات تعاونية منتجة صغيرة ومتوسطة الحجم. لا بدّ أنّ المؤسسات الرأسمالية ستقلق من جراء هذا التنافس غير الرأسمالي، ليس في قضية الأسعار

بل في جودة الناتج أيضاً وفرص النمو المتوقعة. لا بُدّ أنّ اهتمام هؤلاء سينصبّ على التنافس مع مؤسسات تطرح بديلاً للتنظيم الداخلي للمؤسسة، وخبرة عمل جديدة ورؤيا نحو طريق سيؤدي إلى نظام اقتصادي جديد.

في مثل هذه الظروف التي يشعر فيها الرأسماليون بالاستفزاز والتهديد وفرض الإضرابات عن العمل وإغلاق المصانع ونقلها إلى أماكن أخرى، عليهم أن يواجهوا ردّ فعل جديد. وبدلاً من قلق العمال وحيرة اتحاداتهم في اتخاذ القرارات في ضوء تهديدات الرأسماليين، والانصياع لها أم المضي في التحدّي، فإنّ تحالف التعاونيات مع مؤسساتِ وسديز، يعطي أولئك العمال واتحاداتهم سلاحاً جديداً في صراعهم، ويجعلهم مستعدين أن يستولوا على المصانع التي يهدد الرأسماليون بنقلها لكي يديرونها بأنفسهم. لقد تجمعت لديهم الخبرة وازداد الوعي بينهم وتضاعف حماسهم لتحقيق تلك الخطوة، بعد أن بنوا جسور التواصل مع التعاونيات الأخرى على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وربّما سيكون بمقدورهم بناء احتياط وائتمان مالي لمواجهة تهديدات الرأسماليين في عالم تتغير فيه طرق الاقتصاد.

إنّ التعاونيات واتحادات العمال في صراع يومي مع أرباب العمل، وأنّ العدد المتزايد من منتقدي الرأسمالية يظهر ويستلهم العبر من حركة احتلال وول ستريت التي قد ترسم شكلاً جديداً من تحالف اتحادات العمال مع القوى التقدمية. قد يلتحم هذا التحالف هذه المرة مع التنظيمات العمالية البديلة القوية في مؤسسات وسديز، لكي تتكاتف الجهود للصراع ضد أرباب العمل الرأسماليين. في شهر أكتوبر من عام 2009 أعلِن عن اتفاق بين اتحاد عمال الفولاذ واتحاد تعاونيات موندراغون في إسبانيا، وهذا يمثل احتمالاً مبدئياً هاماً

في الإمكانات المتاحة. يجب النظر في إمكانية بناء تحالفات من هذا الصنف بشكل واسع.

4.11 المفكرون الأنقياء لحركة وسديز

حرّكت تظاهرات احتلال وول ستريت عددا كبيراً من العاملين الشباب. لقد أصيبوا بالصدمة والأسى والغضب بسبب ما جرّته عليهم الرأسمالية المعاصرة وما تحقلوه منها لعدة حقب. لقد بنوا أحلاماً وأكملوا دراساتهم وكانوا مستعدين لولوج أسواق العمل ليحصلوا على المداخيل المناسبة وليعيشوا أنماط الحياة التي توقعوها. غير أنّ تلك الفرص لم تعد متوفرة لهم لا الآن ولا في المنظور القريب.

لقد انتقم الجناح اليميني عن طريق تحريك مؤيديه لكي يرفضوا ويمسحوا من الوجود «الليبرالية» التي انتعشت في الستينات وما تبقى من وعود ميثاق العهد الجديد. وعد اليمين أنّ الرخاء سيتبع صعود اقتصاد الليبرالية الجديدة، وما يتبعه من (رفع الرقابة على الأسواق والخصخصة وحلّ اتحادات العمال والمنظمات اليسارية). وعد اليمين المجتمع بالعودة إلى «عالم الأمس المثالي» وما يتطلبه ذلك من الرجوع إلى قيم المجتمع المحافظ القائمة على أسس الدين. أصبحت مرحلة الرأسمالية قائمة على العولمة والهيمنة والأموال، التي بدأت في السبعينات وتطلعت لقيادة الدولة والخدمات التي تقدمها، وهو الأمر الذي تطلب بناء قاعدة جماهيرية. وضع الحزب خطة (ما اطلق عليه اسم استراتيجية الجنوب–المترجم) لاستهداف المواطنين البيض والمحافظين وسكان المناطق الريفية والذين فرّوا من المدن الكبرى فسكنوا الضواحي وأصحاب الأعمال الصغيرة، وغير ذلك من الجماعات المختلفة ذات المشاعر القومية العالية وذات النزعات الدينية لبناء قاعدته. غير أنّ أعداد معظم مؤيديه بدأت بالتناقص

وقلّ التزامها بسياسة الحزب، باستثناء الجماعات الدينية المحافظة جدّا التي بدأت تستقطب المؤيدين وأبدت استعداها لتأمين بعض المتطرفين في تأييدهم له.

وفي الوقت نفسه، فإنّ ركود الأجور بعد حقبة السبعينات وزيادة ساعات العمل وتزايد عدد أفراد العائلة الذين التحقوا بسوق العمل وزيادة الديون الشخصية وتقلص أعداد المنتسبين لاتحادات العمال، قد أدّت جميعا إلى ضعف قاعدة الحزب الديمقراطي الجماهيرية، وهو الذي عنى انسحاب المواطنين من المشاركة السياسية والتزامهم بها. وهكذا أصبح الحزب أكثر اعتمادا على المساعدة المالية التي وفرتها له البنوك والشركات الكبرى. وهذا ما برهن عليه عجزه أو عدم رغبته الحيلولة دون وقوع التحول في سياسات الحكومة. فمن أعلى نقطة للنشاطات المكثفة في الستينات، أصيبت حركة صفوف اليسار ووسط اليسار–وهي التي تبنّت التغيّرات الأساسية في قضيتي توزيع الثروة والنفوذ– بانتكاسة كبيرة إلى الحدّ الذي جعل قادتها إمّا أن ينسحبوا من الساحة تماما، أو يصابوا بحالات من الإحباط والكآبة19. هذا وكان انهيار الأنظمة الاشتراكية القائمة حول العالم في الثمانينات قد زاد من حدّة تلك المشاعر. فاتضح عدم وجود بديل للرأسمالية التي خلت لها الساحة فرفعت رأسها مشيدة بانتصارها الحتمي وبصوت ثقة متزايدة اعلى من أصوات القادة الشيوعيين في أوروبا الذين تبجّحوا بمثل تلك الادعاءات قبل سنوات قليلة.

وفي مثل هذه الظروف الكئيبة، اختفى اليسار ووسط اليسار في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى. راقب اليساريون بعد السبعينات حصول كافة التوقعات الأساسية لميول الرأسمالية المدمرة وقد تحققت. شمل ذلك تمركز رأس المال في يد مؤسسات كبيرة وطغيانها

وظهور النزعات الاستعمارية (تحت مسقى «العولمة» لتغطية نقل المصانع ومن بعدها قطاع الخدمات إلى خارج الولايات المتحدة) وقيام الحروب وفقاعات المضاربين في أسواق المال وتوالي حدوث الأزمات الرأسمالية. تزايدت مشاعر الإحباط والغضب في صفوف اليسار، وزاد معها الانتشار السريع على مستوى الشارع الأمريكي والمدن العالمية الأخرى لحركة احتلال وول ستريت في أواخر عام 2011، وهو أشار إلى بدأ تبلور حركة احتجاج جديدة.

أتى انفجار حركة الاحتلال بعد عقود من عزلة اليسار ويأسه من إمكانية ظهور مساندة جماهيرية للوقوف بوجه تحدّي الرأسمالية الخاصة. ركزت الحركة على استيلاء الرأسماليين غير المقبول على الثروة والسلطة بشكل مباشر وغير مباشر، وشجّعت الحركة الوقوف بوجه التحديات المباشرة للرأسمالية ورحّبت بها. لقد فتحت أبواب التواصل مع الحركة العمالية المنكمشة على نفسها من أجل بعث الحياة فيها لتسهم بنصيبها في مجابهة التحديات والرجوع إلى تاريخها المجيد في مقارعة الرأسمالية.

كما فتحت حركة الاحتلال باب النقاش حول الكلفة التي يدفعها المجتمع نتيجة تسلط الرأسمالية على ثروته وسياسته ومقاديره. وفي الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم خرجت الجماهير صارخة «إنّ الإمبراطور عارٍ»، وأنّ الحقيقة ظاهرة للعيان. طرح السؤال نفسه على الطاولة «ما العمل؟» وأيضاً فتحت حركة الاحتلال الأبواب مشرعة لإثارة هذا السؤال في أذهان الملايين. إذا كانت تجارب موجة الاشتراكية في القرن العشرين لم تعد نموذجا مناسبا ليومنا هذا، فهل يعني ذلك أن نأخذها في الحسبان، أم نرفضها جملة وتفصيلا، أو نعيد صياغتها لتتناسب مع وقتنا الحاضر؟ ما الذي تريد أن تركّز عليه بدائل

ما بعد الرأسمالية، وتبنّي ما بدأته حركة احتلال وول ستريت؟

يكمن جزء من الجواب عن هذه الأسئلة الهامة في مفهوم حركة وسديز، التي تستطيع أن تتحدث إلى أولئك المساهمين في حركة الاحتلال أو من وجدوا فيها إلهاما، لأنّ وسديز تمثل نقداً أساسياً للرأسمالية بنوعيها الخاص والدولة، كما أنّها بديل ملموس لكليهما. وعلى أيّة حال، يجب تحليل الأمر ومناقشته وأن يُنشر على الملأ. إنّ وسديز القائمة كبديل اجتماعي تحتاج إلى «مفكّرين أنقياء»، وهي الفكرة التي جاءت على لسان انتونيو غرامسي. (استعار المؤلف عبارة organic intellectuals التي وجدت أنّ افضل تعريف لها هو «المفكرون الأنقياء الذين لا تشوبهم شائبة» – المترجم).

وما أعنيه بالمفكرين الأنقياء هم أولئك الأفراد المتشعبين بالحماس لمؤسسة وسديز باعتبارها محوراً أساسياً ممكنا في الحركة الاجتماعية نحو المجتمعات الحديثة. كما أعني أيضا الأفراد الذين يمتلكون المهارة لإيجاد الوسائل الفعالة لنقل حماسهم للآخرين كي يبنوا الحركة. لقد تواجد اليسار دائما بين بعدين أساسيين. فمن جهة، يحتاج اليسار ويرغب في إيجاد الحلول القوية والعملية ويضع أقدامه على الأرض ويوفّر الإجابات المباشرة لحاجات الناس الملحة والحلول لمشاكلهم اليومية. ومن جهة أخرى، هناك حاجة إلى مشروع يجسّم أبعاده الطوباوية. ويشمل هذا تصوّراً ليس فقط لحلّ مشاكل اليوم، بل الظروف الهيكلية الأساسية لاستمرار توليد الحلول وإيجادها. تشمل الأبعاد الطوباوية رؤيا واضحة للظروف الهيكلية البديلة التي يمكن أن يلجأ الناس إليها ويجدونها تستحقّ الصراع من أجلها باعتبارها بديلا لواقع الحال المهترئ.

لقد أنتجت الرأسمالية نوعها من المفكرين المتحمسين الملتزمين.

ففي الولايات المتحدة وأماكن أخرى، عملت أقسام الاقتصاد في الجامعات المختلفة على تدريب هذه الكوادر على مستوى الدراسات الجامعية الأولية والعليا. فمقررات النوع الأول تركّز بشكل رئيسي على تميّز الرأسمالية غير الاعتيادي في توزيع المصادر النادرة وفق طلبات الأسواق وكذلك توزيع المدخولات بشكل عادل على كافة المساهمين في عمليات الإنتاج. أمّا برامج الدراسات العليا، فإنّها ترفع مثل هذه الادعاءات الطوباوية وتصيغها في هيئة نماذج تدعي أنّها تظهر كيف ولماذا تحقق الرأسمالية نوعاً من التوازن المتكافئ الذي يزيد من رفاهية كافة المساهمين في عمليات الأسواق20. باستطاعة مفكري وسديز الأنقياء أن يظهروا الإمكانات التطبيقية (كما أوضحنا ذلك في الفقرة 1.10) والنظرات الطوباوية للاشتراكية الأكثر ديمقراطية من كافة الأمثلة التقليدية التي ظهرت في القرن العشرين. باستطاعة هؤلاء المفكرين أن يقنعوا حركة احتلال وول ستريت وملايين الجماهير التي ازداد وعيها بسبب تلك الحركة، أنّ وسديز يجب أن تتصدر قائمة التغيّرات الاجتماعية. إنّ برنامج زيادة عدد هذه المؤسسات يحتاج العون - داخل الجامعات واتحادات العمال والحركات الاجتماعية وغيرها- ليقود اللقاءات والمناقشات والمقررات الدراسية ومراكز تدريب وتخريج ذلك الصنف من المفكرين الأنقياء المتجردين.

11.5 الأحزاب السياسية المستقلة الجديدة

حين تبدأ مؤسسات وسديز بالنمو والانتشار فإنّها تتطلب وجود أولئك المفكرين الذين ينتقدون ويُغنون مناقشاتهم للرأسمالية، ويطرحون برامجهم الاجتماعية البديلة. ولو أخذنا الأزمات الرأسمالية

القائمة، فإنّ مساندة تلك البرامج ستوسّع النضال وتعمّقه لإحداث التغيّرات الاجتماعية الأساسية التي تشمل وسديز كعنصر أساسي. وعليه ستنضج الظروف لبروز حزب سياسي يدعم تلك التغيّرات ويتنافس للحصول على موقعه في الحكومة كي يحقق ذلك الهدف.

لا تهتم الأحزاب القائمة الآن إطلاقاً أن تسير بذلك الاتجاه. ربّما نستثني من ذلك الأحزاب اليسارية الصغيرة، فرادا أو كجماعة. وعليه نحتاج إلى دخول حزب سياسي جديد مستقل الساحة السياسية. وأياً يكن الأمر، فإنّ الساحة الانتخابية، مع علمنا بأنّها ضد التغيرات الاجتماعية الأساسية، هي المكان الذي نرفع فيه الانتقادات ونطرح وسديز كبديل. تستطيع الأحزاب السياسية طرح المطالبة بتشريعات من أجل انتشار وسديز وتوسّعها كجزء من التوسّع الاجتماعي. ليست الانتخابات واختيار النواب المشرعين هما الوسيلتين الضروريتين المركزيتين للنضال من أجل التغيّر الاجتماعي. غير أنّ ترك هذين الأمرين في أيدي أعداء حركة المؤسسات التي يقودها العمال ذاتياً، وسديز، ليس ضرورياً من الناحية التكتيكية وقضية خبل من الناحية الاستراتيجية.

الخاتمة

بودي الرجوع إلى كلمة «علاج/معالجة» cure، التي استعملتها في عنوان هذا الكتاب. فهي لا تعني نهاية حالة أو استكمال موضوع أو تناقضات تتطلب المزيد من التغيير. فحالة كهذه تعني الانتقال من مشكلات لم تعد هناك طاقة على تحملها، إلى واقع أفضل بالنسبة إلينا. ما أعنيه بالضبط، ليس الشفاء بل القضاء المبرم على المشكلة واجتثاثها من جذوها، كما نجد أحياناً في القضاء قضاء مبرماً على بعض الأمراض وإزالتها من الوجود. ممّا لا شكّ فيه أنّ وسديز والنظام الاقتصادي القائم عليها - ستكون له تناقضاته وتوتراته- والناس الذين يجدون أنفسهم وسط هذا النظام سيصارعونه، كما يصارعون تناقضات الرأسمالية وصراعاتها. غير أنّ الصراع المتعلق بمؤسسة وسديز يختلف عن صراعات الرأسمالية وغيرها من أنظمة الإنتاج المتفجرة، لأنّ الصراع هنا ليس بين من ينتجون الفائض مع من يستولون عليه ويوزعونه حسب مشيئتهم. إنّ نظام وسديز يضمن العدالة في توزيع المدخولات، فالفروق لا تكاد تذكر، ودورها محدود للغاية في تأجيج الصراعات الدائمة، وليس كما في حالة الرأسمالية.

بودي أن استحضر هنا حدثاً تاريخياً موازياً، وهو أنّ معالجة تحرير العبيد ما عنى إطلاقاً أنّ العبيد (سابقا) قد وضعوا الفقر وبعض المشاكل الأخرى خلفهم أو نسوها أو تناسوها. فهم لم يعودوا يناضلون فقط لحلّ المشاكل المتعلقة بكونهم كانوا ملكية للآخرين، بل أصبح عليهم الآن أن يواجهوا مشاكل من نوع آخر. وفي الولايات المتحدة، عنى ذلك دخولهم في النظام الرأسمالي ومواجهة أشكال أخرى من العنف العنصري والاستغلال الاقتصادي والعزلة في المجتمع. فالصراع داخل النظام الرأسمالي وضده قد حلّ محلّ الصراع القديم ضدّ

العبودية. غير أنّه يوجد اتفاق عالمي على أنّ الانتقال من العبودية والإقطاعية إلى الرأسمالية كان تقدما مشهودا، يجب عدم الرجوع عنه.

إنّ التعرف على حدود تناقضات التحول من نظام اقتصادي أو نظام اجتماعي يكون مصحوبا ببعض المشاعر القوية للالتزام بهذا التحوّل. فالأوائل الذين رأوا حاجة وسبباً للمضي إلى ما بعد الرأسمالية، رحبوا بأشكال عدة مختلفة تمثلت في اشتراكية الدولة التي أعلنت قبل نضجها. إنّ الاشتراكية التي حلموا بها وأشكال رأسمالية الدولة هما حقيقة وجهان لعملة واحدة. كان هناك أيضاً أولئك الذين رأوا تناقضات رأسمالية الدولة وتناقضاتها، وشككوا بقوة بها واعتبروها مساوية للرأسمالية، وليست اشتراكية.

أظهر تاريخ الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة خلال القرن الماضي والمشاكل المتراكمة لكليهما، وأعطانا الأسباب الفكرية والأدلة لكي نؤمن بأنّنا يجب وأنّ باستطاعتنا أن نحقق أفضل من ذلك. ولو تفحصنا مردودي نوعي الرأسمالية المذكورين والتزامهما بالتنظيم الداخلي لعملية الإنتاج، لوجدنا أنّهما يقومان على الاستغلال وعدم المساواة والتسلّط (أرباب العمل أو قادة الحزب الحاكم). إنّ إصرار تلك التنظيمات لعب دوراً رئيسياً في عدم تطور رأسمالية الدولة لكي تصبح بديلاً أصيلاً للرأسمالية، كما تمنّى البعض ومهّد الطريق للعودة للوراء نحو رأسمالية يقودها الليبراليون الجدد neolibrals، الذين اذكوا الحروب والصراعات الاجتماعية الحادة في طول العالم وعرضه.

إنّ انتقال المؤسسات من واقعها الرأسمالي الداخلي إلى بديل جوهري متمثل في مؤسسات وسديز، يبرز باعتباره برنامجاً تاريخياً وليداً لتاريخ الرأسمالية خلال القرن الماضي. إنّ طرح المزيد من المعلومات عن تلك المؤسسات وتوضيحها نظرياً هو جزء من عملية

التقدم نحو الأمام. أمّا الجانب الآخر، فهو التأسيس الفعلي والعملي لمؤسسات وسديز وتوسيعها. وهكذا تشكل النظرية وتطبيقاتها لهذه المؤسسة برنامجا قويا جذابا واردا في القائمة الجادة الموضوعة نحو التغير الاجتماعي اليوم.

لقد أغرقت المشكلات الاقتصادية المتراكمة والأزمات المصحوبة بالاستجابات السياسية الفاشلة، المجتمعات الحديثة في فوضى عميقة عارمة. إنّ الرأسمالية، باعتبارها النظام المتحكم في عصرنا الحالي، أصبحت ثانية موضوعاً للنقد والاعتراضات. ولم يعد النظام الرأسمالي العالمي قادراً على تلبية احتياجات غالبية الناس، وهو الأمر الذي خلق حركات اجتماعية في كلّ مكان وجعلها تنهض وتلتحم بحثاً عن أنظمة بديلة. لم تعد بعض البدائل مثل الأشكال المتعددة لاشتراكية الدولة والشيوعية، التي انتشرت بشكل فعّال طيلة القرن الماضي، قادرة على طرح أيّ نموذج آخر، كما أنها لم تعد قادرة على أن تبعث أملاً في نفوس أولئك الذين يبحثون عن بديل للرأسمالية. ومن الطبيعي أن يرغب الناس في حلول جديدة وعلاجات فعالة لغياب العدالة وانعدامها وانتشار الفساد والإخفاقات الهائلة. ولذا فقد جاء هذا الكتاب ليطرح علاجات مقترحة لكلّ هذه القضايا.


د. ريتشارد وولف
RICHARD WOLFF
تفعيل الديمقراطية لمعالجة أزمات الرأسمالية
DEMOCRACY AT WORK
A CURE FOR CAPITALISM
ترجمة وتقديم
د. محمد جياد الأزرقي


تم الرفع بواسطة:
Telegram:@mbooks90